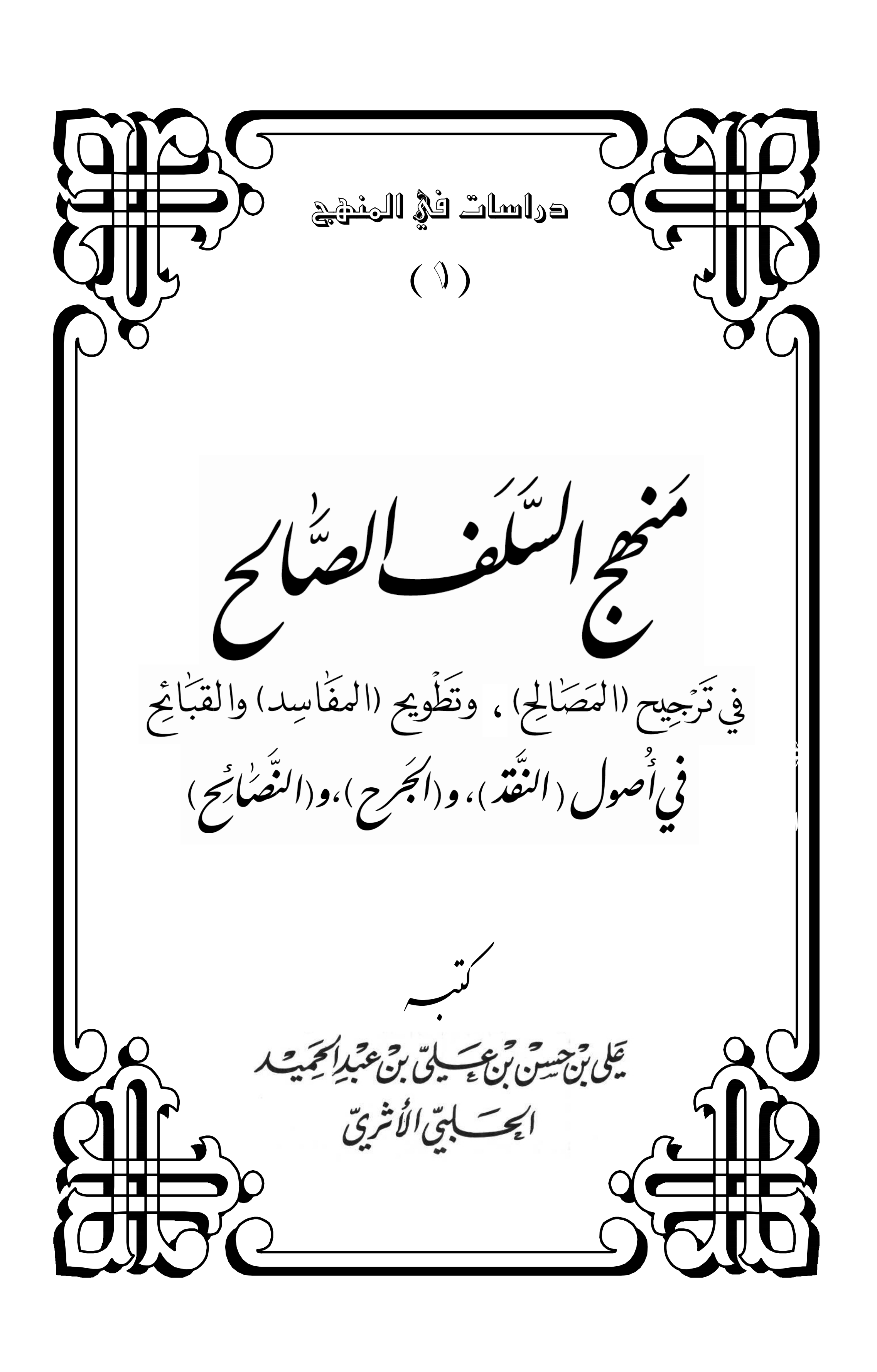


دراسات في المنهج

(١)

مَنهج السَّلَف الصَّالح

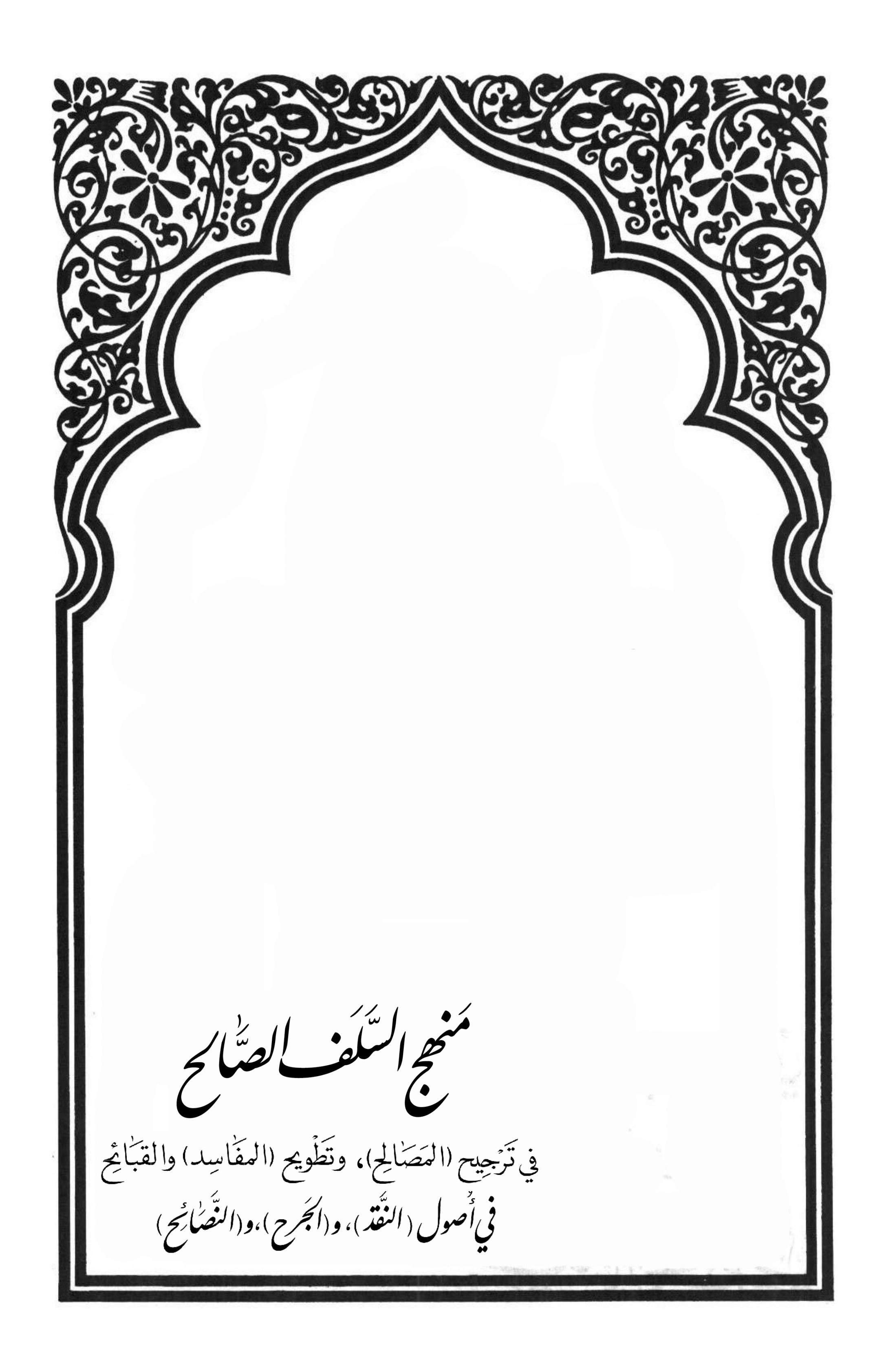
في تَرْجِيح (المَصَالِح)، وتَطْوِيح (المفَاسِد) والقبَائح

في أُصول (النَّقد)، و(الجَرح)، و(النَّصَائح)

كتبه

عَلي بن حسن بن عَلِيّ بن عَبدِالحَميد

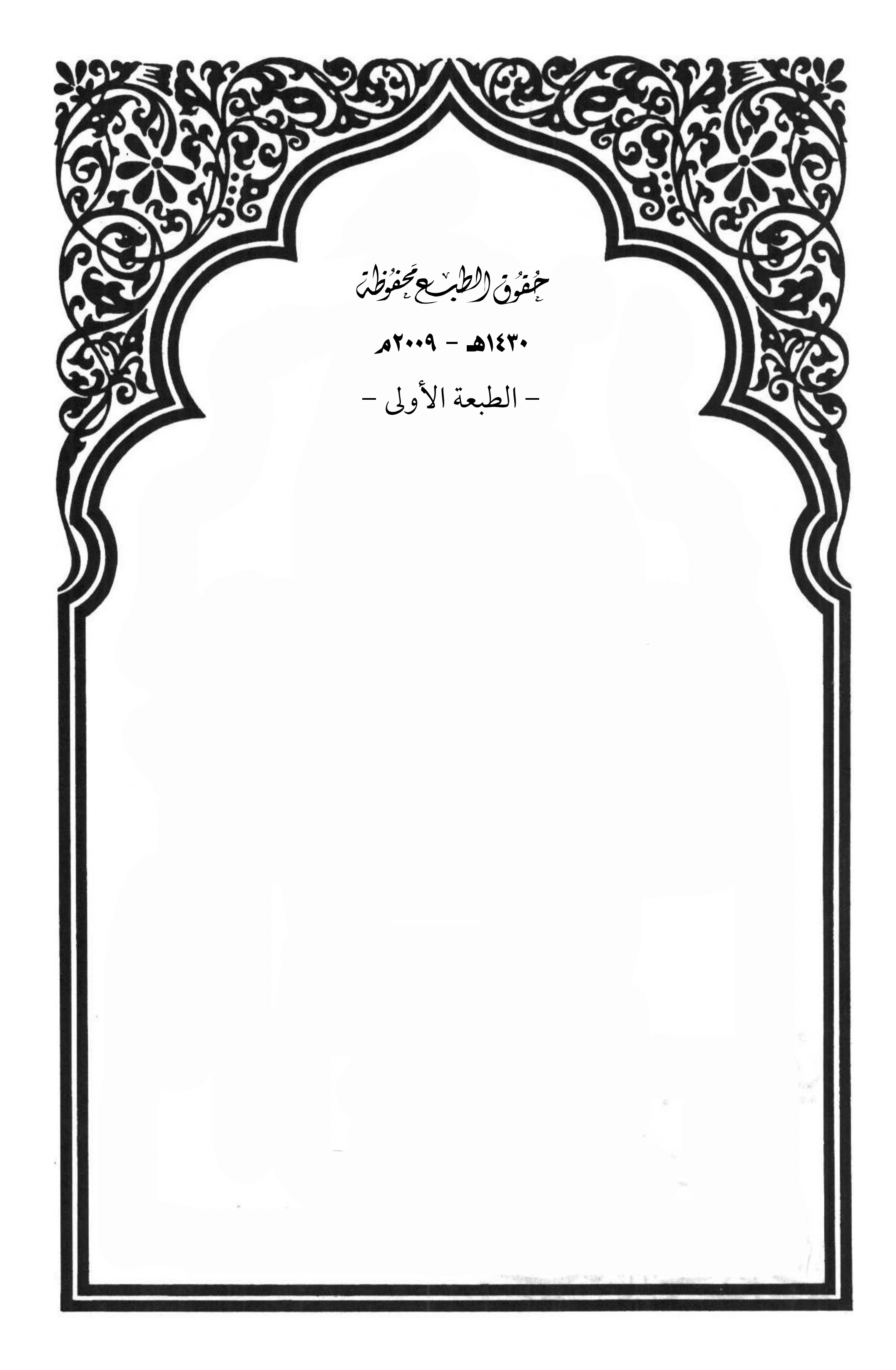
الحَلَبيّ الأَثريّ



مَنهج السَّلَف الصَّالح

في تَرْجِيح (المَصَالِح)، وتَطْوِيح (المفَاسِد) والقبَائِح

في أُصول (النَّقْد)، و(الجَرح)، و(النَّصَائِح)



١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

- الطبعة الأولى -


بسم الله الرحمن الرحيم

فاتحة القول...

قال الإمامُ **ابنُ قُتَيْبَةَ**[١] **الدِّينَوَرِيُّ** في كتابِه «الاختلاف في اللَّفظ» (ص٢٠-٢١): «.. وسيُوافِقُ قوْلي -هذا- مِن النَّاسِ ثلاثةً:

١- رجلاً مُنقاداً سَمِعَ قوماً يقولون، فقال كما قالوا! فهو لا يَرْعَوِي، ولا يرجعُ؛ لأنَّهُ لمْ يعتقدِ الأمرَ بنظرٍ، فيرجعَ عنه بنَظَر!

٢- ورجلاً تَطْمَحُ به عِزَّةُ الرِّياسةِ، وطاعةُ الإخوان، وحُبُّ الشُّهرة؛ فليس يَرُدُّ عِزَّتَهُ، ولا يُثني عَنانَهُ إلَّا الذي خَلَقَهُ -إن شاء-؛ لأنَّ في رجُوعِهِ إقرارَهُ بالغَلَطِ، واعترافَه بالجهل، وتأْبى عليه الأَنَفَةُ!

وفي ذلك -أيضاً- تشَتُّتُ جمعٍ، وانقطاعُ نظامٍ، واختلافُ إخوانٍ عَقَدتْهم له النِّحْلَةُ!

والنُّفوسُ لا تَطِيبُ بذلك -إلَّا مَن عصمهُ اللهُ ونَجَّاهُ-.

٣- ورجلاً مُسْتَرْشِداً؛ يُريدُ اللهَ بعملِه، لا تأخذُه فيه لومةُ لائم، ولا تَدْخُلُهُ مِن مُفارقٍ وحْشَةٌ، ولا تَلفِتُهُ عن الحقِّ أَنَفَةٌ.

فإلى هذا بالقولِ قَصَدْنا، وإيَّاهُ أَرَدْنا»[٢].

---

(١) انظُر ما قاله شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٣٩١) -في مدحِه-.

(٢) **ولستُ أنقُلُ قولَهُ -هذا- تشبُّهاً بِهِ (!)؛ ولكنْ: حكايةً للواقعِ -وسَبَبِه-!**



مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ للهِ؛ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، **وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا**، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ؛ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلاَ هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا. يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١].

أما بعد:

فَإِنَّ خَيْرَ الكَلاَمِ كَلاَمُ اللهِ، وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَة، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلاَلَة، وَكُلَّ ضَلاَلَةٍ فِي النَّار.

وبعد:

فَإِنَّ «**النَّصِيحَةَ هِيَ المَسْؤُولِيَّةُ المُشْتَرَكَةُ فِي العَمَلِ الدَّعْوِيّ**»[١] -تَوَاصِياً بِالحَقِّ، وَتَواصِياً بِالصَّبْرِ، وَتَواصِياً بِالمَرْحَمَة-.

وَهِيَ دَلِيلٌ مُهِمٌّ -مِنْ أَدِلَّةٍ- عَلَى «**سَمَاحَةِ الإِسْلاَمِ، وَمَا فِيهِ مِنَ الرَّحْمَة**»[١] -تَحْقِيقاً لِلأُخُوَّةِ الإِسْلاَمِيَّة العظيمة؛ المبنِيَّة على كتاب الله -تعالى-، وسُنَّة رسولِه ﷺ-.

وَفِي سَبِيلِ تَحْقِيق هَذِهِ الأُخُوَّةِ الإِسْلاَمِيَّة -وَمَا يَسْبِقُها -وَيَتْبَعُها- مِنْ دَعْوَةٍ إِلَى عقيدةِ الإِسْلاَمِ، وَهَدْيِ الإِسْلاَم، وَمَنْهَجِ الإِسْلاَمِ-: أَجَازَتِ السُّنَّةُ النَّبَوِيَّةُ، وَالسِّيرَةُ المُحَمَّدِيَّةُ -بِأُصولٍ مُحكَمةٍ، وضوابطَ ثابتةٍ- «**التَّنَازُلَ عَنْ بَعْضِ الوَاجِبَات، وَمُراعَاةَ المَصَالِحِ وَالمَفَاسِدِ -عِنْدَ الحَاجَاتِ وَالضَّرُورَات-**»[١].

وَمِن بابِ (**تخريج الفروع على الأصول**)[٢]: كَانَتْ هَذِهِ الرِّسَالَةُ

---

(١) مِن عناوين الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -حَفِظَهُ الله- لبعضِ «مقالاته»، وكُتُبِه.

(٢) هو -في الأساس-: علمٌ يُعنَى بربطِ الفروعِ بقواعِدِها؛ إبرازاً للثَّمراتِ المترتِّبةِ على أصولِها:

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ -رَحِمَهُ الله- كَمَا فِي «مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٥/ ٨٣):

«... لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَعَ الإِنْسَانِ **أُصُولٌ كُلِّيَّةٌ يَرُدُّ إِلَيْهَا الجُزْئِيَّاتِ**؛ لِيَتَكَلَّمَ بِعِلْمٍ وَعَدْلٍ، ثُمَّ يَعْرِفَ الجُزْئِيَّاتِ كَيْفَ وَقَعَتْ؛ وَإِلاَّ يَبْقَى **فِي جَهْلٍ وَكَذِبٍ فِي الجُزْئِيَّات، وَجَهْلٍ وَظُلْمٍ فِي الكُلِّيَّات**؛ فَيَتَوَلَّدُ فَسَادٌ عَظِيم».

وانظُر «المُسَوَّدَة» (٥٣٣) -لآل تيميَّة-، و«الإنصاف» (١/ ٦)، (١٢/ ٢٥٧) -للمَرْداوي-، و«المدخل المفصَّل» (١/ ٢٦٨) -للشيخ بكر أبو زيد -رحمهُ اللهُ-.

العِلْمِيَّةُ[١] النَّاصَّة -مُتَضَمِّنَةً أُصُولَ (**نَصِيحَةٍ**) خَاصَّة-؛ كَتبَهَا بَعْضُ أَفَاضِلِ أَهْلِ العِلْمِ المُعاصِرِين، لِأَخٍ لَهُ فِي العقيدةِ والدِّين؛ جَمَعَتْهُم الصُّحْبَةُ العِلْمِيَّةُ الدَّعْوِيَّةُ -مِن السِّنين- أكثرُ مِن ثَلاثِين...

كَتبَهَا لَهُ وَرَقَةً وَرَقَة؛ بِعِلمٍ، وَحِرْصٍ، وَإِخْلاصٍ، وَشَفَقَة.

وَلاَ نُزَكِّي عَلَى الله أَحَدا -لا غِلاًّ ولا حَسَدا-.

وَلاَ أَحْمِلُ الحِقْدَ القَدِيمَ عَلَيْهِمُ

وَلَيْسَ (سَوِيُّ) القَوْمِ مَنْ يَحْمِلُ الحِقْدَا

﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾، أَوْ يَدْرَأُ بِهَا طَيْشا...

... فَقَدْ كَتبَهَا بِنَفْسِيَّةٍ هادِئَةٍ وَقَلَمٍ مَضْبُوط، لَيْسَ عَلَيْهَا شَدٌّ، وَلاَ جَذْبٌ، وَلا ضُغُوط.

---

(١) وليس مِن شَرْطِي في (كُلِّ) مَن نقلتُ عنهُم شيئاً مِن الكلمات -أو بعضاً مِن العبارات-: أنْ أكونَ مؤيِّداً لهم فِي كُلِّ شَيْءٍ، أو موافِقاً إيَّاهم فِي سَائِرِ أَمْرِهِمْ؛ بل إنَّ (كثيراً) مِن هَذِهِ النُّقُول: إنَّما هو على وَجْهِ الإلزامات لِما خالَفَ أفعالُ (هؤلاء) ما صَدَرَ عنهُم مِن مقولات!

فَكَمْ رَأَيْنا -ولا حولَ ولا قُوَّة إلَّا بالله- مَنْ يُخالِفُ (فِعْلُهُ)=(قَوْلَه)!!

وَيْكَأَنَّهُ يَسْتَرْوِحُ(!) التَّطْبِيقَ الجائِرَ لِقَاعِدَةِ: (القَوْل مُقَدَّم عَلَى الفِعْل)!!! -**فَيَتَعَمَّدُهَا**!-!

وَانْظُر «عُمْدَة القَارِي» (٤/ ١٤٢)، وَ«عَوْن المَعْبُود» (١٢/ ١٢٠)، وَ«تُحْفَة الأَحْوَذِي» (١/ ٥٠)، وَ«المَحْصُول» (ص١١١) -لابْنِ العَرَبِيّ-.

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٥/ ١٠١)-في مطالبَ أعظمَ-:

«.. وليس كُلُّ مَن ذَكَرْنا شيئاً مِن قولِه -مِن المتكلِّمين- وغيرِهم-؛ نقولُ بجميعِ ما يقولُهُ في هذا البابِ -وغيرِه-، **والحقُّ يُقبَلُ مِن كُلِّ مَن تَكَلَّمَ به**».

فَخَرَجَتْ -وَالحَمْدُ لله- مُؤَصَّلَةً تَأْصِيلاً عِلْمِيًّا رَائِقا، وَمُحَقَّقَةً تَحْقِيقاً مَنْهَجِيًّا فَائِقا.

وَذَلِكَ عَلَى وَجازَتِها، وَمَحْدُودِيَّةِ صَفَحَاتِهَا.

وَتِلْكُمُ (**النَّصِيحَةُ**) مَكْتُوبَةٌ قَبْلَ خَمْسِ سِنِين -باليقين-، وَوُجِّهَت إِلَى مَنْ كُتِبَت لَهُ بِالسِّرّ، وَبَقِيَتْ مَكْتُومَةً حِيناً مِنَ الدَّهْر.

... إِلَى أَنْ **طَفَّ الصَّاع، وَانْكَشَفَ القِنَاع-وَوَقَعَ الابْتِداع!**-: فَظَهَرَتْ، وَنُشِرَت، وَانْتَشَرَتْ وَتُدُووِلَتْ...

وَمَا كَانَ ذَلِكَ -قَطْعاً- في الأصل -هُوَ المُرَاد-.

وَاللهُ وَلِيُّ السَّدَاد...

وَلَكِنْ؛ ﴿لِّيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗا﴾؛ فَلَعَلَّ نَشْرَهَا يَكُونُ لحقِّها أَكْثَرَ تجَاوُباً، وَقَبُولا..

... وَلَقَدْ أَعْجَبَتْنِي هَذِهِ (**النَّصِيحَةُ**) -جِدًّا-؛ لَـمَّا رَأَيْتُ فِيهَا عِلْماً وَحِلْماً، وَلِيناً وَصَبْراً، وَرِفْقاً وَهَدْياً وَلُطْفاً[١]-؛ تَحْقِيقاً لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**الدِّينُ النَّصِيحَة**»[٢].

---

(١) وَمَا أَجْمَلَ مَا قِيل:

قَدْ يَمْكُثُ النَّاسُ دَهْراً لَيْسَ بَيْنَهُمُ ... وُدٌّ فَيَزْرَعُهُ التَّسْلِيمُ وَاللُّطْفُ

(٢) رَوَاهُ مُسْلِم (٥٥) عَنْ تَمِيمٍ الدَّارِيِّ -رَضِيَ اللهُ عَنْه-.

وَقَوْلِهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ حَرَّمَ النَّارَ عَلَى كُلِّ هَيِّنٍ لَيِّنٍ قَرِيبٍ سَهْلٍ**»(١).

وقولِه ﷺ: «**إِنَّ اللهَ لم يبْعَثْنِي مُعَنِّتاً، ولا مُتَعَنِّتاً، ولكنْ بَعَثَنِي مُعَلِّماً مُيَسِّراً**»(٢).

وَإِنَّ هَذِهِ الأَخْلاقَ التي تَدُلُّ عليها هذه النُّصوصُ الشرعيَّةُ -وَرَبِّ السَّماء- لَهِيَ أَخْلاقُ أَصْحَابِ الإِيمان، وَآدَابُ ذَوِي البِرِّ وَالإِحْسَان-مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالقُرْآن-.

وَاللهُ -وَحْدَهُ- يَعْلَمُ كَمْ نَحْنُ بِحَاجَةٍ إِلَيْهَا؛ لِلاجْتِماعِ عَلَيْهَا؛ **فَهِي الأَسَاس في اجْتِماعِ النَّاس**:

﴿وَٱلۡعَصۡرِ . إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ . إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡحَقِّ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ﴾.

﴿فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ وَلَوۡ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلۡقَلۡبِ لَٱنفَضُّواْ مِنۡ حَوۡلِكَۖ فَٱعۡفُ عَنۡهُمۡ وَٱسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ وَشَاوِرۡهُمۡ فِي ٱلۡأَمۡرِ﴾.

---

(١) «صَحِيح التَّرْغِيب» (١٧٤٤).

(٢) رواهُ مسلمٌ (١٤٧٨) عن جابر بن عبد الله.

أَقُول -فوا أسَفاه-:

يَظُنُّ (البَعْضُ!) -وَلِلأَسَفِ الشَّدِيد- أَنَّ الداعيَ إلى الله -تعالى- كُلَّما **(تعَنَّتَ!)** أَكْثَر، وَكُلَّما **(تَشَدَّدَ)** أَكْثَر، وكُلَّما **(عَنَّفَ!)** أَكْثَر: كَانَ سَلَفِيًّا أَكْثَر!!!

وَهَذَا -وَاللهِ- ظَنٌّ فَاسِدٌ -جِدًّا-.

وَسَيَأْتِي نَقْدُهُ، وَنَقْضُهُ...

وكما قيل: **مِن آثارِهم تعرفونَهم!**

وَلَـمَّا كَانَت الحَاجَةُ مَاسَّةً -هَذِهِ الأَيَّـام- **بَـلْ مُنْـذُ أَعْـوَام!!**- إِلَى مِثْـلِ هَـذه (**النَّصِيحَة**): كَانَ لاَ بُدَّ مِـنْ نَـشْرِهَا، وَنَشْرِ دُرِّهَـا؛ لَعَلَّهَـا تُعَـالِجُ (بَعْـضاً!) مِـنْ أَمْرَاضِنَا، وَتُلَمْلِمُ (شَيْئاً) مِنْ جِراحاتِنا، وَتُدَاوِي (مَوَاضِعَ) مِنْ أَدْوَائِنَـا؛ وَتَجْمَـعُ مُتَفَرِّقَ شَمْلِنَا[١]؛ لِمَا حَوَتْهُ مِنْ تأصيلاتٍ عِلْمِيَّةٍ فِي مواضيعَ شتَّى؛ مِنها[٢]:

١- الجرحُ يحتاجُ إلى أدلَّةٍ وأسبابٍ معتبرةٍ (**مُقنِعَةٍ**).

٢- اشتراطُ تفسيرِ الجرحِ المُبْهَم، **وقد يختلفُ العُلماء في (المفسَّرِ) مِنهُ** -قُبـولاً وردًّا-؛ **فيُرَدَّ أحياناً عند بعضِهم.**

٣- علمُ الجرحِ والتعديلِ له **أهلُه المُخْتَصُّون فيه.**

٤- الاختلافُ -قبـولاً وردًّا- في عـالِمِ النَّقْـدِ؛ لـيس سـبباً في الخُـصومة أو الإسقاط ما دام على أُصولِه، وبضوابطِهِ[٣].

---

(١) وَذَلِكَ فِينا -نحنُ دُعاةَ منهج السَّلَف الحقّ، وأصحابَ العقيدة السلفيَّة الصحيحة-.
لا (عُموم المسلمين!)؛ فـضلاً عـن أهـل البـدعِ والمُبتـدِعين -مـن (سُروريِّـين) و(قُطْبِيِّـين)، و(تكفيريِّين)، و.. و.. و..-!!!
فَلِهَؤُلاءِ - بِهَذَا - سَبِيلٌ آخَرُ، وَطَرِيقَةٌ أُخْرَى... وَكَمَا قِيل: **الأَقْرَبُونَ أَوْلَى بِالمَعْرُوف!**

(٢) وقد لَخَّصَها -مِنْ كِتَابِي-هَذا-هُنا-أحدُ تلامـذتي -بـاركَ اللهُ لـه- بعـدَ قراءتِـهِ الكتـابَ -قبلَ طبعِه-:
(**تنبيهٌ**): وفَّقَنِي اللهُ -تعالى- لتوزيع عشرات النُّسَخ (الخاصَّة) مِن كتـابي -هـذا- قبـل طَبْعِـهِ ونشرِه- على جماعةٍ مِن أهل العِلم، وطَلَبَتِهِ-؛ لِأَنْتَفِعَ بمُلاحظاتِهم في هذه المسائلِ الدقيقةِ.
وقد حَصَلَ كثيرٌ مِن ذلك -بحمدِ الله-؛ فجزَى اللهُ الجميعَ خيراً.
وانظُر -**لِزاماً**-**حالاً!**- (ص٣١٧)- ممَّا يأتي-؛ لاستِكْمالِ فائدة هذا التنبيه -**دفعاً لأيِّ تمويه**-...

(٣) **فَلَسْنا نحتجُّ بالاختلافِ -مِن حيث هو-، ولسنا نُهَوِّنُ الحقَّ بسببِه...**
فتأمَّلوا -أيُّها المُحِبُّون-، ولا تَطِش بكُم خيالاتُ الظُّنون!!

٥- عدم اعتدادِ أَحَدٍ بقولِ جارحٍ أو معدِّل لا يُعدُّ سبباً للطَّعْنِ فيه.

٦- مَن أَكْثَرَ الوقيعةَ في العُلماءِ والصُّلَحاء سَقَطَ مِن أعْيُنِ النَّاس.

٧- **الخِلافُ** في تنزيلِ أُصولِ النَّقْدِ -مع **اتِّفاقِ** المُخالِف والمخالَف في أصولِ العقيدة والمنهج -جُملةً وتفصيلاً-: لا يُفسدُ الوُدَّ والإخاء.

٨- العالِمُ قد **يُخطئُ** -جرحاً أو تعديلاً-، **فيُصحِّحُ لهُ** أخوهُ خطأَهُ.

٩- يُرَدُّ الجرحُ بغيرِ جارحٍ إنصافاً لِمَن وَقَعَ عليه هذا الجَرح.

١٠- تجنُّبُ شماتَة الأعداء **مقصَدٌ شرعيّ** عالٍ.

١١- إعمالُ قاعدة (**التعاوُن الشَّرْعِيِّ والتواصي بالحقِّ والصَّبْر**) -بين دُعاةِ المَنهجِ السَّلَفِيِّ- حتى تقوم الحُجَّة.

١٢- طريقةُ السَّلَفِ: التفصيلُ والبيانُ في نقدِ أهل البِدع والأخطاء؛ حتى يتبيَّن **خطأ المجتهدين**، وتستبينَ **سبيلُ والمُفسِدِين**.

١٣- لمْ يكْتَفِ عُلماءُ السَّلَفِ بإصدارِ الأحكامِ بدونِ إقامةِ الحُجَجِ، والبراهين (**المُقْنِعَة**).

١٤- التوسُّطُ الشَّرْعِيُّ مِن الأَناةِ التي يحبُّها اللهُ؛ **بخِلافِ التَّشَدُّدِ**[1] غيرِ الشَّرْعِيِّ.

---

(١) وَقَدْ تَنبَّهْتُ قَدِيماً -بِفَضْلِ اللهِ-تَعَالَى- إِلَى خَلَلِ هَذَا التَّشَدُّدِ المَذْمُوم، وَأَشَرْتُ إِلَيْهِ فِي بَعْضِ حَوَاشِيَّ عَلَى أَحَدِ مُؤَلَّفَاتِي؛ وَهُوَ كِتَابُ «**رُؤْيَة وَاقِعِيَّة فِي المَنَاهِجِ الدَّعَوِيَّة**» (ص١٠- طُبِعَ سَنَة ١٤١٢ هـ)؛ فَقَدْ قُلْتُ -مُشِيراً إِلَى وَاقِعِ بَعْضِ إِخْوَانِنا السَّلَفِيِّين -فِي بَعْضِ رُدُودِهِم!-:

«وَإِنْ كَانَ فِي كَلاَمِ (البَعْضِ) مِنْهُم نَوْعُ غُلُوٍّ لاَ نَرْضَاه؛ نَقُولُ هَذا إِنْصَافاً وَأَمَانَةً»!

١٥- على المقلِّدِ أنْ يهجُرَ أهلَ البِدَعِ **هَجْراً وِقائيًّا**، ولا يَعْنِـي هـذا أنْ يَجْعَـلَ الجَرحَ والتبديعَ شُغْلَهُ الشَّاغِل.

١٦- **عـلى الـشَّبابِ أَلَّا يـدْخُلُوا في الفِتْنَـةِ**، أو يخوضـوا فيهـا، وإلَّا جَـرَفَتْهُم ومَزَّقَتْهُم؛ وعليهم أنْ يَدَعُوا العِلاجَ للعُلماء.

١٧- إنَّ العُلماءَ النَّاصِحِينَ قد **يسكُتُونَ عن أشخاصٍ مُراعـاةً للمـصالِحِ**؛ إذ قد يترتَّبُ على الكلامُ مفاسدُ أعْظَمُ مِن السُّكُوتِ.

١٨- لا تَظُنَّ أنَّ كُلَّ تصريحٍ نصيحة، ولا كُلَّ سُكوتٍ غِشًّا للإسلامِ والمُسلمين.

١٩- العاقِلُ المُنْصِفُ البصيرُ يُدْرِكُ متى يجِبُ -أو يجوزُ- الكَلامُ، أو السُّكوتُ.

٢٠- الواجبُ على كُلِّ طالبِ عِلْمٍ أنْ يستشيرَ إخوانَهُ، ويَسْتَنِيرَ بآرائِهم.

٢١- بَيَانُ بَعْضِ مَسَائِلِ الإِيمان -**عَلَى مَنْهَجِ السَّلَف**-.

٢٢- دَعْـوَةٌ نَاصِـحَةٌ (**عامَّــة=هامَّــة**) لِلـدُّعَاةِ إِلَى الله -تآخِيـاً، وَمَحَبَّـةً، وَاجْتِماعاً، وَتَضَافُراً-.

... وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ تَنْبِيهَاتٍ نَافِعَات، وَفَوائِدَ مُبَارَكَات.

وَهَذِهِ الرِّسَالَةُ المَبْرُورَةُ -بِإِذْنِ الله- أرجو أن تكونَ كَالتَّقْدِمَةِ لِكِتَابِي الآخَـر: «**القَوَاعِدُ النَّاصِرَة فِي تَطْبِيقَاتِ**[1] **عِلْمِ (الجَرْحِ وَالتَّعْـدِيل) المُعَـاصِرَة**» -يَـسَّرَ اللهُ إِتْـمامَهُ عَلَى خَيْرٍ وَبَرَكَة-.

---

(١) **فَالعِلْمُ هُوَ هُو، وَقَواعِدُهُ هِيَ هِيَ**؛ وَلَكِنَّ بَحْثِي -جُلَّـهُ- فِي تَـصَرُّفَاتِ التَّطْبِيقَـات، وَهِـيَ الَّتِي يَحْتَاجُ كَثِيرٌ (مِنْهَا) إِلَى مُعالَجَةٍ وَتَسْدِيد..

ولَقَد ارْتَأَيْتُ لُزُومَ حذفِ أَسْمَاءِ (جميع) الأشخاصِ المذكورِين طَيَّ هَذِهِ الرِّسَالَةِ؛ حِرْصاً عَلَى أَنْ تَكُونَ عَامَّةَ التَّوْجِيهِ، شَامِلَةَ البَيَان؛ مُسْتَوْعِبَةً لِكَثِيرٍ مِن **الزمان والمكان والأعيان.**

وَحَتَّى تَأْخُذَ مضامينُ (**النصيحةِ**) مَلْحَظَ العُمُوم؛ فَلاَ يُظَنَّ (!) أَنَّهَا مُوَجَّهَةٌ لِأَحَدٍ بِعَيْنِهِ، أَوْ لِجِهَةٍ بِذَاتِهَا؛ فَتَمْنَعَ الأَسْبَاب، وَتُغْلِقَ الأَبْوَاب...

وَلَعَلَّ هَذا -هَكَذا- **أَدْعَى لِلقَبُول، وَأَقْرَبُ للقُلُوب:**

قال الإمامُ ابنُ قَيِّمِ الجَوْزِيَّةِ في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٤٤٤-٤٤٥-بتحقيقي):

«فإذا أردتَ الاطِّلاعَ على **كُنْهِ المعنى** -حقٍّ أو باطِلٍ-:

فَجَرِّدْهُ مِن لِباسِ العِبارةِ، وجرِّد قَلْبَكَ مِن النَّفْرَةِ والمَيْل، ثمَّ أَعْطِ النَّظَرَ حقَّهُ، ناظراً بعَيْنِ الإنصافِ.

ولا تكُن ممَّن ينظُرُ في مقالةِ أصحابِهِ -ومَن يُحسِّنُ ظنَّهُ به- نظراً تامًّا بكلِّ قلبِهِ! ثمَّ ينظُرُ في مَقالةِ خُصومِهِ -ومَن يسيءُ ظنَّهُ به- كنَظَرِ الشَّزْرِ والمُلاحَظَةِ!!

فالنَّاظِرُ بعَيْنِ العَداوةِ يَرى المحاسِنَ مساوِئَ، والنَّاظِرُ بعَيْنِ المحبَّةِ عكسُهُ!

وما سَلِمَ مِن هذا إلا مَن أرادَ اللهُ كرامتَهُ، وارْتَضاهُ لِقَبُولِ الحقِّ.

وقد قِيلَ:

وعينُ الرِّضا عن كُلِّ عيبٍ كليلةٌ
كما أنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبدي المساوِيا

وقال الآخَرُ:

نَظَروا بعـينِ عـداوةٍ لـو أنَّـها

عَيْنُ الرِّضا لاسْتَحْسَنُوا ما اسْتَقْبَحوا

فإذا كانَ هـذا في نَظَرِ العَيْنِ الـذي يُـدْرِكُ المحسوساتِ، ولا يـتمكَّنُ مِـن المُكابرَةِ فيها؛ فما الظَّنُّ بنظَرِ القَلْبِ الذي يُدْرِكُ المعانيَ التي هي عُرْضَةُ المُكابرةِ؟!

واللهُ المستعانُ على معرفةِ الحقِّ وقَبولِهِ، وردِّ الباطلِ وعدمِ الاغْترارِ به».

قُلْتُ:

وَقَدْ اقْتَضَى نَشْرُ هذه (**النصيحة**) -كما أردتُ- بَعْضَ التَّعْـدِيل -اليَـسِير-، وَحَذْفَ شَيْءٍ مِمَّا لاَ يُمْكِنُ ضَبطُ لَفْظِهِ إلاَّ بِذِكْرِ اسْمِ (زَيْـدٍ) أَوْ (عَمْـرٍو) -وَسَرْدِ حِكايتِها!-؛ ممَّا لو فعلتُهُ لأَضَعْتُ مقصودَ الرسالةِ، ولُبَّ (**النصيحةِ**)!!

وَلَكِنَّ هَذَا -كُلَّهُ- لَمْ يُغَيِّر شَيْئاً -**لا قلـيلاً، ولا كثـيراً**- مِـنْ مَـضْمُونِ هَـذِهِ (**النَّصِيحَةِ**) وَرُوحِهَا، وحقِّها وحقيقتِها[1]...

مُنَبِّهاً -قبلَ كُلِّ شيءٍ- إلى أنَّ هذا الكتابَ مُوَجَّـهٌ لكُـلِّ مَـن خـالَفَ مـنهجَ مـشايخِنا -المُنْـضَبِطَ- في الجَـرْحِ والتعـديلِ؛ نـازِعين مَنْـزِعَ الغُلُـوِّ[2] والتبـديع،

---

(١) وكُلُّ التعليقات والحواشي بقلمـي، إلَّا مـا كـان مختومـاً بكلمـة (منـهُ)؛ فهـي لـصاحبِ أصلِ (**النَّصيحةِ**) -وَفَّقَهُ اللهُ، وَسَدَّدَ خُطَاه-وهي قليلةٌ-.

(٢) وأقولُ -**مُنْصِفاً نفسي، ومُعْتَرِفاً بتجاوُزِي!**-:

لئنْ تَقَدَّمَ مِنِّي -قَبْلاً- **يدُ سَبْقٍ** في (شيءٍ!) مِن هـذا (الغُلُـوِّ!) وأربابـه؛ فـإنِّي أرجـو ربِّي أنْ=

والإسقاط والتَّشنيع؛ لعلَّ اللهُ -سُبحانَه- يهديهم، ويُظْهِرُ الحقَّ لهم..

ولا أُبيحُ لِـمُمَيِّعٍ أو مُضَيِّعٍ أنْ يستغلَّه- أو بعضَه!- للطَّعْن في السَّلَفِيِّين، ومنهجهم الأمين...

فلا يزالُ النَّاسُ يُخطِئون، ويُصَوِّبُ بعضُهم بعضاً[1]!!

=يكونَ لي قَدَمُ صِدْقٍ في رَدِّ الحقِّ إلى نِصابِه، وتحرير هَدْيِهِ وصوابِه...

ولعلَّهُ -في مِثْلِ هذا الواقع- قال الإمامُ الشَّافِعِيُّ كلمتَهُ الذَّهَبِيَّة:

«ما رَفَعْتُ (أحداً) فوقَ منزلتِهِ إلا اتَّضَعَ مِن قَدْرِي (عندَه) بِمقدار ما أكْرَمْتُهُ».

أخرجَهُ السِّلَفِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (٥٧٩)، وابنُ أبي حاتم في «مناقِب الشَّافِعِيّ» (ص١٢٢)، والبيهقيُّ في «المناقِب» (٢/ ١٩٠).

وَهَذَا «**مِنْ آفَاتِ المُبَالَغَة**» -كَمَا قَالَ الحَافِظُ السَّخَاوِي فِي «الإِعْلَان بِالتَّوْبِيخ لِمَنْ ذَمَّ أَهْلَ التَّوْرِيخ» (ص١٢٣)-.

وَهُوَ مُخَرَّجٌ عَلَى مَعْنَى مَا قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «بَيَانِ الدَّلِيلِ عَلَى بُطْلَانِ التَّحْلِيل» (ص٢١٥): «**رُبَّ قَاعِدَةٍ لَوْ عَلِمَ صَاحِبُهَا مَا تُفْضِي إِلَيْهِ؛ لَمْ يَقُلْهَا**»!!

(١) فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ -**أَخِي السَّلَفِيُّ المُوَفَّق**- أَنْ تَدْفَعَ فِي نَحْرِ كِتَابِي هَذَا -وفِي نُقُولِهِ، وَأُصُولِهِ، وَفُصُولِهِ- **بِشُهُبِ ظُنُونك، وَأَوْهَامِك، وَتَخَرُّصَاتِك؛ فَتَقُول: قَصَدْتَ فلانَاً!**

أَوْ:

أَرَدْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ!

أَوْ:

قَصْدُكَ كَذَا وَكَذَا!!!

... فَهَذِهِ -وَرَبِّكَ- صَنْعَةُ البَطَّالِين؛ وَلَكِنْ:

- مَا وَجَدْتَ فِيهِ مِنْ حَقٍّ أَصَابَك؛ فَافْرَحْ بِهِ، وَادْعُ لِكَاتِبِه.

- وَمَا وَجَدْتَ فِيهِ غَيْرَ ذَلِك -وَلَا بُدَّ وَاجِدٌ-؛ فَادْعُ لِكَاتِبِه، وَأَدِّ حَقَّ النُّصْحِ وَالنَّصِيحَة.. =

(تَنْبيهٌ لِكُلِّ نَبيه):

قَالَ العَلاَّمَةُ السَّعْدِي فِي «تَفْسِيرِهِ» (٢/ ٣٣٦) -مُفَسِّراً قَوْلَ الله -تَعَالَى-:

﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِتَلۡفِتَنَا عَمَّا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَا﴾ [يونس:٧٨] :

أَيْ: أَجِئْتَنَا لِتَصُدَّنا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آباءَنا، مِنَ الشِّرْكِ وَعِبَادَةِ غَيْرِ الله، وَتَأْمُرُنا بِأَنْ نَعْبُدَ الله -وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَه-؟!...

وَقَوْلُهُ: ﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلۡكِبۡرِيَآءُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يونس:٧٨] ، أَيْ: وَجِئْتُمُونَا لِتَكُونُوا أَنْتُم الرُّؤَسَاء، وَلِتُخْرِجُونَا مِنْ أَرَاضِينَا! وَهَذا **تَمْوِيهٌ** مِنْهُم، **وَتَرْوِيجٌ** عَلَى جُهَّالِهِم، **وَتَهْيِيجٌ** لِعَوَامِّهِم عَلَى مُعَادَاةِ مُوسَى، وَعَدَمِ الإِيمَانِ بِه.

وَهَذَا لاَ يَحْتَجُّ بِهِ مَنْ عَرِفَ الحَقَائِق، وَمَيَّزَ بَيْنَ الأُمُور؛ فَإِنَّ الحُجَجَ لاَ تُدْفَعُ إِلاَّ بِالحُجَجِ وَالبَرَاهِين.

وَأَمَّا مَنْ جَاءَ بِالحَقّ، فَرُدَّ قَوْلُهُ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الأُمُور؛ فَإِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى عَجْزِ

= - **وَإِيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاكَ** مِنْ سُوءِ الظَّنِّ؛ «**فَإِنَّكَ إِنْ أَصَبْتَ لَمْ تُؤْجَر، وَإِنْ أَخْطَأْتَ أَثِمْتَ**» -كَمَا فِي «حِلْيَة الأَوْلِيَاء» (٢/ ٢٢٦)-.

- **وإِيَّاكَ ثُمَّ إِيَّاك** -سَدَّدَنِي اللهُ وَإِيَّاكَ- مِمَّا يَتْبَعُ سُوءَ الظَّنِّ -هَذا-؛ مِنْ خُصُومَات، وَهَجْر، وَتَنَافُر؛ فَضْلاً عَنْ الإِسْقَاطِ، وَالتَّبْدِيع، و..و..

... وَاللهُ يُعِينُنا -جَمِيعاً- عَلَى مَا فِيهِ خَيْرُ عَقِيدَتِنَا، وَجَمْعُ كَلِمَتِنا -بِالحَقِّ إِلَى الحَقّ-...

وَفِي هَذَا المَعْنَى مَا قِيل:

وَمَنْ يَتَّبِعْ جَاهِداً كُلَّ عَثْرَةٍ ... يَجِدْهَا وَلاَ يَسْلَمْ لَهُ الدَّهْرَ صَاحِبُ

مُورِدِهَا، **وَلَمْ يَلْجأْ إِلَى قَوْلِهِ: قَصْدُكَ كَذَا! أَوْ مُرَادِكَ كَذَا**[١]! سَوَاءٌ كَانَ صَادِقاً فِي قَوْلِهِ وَإِخْبَارِهِ عَنْ قَصْدِ خَصْمِهِ، أَوْ كَاذِباً».

وكم مِن عائبٍ قولاً صحيحاً وآفتُهُ مِن الفَهْمِ السقيمِ!

*** * * * ***

(١) كما هو حالُ كثيرٍ مِن **المعترضين** -أو **المُعارضين**- اليومَ-؟!

...ولقد ضَبَطْتُ نَصَّ هذه (النَّصيحة)، وَقَدَّمْتُ لَهَا، وَعَلَّقْتُ عَلَيْهَا؛ بِمَا أَظُنُّهُ نَافِعاً -إِنْ شَاءَ اللهُ-.

وَاللهُ مِنْ وَرَاءِ القَصْد...

سَائِلاً رَبِّي -سُبْحَانَهُ- لِي، وَلإِخْوَانِي، وَمَشَايِخِي-: أَنْ لاَ نَكُونَ مِمَّن اسْتَعاذَ بِالله مِنْ شَرِّهِم نَبِيُّ الإِسْلامِ -عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلاَم- بِقَوْلِهِ:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ خَلِيلٍ مَاكِرٍ، عَيْنُهُ تَرَانِي، وَقَلْبُهُ يَرْعَانِي؛ إِنْ رَأَى حَسَنَةً دَفَنَهَا، وَإِنْ رَأَى سَيِّئَةً أَذَاعَهَا»(١)!

فَـ:

«نَعُوذُ بِالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنا»(٢).

«وكُلُّ ذلك عِنْدِي»(٣).

---

(١) «السِّلْسِلَة الصَّحِيحَة» (٣١٣٧).

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (٣١/ ١١٤):

«ومِن أعظمِ التَّقْصير: نسبةُ الغَلَطِ إلى المتكلِّمِ مع إمكانِ تصحيحِ كلامِه، وجَرَيانِه على أحسنِ أساليبِ كلامِ النَّاس؛ ثم يُعْتَبَرُ أحدُ الموضعَيْن المُتَعارِضَيْن بالغَلَطِ دونَ الآخَرِ».

(٢) جُزْءٌ مِنْ (خُطْبَة الحَاجَة) -النبويَّة-؛ فَانْظُر: «تَمَام المِنَّة» (ص٣٣٤).

(٣) رواهُ البخاريُّ (٦٠٣٥)، ومسلمٌ (٢٧١٩) عن أبي موسى.

﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓۚ إِنَّ رَبِّي غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾.

وَلَعَلَّ مِنْ أَجَلِّ مَا يُفْتَتَحُ بِهِ هَذا الكِتَابُ: كَلِمَةَ إِمَامِ هَذا العِلْمِ الأَمِين، شَيْخِ المُحَدِّثِين؛ الإِمَام مُحَمَّد بن اسْمَاعِيل البُخَارِي -رَحِمَهُ الله- صَاحِبِ «الصَّحِيح» -المَشْهُور-؛ قَالَ -رَحِمَهُ الله-:

«**وَلَمْ يَنْجُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مِنْ كَلاَمِ بَعْضِ النَّاسِ فِيهِم**[1]...

وَلَمْ يَلْتَفِتْ أَهْلُ العِلْمِ -فِي هَذا النَّحْوِ- **إِلاَّ بِبَيَانٍ وَحُجَّةٍ**.

وَلَمْ تُسْقَطْ عَدَالَتُهُمْ **إِلاَّ بِبُرْهَانٍ ثَابِتٍ وَحُجَّةٍ**.

وَالكَلاَمُ فِي هَذا كَثِير»[2]...

فَيَا أَيُّهَا السَّلَفِيُّ الأَبِيُّ: «احْذَرْ مِنْ كُلِّ مَنْ لاَ يُنْصِفْ، وَكُلِّ مَنْ لاَ يَفْهَم، وَلاَ تُكَلِّمْ إِلاَّ مَنْ تَرْجُو إِنْصَافَهُ وَفَهْمَهُ»[3].

... واللهُ -وحدَهُ- المُستعانُ.

* * * * *

---

(١) وَقَالَ -**إِنْصَافاً وَتَحْقِيقاً**- وَمَا أَعَزَّهُما!-:

«**فَلَرُبَّمَا يَتَكَلَّمُ الإِنْسَانُ فَيَرْمِي صَاحِبَهُ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلاَ يَتَّهِمُهُ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا**».

قلتُ: وهذا معنى عميق؛ مِن فقهٍ دقيق، ونهجٍ أنيق...

فأين هُم -أُولاءِ- السَّالِكُونَهُ؟!

(٢) «جُزْء القِرَاءَة خَلْف الإِمَام» (ص٣٣).

(٣) «مَجْمُوعُ رَسَائِلِ ابْنِ حَزْم» (٤/ ٣٤١).



بين يدي الكتاب

وَفِيهَا أَرْبَعَ عشرةَ مسألةً:

المَسْأَلَةُ الأُولَى: فتنةُ فلسطين -الدَّعْوِيَّة!-:

مِنْ أَوَاخِرِ مَا جَرَى مِنَ الفِتَنِ -بِسَبَبِ قِلَّةِ العِلْمِ -**عُموماً**-، والجهل بِأَسَالِيبِ (النَّصِيحَة، وَالنَّقْد، وَالتَّرْجِيح بينَ المَصَالِحِ وَالمَفَاسِد)-**خصوصاً**-: مَا وَقَعَ فِي **فِلَسْطِين الحَبِيبَة -السَّلِيبَة**[1] -مُنْذُ بِضْعَةِ شُهُورٍ-؛ لَـمَّا أَنْكَرَ (أحدُهُم) عَلَى كَاتِبَ هَذِهِ السُّطُور -عَفَا اللهُ عَنْهُ- زِيارَةَ بَعْضِ الدُّعاةِ مِن **طَلَبَةِ العِلْمِ**[2] لَهُ

(١) انْظُر مَا سَيَأْتِي (ص٢٣٢).

وَلَقَدْ ذَكَّرَنِي صَنِيعُ هَؤُلاءِ -هَكَذا- بِمَا قَالَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -حَفِظَهُ الله-رَدًّا عَلَى مَنْ شَنَّعَ عَلَى بَعْضِ العُلَماءِ سُكُوتَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ البَيَانِ -قَائِلاً- فِي بَعْضِ «نَصَائِحِهِ»-:

«هُوَ لَمْ يَسْكُتْ جُبْناً وَلا غِشًّا، وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْ أَسْئِلَةِ أُنَاسٍ لَهُم أَغْرَاضٌ وَمَقَاصِدُ سَيِّئَة؛ مِنْهَا: **إِسْقَاط أُنَاسٍ فِي بَلَدِهِم هُمْ أَمْثَلُ النَّاس، وَبِإِسْقَاطِهِم تَنْتَهِي الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ فِي ذَلِكَ البَلَد**».

قُلْتُ: وهذا عَيْنُ مَا جَرَى فِي فِلَسْطِين -وَانْجَرَّ إِلى **غَيْرِهَا** مِن بَعْضِ بلدان المسلمين-.

(٢) وبعضُ الناس ينقُلُ عنِّي (!) -**دُونَ روِيَّةٍ ولا تثبُّتٍ**- أنِّي أقولُ عن هذا الأخ -غُلُوًّا!-: إمامٌ في السَّلَفِيَّة! =

-مِمَّن هُوَ عِنْدَهُ(!) مُبْتَدِعٌ[1]!-؛ إِنْكاراً شَدِيداً غَلِيظاً -جِدًّا-.

حَتَّى إِنَّ ذاك (المذكورَ!) -بِسَبَبِ ذَا- لَمْ يَرُدَّ عَلَيَّ السَّلاَمَ! وَرَفَضَ مَعِي الكَلاَمَ!! وَصَارَ يُلْزِمُ الآخَرِينَ بِقَوْلِهِ أَيَّمَا إِلْزَام!!! وَيَبْنِي عَلَيْهِ الهَجْرَ، والتبديعَ، وَالخِصَام!!!!

= وهذا لم يكُنْ -قطُّ!-؛ والواقعُ: أَنَّنِي أَعْرِفُهُ مُنْذُ سِنِينَ -عَنْ قُرْبٍ- واعِظاً ناجحاً؛ داعِياً إلى منهجِ السَّلَف، وعقيدة السَّلَف -بارك اللهُ فيه-، وَإِنَّمَا أَدْفَعُ عنه -البدعةَ والتبديع؛ وذلك مِن باب «انصُر أخاكَ ظالماً أو مظلوماً» -كما رواهُ البخاريُّ (٢٣١٢) عن أنس-!

فضلاً عن أنْ يكونَ كلامِي عنهُ -كما قد يُتَوَهَّمُ- شُغْلِيَ الشَّاغِل!

وَلاَ يَنْجُو مِنَ الخَطأ إِنْسَان -كَائِناً مَنْ كَان- سِوَى مَنْ عَصَمَهُ رَبُّنَا الرَّحْمَن -واللهُ المُستعان-.

(١) مع كَوْن ذا مقلِّداً في هذا التبديع!

وبالرُّغْمِ مِن أنَّ ما أُوخِذَ عليه ذاك الداعي إلى الله -تعالى- مِمَّا هو سببُ تبديعِهِ له!- قد ناصَحْناهُ به؛ فرأَيْنَا مِنهُ -والفضلُ لله -وحده- تجاوُباً واستجابةً.

وإنْ كُنَّا نطمعُ مِنهُ -سدَّدَهُ اللهُ- المزيدَ مِن الوضوح، والمزيدَ مِن البيان -مطلباً شرعيًّا صادقاً-...

وَ (أَهْلُ السُّنَّةِ أَعْرَفُ النَّاسِ بِالحَقّ، وَأَرْحَمُهُمْ بِالخَلْق) -كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَم -كَمَا سَيَأْتِي (ص٢٣٢)-.

وقارِنْ بما سيأتِي (ص٧٩-٨٠) - في بيانِ حالِ شيخِ الإسلامِ -نفسِه- في ذلك-واقعِيًّا-.

وقال شيخُ الإسلام في «تفسير آيات أشكلت» (٢/ ٥٩٥):

«ومَن تدبَّر أصولَ الشَّرْعِ عَلِمَ أَنَّهُ يُتَلَطَّف بالناس في التَّوبة بكُلِّ طريق».

ومِن توجيهاتِ فضيلةِ الشيخِ **ربيع بن هادي** في بعضِ «رُدودِه» على (الحدَّادِيَّة)-:

«قلتُ لهم: إذا قُلنا: (أشعري) معناهُ أَنَّهُ: عنده بدعة؛ الإنسان يريد أن يتأدَّب في لفظِهِ؛ ليس لازِماً أنْ نقولَ عنه: مبتدع».

إلى أن قال: «أنا أقرأ لكم تراجمَ مِن «البخاري»؛ يمرُّ على (جابر الجُعْفِي)، ويمرُّ على غيرِه، لا يقولُ: مبتدع -وهو يعرف أنه رافضي-، ولا يقول: إنه مبتدع؛ لأن هذا ليس لازماً.

بيِّن ضَلالَهُ نُصحاً للنَّاس، لكنْ؛ ليس لازِماً أن تقول: مبتدع، أو: غير مبتدع».

... كُلُّ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مُنَاصَحَةٍ، وَلاَ بَيَانٍ، وَلاَ اسْتِفْسَار، وَلاَ اعْتِبَار...

مَعَ أَنِّي طَلَبْتُ ذَلِكَ -كُلَّه-مِن ذاك- مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي- مِراراً!! فَلَمْ أَجِدْ إِلاَّ الصَّدَّ وَالرَّدَّ -تَكْراراً-!

فكَانَ أَثَرُ فَعَائِلِهِم -وُقُوعاً- عَيْنَ مَا حَذَّرَ مِنْهُ شَيْخُ الإِسْلاَم ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٢٢/ ٣٥٧) -مِن: «**التَّفَرُّق وَالاخْتِلاف الْمُخَالِف لِلاجْتِمَاع وَالائْتِلاف**؛ حَتَّى يَصِيرَ بَعْضُهُم يُبْغِضُ بَعْضاً وَيُعادِيهِ، وَيُحِبُّ بَعْضاً وَيُوالِيه -عَلَى غَيْرِ ذَاتِ الله-.

وَحَتَّى يُفْضِيَ الأَمْرُ بِبَعْضِهِمْ إِلى **الطَّعْن، وَاللَّعْن، وَالهَمْز، وَاللَّمْز**، وَبِبَعْضِهِم إِلَى الاقْتِتَالِ بِالأَيْدِي[1] وَالسِّلاَح، وَبِبَعْضِهِم إِلى الْمُهَاجَرَة وَالْمُقَاطَعَة؛ حَتَّى لا يُصَلِّيَ بَعْضُهُم خَلْفَ بَعْض!

وَهَذا -كُلُّهُ- مِنْ أَعْظَمِ الأُمُورِ الَّتِي حَرَّمَها اللهُ وَرَسُولُه».

وقال -رحمهُ الله- في «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٤٢٠) -أيضاً-:

«**العاقلُ لا يبني قصراً، ويهدمُ مِصْراً**»!

... فحالُ هذا -أيضاً- كحالِ «**مَن أرادَ أنْ يُطِبَّ زُكاماً؛ فأحدَثَ جُذاماً**»!!

ومَن أرادَ نُصْرَةَ السُّنَّةِ، وردَّ البِدْعَةِ لا يلزمُ -بحالٍ- أنْ يَؤولَ صنيعُهُ «**تمزيقاً لشملِ الأُمَّةِ؛ ولا تفريقاً لصفِّها**»[2].

---

(١) روى أبو عَمْرو الدَّاني فِي «السُّنَن الوَارِدَة فِي الفِتَن» (١٧١) -عن ابنِ عبَّاسٍ قولَهُ: «**إنَّما الفتنةُ باللِّسان، وليست باليد**».

قلتُ: فكيف إذا اجْتَمَعَا؟!

(٢) «مجموع فتاوى الشيخ ابن باز» (٣/ ٧٢).

قُلْتُ: وَلَقَدْ عَظُمَت الفِتْنَةُ -بَعْدُ - جِدًّا-؛ بِسَبَبِ هَذا **التَّهَوُّر**، وَبِسَبَبِ ذاك **التَّنَطُّع**، وَالَّذِي لَمْ يَقُمْ أَصْحَابُهُ **بِالحَدِّ الأَدْنَى مِنَ الوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ**؛ بَعْدَ أَنْ كَانُوا -لَنَا-بِالأَمْسِ القَرِيب- ذَوِي احْتِرامٍ وَتَقْدِير، وَإِجْلالٍ كَبِير...

... وفَجْأَةً؛ قَلَبُوا لَنَا ظَهْرَ المِجَنّ... وَبِغَيْرِ سَبَبٍ سِوَى الظُّلْمِ والإِحَن!

ثُمَّ صَارَ (كَبِيرُهُم)[١] -فَجْأَةً- هَدَاهُ الله- يَتَّهِمُنا **بِالتَّمَيُّعِ**[٢] -حِيناً-، **وَبِالحَدَّادِيَّة** -حِيناً آخَر-!!

وآخِراً (!) صار يتَّهِمُنا[٣] -وبعضَ إخوانِنا- **بكُلِّ صَلَف!**- بالخارجيَّةِ والتَّكْفِيرِ والقُطْبِيَّةِ!!!

وهذا -لَعَمْرِي!- عَجَبٌ عُجابٌ:

(١) قَالَ العَلاَّمَةُ البَاجِي فِي «المِنْهَاج فِي تَرْتِيبِ الحِجَاج» (ص١٠):
«وَلاَ يُنَاظَرُ مَنْ عَادَتُهُ التَّسَفُّهُ فِي الكَلاَم، وَلاَ مَنْ عَادَتُهُ التَّفْظِيعُ؛ فَإِنَّهُ لاَ يَسْتَفِيد..».

(٢) ومصطلح **(التميُّع)** -أو **(التمييع)**-: مُصطلحٌ (هُلامِيٌّ) فضفاضٌ -**أوَّلاً**-، وتُهْمَةٌ جاهزةٌ يتراشقُ بها المُختلِفون -فيما بينَهم- كيفما كانوا!-للإسقاط -**ثانياً**-.
وضبطُ معناهُ -**الصوابُ**-؛ أَنَّهُ: **تضييعُ الحقِّ بعدمِ إقامةِ الدّليلِ الشرعيِّ البيِّنِ عليه**- بغَضِّ النَّظَرِ عن إدراكِ الصَّوابِ فيه، أو عدمِه-.

(٣) وكُلُّ هذا مسجَّلٌ بصوتِه!

فالواجبُ على هؤلاء «أن يتَّقوا اللهَ في أنفسِهم وفي المنهج السلفي الذي ناله من **التشويه وشماتة الأعداء**؛ الأمر الذي لا يُطاق؛ بسبب كتابات أُناس مجهولين، لا تُعرف عقائدُهم، ولا مناهجهم، ولا سِيَرُهم، ولا أخلاقُهم **باسم السلفية والسلفيين!!**

وأصبحوا يُطارِدون السَّلَفِيِّين عن حِياضِهم، ويَشُنُّونَ عليهم حملات الطعون **والاتهامات الخطيرة بالتمييع** -وغيره-» -كما في «المجموع الواضح..» (ص١٧) للشيخ **ربيع بن هادي**-.

فَـ:

إثبـاتُ ضِدَّيْنِ مَعاً فِـي حَالِ مِنْ أَقْبَحِ مَا يَأْتِي مِنَ المُحَالِ !!

وَ:

شَـتَّانَ بَيْـنَ الحَالَتَيْنِ فَإِنْ تُرِدْ جَـمْعاً فَـمَا الضِّدَّانِ يَجْتَمِعَانِ

... فَأَيْنَ التَّنَاصُحُ فِي الدِّين؟!

وَأَيْنَ التَّوَاصِي **بِالحَقِّ المُبِين**، وَالتَّواصِي **بِالصَّبْرِ واليقين؟!**

أَيْنَ صنائعُ هَـؤُلاء الهُـوجِ -هَـدَاهُم الله- مِـنْ بَعْـضِ «تَوْجِيهَـات» فَـضِيلَةِ الشَّيْخ **ربيع بن هادي المدخلي** -وَفَّقَهُ المَوْلَى -النَّافِعَة-؛ لَـمَّا قَال:

«**إِنَّ مُرَاعَاةَ المَصَالِحِ وَالمَفَاسِدِ مِنْ أَهَمِّ قَوَاعِدِ الإِسْلاَمِ وَأُصُولِهِ، وَكَـمْ يَجْلِـبُ اللهُ بِذَلِكَ مِنَ الخَيْرِ، وَيَدْفَعُ بِهِ مِنَ الشَّرِّ!**

وَعَدَمُ مُراعَاتِهَا فِيهِ بَلاءٌ عَظِيم»[١].

قُلْتُ:

فَمَا نَتِيجَةُ فِعْلِهِم -ذَاك-، وَثَمَرَةُ تَشَدُّدِهِم -ذَيَّـاك-؛ إِلَّا الفُرقَـةَ، والتـشتُّتَ، والخُصوماتِ، والضَّعْفَ، والذُّلَّ، وتسلُّطَ الأعداءِ[٢]؟!

---

(١) وصَلَ البلاءُ ببعضِ **مَن دَخَلَ هذه الفِتَنَ** -مِن المسلمين الجُـدُد **في بـلاد الغَـرب**- إلى أنَّـهُ **ارْتَدَّ عن دينِهِ!**

ولا مُفَرِّجَ إِلَّا الله -تعالى-.

(٢) قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٢٢/ ٢٥٤): =

بَـلْ مَـاذَا سَـيُجِيبُ هـؤلاءِ -هَـدَاهُم الله- في موضـوع (الزِّيـارة!) -ذاك- وَالَّذِي هُوَ سَبَبُ فِتْنَتِهِم (**الظَّاهِرُ!**)- عَـلَى مَـا رَوَاهُ الخَطِيـبُ فِي «تَـارِيخ بَغْـدَاد» (١٠/ ٢٦٢) عَنْ يَعْقُوبَ بنِ يُوسفَ المُطَّوِّعِيِّ، قال:

«كَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بن صَالح الأَزْدِيُّ رافِضِيًّا، وَكَانَ **يَغْشَى** أَحْمَـدَ بـن حَنْبَـل، **فَيُقَرِّبُهُ وَيُدْنِيه**، فَقِيلَ لَه: يَا أَبَا عَبْدِ الله! عَبْدُ الرَّحْمَنِ بنُ صَالِح رافِضِيٌّ؟!

فَقَال: سُبْحَانَ الله! رَجُلٌ أَحَبَّ قَوْماً مِنْ أَهْـلِ بَيْـتِ النَّبِـيِّ -صَـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وَسَلَّم- نَقُولُ لَهُ: لاَ تُحِبَّهُم! هُوَ ثِقَة».

= «وبلادُ الشرقِ مِن أسباب تسليط الله **التَّتَرَ** عليهـا: **كثـرةُ التفـرُّقِ والفـتن بيـنهم** في المـذاهب -وغيرِها-؛ حتى تجد المنتسبَ إلى الشافعيّ **يتعصَّبُ** لمذهبِه على مذهب أبي حنيفة؛ حتى يَخْرُجَ عـن الدِّين! والمنتسبَ إلى أبي حنيفة **يتعصَّبُ** لمذهبِهِ على مذهبِ الشافعيّ -وغـيرِه-؛ حتـى يَخْـرُجَ عـنِ الدِّين! والمنتسبَ إلى أحمدَ **يتعصَّبُ** لمذهبِهِ على مذهبِ هذا وهذا!

وفي المغربِ: تجدُ المنتسبَ إلى مالكٍ **يتعصَّبُ** لمذهبِه على هذا وهذا!

وكُلُّ هذا مِن التَّفَرُّقِ والاختلافِ الذي نَهى اللهُ ورسولُه عنه.

وكلُّ هؤلاء **المتعصِّبين بالباطل**، والمتَّبِعين ﴿ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾، المُتَّبِعين لأهوائِهم بغـيرِ هُدىً مِن الله: مستحقُّون للذَّمِّ والعِقاب.

وهذا بابٌ واسعٌ؛ **فإنَّ الاعْتِصامَ بالجماعةِ، والائْتِلافَ مِن أصولِ الدِّين**، و(الفرعَ) المتنازَعَ فيـه مِن الفروع الخفيفةِ، **فكيف يُقْدَحُ في الأصلِ بحفظِ الفَرْعِ؟!**».

قلتُ: و(الفَرْعُ) -المُشارُ إليه-: مسألةُ رَفْعِ اليَدَيْن لحنفيٍّ يُخالفُ مذهبَهُ؛ **فَبُدِّعَ** بسببِ ذلك!

... **والتاريخُ** -نفسُهُ- يتكَرَّرُ! -**بِسَبَبِ السَّفَهِ وَالحُمْقِ**-!!

وَكَمَا قَال ﷺ: «**إِذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِه؛ فَانْتَظِرِ السَّاعَة**» -رَوَاهُ البُخَارِي: (٥٩)-.

وفي «معجم البلدان» (١/ ٢٠٩)، و(٣/ ١١٧) قـصَّتان عجيبتـان (!) فـيما كـان يجـري بـين (الشافعية) و(الحنفية) مِن **فتن، وحروب**، و.. و..!!

بَلْ مَاذا سَيَقُولُونَ -أَصْلَحَهُم الله- فِيمَا ذَكَرَهُ فَضِيلَةُ الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -حَفِظَهُ الله- فِي بَعْضِ «أَجْوِبَتِهِ» -فِي (مَسْأَلَةِ نَصِيحَةِ أَهْلِ البِدَعِ، وَالجُلُوسِ مَعَهُم لِلنُّصْح)-؛ لَـمَّا قَال:

«... فَأَنَا لاَ أَذْهَبُ إِلى بُيُوتِهِم وَمَجَالِسِهِم، **فَإِذَا جَاءَنِي أَحَدٌ مِنْهُم إِلَى بَيْتِي**[١]: **نَاصَحْتُه، وَبَيَّنْتُ لَهُ الحَقّ.**

وَهَذا لَيْسَ بِعَيب؛ فَقَدْ كَانَ المُنَافِقُون يَحْضُرُونَ مَجَالِسَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم-، فَيُنَاصِحُهُم، وَيُبَيِّنُ لَهُم الإِسْلاَمَ وَالحَقّ.

وَهَذا الشَّيْخُ ابْنُ بَاز[٢] **-رَحِمَهُ الله- يَأْتِيهِ أَهْلُ البِدَعِ، وَأَهْلُ التَّحَزُّبِ إِلَى مَجْلِسِه، فَيُنَاصِحُهُم، وَيُبَيِّنُ لُهم الحَقّ.**

وَهَذا المُفْتِي، وَ(هَيْئَةُ كِبارِ العُلَماء) يَأْتِيهِم أَهْلُ البِدَعِ فِي (رَابِطَةِ العَالَمِ الإِسْلاَمي)، وَفِي مَجَالِسِهِم -أَيْضاً-، وَيَنْصَحُونَهُم -فِيما أَعْتَقِد-.

---

(١) مَعَ أَنَّ الإِمَامَ أَحْمَدَ بن حَنْبَل -رَحِمَهُ الله- رَفَضَ زِيَارَةَ **داوُد بن عَلِي الظَّاهِرِيِّ** لَهُ، وَدُخُولَهُ عَلَيْه!

كَمَا فِي «تَارِيخ بَغْدَاد» (٨/ ٣٧٣) -**فِي خَبَرٍ يُكَرِّرُهُ الكَثِيرُونَ دُونَ حُسْنِ فَهْم!**-.

... **وَلَكِنَّهُ تَغَيُّرُ الزَّمَان، وَالنَّظَرُ فِي المَصَالِح**...

وَهُمَا أَصْلاَن مُهِمَّان؛ يَغِيبَانِ عَنِ الكَثِيرِين؛ مِن الـمُتَحَمِّسِين بِالبَاطِل!

(٢) انظُر ما سَيَأْتِي (ص٢٤٥).

وَلاَ أَعْرِفُ أَحَداً مِنَ العُلَمَاءِ قَالَ لِي: أَنْتَ تُجَالِسُ أَهْلَ البِدَعِ! وَلاَ أَحَدٌ رَدَّ عَلَيَّ مِنَ العُلَمَاءِ فِي هَذا الأَمْرِ!»[١].

أَقُول:

وَلَيْسَ لِي -بَعْدُ- إِلاَّ أَنْ أَدْعُوَ رَبِّي -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- لِهَؤُلاءِ الإِخْوَةِ -قَائِلاً لَهُم- وَفِيهِم- بدُعاءِ الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ- لأمثالهم-:

«أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يُؤَلِّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُم.

أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَجْمَعَ كَلِمَتَكُم عَلَى الحَقِّ.

أَسْأَلُ اللهُ أَنْ يُذْهِبَ عَنْكُمْ كَيْدَ الشَّيْطَان.

اجْتَهِدُوا فِي بَذْلِ الأَسْبَابِ لِذَلِك؛ ابْذُلُوا الأَسْبَابَ فِي اسْتِئْصَالِ شَأْفَةِ الفُرْقَةِ وَأَسْبَابِهَا.

وَفَّقَكُم اللهُ، وَسَدَّدَ خُطَاكُم -حَيَّاكُم الله-.

وَانْظُرُوا إِلَى الأَعْدَاءِ فَرِحين! **فَإِنَّ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ تَوَقَّفَت، وَضُرِبَت**[٢]...

---

(١) مع أنَّ الشيخ عُبيد الجابري -سدَّدَهُ اللهُ- ذَكَرَ -في «**الموقف الحقّ مِن المخالِف**» -بعض المبتدِعة- بأسمائهم-، ثُمَّ قال:

«.. مع أَنِّي أُشْهِدُكُم: لو أرادوا زيارتي ما مَكَّنْتُهُم مِن زيارتي، واللهِ لا يدخلونَ بيتي -إن شاء الله- .. مستعدٌّ **أنْ أُمَكِّنَ (حميرَ) آبائِهم، ولا أُمكِّنَهُمْ مِن زيارةِ بيتي**»!!!

(٢) نعم -والله-؛ فلم يبقَ للسَّلَفِيِّين شغلٌ شاغلٌ إلا **تجريحَ بعضِهم بعضاً**؛ فآلُوا ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا﴾!!

فَاتَّقُوا اللهَ فِي أَنْفُسِكُم، **وَاتَّقُوا اللهَ فِي هَـذِهِ الـدَّعْوَة**، وَابْـذُلُوا الأَسْـبَابَ الَّتِـي تَمْحُو **هَذِهِ الأَبَاطِيلَ، وَهَذِهِ الفِتَن**»(١).

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي «مِنْهَاج السُّنَّة» (٤/ ٣٤٣):

«وَالفِتْنَةُ إِذَا وَقَعَتْ: عَجَزَ العُقَلاَءُ عَنْ دَفْعِ السُّفَهَاء، فَـصَارَ الأَكَـابِرُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- عَاجِزِينَ عَنْ إِطْفَاءِ الفِتْنَة، وَكَفِّ أَهْلِهَا!

وَهَذَا شَـأْنُ الفِتْنَـةِ، كَـمَا قَـالَ -تَعَـالَى-: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً ﴾ [الأنفال:٢٥]، **وَإِذَا وَقَعَتِ الفِتْنَةُ، لَمْ يَسْلَمْ مِنْ التَّلَوُّثِ بِهَا، إِلاَّ مَـنْ عَصَمَهُ الله**».

وَلْنُكَرِّرْ مَعَ شيخِنا الوالدِ، العلَّامةِ الإمامِ محمد ناصرِ الدِّينِ الألبانيِّ -تغمَّدَهُ اللهُ برحمتِه- قولَهُ في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٧١٣):

«**والله المُستعانُ على فسادِ أهلِ هذا الزَّمان، وإعجابِ كُلِّ ذي رأيٍ برأيه**»...

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) «الحَثّ عَلَى المَوَدَّةَ وَالائْتِلاَف، وَالتَّحْذِير مِنَ الفُرْقَة وَالاخْتِلاف» (ص٤٧).

قُلْتُ:

وَكَمْ نَحْنُ بِحَاجَةٍ إِلَى هَذِهِ المَعَانِي! فَهِيَ -وَاللـهِ- غُرَّةُ الأَمَانِي...

المَسْأَلَةُ الثانِيَة: تأصيلُ (الجرح والتعديل):

مِنَ المَسَائِلِ الَّتِي يُكَرِّرُ ذِكْرَها (**بعضُ النَّاس!**)[١] -دون استيعابٍ للمَقَام-: مَسْأَلَةُ (الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل) -وَمَا يَتَعَلَّقُ بِأَدِلَّتِهَا، وَحُكْمِهَا-؛ فَأَقُول -مُلَخِّصاً مَا عِنْدِي- بِوُضُوحٍ وَبَصِيرَة:

أَدِلَّةُ مَشْرُوعِيَّتِهِ -فِي الكِتَابِ وَالسُّنَّة- ظَاهِرَةٌ بَاهِرَة، مَعْرُوفَةٌ لاَ تَخْفَى عَلَى أَقَلِّ طَالِبِ عِلْمٍ شَاد؛ فَلاَ يَحْتَاجُ الحَسْمُ فِيهَا إِلَى أَدْنَى حَشْدٍ (!) أَوْ أَقَلِّ إِرْشَاد!

ولكنَّ البحثَ -وهو مُرادِي ومَقصودِي- في: **تَقَاسِيمِهِ وَأَنْوَاعِـهِ، وقواعـدِهِ وتأصيلاتِهِ وتفعيلاتِهِ، وَشُرُوطِهِ وَأَرْكَانِهِ**؛ فقد حدثتْ -بعدُ- مُؤَصَّلَةً على أيـدِي عُلماء السُّنَّةِ الرَّبَّانِيِّين، ولَيْسَ مِنْهَا فِي الوَحْيَيْنِ الشَّرِيفَيْنِ إِلاَّ بعضُ عُموماتٍ...

وَكَوْنُهُ (عِلْماً = نَشَأَ) لِمَصْلَحَةِ الشَّرِيعَةِ، وَحِفْظِ الدِّين؛ **فَهَذا مِمَّا لاَ يَخْتَلِفُ فِيهِ اثْنَان، وَلاَ يَنْتَطِحُ فِيهِ كَبْشَان..**

---

(١) ولم أُصَرِّحْ بالأسماءِ -هُنا- في مواضِع كشف الانتقاد-؛ مُكتفياً بهذه الإشارة!!
حِرْصاً على السَّتْرِ -مِن جِهَةٍ، وعدمِ الإثارةِ، ولو بأدْنَى إشارة -مِن جهةٍ أُخرى-!!
ولي في ذلك سَلَفٌ جليلٌ؛ وهو **الإمامُ البخاريُّ** -رحمهُ اللهُ-، حيثُ ذكرَ في «صحيحِه» -العظيم- الردَّ على بعضِ أهلِ العلمِ مكتفياً بقولِه: (**وقال بعضُ النَّاس!**)!
وذلك في نَحْوٍ مِن ثلاثين موضعاً..
والّف عددٌ مِن أهل العِلْمِ كُتُباً مُستقِلَّةً في تحقيقِ -وتعيينِ- (**بعض الناس**) -هؤلاء-!

وَمَا قَرَّرْتُهُ -ثَمَّةَ-بِفُرُوعِهِ الثَّلاَثَةِ- هُوَ ما قاله الإمام أبو عَمْرو ابن الـصلاح في «علوم الحديث» (ص ٣٥٠) -تماماً-:

«رُوِّينا عن صالح بن محمد -الحافظ جَزَرَة-، قال: **أولُ** مَن تكلَّمَ في الرِّجالِ: شُعْبَة بن الحجَّاج، ثُمَّ تَبِعَهُ يحيى بنُ سعيدٍ القَطَّان، ثُمَّ بَعْدَهُ أحمد بن حنبل، ويحيى بن مَعِين -وهؤلاء-.

قلتُ: **يعني أَنَّهُ أَوَّلُ مَن تصدَّى لذلك، وعُنِيَ به.**

وإلا؛ فالكلامُ فيه -جرحاً وتعديلاً- مُتَقَدِّمٌ ثابتٌ عن رسولِ الله ﷺ، ثم عَن كثيرٍ مِن الصَّحابةِ والتابِعِين -فَمَن بعدَهم-.

وَجُوِّزَ ذلك صوناً للشريعةِ، ونفياً للخطأِ والكذِبِ عنها».

قلتُ:

وَمَنْ حَمَّلَ كَلاَمِي -فِي بَعْضِ المَجَالِسِ!- على خِلافِ هذا التَّقْرِيرِ: فقد تَقَوَّلَ -أو تأَوَّلَ-!..

وَإِذَا صَاحَبْتَ فَاصْحَبْ صَاحِباً ذَا حَيَاءٍ وَعَفَافٍ وَكَرَمْ
قَوْلُهُ لِلشَّيْء: لاَ؛ إِنْ قُلْتَ: لاَ وَإِذَا قُلْتَ: نَعَم؛ قَالَ: نَعَمْ[1]

وَرَحِمَ اللهُ الإِمَامَ ابْنَ القَيِّم -القَائِلَ-:

«**فَقِيهُ النَّفْسِ** يَقُول: مَا أَرَدْتَ؟ **وَنِصْفُ الفَقِيهِ**[2] يَقُول: مَا قُلْتَ؟!

(١) «التَّوْضِيحُ بِشَرْحِ الجَامِعِ الصَّحِيح» (٢/ ٣٥٥) لِلحَافِظِ ابْنِ المُلَقِّن.

(٢) و(**غيرُ الفقيه!**) يقولُ: ابتدعتَ، وميَّعْتَ: فَسَقَطْتَ!!

فَاللَّغْوُ فِي الأَقْوَالِ نَظِيرُ الخَطَأ وَالنِّسْيَانِ فِي الأَفْعَال».

كما في «إعلام الموقِّعين» (٣/ ٥٤).

وَلاَ يَنْقَضِي عَجَبِي مِن (**بعضِ النَّاس!**)؛ لَـمَّا رَاجَعَنِي فِي مَسْأَلَة مشروعيَّة الجَرح والتعديل -هذه-، مُبيِّناً لَهُ قَصْدِي، وذاكِراً لَهُ حَقِيقَةَ قَوْلِي وَمُرَادِي، وَأَنَّ كَلاَمِي (ذَاكَ) -إِذَا سَلَّمْنَا بِانْتِقَادِهِ!- لاَ يَخْرُجُ عن كَوْنِهِ (خطأً لَفْظِيًّا)، فَأَصَرَّ -جِدًّا!- على أَنَّهُ (خَطَأٌ حَقِيقِيّ)!!

والواجبُ: «**أن يُفَسَّرَ كلامُ المُتكلِّمِ بعضُهُ ببعضٍ**[1]**، ويُؤخذَ كلامُهُ ها هُنا، وها هُنا، ويُعْرَفَ ما -عادتَهُ- يَعْنِيهِ ويُرِيدُهُ..**» -كما قال شيخُ الإسلامِ في «الجواب الصحيح» (٤/ ٤٤)-.

... وحالُ ذاك المُعترِضِ -**هداهُ اللهُ**- خلافُ حالِ مَن سُئِلَ عن قَولِي على وجه الاستعداء!-؛ فأجاب -على سَبِيلِ الإنصاف- **وفَّقَهُ اللهُ**- بما حَرْفُهُ: «ما أظنُّ أخانا **الشيخَ عليًّا** يجهل هذا»...

فَجَزاهُ اللهُ خَيْراً، وَزَادَهُ فَضْلاً وَبِرًّا؛ فَـ«**مَا زَالَ الحَمْلُ عَلَى السَّلاَمَةِ -عِنْدَ الاحْتِمَال-: شِعَارَ العَارِفِين، وَالصَّالِحِين، وَالمُتَّقِين**»[2].

وَقَالَ العَلاَّمَةُ السَّعْدِيُّ فِي «القَوَاعِد وَالأُصُول الجَامِعَة» (ص٨٤):

«**فَيَنْبَغِي أَنْ يُراعَى فِي أَلْفَاظِ النَّاسِ عُرْفُهُم وَعَوائِدُهُم؛ فَإِنَّ لَهَا دَخْلاً كَبِيراً فِي مَعْرِفَةِ مُرادِهِم وَمَقَاصِدِهِم**».

---

(١) إنْ كانَ وَفْقَ أُصُولِ أهل السُّنَّة.

(٢) «العَوَاصِم والقَوَاصِم» (٥/ ١٤) لابْنِ الوَزِير اليَمانِي.

وقال شيخُ الإسلامِ في «درء تعارض العقل والنقل» (٨/ ١٦٥):

«والاستفسارُ[١] -مع ظهورِ المقصود- نوعٌ من اللَّدَدِ في الكـلامِ، و(**أبغـضُ الرِّجالِ إلى الله الألدُّ الخَصِمُ**)[٢]».

وقال الإمامُ ابنُ حِبَّان:

«**خيرُ الإخوان مَن لم يُناقِش..**»[٣].

وَقَـالَ شَـيْخُ الإِسْـلاَمِ ابْـنِ تَيْمِيَّـة -رَحِمَـهُ الله- فِي «الـرَّدّ عَـلَى البَكْـرِي» (١/ ٢٦٣):

«وَمَا زَالَ أَهْلُ العِلْمِ إِذَا أنْتَهَى النِّزَاعُ بَيْنَهُم إِلَى **الأَلْفَـاظ** -مَـعَ اتِّفَـاقِهِم عَـلَى المَعَانِي- يَقُولُون: **هَذَا نِزَاعٌ لَفْظِيٌّ، وَالنِّزَاعُ اللَّفْظِيُّ لاَ اعْتِبَارَ بِه**؛ يَسْتَهِينُونَ بِالنِّزَاعِ **فِي الأَلْفَاظ**، إِذَا وَقَعَ الاتِّفَاقُ عَلَى **المَعَانِي** الَّتِي يَعْقِلُها الأَيْقَاظ».

قُلْـتُ: وَأَدِلَّـةُ مـا أردتُ -حـول (**تأصـيلات**) و(**تفـصيلات**)، و(**نـشأة**) هـذا العِلم -غيرَ ما ذكرتُ- عَدِيدَةٌ؛ أَشْهَرُهَا:

مَا رَوَاهُ الإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي مُقَدِّمَةِ «صَحِيحِهِ» (١/ ١٢) عَـن ابْـنِ سِـيرِين، أَنَّـهُ قَال: «لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُون عَـنِ الإِسْـنَاد، فَلَـمَّا وَقَعَـت الفِتْنَـة، قَـالُوا: سَـمُّوا لَنَـا

---

(١) فكيف بالاعتراض، والإصْرارِ على الرَّدِّ والانتقاض؟!

(٢) رواهُ البخاريُّ (٢٣٢٥)، ومسلم (٢٦٦٨) عن عائشة.

(٣) «روضة العُقلاء» (ص٨٧)، والمقصودُ: **المُناقشةُ بِلا جدوى!**

رِجالَكُم؛ **فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّة: فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُم، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ البِدَع: فَلاَ يُؤْخَذُ حَدِيثُهُم**».

وَهُوَ دَلِيلٌ تَارِيخِيٌّ بَيِّنٌ عَلَى (نَشْأَةِ) عِلْمِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل -بِأُصُولِهِ وَقَواعِدِهِ-؛ فَتَأَمَّلْ، وَلاَ تَتَعَجَّلْ.

وَلَعَلَّهُ مِنْ أَجلِ ذَا قَالَ فَضِيلَةُ الأُسْتَاذ الدُّكْتُور الشَّيْخ وَصِيِّ الله عَبَّاس -نَفَعَ اللهُ بِعُلُومِهِ- فِي (مُقَدِّمَتِه) عَلَى «عِلَل الإِمَام أَحْمَد» (١/ ١٨) -بَعْدَ ذِكْرِهِ النُّصُوصَ القُرْآنِيَّةَ العَامَّةَ فِي (التَّحقُّق، وَالتَّثَبُّتِ مِنَ الأَخْبَار)-:

«وَمِن هَذَا المُنْطَلَق القُرْآنِي الكَرِيم: **تَوَجَّهَ أَهْلُ الحَدِيثِ** -رَحْمَةُ الله عَلَيْهِم- فَبَذَلُوا قُصَارَى جُهودِهُم...» -إِلَخ-...

وَمِنْهُ: قَوْلُ الإِمَامِ النَّوَوِيِّ فِي «شَرْح صَحِيح مُسْلِم» (١/ ١٢٤):

«اعْلَم أَنَّ جَرْحَ الرُّواةِ جَائِزٌ، بَلْ وَاجِبٌ -بِالاِتِّفَاق-؛ **لِلضَّرُورَةِ**[1] الدَّاعِيَةِ إِلَيْه؛ **لِصِيانَةِ الشَّرِيعَةِ الإِسْلاَمِيَّة**».

وَفِي رِسَالَةِ «**قَواعِد القَواعِد**» -لِفَضِيلَة الأَخ الصَّدِيق مَعَالِي العلاَّمةِ الشَّيْخ صَالِح بنِ عَبْدِ العَزِيز آل الشَّيْخ -نَفَعَ اللهُ بِهِ- قَوْلُهُ:

---

(١) ومِن مقرَّرات العُلماء قَوْلهُم: «**الضرورة تُقَدَّرُ بقَدْرِها**».
كما في «المُوافَقات» (٤/ ٥٩ -طبعة دراز)-وغيره-.
فَلاَ نَتَجَاوَزُ (القَدْرَ) المَشْرُوعَ مِنْ (النَّقْدِ)، وَ(الرَّدِّ)؛ لِأَنَّهُ خِلافُ الأَصْلِ؛ فَتَنَبَّه وَاحْذَر...

«القَوَاعِدُ أَنْشَأَهَا العُلَماءُ... وَهِي -فِي الأَصْلِ- لَمْ تَكُنْ مَوْجُودَةً[1]..».

قُلْتُ: وَهَذا عَيْنُ مَقْصُودِي، وَذَاتُ مُرادِي..

فَإِيَّاكَ أَنْ تُغالِطَ، أو تُعَادِي!!

وأختِمُ هذا البحثَ -وقد طال!- بكلامٍ عزيزٍ مُطابقٍ -تماماً- لكلامي؛ قالَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -رحمهُ اللهُ- في رسالتِه «**التوحيد أولاً -يا دُعاةَ الإسلام-**» (ص٢٦):

«.. **أوضاعُنا -اليومَ- تختلفُ -تماماً- عما كان عليه المسلمون الأوائل**؛ فلا يجوزُ أنْ نتوهَّمَ بأنَّ الدعوةَ إلى العقيدة الصحيحة هي -اليومَ- من اليُسر كما كان الحالُ في العهد الأوَّل.

وأُقَرِّبُ هذا في مَثَلٍ لا يختلفُ فيه اثنانِ، ولا ينتطحُ فيه عَنْزان -إن شاء الله-:

مِن اليُسْرِ المعروفِ -حينئذٍ- أنَّ الصحابيَّ يسمعُ الحديثَ من رسولِ الله ﷺ مُباشرةً، ثم التابعيَّ يسمعُ الحديثَ من الصحابيِّ -مُباشرةً-...

وهكذا؛ نقفُ عند القرون الثلاثةِ المشهودِ لها بالخيريَّةِ، ونسألُ: **هل كان هُناك شيءٌ اسمُه (علمُ الحديث)؟**

الجوابُ: **لا**.

---

(١) فكيف الشَّأْنُ بمن قدَّم **(علم الجرح والتعديل)** -قالاً وحالاً!- على **(علم التوحيد والعقيدة)**؟!

وأَنَّهُ: لولا ذاك لما وَصَلَنا هذا!!!

وهل كان هناك شيءٌ اسمهُ (علمُ الجرحِ والتعديل)؟

الجوابُ: **لا**.

أمَّا الآن؛ فهذانِ العِلمانِ لا بُدَّ منهُما لطالبِ العلمِ، **وهُما مِن فروضِ الكِفايةِ..**».

وهذا -نفسُهُ- ما قالَهُ الشَّيْخُ **ربيعُ بنُ هادي** في «مجموع ردوده» (ص١٩٧) حول «عِلم الجرح والتعديل»، وأنَّهُ: «**أُنْشِئَ لحمايةِ الدِّينِ، ولإنزالِ النَّاسِ منازلَهم**».

و:

(قَطَعَتْ جهيزةُ قولَ كُلِّ خطيب)[1]...

... والأمرُ -**لوضوحِه**- لا يحتاجُ لأكثرَ مِن هذا!

ورحِمَ اللهُ مَن قالَ -مِن مشايخِنا-: **(توضيحُ الواضحات مِن المشكِلات)!!**

مدحاً وذمًّا وما جاوزتَ وصْفَهُما

والحقُّ قد يعتريهِ سوءُ تعبيرِ!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) انظُر -للفائدة- «المستقصى في أمثال العرب» (٢/ ١٩٧)، و«مجمع الأمثال» (٢/ ٩١).

المَسْأَلَةُ الثالثة: حُكم (الجمعيَّات)[1] -وما يتعلَّقُ بها-:

زُرْتُ -قريباً- **(بعضَ النَّاس!)** -وهو المَذْكُورُ فِي المَسْأَلَةِ السَّابِقَة (الثَّانِيَـة) -نفسُهُ-؛ فوَاجَهَنِي -فَوْراً- **دُونَ مُقَدِّمَات!!**- بالامْتِحَان (!): فِي رأْيِي وَمَوْقِفِي مِن (جَمْعِيَّة إِحْيَاء التُّرَاث الإِسْلاَمِي) -الكُوَيْتِيَّة-؟!!

فَابْتَدَأْتُ مَعَهُ: أَنَّنِي لَسْتُ مَعَهَا، ولا تابعاً لها، ولا محسوباً عليها! مع إبدائي مجموعةً مِن الملحوظات -المتضمِّنَةِ عدداً مِن النَّصائح والمناصَحات-؛ فَأَبى، وَاسْتَنْكَر؛ قَائِلاً: لاَ؛ بَلْ أَنْتَ تُؤَيِّدُهُم، وَتُدَافِعُ عَنْهُم!! **وَهُم (قُطْبِيُّون)، (إِخْوَانِيُّون)، (تَكْفِيرِيُّون)!!**

وَلَقَدْ أَجَبْتُهُ -سَاعَتَئِذٍ-؛ وَوَاجَهْتُهُ، وبيَّنْتُ له؛ لَكِنْ: **بِلاَ فَائِدَةٍ!!**

فَأَقُولُ -الآنَ-مُوَضِّحاً- أكثرَ وأكثرَ:

---

(١) مع أنَّ الكلامَ عن (جمعيّة) واحدة -أو اثنتَيْن!-؛ إلَّا أنِّي رأيتُ كثيراً مِن الشّباب -وبخاصَّة في (العِراق)- جعلوا حُكم (الجمعيَّات) عامًّا -**تبديعاً، وتضليلاً!**- دون ضوابطَ، ولا فوارقَ!! **ممَّا أَوْقَعَ الفُرقةَ بينهم، وشتَّتَ كلمتَهم**... ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ سَلَّمَ﴾.

وَانْظُر فِي تَجْوِيزِ الجَمْعِيَّات -**لمشايخِنا الكِبار**-: «الأسئلة الشامية» (رقم:١) -لشيخِنا **الألبانيِّ**-، و«مَجْمُوع فَتَاوى **ابْن بَاز**» (٥/ ١٩٤)، وَ«مَجْمُوع فَتَاوَى **ابْن عُثَيْمِين**» (١٦/ ١٣٩).

وَفِي «جَمَاعَة وَاحِدَة لاَ جَمَاعَات..» (ص٥٢) -للشيخ **ربيع بن هادي**-: الإِقْرَارُ بِالجَمْعِيَّاتِ «**القَائِمَة عَلَى مَنْهَجِ الكِتَابِ وَالسُّنَّة**»؛ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ وَالمَنْعَ مُتَعَلِّقٌ بِمَنْهَجِهَا وطريقتِها، لاَ بِصُورَتِهَا وَنِظَامِهَا؛ فتنبَّهْ...

قَدْ رَأَيْتُ -فِي عَدَدٍ مِنَ البُلْدَانِ- خِلافاً كَبيراً -جِدًّا- إِلَى حَدِّ الفِتْنَةِ!- حَوْلَ (جَمْعِيَّة إِحْيَاء التُّرَاث الإِسْلاَمِي) -فِي الكُوَيْت-، وَهِيَ جَمْعِيَّةٌ تَرْفَعُ -في جَلِيِّ أمرِها- **شِعَارَ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة، وَالعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّة؛ (مجتهدةً)** في تطبيقِ ذلك؛ ممَّا يجعلُها (**تصيبُ**) أحياناً، و(**تُخطِئُ**) أحياناً أُخرى!

وَسَبَبُ هَذا الخِلاف -ثَمَّةَ- طَعْنُ (**بَعْضِ**) أَهْلِ العِلْمِ السَّلَفِيِّين فيها، وَنَقْدُهُم إِيَّاهَا...

وَبعضُ هَؤُلاَءِ العُلَماءِ مُصِيبُون في شيءٍ مِن نَقْدِهِم -**وبخاصَّة فيما وَقَعَ مِن تفريقٍ وفُرقةٍ في عددٍ مِن البلادِ -بسببِها-**؛ والبعضُ الآخَرُ في كلامِه نوعُ غُلُوٍّ...

وإِنِّي لأَذْكُرُ -تَماماً- أَنِّي انْتَقَدْتُ هَذِهِ (الجَمْعِيَّة) -عِنْدَ بَعْضِ رُؤُوسِها، وَكِبَارِ أَفْرَادِهَا -مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ عِشْرِينَ سَنَةً- ثَلاَثَةَ انْتِقَادَاتٍ كُبْرَى:

أَوَّلها: انْشِغَالُهُم الكَبِير بِالعَمَلِ السِّيَاسِي -واستغراقُهم فيه-.

وَثَانِيهَا: بعضُ المَسَالِكِ الحِزْبِيَّةِ فِيهِم -وَقَد اعْتَرَفَ بِهَا كَبِيرٌ مِنْ كُبَرَائِهِم أَمَامِي!-.

وَثَالِثُها: عَدَمُ تَبَرُّئِهِم مِنْ رَأْسٍ مِنْ رُؤُوسِهِم السَّابِقِين -وَهُوَ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَبْد الخَالِق)- وَقَد انْحَرَفَ مَنْهَجُهُ! -نازعاً مَنْزِعَ التَّكْفِيرِ!- وَهُمْ يَعْرِفُون-[1]!!

---

(١) فقد سمعتُ عدداً مِن فضلائهم يُنْكِرُ عليه مخالفاتِه، ويُشَدِّدُ عليه في انحرافاتِه.

وقد فهمتُ منهم -سدَّدَهُمُ اللهُ- أنَّ لهم اجتهاداً خاصًّا في عدم البراءةِ منه- علناً-؛ لأسبابٍ خاصَّةٍ بهم، مُتَعَلِّقَةٍ ببلدِهم! =

... **وَهَذِهِ فُرْصَةٌ أُكَرِّرُ فِيهَا نُصْحِي لِهَؤُلاءِ الإِخْوَةِ** -رُغْمَ مُخَالَفَتِي لَهُم في أشياء-: بِلُزُوم التَّبَرُّؤِ مِنْ هَذا **الرَّأْس**؛ لِمَا يَنْتُجُ مِنْ عَدَمِ التَّبَرُّؤِ -مِنْهُ- مِنْ شَدِيدِ البلاءِ **والبَأْس**!!

فضلاً عن المُلاحظات الأخرى التي فَتَحَتْ عليهم أبوابَ شرٍّ كثيرة -عافانا اللهُ وإيَّاهُم مِنها-؛ **هم -لِدَعْوَتِهِم- في غِنىً عنها**.

... **لعلَّهُم يستجيبون، ويتجاوبون!** وليس ذلك ببعيدٍ عنهم -جزاهم اللهُ خيراً-؛ فقد رأينا منهم بعضَ التجاوُبِ -عِياناً- زادَهُمُ اللهُ توفيقاً-.

وَلِلشَّيْخ مُقْبِل بِن هَادِي -رحمهُ اللهُ- فِي «قَمْعِ المُعَانِد» (ص١٤٩-١٥٣) رِسَالَةُ مُناصَحَة لهذه (الجَمْعِيَّة) -نَفْسِهَا- تَضَمَّنَت نَقْدَ (عَبْد الرَّحْمَن عَبْد الخَالِق)!

وَمَعَ هَذِهِ الانْتِقَادَات -جَمِيعاً- إِلاَّ أَنِّي لاَ أَرَى مُعادَاتَها، وَلاَ وَمُخاصَمَتَهَا..

وَلاَ أُقِرُّ -البَتَّةَ- ادِّعَاءَ أَنَّها (قُطْبِيَّة)، أَوْ (تَكْفِيرِيَّة)! **بَلْ أَنَا عَلَى (يَقِين) أَنَّهُم على عَكْسِ ذَلِك.**

وَلاَ أَظْلِمُ مَنْ أُخَالِفُ -**مَا اسْتَطَعْتُ إِلى ذَلِكَ سَبِيلاً**-؛ مُتَبَرِّئاً إِلى الله مِنَ الخُنُوعِ لِمَا أَهْوَاه ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ ...

= ومِن آخِر ما اطَّلَعْتُ عليه -**مِن انتقادِهم الصريح له**-: ما في كتاب «أُصول الشيخ عبد العزيز ابن باز -رحمهُ اللهُ- في الرَّدّ على المخالف» (ص٢٥٦-٢٥٧) للأخ الفاضل فيصل قزار الجاسم -وفَّقَهُ اللهُ-.

وَحَالِي مَعَهُم -وَمَعَ مَشَايِخِهِم- **مَعَ الفَارِق!**- كَمَا قَالَ أَحْمَدُ فِي إِسْحَاقَ ابن رَاهويه:

«لَمْ يَعْبُر الجِسْرَ -مِنْ خُرَاسَان- مِثْلُ إِسْحَاقَ بنِ راهويه -وَإِنْ كَانَ يُخَالِفُنا فِي أَشْيَاءَ-؛ **فَإِنَّ النَّاسَ لَمْ يَزَل يُخَالِفُ بَعْضُهُم بَعْضاً**».

كَمَا فِي «سِيَر أَعْلاَم النُّبَلاَء» (١١/ ٣٧١).

وَمِثْلُهُ -مَعَهُم، وَمَعَ مَشَايِخِهِم -أَيْضاً- **مع الفارِق!**- مَا قَالَهُ الإِمَامُ يُونُس الصَّدَفِيُّ -رَحِمَهُ الله-:

«مَا رَأَيْتُ **أَعْقَلَ** مِنَ الشَّافِعِيِّ؛ نَاظَرْتُهُ يَوْماً فِي مَسْأَلَةٍ، ثُمَّ افْتَرَقْنَا، وَلَقِيَنِي، فَأَخَذَ بِيَدِي، ثُمَّ قَال:

«**يَا أَبَا مُوسَى! أَلاَ يَسْتَقِيمُ أَنْ نَكُونَ إِخْوَاناً وَإِنْ لَمْ نَتَّفِقْ فِي مَسْأَلَة؟!**».

كَمَا فِي «سِيَر أَعْلاَم النُّبَلاَء» (١٠/ ١٦) -أَيْضاً-، وَقَالَ -عَقِبَهَا-:

«هَذَا يَدُلُّ عَلَى كَمَالِ عَقْلِ هَذَا الإِمَام، وَفِقْهِ نَفْسِه؛ **فَمَا زَالَ النُّظَرَاءُ يَخْتَلِفُون**»[1]...

---

(١) بَلْ قَدْ يَكُونُ الأَمْرُ -أَحْياناً- **أَعْظَمُ مِنْ ذَلِك**؛ فَقَدْ أَشَارَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ الله- فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٩/ ٢٢٩) إِلَى بَعْضِ المَسَائِلِ العِلْمِيَّةِ العَقَدِيَّة، وَالمَسَائِلِ العَمَلِيَّة، ثُمَّ قَال:

«**وَمَا زَالَ السَّلَفُ يَتَنازَعُونَ فِي كَثِيرٍ مِن هَذِهِ المَسَائِل، وَلَمْ يَشْهَدْ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ بِكُفْر، وَلاَ بِفِسْق، وَلاَ مَعْصِيَة...**». =

-رَحِمَ اللهُ الجَمِيع-.

وَقَالَ الشَّيْخُ ابْنُ عُثَيْمِين -كَمَا فِي «جَرِيدَة المُسْلِمُون» (٤٧٣٠)-:

«**وَالوَاجِبُ عَلَى مَنْ أَرَادَ أَنْ يُقَوِّمَ شَخْصاً -تَقْوِيماً كَامِلاً -إِذَا دَعَتِ الحَاجَةُ- أَنْ يَذْكُرَ مَسَاوِئَه، وَمَحَاسِنَه**»[1].

وَلَسْتُ فِي هَذا المَوْقِفِ بِدْعاً مِنَ النَّاسِ -وَأَيِّ نَاس!-:

١- فَهَذا فَضِيلَةُ الشَّيْخ صَالِح الفُوزَان -وَفَّقَهُ الله- يُقَرِّظُ كِتَابَ «**حُكْم العَمَل الجَمَاعِي في الإسلام**» لِلشَّيْخ عَبْد الله السَّبْت -وَهُوَ مِنْ كِبَارِ مَشَايِخ هَذِهِ (الجَمْعِيَّة)-.

٢- وَهَذَا فَضِيلَةُ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ ابْن عُثَيْمِين-رَحِمَهُ الله- يُسْأَلُ- فِي «لِقَاء البَاب المَفْتُوح» (رَقَم: ١٠٤/ ١١):

«بِخُصُوصِ الدَّعْوَةِ عِنْدَنا بِالتَّنْظِيم خَاصَّة؛ فَنُوَزِّعُ المَنْطِقَةَ عِنْدَنا -خَاصَّة

= وَقَالَ -أَيْضاً- فِي (١٩/ ١٢٣) -مِنْهُ-: «**وَتَنَازَعُوا** -أَيْ: الصَّحَابَة- **فِي مَسَائِلَ عِلْمِيَّةٍ اعْتِقَادِيَّة**؛ كَسَماعِ المَيِّتِ صَوْتَ الحَيِّ، وَتَعْذِيبِ الحَيِّ بِبُكاءِ أَهْلِه، وَرُؤْيَةِ مُحَمَّدٍ ربَّهُ قَبْلَ المَوْت، **مَعَ بَقَاءِ الجَمَاعَةِ وَالأُلْفَة...**».

(١) وَلاَ يُقَال -إِلْقاءً لِلكَلاَمِ عَلَى عَواهِنِه!-: **هَذَا (مَنْهَجُ المُوازَنَات)!!**
فَنَحْنُ عَارِفُونَ بِمَدَارِكِ هَذَا (المَنْهَج)، خَبِيرُونَ -وَالحَمْدُ لله- بِمَا يَجُوزُ مِنْهُ وَمَا لاَ يَجُوز..
وَالشَّيْخ ابْنُ عُثَيْمِين **إِمَام**؛ فَلاَ يُواجَهُ بِمِثْلِ هَذَا **الكَلاَم**-وَمَا فِيهِ مِن غَمْزٍ **وَمَلاَم**-!!
والقولُ في (التَّقْوِيمِ) غيرُ القولِ في (التَّحْذير)؛ فلا تَخْلِطْ..
وانظُر ما سيأتي (ص١٤١-١٤٤) -مُفَصَّلاً-.

(جَمْعِيَّة إِحْيَاء التُّرَاث)-، حَيْثُ تَتَوَزَّعُ عَلَى عِدَّةِ قِطَع، وَكُلُّ قِطْعَةٍ لَهَا مَسْؤُول، وَهَذا المَسْؤُولُ يَرْجِعُ إِلَى مَسْؤُولٍ أَعْلَى مِنْه، كَتَنْظِيمٍ دَعَوِيٍّ -مِنْ نَاحِيَةِ دُرُوسٍ وَغَيْرِه-، فَالسُّؤَالُ هُنا:

هَلْ هَذا المَسْؤُولُ طَاعَتُهُ وَاجِبَة؟

فَأَجَابَ فَضِيلَتُهُ -رَحِمَهُ الله عَلَيْه-:

«**إِذَا** كَانَ هَذا التَّنْظِيمُ مِنْ قِبَل وَلِيِّ الأَمْر: فَإِنَّهُ يَجِبُ التَّمَشِّي بِما يَقُول؛ لِأَنَّهُ نَائِب عَنْ وَلِيِّ الأَمْر الَّذِي تَجِبُ طَاعَتُهُ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ الله.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ تَنْظِيماً دَاخِلِيًّا؛ لاَ عَلاَقَةَ لِلحُكُومَةِ فِيه؛ فَهَؤُلاءِ إِنْ رَضُوا أَنْ يَكُونَ هَذَا أَمِيرَهُم: فَطَاعَتُهُ وَاجِبَةٌ؛ وَإِنْ لَمْ يَرْضُوا: فَلاَ يَجِبُ طَاعَتُه».

٣- وَهَؤُلاءِ أَئِمَّةُ الحَرَمِ المَكِّي -وَفَّقَهُم الله- يَزُورُونَ (الجَمْعِيَّة) -**مِثْل الشَّيْخ مُحَمَّد السُّبَيِّل**[١]، وَالشَّيْخ صَالِح بنِ حُمَيد، وَالشَّيْخ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّدَيْس[٢]- وَيُثْنُونَ عَلَيْهَا.

---

(١) انْظُر ثَنَاءَ فَضِيلَةِ الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -وَفَّقَهُ الله- عَلَيْهِ فِي مُقَدِّمَتِهِ لِكِتَابِهِ «النَّصْر العَزِيز...» (ص١١)، وكذا كتابِهِ «المجموع الواضح» (ص٤٦٣).

(٢) وَلاَ شَكَّ أَنَّهُمْ مُزَكَّوْنَ مِنْ قِبَلِ أَوْلِيَاءِ الأُمُور -**أُمَرَاءَ وَعُلَمَاءَ**-؛ إِذْ لاَ يُمْكِنُ -**فِي الغالب**- أَنْ يَتَبَوَّأوا مِثْلَ هَذا المَنْصِبِ الفَخْم دُونَ **أَهْلِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ مَنْهَجِيَّةٍ عَقَائِدِيَّةٍ مأمونةٍ**..

فَالطَّعْنُ بِهِم -وَالحَالَةُ هَذِهِ- **(قد)** يكونُ طعناً بِمَنْ زَكَّاهُم، وَبَوَّأَهُم..

نَعَم؛ يُخْطِئُ الجَمِيعُ؛ لَكِنَّ البَحْثَ فِي البِدَعِ وَالتَّبْدِيع!!

مِنْ ذَلِك: كَلامُ الشَّيْخ السُّدَيْس -وَفَّقَهُ الله- فِي (الجَمْعِيَّة)، وَأَنَّهَا: «**عَلَم مِنْ أَعْلاَمِ المَنْهَج السَّلَفِيِّ المُتَمَيِّز، وَالعَقِيدَةِ السَّلَفِيَّة..**» -كَمَا هُوَ مقطوعٌ بِهِ عَنْهُ-.

٤- وَأَمَّا **تَزْكِياتُ** الشَّيْخ ابْن بَاز، وَالشَّيْخ العُبَيْكَان، والشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ صالح آل الشيخ -لِلْجَمْعِيَّة-: فَمَشْهُورَة لا تُدْفَعْ...

... وَمَعَ أَنِّي ذَكَرْتُ هَذِهِ النِّقَاطَ الأَرْبَعَ؛ إِلاَّ أَنِّي -بِنَفْسِي- أُعَلِّقُ عَلَيْهَا، وأُجيبُ عنها -وَاحِدَةً وَاحِدَة-:

أَمَّا الأُولَى: فَقَدْ طَلَبَ مِنِّي الشَّيْخُ عَبْدُ الله السَّبْت -نَفْسُهُ- تَقْرِيظَ كِتَابِهِ هَذا -قَبْلَ طَلَبِهِ مِنَ الشيخِ الفُوزَان-، وَرَفَضْتُ -وَذَلِكَ فِي (دُبَيّ)-.

فَمَوْقِفِي مِنَ العَمَلِ الجَمَاعِيِّ التَّنْظِيمِيّ -**المبنيِّ على الولاءِ والبراءِ!**-مَعْرُوف.

وَقَدْ كَتَبْتُ رِسَالَتِي «**البَيْعَةِ بَيْنَ السُّنَّة وَالبِدْعَة- عِنْدَ الجَمَاعَاتِ الإِسْلاَمِيَّة-**» قَبْلَ أَكْثَرَ مِنْ رُبْعِ قَرْن! ومثلُها -بعدَها بيسيرٍ- كتابي: «**الدعوةُ إلى الله بين التجمُّع الحِزبي، والتعاوُن الشَّرْعِيّ**».

أَمَّا الثَّانِيَّة: فَكَلاَمُ الشَّيْخ ابْنِ عُثَيْمِين -فِي فَتْوَاه- لاَ يَخْرُجُ -**تَفْصِيلاً**- عَمَّا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ السَّبْتُ فِي رِسَالَتِه -**تَأْصِيلاً**-، وَقَرَّظَهَا لَهُ الشَّيْخ الفُوزَان!

وَمَا قُلْتُهُ هُناك أَقُولُهُ هُنا!

وإنِّي على يقينٍ بأنَّهُ: لا واجبَ إلَّا ما وَجَبَ بالنَّصِّ الشرعيِّ، والدليلِ المَرْعِيِّ...

ولمْ يدخُل الحزبيُّون على أشياعِهم -بالتعصُّب- إلَّا مِن باب الرِّضا بالإمارةِ، ووُجوبِ طاعةِ أربابِها!!

نعم؛ قد يكونُ تجويزُ **الشيخَيْن الفاضلَيْن** لهذا الأمرِ مِن بابِ **التَّرْتيبِ، والتنسيق، والنظام الإداري**.. لا مِن باب **الإمارةِ** الحزبيَّةِ، أو **البيعةِ** غيرِ الشَّرْعِيَّةِ، **والإلزام** بما لا يَلْزَمُ!!

فتنبَّه...

أَمَّا الثَّالِثَة: فَأَنا -كَمَا تَقَدَّم- لَمْ أَزُر (الجَمْعِيَّة) -قَبْلاً-، مَعَ **تَكَرُّرِ دَعَواتِهِم** لِي -جزاهُمُ اللهُ خيراً، ووَفَّقَهُم-.

وَلِلأَمَانَة أقولُ: صِلاَتِي العِلْمِيَّة بِمَشَايخِها -كما أَشَرْتُ قَبْلاً- حَسَنَةٌ؛ أُناصِحُهُم، وَأَتَواصى وَإِيَّاهُم بِالحَقِّ وَالصَّبْر؛ مِن غَيْرِ تَبْدِيعٍ وَلاَ تَضْلِيل..

نَعَم؛ قَدْ أَنْتَقِدُهُم بِرِفْقٍ، وَأُناصِحُهُم بِشَفَقَة.

وقد يقعُ الانتقادُ -والمناصحةُ- منهم إليَّ؛ فكُلُّنا ذوو خَطَأ...

أَمَّا الرَّابِعَة: فَلَمْ يصدُرْ عنِّي تزكِيَةٌ مُطلقةٌ (!) للجَمْعِيَّةِ -قَطُّ-؛ **بَل انْتَقَدْتُها عدَّة انْتِقَاداتٍ -مِنْ غَيْرِ تَبْديعٍ وَلا تَضْلِيل- كَمَا قَدَّمْتُ-**.

وَلَكِنِّي -**لِلحَقِّ**- (قد) أُدافِعُ عَنْهَا- كَمَا (قد) أُدافِعُ عَنْ غَيْرِهَا -بِالحَقِّ-؛ وَذَلِكَ إِذَا سَمِعْتُ مَا تُظْلَمُ بِهِ، أَوْ يُقَالُ فِيهَا بِغَيْرِ صَواب -**كَتُهْمَةِ (القُطْبِيَّة)، وَ(التَّكْفِير) -وما أشبهَهُما-**...

وَهَذا -عِنْدِي- **أَقْرَبُ إِلَى الحَقِّ مِن إِعْلاَنِ المُعادَاةِ لَها، وَإِشْهَارِ المُخاصَمَةِ**

مَعَهَا، وَجَعْلِ المَوْقِفِ مِنْهَا **امْتِحاناً بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّة، وَفِتْنَةً لَهُم**؛ مِمَّا يَزِيدُ الفِتْنَة، وَيُعْظِمُ البَلاَء...

وَلَيْسَ هَذا مِنْ مَقاصِدِ الإِسْلاَمِ فِي شَيْء..

بَلِ الشَّرْعُ يَحُثُّ -دَائِماً- عَلَى الأُلْفَة، وَالوِحْدَة، وَالتَّعَاوُن، وَالاعْتِصَام -**ضِمْن ضَوابِطِ الشَّرْع**-..

وَلَسْتُ أَلُومُ غَيْرِي إِذا رَأَى غَيْرَ رَأْيِي؛ لَكِنْ: لِيَعْذِرْنِي...

وَاسْتِكْمالاً لِلبَيَان -وَأَداءً لِلأَمَانَة- أَقُول:

أَرْسَلَتِ (الجَمْعِيَّةُ) -قَبْلَ ثَلاثَةَ عَشَرَ عاماً- وَرَقاتٍ مَجْمُوعَةً إِلَى سَماحَةِ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ **ابْن بَاز** -رَحِمَهُ الله- فِيهَا بَيَانُ «**مَنْهَج (الجَمْعِيَّة) فِي العَقِيدَة، وَالدَّعْوَة**»، وَبَعْض المَسَائِل المَنْهَجِيَّة -**يَسْتَنْصِحُونَه**-.

فَكَتَبَ لَهُم -رَحِمَهُ الله- جَواباً بِتَارِيخ ٢٨/ ٤/ ١٤١٦هـ، بِرَقَم ٨٦٠/خ؛ أَقَرَّهُم عَلَى مَنْهَجِهِم، وَأَيَّدَهُم فِيهِ -سِوَى (**مُلاحَظات يَسِيرَة**) -كَمَا قَال-.

وَقَد أَرْسَلَتِ (الجَمْعِيَّةُ) -بَعْدُ- نُسْخَةً (مَطْبُوعَةً) مِنْ هَذِهِ الرِّسَالَةِ -«**المنهج**»-نَفْسِهَا- لِشَيْخِنا الإِمَام **الأَلْبَانِي** -لإِبْدَاءِ الرَّأْيِ فِيها-.

فَكَتَبَ -رَحِمَهُ الله- عَلَى نُسْخَتِهِ الخاصَّةِ وَرَقَتَيْنِ؛ تَضَمَّنَتا (مُلاحَظَاتٍ يَسِيرَة) -أَيْضاً-، **دُونَ نَكيرٍ عَلَى أصلِ إنشاءِ (الجَمْعِيَّة) -وَمَا هِي عَلَيْه-**.

... وَلاَ يُقَال: هَؤُلاءِ المَشَايِخ -**وَهُم الكِبَارُ الكِبَارُ: ابنُ بَاز، وَالأَلْبَانِيُّ، وَابْـنُ عُثَيْمِين**-: لاَ يَعْرِفُون(!)، وَنَحْنُ نَعْرِف[1]!!

فَهَذَا (قد) يكونُ غمزاً خفيًّا!! وَمَعَ ذَلِك: فَالأَمْرُ لَيْسَ بِهَذِهِ السُّهُولَة!!

إِذْ يُمْكِـنُ أَنْ يُقَـال -بالمُقابـل-: **عَرَفُـوا، وَلَكِـن: رَأَوُا المَـصْلَحَةَ فِي عَـدَمِ فِتْنَةِ النَّـاسِ بِـذَلِك، أو أَنَّ مَـا أُوخِـذُوا بِـهِ لاَ يَـصِلُ إلى أَنْ يَكُـونَ سَـبِيلَ تَبْـدِيعٍ وَتَضْلِيلٍ لَهُم!!!**

وَبَعْدُ:

فَقَدْ أَطَلْتُ فِي هَذا التَّعْلِيق (العِلْمِيّ)؛ حَتَّى أُبَيِّنَ لإِخْـوَانِي الـسَّلَفِيِّين -فِي كُـلِّ مَكان- أَنَّ القَوْلَ فِي هَذِهِ (الجَمْعِيَّة) مِنْ **مَوَارِدِ النِّزَاع، وَلَيْسَ مِنْ مَسَائِلِ الإِجْمَاع!**

فَلاَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ -كَائِناً مَنْ كَان- أَنْ يُلْـزِمَ غَـيْرَهُ بِرَأْيِـهِ إِلاَّ بِالحُجَّـةِ والبَيَـان، وَالدَّلِيل وَالبُرْهَان -**دُون الفِتْنَةِ وَالامْتِحَان**-.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٦/ ٢٠٢):

«**وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَحْتَجَّ بِقَوْلِ أَحَدٍ فِي مَسَائِلِ النِّزَاع.**

وَإِنَّمَا الحُجَّةُ: النَّصُّ، **وَالإِجْمَـاعُ**، وَدَلِيـلٌ مُـسْتَنْبَطٌ مِـنْ ذَلِـكَ تُقَـرَّرُ مُقَدِّمَاتُـهُ بِالأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّة، **لاَ بِأَقْوَالِ (بَعْضِ) العُلَمَاء**».

... مُؤَكِّداً -فِي البِدْءِ وَالخِتَـام- أَنِّي مَـا كَتَبْـتُ هَـذا إِلاَّ لِلإِنْـصَافِ -لِنَفْـسِي

---

(١) فهذا لَـمْزٌ يُشبِهُ -مِن بابٍ آخَرَ!- غمزَ عُلَمَائِنا هؤلاءِ بجهلِ (فقه الواقع)!!

وَلِغَيْرِي- **مِن مشايخي، وإخواني السَّلَفِيِّين**-؛ دَفْعاً لِلتَّقَوُّلِ وَالتَّقْوِيل، وَرَدًّا لِلظَّنِّ وَالأَقَاوِيل، ونَقْضاً لما قد يكونُ -بغيرِ حقٍّ- سَبَباً للإرجافِ والتهويل...

وَكذلك؛ تجَاوُباً مَعَ ذلك الأثَر السَّلَفِيّ الجميل: «**اعدِل لعدوِّك عدلَك لصديقِك**»(١)، واستجابةً -أيضاً- لبعضِ «تَوْجِيهَات» فَضِيلَةِ الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -وَفَّقَهُ الله-؛ إِذْ يَقُول:

«**نُحَذِّرُكُم مِنَ الظُّلْم، وَارْتِكَابِ البَهْت، وَانْتِهَاكِ أَعْرَاضِ مَنْ تُخَاصِمُونَهُم بِحَقّ -لَوْ كُنْتُم عَلَى حَقّ-؛ فَضْلاً عَنْ أَنْ تَرْتَكِبُوا كُلَّ هَذا فِي حَقِّ مَنْ تُخَاصِمُونَهُم بِالبَاطِل**»(٢).

وبخاصَّةٍ أنَّ في تنصيص شيخَي الإسلام -ابنِ تيميَّةَ، وابن القَيِّم- ما يدلُّ على خلافِ دعاوى غُلاةِ التَّبْديع -أولئك-:

أولاً: قال شيخُ الإسلامِ -كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢١٢)- مُبَيِّناً أنَّ الهجرَ مشروطٌ بتحصيل المصالح ودفع المفاسد-:

---

(١) رواهُ المَيَّانَجِي في «الأمالي» (رقم:٤٠).

أقولُ: فكيفَ إذا لمْ يصلِ الأمرُ إلى العداوةِ؟!

(٢) وَمَا قِيلَ فِي هَذِهِ «الجَمْعِيَّة» قِيلَ مِثْلُهُ -وَلِلأَسَفِ- فِي «**جَمْعِيَّةِ دَارِ البِرّ**» -فِي دُبَيّ-!!!

مَعَ أَنَّ القَوْلَ (الحَقَّ) -فِي هَذِهِ (الجَمْعِيَّة)- أَوْضَحُ -بِكَثِير-:

فَاللهُ يَعْلَمُ أَنَّنا خَالَطْنَا هَذِهِ «الجَمْعِيَّة» -عَنْ قُرْب-؛ وَعَايَشْنَا القَائِمِينَ عَلَيْهَا -سَفَراً وَحَضَراً-، وَعَرَفْنَا أَفْكَارَهُم، وَتَوَجُّهَاتِهِم -مُطَالَعَةً وَنَظراً-؛ فَلَمْ نَرَ إِلاَّ الدَّعْوَةَ إِلَى السُّنَّة، وَلَمْ نَرَ إِلاَّ الحِرْصَ عَلَى العَقِيدَةِ الصَّحِيحَةِ، وَلَمْ نَرَ إِلاَّ الحَقَّ وَأَهْلَه، وَالرِّفْقَ، وَاللِّينَ، والحِكمةَ..

فَعَجَباً.. هَلْ هَكَذا يَكُونُ الاتِّهَام لِلكِرام -بِمَحْضِ الخِصَام-؟!!

«فإذا تعذَّرَ إقامةُ الواجبات مِن العلم والجهاد -وغير ذلك- **إلَّا بمن فيه بدعةٌ** مضرَّتُها دونَ مضرَّةِ تركِ ذلك الواجب؛ **كان تحصيلُ مصلحةِ الواجب -مع المفسدة المرجوحةِ معه- خيراً من العكس.**

ولهذا كان الكلامُ في هذه المسائل فيه تفصيلٌ».

ثانياً: قال الإمامُ ابنُ القيِّم في «زاد المعاد» (٣/ ٣٠٣-مؤسسة الرسالة):

«ومن فوائد يوم الحديبية: أنَّ المشركين **وأهلَ البدع** والفجور والبُغاة والظلمة، **إذا طلبوا أمراً يُعَظِّمُونَ فيه حُرمةً مِن حرمات الله** -تعالى-؛ **أُجيبوا إليه، وأُعْطَوْهُ، وأُعينوا عليه**[1] - وإنْ مُنِعُوه غيرَه-؛ **فيُعاوَنُونَ على ما فيه تعظيمُ حُرُماتِ الله**؛ لا على كفرِهم وبغيِهم، **ويُمنعون ما سِوى ذلك.**

فكُلُّ مَن الْتَمَسَ المعاونةَ على محبوبٍ لله -تعالى- مُرْضٍ له؛ أُجيبَ إلى ذلك -كائناً مَن كان-؛ **ما لم يترتَّب على إعانتِه على ذلك المحبوب مبغوضٌ لله أعظمُ منه.**

وهذا مِن أدَقِّ المواضع، أو أصعبِها، **وأشقِّها على النُّفوس**».

قلتُ:

هذا كلامُ هذَيْن الإمامَيْن الجليلَيْن؛ أحدُهما يتكلَّمُ على التعاون مع **(مَن فيه بدعة)**، والآخَر يتكلَّم على التعاون مع **(أهل البدع)**!!

فلَئِنْ لمْ نَقْبَلِ الأخيرةَ -مع قولِه لها وإقْرَارِه لها؛ فلن نَرُدَّ الأُولى -لمجرَّد

---

(١) أخْشَى أنْ يأتِيَ مُتَسَرِّع -وبالباطلِ مُتَدَرِّع!-؛ **لِيَتَّهِمَ** الإمامَ ابنَ القيِّم -رحِمَهُ اللهُ- **بالتَّهاوُن، والتَّمْييع، و.. و..!!**

التهويش! -**مع حرصِنا على الضوابط الشرعية لـذلك**- مـا اسـتطَعْنا إلى ذلـك سبيلاً- فيما نحنُ فيه-...

وَلَمْ أَقُلْ هَذا -كُلاًّ وَبَعْضاً- دِفَاعاً عَنْ مُبْتَدِعَة، وَلاَ تَرْوِيجاً لِبِدْعَة! مَـعَ التَّخْطِئـةِ لبعضِ مُمارساتِهم **التي (أَرى) فيها مُخالفةَ الحقِّ والصواب**-كما تقدَّمَ-...

أَمَّا أَنْ نُبَدِّعَهُم! ثُمَّ نُبَدِّعَ مَن يتعامَلُ معهم (!) -أو نُسقِطَهُ!-: فهـذا أَمْـرٌ لا نَضَعُهُ في أعناقِنا، ولا نرتضيه لأنفسِنا: أَنْ نُقابلَ به ربَّنا، و«**الظُّلْمُ ظُلُماتٌ**»(١)...

ومَن أَبى ذلك مِنَّا؛ فلْيَفْعَلْ هُوَ ما يُريد -كما يُريد-!!

﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾...

وَرَسُولُنا ﷺ يَقُول: «**مَنْ ذَبَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيه بِالغَيْبَة: كَانَ حَقًّا عَـلى الله أَنْ يُعْتِقَهُ مِنَ النَّار**» -«غَايَةُ المَرَام» (٤٣١)-.

... وظَنُّنا بربِّنا حَسَنٌ.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٢٣١٥)، ومسلم (٢٥٧٩) عن ابنِ عُمَر.

المَسْأَلَةُ الرابعة: العُلماءُ (الكِبارُ)[١] -معنىً-:

الحَقُّ يُعْرَفُ بِنُورِهِ، وَحُجَّتِهِ، وَدَلِيلِهِ، وَبُرْهَانِه؛ **فلا كبيرَ -فِي العِلم- إِلَّا العلمُ**...

لِذَا؛ كَانَ «مِن العِبَارَاتِ المُوهِمَة[٢]: قَوْلُ بَعْضِهِم: «**هَذا الشَّيْخُ لَيْسَ مِنَ العُلَماءِ الكِبَار**»!

هَذِهِ الكَلِمَةُ يُرَدِّدُها بَعْضُ النَّاسِ إِذَا أَرادَ أَنْ يَرُدَّ كَلاماً قَالَهُ أَحَدُ المَشَايِخ، أَوْ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَصْرِفَ أَحَداً عَنْ السَّماعِ لِهَذا الشَّيْخ، أَوِ الأَخْذِ مِنْه؛ وَبِخَاصَّةٍ فِيما هُوَ مِنْ بَابِ إِنْكَارِ المُنْكَرِ، وَالتَّحْذِيرِ مِنَ البِدَع، وَالتَّنْبيهِ عَلَى الخَطأ.

وَهَذا مِنَ البَاطِل، الَّذِي هُوَ مِن نَفَثَاتِ الشَّيْطَان؛ لِيَصْرِفَ عَنِ السَّماعِ لِلحَقِّ أَوْ قَبُولَه.

وَهِيَ كَلِمَةٌ مَرْدُودَةٌ مِنْ وُجُوه:

مِنْهَا: أَنَّ الأَصْلَ أَلاَّ يُرَدَّ الكَلاَمُ بِالأَشْخَاص، **بَلْ يُقْبَلُ الكَلاَمُ وَيُرَدُّ بِحَسْبِ مُوافَقَتِهِ لِلحَقِّ؛ أَوْ مُخالَفَتِهِ لَهُ**؛ فَإِن وَافَقَ الحَقَّ قَبِلْنَاه، وَإِنْ خَالَفَ الحَقَّ رَدَدْنَاه.

---

(١) وفي فضلِ (الكِبار) -وتبجيلهم- نصوصٌ عِدَّةٌ، منها: قولُ النبيِّ ﷺ:
«**البَرَكَةُ في أكابرِكُم**».
«السلسلة الصحيحة» (١٧٧٨).

(٢) نَقْلاً -**بِاخْتِصَار**- عَنْ كِتَاب «**عِبَارات مُوهِمَة**» (ص٥٤-٥٥) لِلأَخِ الصَّدِيق الدُّكْتُور الشَّيْخ أَبِي مَالِك مُحَمَّد بن عُمَر بَازْمُول -نَفَعَ اللهُ بِهِ-.

أَمَّا أَنْ يُرَدَّ الكَلاَمُ عَلَى قَائِلِهِ لِمُجَرَّدِ أَنَّ قَائِلَهُ لَيْسَ مِنَ العُلَمَاءِ الكِبَار: فَلا(١)؛ لِمُخالَفَتِهِ الأَصْلَ، وَهُو أَنَّ **الحَقَّ لاَ يُعْرَفُ بِالرِّجَال**.

وَمِنْهَا: أَنَّ كَوْنَ القائِلِ مِنَ العُلَمَاءِ الكِبَار: **لاَ يَعْنَي أَنَّ كُلَّ كَلاَمِهِ حَقّ**، وَكَذَا كَوْنُهُ مِنَ المَشَايِخِ الَّذِينَ لَمْ يَصِلُوا إِلَى دَرَجَةِ العُلَمَاءِ الكِبَار: لاَ يَعْنِي أَنَّ كُلَّ كَلاَمِهِ بَاطِل.

وَكَمَا جاءَ عَنِ الإِمَام مَالِك -رَحِمَهُ اللهُ-: «مَا مِنَّا إِلاَّ رادٌّ وَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ إِلاَّ صَاحِبَ هَذا القَبْر».

فَعَادَ الأَمْرُ إِلى النَّظَرِ فِي دَلِيلِ هَذا القَائِل، وَمَدَى مُوافَقَتِهِ لِلحَقِّ أَوْ مُخالَفَتِه.

وَمِنْهَا: أَنَّ اللهَ -عَزَّ وَجَلّ- إِنَّما أَمَرَ بِالرُّجُوعِ إِلى أَهْلِ العِلْمِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّة -أَهْل الذِّكْر-، **وَلَمْ يَشْتَرِط أَنْ يَكُونُوا مِنَ المَشْهُورِين، أَوْ مِنَ العُلَمَاءِ الكِبَار**، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِمْ ۚ فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ . بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِ ۗ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل:٤٣-٤٤].

وَمِنْهَا: أَنَّ العَالِمَ حِينَمَا يَذْكُرُ لَكَ بِدْعَةً أَوْ خطأً وَقعَ فِيهِ هَذا الرَّجُل أَوْ ذَاك، فَإِنَّهُ يُخْبِرُ عَنْ حَالِهِ، وَ(خَبَرُ الثِّقَةِ) مَقْبُول(٢)، إِلاَّ أَنْ يُعارِضَهُ خَبَرٌ مِثْلُهُ.

---

(١) أَوْ أَنْ يَقْبَلَهُ لِمُجَرَّدِ أَنَّ قَائِلَهُ مِن العُلَمَاءِ الكِبَار؛ فَلاَ!

(٢) بَيَّنْتُ (ص١١٤) -فيما يأتي- تفصيلَ الفَرْقِ بَيْنَ (خَبَرِ الثِّقَة)، وَ(حُكْمِ الثِّقَة) -بِثِقَة!-. وفي كتابي «**الأوجُه المُتَّسِقة في تمييز (الحكم) عن (خبر الثقة)**» مزيدُ بيانٍ.

وَلاَ يُشْتَرَطُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ مِنَ العُلَمَاءِ المَشْهُورِين، أَوْ أَنْ يَكُونَ مِنَ العُلَمَاءِ الكِبَار؛ إِذْ هَذا لَمْ يَذْكُرْهُ الأَئِمَّةُ فِي شُرُوطِ قَبُولِ الخَبَرِ!

فَالقَوْلُ بِهِ خُرُوجٌ عَمَّا قَرَّرَهُ أَهْلُ العِلْم»!

قُلْتُ: وَتأْكِيداً لِهَذا المَعْنَى: أَنْقُلُ جَوابَ السُّؤَالِ الَّذِي سُئِلَهُ الشَّيْخُ زَيْد بن هَادِي المَدْخَلِي -حَفِظَهُ اللهُ-:

مَتى يُطْلَقُ عَلَى الشَّخْص (طَالِب عِلْم)؟!

فَقَال:

«يُطْلَقُ عَلَيْه: (طَالِب عِلْم) إِذَا طَلَبَ العِلْمَ؛ إِذَا شَرَعَ فِي طَلَبِ العِلْمِ فَهُوَ طَالِبُ عِلْمٍ صَغِير:

فَالصَّغِيرُ المُبْتَدِئ: طَالِبُ عِلْمٍ.

وَالمُتَوَسِّطُ: طَالِبُ عِلْمٍ.

وَالكَبِيرُ المُجْتَهِدُ: طَالِبُ عِلْمٍ.

فَكُلُّ مَنْ سَعَى وَسَلَكَ فِي طَرِيقِ العِلْمِ لِيُحَصِّلَهُ؛ فَهُوَ طَالِبُ عِلْمٍ.

وَهُوَ لَقَبٌ شَرِيفٌ؛ فَإِنَّ العِلْمِ مِيراثُ الأَنْبِيَاء، وَمَنْ طَلَبَهُ فَقَدْ طَلَبَ أَغْلَى المِيرَاثِ، وَهُوَ مِيرَاثُ الرُّسُلِ وَالأَنْبِياء.

وَلَيْسَ لِطَلَبِ العِلْمِ مُنْتَهى؛ بَلْ كُلَّما ازْدادَ العَالِمُ مِنَ العِلْمِ: رَأَى أَنَّهُ يَحْتاجُ إِلى أَكْثَرَ مِمَّا لَدَيْهِ وَعِنْدَه[1].

لِذَا؛ **مَهْمَا عُمِّرَ طَالِبُ العِلْمِ**[2]، **مَهْمَا طَالَ عُمْرُهُ**: فَإِنَّهُ لاَ يَسْتَغْنِي عَنِ الطَّلَبِ -أَبداً-، وَلاَ يَجْلِسُ عَنِ الطَّلَبِ؛ لاَ سِيَّما إِذَا تَمَكَّنَ مِنَ العِلْمِ: رَأَى حَاجَتَهُ إِلى المَزِيد؛ كَمَا قَالَ الله: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي عِلۡمٗا﴾...».

وَقَالَ الحَافِظُ ابْنُ رَجَب -رَحِمَهُ اللهُ-تَعالَى- فِي «**بَيَان فَضْلِ عِلْمِ السَّلَف، عَلَى عِلْمِ الخَلَف**» (ص ٥٤- بتحقيقي) -فِي سِيَاقِ ذِكْرِهِ عَلاَمَاتِ العِلْمِ الَّذي يَنْفَعُ صَاحِبَهُ، وَالَّذي لاَ يَنْفَعُ صَاحِبَه-:

«وَمِنْ عَلاَمَاتِ ذَلِك: عَدَمُ قَبُولِ الحَقّ، وَالانْقِيادِ إِلَيْه، وَالتَّكَبُّرُ عَلَى مَنْ يَقُولُ الحَقّ -**خُصُوصاً إِنْ كَانَ دُونَهُ فِي أَعْيُنِ النَّاس**- وَالإِصْرَار عَلَى البَاطِل، خِشْيَةَ تَفَرُّقِ قُلُوبِ النَّاسِ عَنْهُم، بِإِظْهَارِ الرُّجُوعِ إِلَى الحَقّ».

قُلْتُ: وَقَدْ يَكُونُ أَشَدَّ مِنْ مُصْطَلَحِ (العُلَمَاءِ الكِبَار) -وَمَا إِلَيْهِ!- **وَقَدْ ظَهَرَ وَجْهُهُ الحَقُّ**-: كَلِمَةٌ **أَثْبَتَهَا** البَعْض، **وَنَفَاهَا** بَعْضٌ آخَرُ!- ذُكِرَتْ بِحَقِّ أَحَدِ المَشَايِخ-، وأَنَّهُ: **(مَعْصُومٌ فِي المَنْهَج)!!!**

---

(١) وما أجملَ ما قيلَ:

كُلَّما أدَّبَنِي العِلمُ أَرَانِي نَقْصَ عَقْلِي
وإذا ما ازْدَدْتُ عِلماً زادَنِي عِلماً بجَهْلِي

(٢) وكم مِن مَرَّةٍ سَمِعْنَا شيخَنا الإمامَ الألبانيَّ -رحمهُ اللهُ- يقولُ: «**إنَّما أنا طالبُ عِلْمٍ**»! وكان يقولُها -أحياناً-: «**أنا طُوَيْلِب علمٍ**»!

وَلَسْتُ فِي مَعْرِضِ تَمْحِيصِ النِّسْبَةِ (القَوْلِيَّة) -**إثباتاً أو نفياً**-؛ إِذْ حَالُ (بَعْضِ) المُتَعَصِّبَةِ -وَالمُقَلِّدَةِ- يَدُلُّ -تماماً- عَلَى وُجُودِ هَذا (المَعْنَى) فِي (**الوَاقِع**)!

بَلْ (**ثَبَتَ**) -قطعاً- عَنْ أَحَدِ الأَفَاضِل (!) أَنَّهُ قَالَ -فِي حَقِّ هَذَا (الشَّيْخ!)-: «**نَقْبَلُ كَلامَهُ فِي الجَمَاعَاتِ وَالأَفْرَادِ دُونَ تَمْحِيص**»!!

وَمِنَ المُقَرَّرِ أَنَّ «**لِسَانَ الحَال أَبْلَغُ مِنْ لِسَانِ المَقَال**» -كَمَا فِي «تَفْسِيرِ القُرْطُبِي» (٩/ ١٤٨)-وَغَيْرِه-.

فَكَيْفَ إِذَا اجْتَمَعَا؟!

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «مِنْهَاجِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّة» (٦/ ١٨٩- ١٩١) -مَا مُلَخَّصُهُ-:

«وَكَثِيرٌ مِنَ الغُلاةِ فِي المَشَايِخِ يَعْتَقِدُ أَحَدُهُم فِي شَيْخِهِ العِصْمَةَ! **وَيَقُولُونَ: الشَّيْخُ مَحْفُوظٌ!** وَيَأْمُرُونَ بِاتِّبَاعِ الشَّيْخِ **فِي كُلِّ مَا يَفْعَل! لاَ يُخَالَفُ**[1] فِي شَيْءٍ أَصْلاً!!

وَهَذا مِنْ جِنْسِ غُلُوِّ الرَّافِضَة وَالنَّصَارَى وَالإِسْمَاعِيلِيَّة: تَدَّعِي فِي أَئِمَّتِهَا أَنَّهُم كَانُوا مَعْصُومِين!!

وَمَعْلُومٌ أَنَّ كُلَّ هَذِهِ الأَقْوَال مُخَالِفَةٌ لِدِينِ الإِسْلاَم -لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الأُمَّةِ وَأَئِمَّتِهَا-؛ فَإِنَّ اللهَ -تَعَالَى- يَقُول: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [سورة النساء: ٥٩].

(١) قد لا يكونُ ذلك -بِالضَّرُورَةِ!- (قالاً)! وإنَّما يكونُ وجودُهُ -حَقِيقَةً- (حالاً)!

فَلَمْ يَأْمُرْنَا بِالرَّدِّ عِنْدَ التَّنَازُعِ إلاَّ إِلى الله وَالرّسُول؛ فَمَنْ أَثْبَتَ شَخْصاً مَعْصُوماً غَيْرَ الرَّسُول، أَوْجَبَ رَدَّ مَا تَنازَعُوا فِيهِ إِلَيْه، لِأَنَّهُ لاَ يَقُولُ عِنْدَهُ إلاَّ الحَقَّ -كَالرَّسُولِ-!

وَهَذا خِلاَفُ القُرْآن.

وَأَيْضاً؛ **فَإِنَّ المَعْصُومَ تَجِبُ طَاعَتُهُ مُطْلَقاً -بِلاَ قَيْد-، وَمُخَالِفُهُ يَسْتَحِقُّ الوَعِيدَ.**

وَالقُرْآنُ إِنَّمَا أَثْبَتَ هَذَا فِي حَقِّ الرَّسُولِ خَاصَّةً، وَلَمْ يَشْتَرِطْ فِي ذَلِكَ طَاعَةَ مَعْصُومٍ آخَرَ!!

وَلِهَذَا اتَّفَقَ أَهْلُ العِلْمِ -أَهْلُ الكِتَابِ وَالسُّنَّة- عَلَى أَنَّ كُلَّ شَخْصٍ -سِوَى الرَّسُول- فَإِنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَك، إلاَّ رَسُولَ الله ﷺ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَصْدِيقُهُ فِي كُلِّ مَا أُخْبِر، وَطَاعَتُهُ[1] **فِي كُلِّ أَمْر**، فَإِنَّهُ المَعْصُومُ الَّذِي لاَ ﴿يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾، وَهُوَ الَّذِي يُسْأَلُ النَّاسُ عَنْهُ يَوْمَ القِيَامَة -كَمَا قَالَ -تَعَالَى-: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [سُورَة الأَعراف: ٦].

وَهُوَ الَّذِي يُمْتَحَنُ بِهِ النَّاسُ فِي قُبُورِهِم؛ «**فَيُقَالُ لِأَحَدِهِم: مَنْ رَبُّك؟ وَمَا**

---

(١) وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ يُوجِبُ (طَاعَةَ!) شَيْخٍ -بِعَيْنِه- مِنْ أَفَاضِلِ الشُّيُوخ-؛ وَيُرَتِّبُ عَلَى مُخَالَفَةِ الأَمْرِ (بِطَاعَتِهِ) **التَّهْدِيدَ بالإسقاطِ! وَالوَعِيد بالإخراجِ مِن السَّلَفِيَّةِ!!**

وَهَذَا لِـمَنْهَجِ السَّلَفِ -خِلافٌ- شَدِيد-!

وَإِلاَّ؛ فَمَا الفَرْقُ -وَالحَالَةُ هَذِه- بَيْنَنا وَبَيْنَ مَنْ نَنْتَقِدُ حِزْبِيَّتَهُم، وَخُنُوعَهُم لِأَشْيَاخِهِم؟!!

دِينُك؟ وَمَنْ نَبِيُّك؟ وَيُقَال: مَا تَقُولُ فِي هَذا الرَّجُلِ الَّذِي بُعِث فِيكُم؟ فَـ﴿ يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ ﴾، فَيَقُول: هُوَ عَبْدُ الله وَرَسُولُهُ، جاءنا بالبيِّناتِ والهُدى؛ فآمنَّا به واتَّبعناه»[1].

ولو ذَكَرَ بَدَلَ (الرسولِ) مَن ذكره مِن الصحابةِ والأئمَّةِ والتابعين والعُلماء: لم ينفَعْهُ ذلك! ولا يُمتحنُ في قبرِهِ بشخصٍ غير الرَّسول».

وَقَدْ قَالَ العلاَّمَةُ المُعَلِّمِيُّ اليَمانِيُّ فِي «التَّنْكِيل» (١/ ٦): «**مِنْ أَوْسَعِ أَوْدِيَةِ البَاطِلِ: الغُلُوُّ فِي الأَفَاضِلِ.**

ومِن أمضَى أسلحتِه: أنْ يَرْمِيَ الغالي كلَّ مَن يحاولُ ردَّه إلى الحقِّ **بِبُغْضِ** أولئك الأفاضلِ **ومعاداتِهم!!**».

وما أجملَ ما قالَ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ الحنبليُّ في «الفرق بين النَّصيحةِ والتعيير» (ص٨-بتحقيقي): «وكلُّهم معترفون بأنَّ الإحاطةَ بالعلمِ كلِّه مِن غير شُذوذ شيءٍ منه ليس هو مرتبةَ أحدٍ منهم، ولا ادَّعاهُ أحدٌ مِن المتقدِّمين ولا مِن المتأخِّرين؛ **فلهذا كان أئمَّةُ السَّلَف المُجْمَعُ على عِلْمِهِم وفضلِهِم يَقْبَلُونَ الحقَّ مِمَّنْ أوردَهُ عليهم، وإنْ كان صغيراً**[2]، ويُوصُونَ أصحابَهم وأتْباعَهُم بقبولِ الحقِّ إذا ظَهَرَ في غيرِ قولِهِم».

---

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٦٢٨) -لشيخِنا العلامة الألباني -رحمهُ الله-.

(٢) وانظُر قصَّة الدَّارَقُطْنِي -لـمَّا كَانَ (صَغِيراً)- عِنْدَمَا صَحَّح للحافظِ الإمام ابن الأنباريِّ بَعْضَ غَلَطِه، وهو إمامٌ (كبيرٌ) جليلٌ -فقبِلَ هذا من ذاك-: في «تاريخ بغداد» (٣/ ١٨٣).
وانظُر ما سيأتي (ص٢٤٠).

وقال شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة» (١/ ١٩٠):

«على المسلمِ... أنْ لا يُسَلِّمَ قيادةَ عقلِه، وتفكيرِه، وعقيدتِه لغيْرِ معصوم -مهما كان شأْنُهُ-»...

... ولْيَعْلَمِ الجميعُ -مِن قبلُ ومِن بعدُ-: «**أنَّنا -ولله الحمدُ- لا نقبلُ خطأ أيِّ عالمٍ[١]، ولا أحمدَ بن حنبل، ولا ابنَ تيميَّة، ولا ابنَ عبد الوهّاب[٢]...**

ونَقِفُ مِن أخطائِهم -مهما عَلَتْ منازِلُهُم- موقفَ السَّلَفِ منها.

ولسنا بَبْغَاوَات، ولا رُبِّينا -والحمدُ لله- على البَبْغاوِيَّة، والتَّقليدِ الأعمى، والتعصُّبِ الأهْوَجِ»[٣].

---

(١) مع احترامِنا، وتقديرِنا، وإكبارِنا.

(٢) فضلاً عمَّن بعدَهم -ممَّن دونَهم- على تفاوتِ مراتِبِهم-؛ كابنِ باز، والألبانيِّ، والوادعيِّ، والفَوْزان، والمدخلي، و.. و...

-حفِظ اللهُ أحياءَهُم-، ورحِم أمواتَهُم-...

وقال فضيلةُ الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي -رحِمهُ اللهُ- في كتابِه «فضائح ونصائح..» (ص١٢٦):

«وأنا لا أطلبُ منكم أنْ تُقَلِّدُوا الشيخَ (ربيعاً)؛ لكنْ: تستفيدون مِن علمِه..».

قلتُ:

وهذه النصيحةُ مِنهُ -رحِمهُ اللهُ- بِشِقَّيْهَا- عامَّةٌ في كُلِّ أهل العِلم الثِّقات السَّلَفِيِّين؛ وليست خاصَّةً في واحدٍ -منهم-بعينِه...

(٣) «إزهاق أباطيل..» (ص١١-١٢) للشيخ ربيع بن هادي المدخلي -وفَّقَهُ اللهُ-.

المَسْأَلَةُ الخَامِسَة: وجوبُ الردِّ على المُخالِف:

لَيْسَ يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ أَنَّ مِنْ **أَعْظَمِ أَقْلامِ الحَقِّ، وَأَجَلِّهَا، وَأَكْبرِها فَائِدَةً وَنَفْعاً**: «**قَلَمَ الرَّدِّ عَلَى المُبْطِلِين**، وَرَفْعِ سُنَّةِ المُحِقِّين، وَكَشْفِ أَبَاطِيلِ المُبْطِلِين -عَلَى اخْتِلاَفِ أَنْوَاعِهَا وَأَجْنَاسِها-، وَبَيَانِ تَنَاقُضِهِم، وَتَهافُتِهِم، وَخُرُوجِهِم عَنِ الحَقِّ، وَدُخُولِهِم فِي البَاطِل.

وَهَذا القَلَمُ -فِي الأَقْلاَمِ- نَظِيرُ المُلُوكِ فِي الأَنَام.

وَأَصْحَابُهُ أَهْلُ الحُجَّةِ النَّاصِرُونَ لِمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُل، المُحَارِبُونَ لأَعْدَائِهِم.

وَهُم الدَّاعُونَ إِلى اللهِ بِالحِكْمَةِ وَالمَوْعِظَةِ الحَسَنَة، المُجَادِلُونَ لِمَنْ خَرَجَ عَنْ سَبِيلِهِ بِأَنْوَاعِ الجِدَال.

وَأَصْحَابُ هَذا القَلَمِ حَرْبٌ لِكُلِّ مُبْطِل، عَدُوٌّ لِكُلِّ مُخَالِفٍ لِلرُّسُل؛ فَهُم فِي شَأْنٍ، وَغَيْرُهُم مِنْ أَصْحَابِ الأَقْلاَمِ فِي شَأْنٍ»[(١)].

وَ «لَـمَّا كَانَ كُلُّ مُكلَّفٍ مِنَ البَشَرِ لاَ يَكَادُ يَسْلَمُ مِنَ أَنْ يَشُوبَ طَاعَتَهُ بِمَعْصِيَةٍ: **لَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَى أَلاَّ يُقْبَلَ إِلاَّ طَائِعٌ مَحْضَ الطَّاعَة؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُوجِبُ أَلاَّ يُقْبَلَ أَحَدٌ!**

وَهَكَذا؛ لاَ سَبِيلَ إِلَى قَبُولِ كُلِّ عَاصٍ؛ **لِأَنَّهُ يُوجِبُ أَلاَّ يُرَدَّ أَحَدٌ!**

---

(١) «التِّبْيَان فِي أَيْمَان القُرْآن» (ص٢١٠) لِلإِمَامِ ابْنِ القَيِّم.

وَقَدْ أَمَرَ اللهُ -تَعَالَى- بِقَبُولِ العَدْلِ، وَرَدِّ الفَاسِقِ؛ فَاحْتِيجَ إِلى التَّفْصِيلِ لِوَصْفِهِمَا[1]» -**سُنَّةً وَبِدْعَةً، خَطأً وَصَواباً، حَقًّا وَبَاطِلاً**-.

وَإِذِ الأَمْرُ كَذَلِك؛ فَإِنَّ الأَصْلَ الوَاجِبَ عَلَى المُتَكَلِّم -فِي بَابِ النَّقْدِ وَالرَّدِّ- أَنْ يَكُونَ كَلاَمُهُ بِقَدْرٍ وَاعْتِدَال، وَبِحَسْبِ مَا يَقْضِيهِ الوَاقِعُ وَالحَال -بِلاَ تَزَيُّدٍ وَلاَ إِخْلاَل-.

وَقَدْ رَوَى الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الجَامِع لِأَخْلاَق الرَّاوِي وَآدَاب السَّامِع» (٢/ ٣٠٠)، وَمِنْ طَرِيقِهِ ابْنُ عَسَاكِرٍ فِي «تَارِيخ دِمَشْق» (٣٥/ ٣٦٥) عَن الإِمَام يَحْيَى بن مَعِين قَوْلَه:

«**إِنَّا لَنَطْعَنُ عَلَى أَقْوَامٍ لَعَلَّهُم قَدْ حَطُّوا رِحَالَهُم فِي الجَنَّةِ مُنْذُ أَكْثَرَ مِنْ مِئَتَيْ سَنَةٍ..**».

فَالوَاجِبُ الحَتْمُ: التَّفْرِيقُ بَيْنَ مَصْلَحَةِ النَّقْدِ وَالرَّدِّ -**مِنْ جِهَة**-، وَبَيْنَ الغُلُوِّ وَالتَّشْدِيدِ، وَمُجَاوَزَةِ الحَدِّ فِي المُنْتَقَدِ، وَالمَرْدُودِ عَلَيْه -**مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى**-.

فَمَن نَقُولُ فِيهِ: «ضَالٌّ».

أَوْ: «مُبْتَدِعٌ».

أَوْ: «مُنْحَرِفٌ».

إِنَّمَا نَقُولُهُ -فِيه- بِحَسْبِ مَا تَأْذَنُ لَنا بِهِ أَوْصَافُ الشَّرْعِ الشَّرِيف، وَأَحْكَامُ

(١) «الكِفَايَة فِي عِلْمِ الرِّوَايَة» (١/ ٣١٧) لِلخَطِيب البَغْدَادِي.

الدِّينِ الحَنِيف؛ لَا بِمَا تُمْلِيهِ (**بعضُ**) أغراضِ نُفُوسِنا (!)، أَوْ تَخْتَلِطُ -عَلَيْنَا- فِيهِ- نِيَّاتُنا!! أو تحملُنا عليه أهواؤُنا!!!

فَإِنَّ «**المُؤْمِنَ لا يَشْفِي غَيْظَه**»[1].

وَهَذا -كُلُّهُ- عَيْنُ مَا أَرْشَدَ إِلَيْهِ سَمَاحَةُ أُستاذِنا الشَّيْخ عَبْد العَزِيز بن بَاز - فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٧/ ٣١٣)- بِقَوْلِهِ- فِي بَيَانِ صِفَةِ الرَّدِّ، وَالنَّقْد-:

«فَيَكُونُ ذَلِكَ بِأَحْسَنِ عِبَارَةٍ، وَأَلْطَفِ إِشَارَةٍ؛ **دُونَ تَهَجُّم، أَوْ تَجْرِيح، أَوْ شَطَطٍ فِي القَوْلِ يَدْعُو إِلَى رَدِّ الحَقِّ، أَو الإِعْرَاض عَنْه.**

وَدُونَ تَعَرُّضٍ لِلأَشْخَاص[2]، **أو اتِّهَامٍ لِلنِّيَّات**، أَوْ زِيَادَةٍ فِي الكَلَامِ لاَ مُسَوِّغَ لَهَا».

وقال الإمامُ ابنُ الجوزيِّ في كتابِهِ «تلبيس إبليس» (ص١٢٠) -**مُحَذِّراً**-:

«ومِن تلبيس إبليس على **أصحابِ الحديث**: قدحُ بعضِهم في بعض -طلباً للتَّشَفِّي-، ويُخْرِجُونَ ذلك مَخْرَجَ **الجرحِ والتعديلِ** (!) الذي استعمَلَهُ قُدَماءُ هذه الأمةِ للذَّبِّ عن الشرعِ -والله أعلمُ بالمقاصدِ-.

ودليلُ مقصدِ خُبْثِ هؤلاء: سكوتُهُم عمَّن أخذوا عنه!

---

(١) «تَفْضِيلُ الكِلاب عَلَى كَثِيرٍ مِمَّن لَبِسَ الثِّيَاب» (ص١٦) لابْنِ المَرْزُبَان.

(٢) باعتبار أنَّ ذلك هو الأصلُ على مبدأ «**ما بالُ أقوام...؟!**»؛ وإلَّا؛ فقد قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٣٣):

«فلا بُدَّ مِن التحذيرِ مِن تلك البدع، **وإنِ اقتضَى ذلك ذكرَهُم وتعيينَهُم**...».

وما كان القُدماءُ هكذا؛ فقد كان عليُّ بنُ المَدِينيِّ يُحدِّثُ عن أبيه[١] -وكان ضعيفاً-، ثم يقولُ: وفي حديثِ الشيخِ ما فيه!».

وَقَالَ الشَّيْخُ عُبَيد الجَابِرِي -وَفَّقَهُ المَوْلَى- فِي «**أُصُول وَقَواعِد فِي المَنْهَجِ السَّلَفِيّ**»:

«إِنْ كَانَ هَذا المُخالِفُ أُصولُهُ سُنَّةٌ، وَدَعْوَتُهُ سُنَّةٌ، وَكُلُّ[٢] مَا جَاءَ عَنْهُ سُنَّةٌ: فَإِنَّ خَطَأَهُ يُرَدُّ، وَلاَ يُتابَعُ عَلَى زَلَّتِه، **وَتُحْفَظُ كَرامَتُه**.

وَإِنْ كَانَ ضَالاًّ مُبْتَدِعاً، لاَ يَعْرِفُ لِلسُّنَّةِ وَزْناً، وَلَمْ تَقُمْ لَهَا -عِنْدَهُ- قَائِمَةٌ، مُؤَسِّساً أُصُولَهُ عَلى الضَّلالَة: **فَإِنَّهُ يُرَدُّ عَلَيْهِ كَمَا يُرَدُّ عَلى المبتدعة الضُّلاَّل**، وَيُقَابَلُ بِالزَّجْر، وَالإِغْلاَظ، وَالتَّحْذِير مِنْه؛ **إِلاَّ إِذَا تَرَتَّبَ مَفْسَدَةٌ أَكْبَرُ[٣] عَلَى هَذا التَّحْذِير**»[٤]..

---

(١) انظُر «تهذيب التهذيب» (٢/ ٣١٥-طبعة الرسالة).

(٢) أَيْ: مِنْ حَيْثُ الجُمْلَةُ وَالعُمُوم؛ **وَإِلاَّ: فَهَذَا لاَ يَجْتَمِعُ وَالبَشَرِيَّةَ إِلاَّ بِالعِصْمَة!**

(٣) وَهَذِهِ نَظْرَةٌ عَالِيَةٌ غَالِيَة... ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ ...

(٤) وللشيخ عُبَيْد الجابري -وفَّقَهُ اللهُ- مجلسٌ بعُنوان: «**الموقف مِن المخالف**»؛ ضَبَطَ فِيهِ المَسْأَلَةَ -فِيما أَحْسِبُ- ضَبْطاً حَسَناً...

وَقَالَ أَيْضاً فِي (مَجْلِسِهِ) «**حَقَائِق عِلْمِيَّةٍ عَنْ أَخْطارٍ تُواجِهُ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّة**»:

«رَدّ المُخَالَفَاتِ وَمُجَانَبَاتِ الصَّوَاب، سَواءٌ كَانَتْ بِدْعِيَّةً، أَوْ غَيْرَ بِدْعِيَّةٍ، إِذَا انْتَشَرَتْ وَشَاعَتْ فِي النَّاس؛ رُدَّت عَلَى قائِلِهَا -كَائِناً مَنْ كَان-؛ **ثُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا المُخَالِفُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّة، وَمُؤَصَّلاً عَلَى السُّنَّة، تَعْلِيماً، وَدَعْوَةً، وَنَشْراً، وَدِفاعاً عَنْهَا؛ فَإِنَّهُ لاَ يُتَابَعُ عَلَى زَلَّتِهِ، وَتُرَدُّ مُخالَفَتُهُ، مَعَ حِفْظِ كَرَامَتِهِ**؛ لأَنَّ هَذَا الصِّنْفَ مِنَ النَّاس، الغَالِبُ عَلَيْه أَنَّهُ كَانَ مُجْتَهِداً، طَالِباً لِلحَقّ، بَلْ هَذَا مَنْ عَرَفْنَاهُ مِنْهُم،=

وَعلَيْه؛ فَأَنْ يُقَال -فِي مَعْرِض الرَّدِّ وَالنَّقْد-: (**فُلان أَضَرُّ عَلَى الدَّعْوَةِ مِنْ إِبْلِيس!**)، وَ: (**فُلَان أَخْبَثُ مَنْ عَلَى وَجْهِ الأَرْض**)!!- وَمَا هُوَ أَمْثَالُ هَذِهِ العِبَارَاتِ الغَلِيظَات-: فَالوَاجِبُ اجْتِنابُهُ، وَالحَذَرُ مِنْهُ، وَالوُقُوفُ عَلَى القَدْرِ اللاَّزِم فِي التَّحْذِيرِ أَوِ الرَّدّ -**دُونَ تَجَاوُزِ حَدّ، أَوْ تَعَدّ**-.

وَأَنْ يَسْتَدِلَّ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ العِبَارَاتِ مُسْتَدِلٌّ -(بِبَعْضِ) الآثَارِ عَنْ (بَعْضِ) السَّلَف- وَالنُّقُولِ عَنْهُم-: فَهَذا لاَ يُسَلَّمُ -البَتَّة-!

وَإِذ الأَمْرُ فِي هَذا الاسْتِدْلاَل -الَّذِي يُرادُ أَنْ يُبْنَى عَلَيْهِ تَأْصِيلٌ- هكذا؛ فالواجبُ أَنْ يُرَدَّ بِمَا قَالَهُ شَيْخُنا الإِمَامُ الأَلْبَانِيُّ -رَحِمَهُ الله- فِي بَعْضِ «تَوْجِيهَاتِهِ»- **وَهُوَ مَنْ هُوَ** -مُؤَصِّلاً، وَمُفَصِّلاً-:

«الآثَارُ السَّلَفِيَّةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مُتَضَافِرَةً مُتَواتِرَةً؛ فَلاَ يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ عَنْ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِهَا مَنْهَجٌ»[1].

=يَجْتَهِدُ، يَطْلُبُ الحَقّ، لَكِن يُخْطِئ الطَّرِيقَ، فَهُوَ مَأْجُورٌ عَلَى اجْتِهَادِه، مَغْفُورٌ لَهُ خَطَؤُه -إِنْ شَاءَ اللهُ -تَعَالَى-».

ولكنْ؛ لـمَّا ردَّ (هُو) -سدَّدَهُ اللهُ- على بعضِ دُعاةِ المنهجِ السَّلَفِيِّ -**المعروفين**-؛ بسببِ مخالفتِهِ لهُ في الحُكم على (**بعض**) مَن بدَّعَهُ(!): خالَفَ -وفَّقَهُ اللهُ- (**موقفَهُ مِن المخالِف!**)؛ فتكلَّم بمُخالفِهِ -ذاك- كلاماً شديداً مديداً!!!

نَعَم؛ (كُلُّنَا) بَشَرٌ -غَفَرَ اللهُ للجميع-...

(١) وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْن تَيْمِيَّةَ فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٨/ ٢١٣):

«... وَكَثِيرٌ مِنْ أَجْوِبَةِ الإِمَامِ أَحْمَد -وَغَيْرِهِ مِنَ الأَئِمَّةِ- **خَرَجَ عَلَى سُؤَالِ سَائِل، قَدْ عَلِمَ المَسْؤُولُ حَالَه، أَوْ خَرَجَ خِطاباً لِمُعَيَّن قَدْ عُلِمَ حَالُه**؛ فَيَكُونُ بِمَنْزِلَةِ **قَضَايَا الأَعْيَان** الصَّادِرَةِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ، إِنَّما يَثْبُتُ حُكْمُهَا فِي نَظِيرِهَا». =

هَذَا المَنْهَجُ خِلافُ مَا هُوَ مَعْلُومٌ عَنِ السَّلَفِ -أَنْفُسِهِم-: أَنَّ الْمُسْلِمَ لاَ يَخْرُجُ مِنْ دَائِرَةِ الإِسْلاَمِ لِمُجَرَّدِ مَعْصِيَة، أَوْ بِدْعَة، أَوْ ذَنْب يَرْتَكِبُه.

فَإِذَا وَجَدْنا مَا يُخالِفُ هَذِهِ القَاعِدَةَ لَجَأْنَا إِلى تَأْوِيلِهَا؛ مِنْ أَنَّ هَذا مِنْ بَابِ التَّحْذِيرِ وَالتَّأْنِيب، وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الاعْتِقَاد».

أَقُول:

نَعَم؛ إِذَا وُجِدَتْ عِبَارَاتٌ مِثْلُ تِلْك، أَوْ قَرِيبَةٌ مِنْهَا -عَنْ بعْضِ السَّلَفِ - فِيمَن خَالَفَ الحَقَّ وَأَهْلَه-؛ فَإِنَّها تُخَالِفُ **أَصْلَ مَا هُمْ عَلَيْهِ** -رَحِمَهُم الله- **مِنْ رِفْقٍ، وَلِينٍ، وَلُطْفٍ، وَرِقَّةٍ**.

فَأَنْ يُجْعَلَ مَا هُوَ خِلافُ (الأَصْلِ) أَصْلاً: فَهُوَ خَلَل -وَأَيُّ خَلَل-...

نَاهِيكَ عَمَّا يَتَرَتَّب عَلى هَذِهِ الكَلِمَات الغَلِيظَات مِنْ آثَارِ سَيِّئَاتٍ **تَنْقَلِبُ عَلى الدَّعْوَةِ وَأَهْلِهَا** -رَدًّا لِحَقِّهِم، وَنَقْضاً لِهَدْيِهِم-...

= ويُشْبِهُ هذا التأصيلَ -تَطْبِيقِيًّا-: ما قالَهُ أخونا الشيخُ محمد بن هادي -وفَّقَهُ المولى- في محاضرتِهِ «**تحذير السلفيِّين مِن ألاعيب الحِزْبيِّين**»:

«الحدَّادِيُّون بالَغوا في تعظيم الآثار! إلى أنْ تَرَكُوا الأَخْبَار الواردةَ عن رسولِ الله ﷺ!

بالَغُوا في هذا؛ فوَقَعُوا في هَجْرٍ وتَرْكِ الأحاديث...

تقولُ له: قال النبيُّ ﷺ، يقولُ: قال (فلان)!

سُبْحانَ الله!

قولُ (فلان) إنما هو تَبَعٌ لقولِ النبيِّ ﷺ».

المسألةُ السادسة: الخِلافُ وَآثارُهُ:

إِنَّ الخِـلافَ الجَـارِيَ -**وَالمُتَفـاقِمَ** -الآن- أَكْثَـرُهُ واقِـعٌ -وَلِلأَسَـفِ- بَـيْنَ المُنْتَسِبين إلى (السَّلَفِيَّة)؛ **فَهَذَا يُبَدِّعُ ذَاك، وَذَاكَ يُضَلِّلُ ذَيَّاك!**

وَلَقَدْ كَادَت الدُّمُوعُ تَطُفُّ مِنْ عَيْنِي -**وَالله**- لَـمَّا قَرَأْتُ كَلامَ بَعْضِ خُـصُومِ الشَّيْخ **ربيع بن هادي المـدخلي** -سَدَّدَهُ الله- وَكِلاَهُمَـا مُنْتَسِبٌ إلى الـدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ!- يَصِفُهُ بِقَوْلِهِ: **(عَدُوُّ الله..)..!!**

فَهلاَّ اتَّقَى -هذا القائـلُ- رَبَّـه! فَجَعَـلَ خِلافَـهَ-إِنْ كَـانَ وَلاَ بُـدَّ!- عِلْمِيًّـا -**بِالحُجَّةِ وَالدَّلِيلِ وَالبُرْهَان**-؛ **دُونَ مُعَادَاة، وَمِن غَيْرِ مُخَاصَمَة، وَلاَ عُنْفُوان...**

وهكذا... فلا يَخْلُو بَلَدٌ إِسْلاَمِيٌّ -وَلِلأَسَـفِ- مِـنْ مِثْـلِ هَـذا **الاخْـتِلاف، وَالتَّخَاصُم، وَالتَّدَابُر، وَالتَّهَارُش**[1]**!!**

وَهَذا لَمْ يَكُن -قَطُّ- مِنْ مَقَاصِدِ الإِسْلاَمِ العَظِيم:

فَالإِسْلاَمُ مَبْنِيٌّ على ما يُرْشِدُ إليه قولُهُ -تَعَالَى-: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ -وَمَا فِي مَعْنَاه-.

وَهُوَ كَثِيرٌ.

---

(١) بالله عليكُم:
ما السَّبَبُ؟! ومَن السَّبَبُ؟!

فَالائْتِلافُ هُوَ الأَصْل؛ لاَ الاخْتِلاف! والاتِّفاقُ هُوَ الأَسَاس؛ لا الافْتِراقُ!

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَم ابْنُ تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ الله- فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٧/ ٥١):

«**تَعْلَمُونَ أَنَّ مِنَ القَواعِدِ العَظِيمَة -الَّتِي هِيَ مِنْ جِمَاعِ الدِّين-**: تَأْلِيفَ القُلُوب، وَاجْتِمَاعَ الكَلِمَة، وَصَلاحَ ذَاتِ البَيْن».

وَقَال -رَحِمَهُ الله- (١٣/ ٣٣٢):

«**وَكُلَّما كَانَ العَصْرُ أَشْرَفَ: كَانَ الاجْتِمَاعُ وَالائْتِلافُ وَالعِلْمُ وَالبَيَانُ فِيهِ أَكْثَرَ**».

قُلْتُ:

نَعَم؛ مَنْ خَالَفَ الحَقَّ: وُوجِهَ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ فِي حُكْمِ الشَّرْعِ الحَكِيم -بِالشُّرُوطِ العِلْمِيَّةِ المُقَرَّرَة-؛ كَمَا قَال -تعَالَى-: ﴿وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ﴾.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٨/ ١٥-١٦):

«فَإِذَا كَانَ المُعَلِّمُ أَو الأُسْتَاذُ قَدْ أَمَرَ بِهَجْرِ شَخْصٍ، أَوْ **بِإِهْدَارِهِ وَإِسْقَاطِهِ** وَإِبْعَادِه -وَنَحْوِ ذَلِك-؛ نُظِرَ فِيه:

- فَإِنْ كَانَ قَدْ فَعَلَ ذَنْباً شَرْعِيًّا: **عُوقِبَ بِقَدْرِ ذَنْبِهِ -بِلاَ زِيادَة-**.

- وَإِنْ لَمْ يَكُن أَذْنَبَ ذَنْباً شَرْعِيًّا: لَمْ يَجُزْ أَنْ يُعاقَبَ بِشَيْءٍ لِأَجْلِ غَرَضِ المُعَلِّم -أَوْ غَيْرِه-.

وَلَيْسَ لِلمُعَلِّمِين أَنْ يُحَزِّبُوا النَّاسَ، وَيَفْعَلُوا مَا يُلْقِي بَيْنَهُم العَدَاوَةَ وَالبَغْضَاء[١]، بَلْ يَكُونُونَ مِثْلَ الإِخْوَةِ المُتَعَاوِنِين عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى، كَمَا قَالَ اللهُ -تَعَالَى-: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾»..

قلتُ: لِذَلِك؛ قَالَ مَنْ قَالَ مِنَ الصَّحَابَةِ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- تَأْصِيلاً-: «**الخِلافُ شَرٌّ**»[٢].

وَأَجَلُّ مِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ -تَقْعِيداً-: «**الجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ، وَالفُرْقَةُ عَذاب**»[٣].

فَكُنْ مِنْ هَذا عَلى ذُكْر -دُونَ أَيِّ نُكر-.

وَإِنِّي لأَخْشَى اللهَ وَأَتَّقِيهِ -فِي بَعْضِ المُنْتَسِبين إِلى السَّلَفِيَّة- أَنْ يَكُونَ فِيهِم مِنَ البَاحِثِينَ عَنِ الأَخْطَاء، المُتَصَيِّدين لِلأَغْلاَط، الفَرِحِينَ بالزَّلَّاتِ[٤]-: مِثْلُ مَنْ قَالَ فِيهِم الإِمَامُ ابْنُ القَيِّم -رَحِمَهُ الله- فِي «مَدَارِجِ السَّالِكِين» (١/ ٤٠٣):

«وَمِنَ النَّاس مَنْ طَبْعُهُ طَبْعُ خِنْزِير[٥]؛ يَمُرُّ بِالطَّيِّبَاتِ فَلا يَلْوِي عَلَيْهَا...

وَهَكَذا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ؛ يَسْمَعُ مِنْكَ -وَيَرَى- مِنَ المَحَاسِن أَضْعافَ

---

(١) ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

(٢) «صَحِيح سُنَن أَبِي دَاوُد» (١٧٢٦).

(٣) «السِّلْسِلَة الصَّحِيحَة» (٦٦٧).

(٤) قال الشيخُ عُبيد الجابري في بعضِ «أجوبتِه»:
«**فالسلفيُّ بَشَرٌ، ينسى أحياناً، ويُخْطِئُ أحياناً، ويجهلُ أحياناً، ينسى.. يحصُلُ عنده أمورٌ..**
... فلا تتعجَّلُوا -باركَ اللهُ فيكُم- في جرحِ الأشخاص».

(٥) وفي «منهاج السُّنَّة النبويَّة» (٦/ ١٥٠) -لشيخِ الإسلام- **تشبيهُ (ذا) بالذُّباب!**

أَضْعافِ المَساوئ؛ فَلاَ يَحْفَظُها وَلاَ يَنْقُلُها -وَلاَ تُناسِبُهُ!-؛ فَإِذَا رَأَى سَقطَةً، أَوْ كَلِمَةً عَوْراءَ: وَجَدَ بُغْيَتَهُ وَمَا يُنَاسِبُها، فَجَعَلَها فاكِهَتَهُ وَنُقْلَه»!

قلتُ:

ونحنُ -في هذا البابِ- مع كُلِّ داعٍ إلى السُّنَّةِ، وناصرٍ لمنهجِ السَّلَفِ -ولو أخطأ!- على مِثْلِ ما قال الإمامُ ابنُ القيِّم -رحمهُ اللهُ- في «بدائع الفوائد» (٢/ ٦٤٩-٦٥٠) -لَمَّا بيَّن صفاتِ أهل العلمِ والإيمانِ-:

«هُم إلى الله ورسوله مُتحيِّزون، وإلى مَحْضِ سُنَّتِهِ مُنْتَسِبُون.

يَدِينُونَ دِينَ الحَقِّ أنَّى توجَّهَتْ رَكائبُهُ، ويستقرُّونَ معه حيث استقرَّتْ مضارِبُهُ.

لا تستفزُّهم بَدَواتُ آراء المُخْتَلِفين، ولا تُزَلْزِلُهم شُبُهاتُ المُبْطِلين؛ فهُم الحُكَّامُ على أربابِ المقالات، والمُمَيِّزونَ لِما فيها مِن الحقِّ والشُّبُهات.

يردُّونَ على كُلِّ باطِلَه، ويُوافقونَهُ فيما معه مِن الحقِّ؛ فهم في الحقِّ سِلْمُهُ، وفي الباطلِ حَرْبُه.

لا يميلون مع طائفةٍ على طائفةٍ، ولا يَجْحَدُونَ حقَّها لِمَا قالَتْهُ مِن باطِلٍ سِواه.

بل هُم مُمْتَثِلون قولَ الله -تعالى-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة:٨].

فإذا كان قد نهى عبادَهُ أن يحملَهم بُغْضُهُم لأعدائِهم على أن لا يعدلوا عليهم -مع ظُهورِ عداوتِهم، ومخالفتهم، وتكذيبِهم لله ورسولِه-؛ **فكيف يسوغُ لِـمَنْ يدَّعِي الإيمانَ أنْ يحملَهُ بُغْضُهُ لطائفةٍ مُنْتَسِبَةٍ إلى الرسولِ تصيبُ وتُخطِئ على أن لا يعدلَ فيهم، بل يُجَرِّدُ لهم العداوةَ وأنواعَ الأذى؟!**

ولعلَّهُ لا يدري أنَّهُم أَوْلَى بالله ورسولِه، وما جاء به -مِنه -عِلماً، وعملاً، ودعوةً إلى الله على بصيرة، وصَبْراً مِن قومِهم على الأذى في الله، وإقامةً لحُجَّةِ الله، ومعذِرةً لِـمَن خالفَهم بالجَهْلِ!-.

لا كَمَن نَصَبَ مقالةً صادرةً عن آراءِ الرِّجالِ[1]، فدَعا إليها، وعاقَبَ عليها، وعادَى مَن خالَفَها بالعصبِيَّةِ وحَمِيَّةِ الجاهليَّة».

... ﴿فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٍ﴾؟!

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

(١) فَهَذا أَصْلُ كُلِّ شَرٍّ مَنْسُوبٍ إِلَى الدِّينِ، وَالدِّينُ مِنْهُ بَراءٌ...

المسألةُ السابعةُ: البدْعَةُ والتَّبْدِيع:

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ مِنْ أَهَمِّ المَسَائِل وأَدَقِّها -**وأخطرها، وأشدِّها**-:

وَقَدْ تَنَبَّهْتُ لخَطَرِ (البدع) و(المبتدعة) -**قَدِيماً** -وَلله الحَمْدُ-، وَأَلَّفْتُ فِي ذَلِك: «عِلْمَ أُصُولِ البِدَع»، وَحَقَّقْتُ: «الحَوادِثَ وَالبِدَع» -لِلطُّرْطُوشِي-...

وَالخَلَلُ الأَهَمُّ -**فِي تَطْبِيقِ هَذا الأَصْلِ -اليَوْم**- كَامِنٌ فِي تَسَلْسُلِ الحُكْمِ بِالبِدْعَةِ عَلَى مَنْ خَالَفَ غَيْرَهُ فِي الحُكْمِ عَلَى (فُلاَن) أَوْ (عِلاَّن) بِأَنَّهُ: مُبْتَدِع!

نَعَم؛ بَعْضُهُم (!) يُنْكِرُ ذَلِكَ (قَوْلاً)، وَلكِنَّهُ يُواقِعُهُ (مُمَارَسَةً)، وَ(حَالاً)!!

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ -حَقًّا- تَبْدِيعٌ؛ فتَراهُ يَسْتَعْمِلُ فِي مُخَالِفِهِ عِبَاراتٍ شَدِيدَةً، وَأَلْفاظاً قَاسِيَةً؛ (تَكادُ) تَكُونُ -أَحْياناً- مِثْلَ التَّبْدِيعِ -بل أَشَدَّ-!

فَتَرَاهُم (!) يَقُولُون -لِلمُنْتَقَد-:

سَاقِطٌ! مُمَيِّع! ضَائِع! مُتَهَاوِن! لاَ يُؤْخَذُ بِقَوْلِهِ! مَتْرُوك! **مُتَفَلْسِف**[1]!!

---

(١) والرميُ بـ(**التَّفَلْسُف!**) -بغير حقٍّ- قديمٌ:

فلقد قال ابنُ مَعِينٍ في (أحمد بن صالح المصري): «**كذَّاب يتَفَلْسَف!**».

وقال الذهبيُّ في «الميزان» (١/ ٢٤١):

«**آذى النَّسائيُّ نفسَه بكلامِه فيه**»!

وقال العلَّامةُ المُعَلِّمِيُّ في «التنكيل» (١/ ١١٣) -في (أحمد بن صالح)-:

«**معروفٌ بالصِّدْق؛ لا شأنَ له بالتَّفَلْسُف**»!

=

... وَأَشْبَاهُ هَذِهِ العِبَارَاتِ الغَلِيظَات[(١)]!

وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ **رَبِيعُ بْنُ هَادِي** -وَفَّقَهُ المَوْلَى- فِي «جَلْسَة فِي الخَرْج»:

= وقال العِراقيُّ في «شرح التبصرة والتذكرة» (٢/ ٣٢٧):

«**لعلّ ابن مَعِين لا يدري ما الفلسفة! فإنَّه ليس مِن أهلِها**»!

قلتُ:

وليَ تحت الطَّبْع -بتوفيقِ المولى -سبحانه- رسالةٌ بعُنوان: «**النقد السلَفي للفكر الفلسَفي**».

ثم يأتي (البعضُ!)، فيتَّهِمُنِي بها (!) وأنا أنْقُدُها وأنقضُها!!

هذا -كُلُّه- مع اتِّفاقِنا -جميعاً- على أُصول المنهج السَّلَفِيّ، وأُسس الاعتِقاد السَّلَفِيَّة!!

﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾...

وَلَكِنْ:

وَقُلْ لِـمَنْ يَدَّعِي فِي العِلْمِ (فَلْسَفَةً!) عَلِمْتَ شَيْئاً وَغَابَتْ عَنْـكَ أَشْيَـاءُ!

(١) وَقَدْ يَصِلُ الحَدُّ بـ(**بعضِ النَّاس**) (!) -لِمُجَرَّدِ مُخالَفتِهِ!- إلى التَّشْكيكِ بسلفيّة مَن يُخالفُهُ!! كَأَنْ يقولُ: (**سَلَفِيَّتُكَ غَيْرُ سَلَفِيَّتِنا**)!!

مُتَناسِياً -هَذا- غَفَرَ اللهُ لهُ- أَنَّ **السَّلَفِيَّةَ وَاحِدَة** -أَبَداً-، وأنَّ مَا قَدْ يَقَعُ مِن اخْتِلافٍ بَيْنَ الأَشْخَاص: إنَّما هو بِسَبَبِ سُوءِ الفَهْمِ -وَالخَلَل-، أَوْ سُوءِ التَّصَرُّفِ والعَمَل!

وَلَقَدْ ذَكَّرَتْنِي هَذِهِ الكَلِمَةُ (!) بِمَا قَالَهُ (**بَعْضُ النّاس!**) -أيضاً- قَدِيماً- بِحَقِّ شَيْخِنا الأَلْبَانِيِّ -رَحِمَهُ الله-: «**سَلَفِيَّتُنا أَقْوَى مِنْ سَلَفِيَّةِ الشَّيْخِ الأَلْبَانِي**»!!

فَهَذِهِ مِن تِلْكَ -سَواءً بِسَواءٍ-! وَلَكِنْ -مَعْذِرَةً!- بِأُسْلُوبٍ آخَرَ!!

والعجَبُ يَعْظُمُ إذا عرفتَ -أخي طالبَ العلم- أنَّ قائلَ هذه الكلمةِ -غَفَرَ اللهُ لنا وله- خَرَّجَها (!) -بَعْدُ- على معنى الذَّبِّ، وَالدِّفاعِ عن الشيخ الألباني!!!

ولستُ أدري كيف !؟ ولماذا؟!

ومع ذلك... **فلمْ نَقِفْ عندها -كثيراً-! ولمْ نُدَنْدِنْ حولَها -ولو يسيراً-**!!

«وَكَذَلِكَ: **كُلُّ مَنْ وَقَعَ فِي البِدْعَةِ؛ لاَ يُبَدَّعُ**؛ لأَنَّا لَوْ أَخَذْنَا بِهَذِهِ القَاعِدَة؛ لَبَدَّعْنَا أَكْثَرَ أَئِمَّةِ الإِسْلاَم، فَيَقُولُ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ الله-: «إِنَّهُ كَثِيرٌ مِنْ أَئِمَّةِ السَّلَفِ وَالخَلَف، **وَقَعَ فِي البِدْعَةِ مِنْ حَيْثُ لاَ يَشْعُر**؛ إِمَّا لأَنَّهُ اعْتَمَدَ حَدِيثاً ضَعِيفاً، أَوْ فَهِمَ مِنَ النَّصِّ غَيْرَ مُرَادِ الله وَمُرَادِ رَسُولِه، أَوْ لاِجْتِهَاد.

الآنَ عِنْدَنا أَئِمَّةٌ مُجْتَهِدُون، وَقَدْ يُؤَدِّيهِ اجْتِهَادُهُ [إِلَى خطأ أَوْ بِدْعَة؛ فَإِذَا] عَرِفْنَا **سَلاَمَةَ المَنْهَج، وَسَلاَمَةَ القَصْد، وَالبُعْد عَنِ الهَوَى، وَتَحَرِّي الحَقّ**؛ إِذَا عُرِفَ هَذَا عَنْه، ثُمَّ وَقَعَ فِي بِدْعَة: **لاَ يُبَدَّع**.

لَكِنْ؛ إِذَا عَرَفْنَا مِنْهُ **الهَوَى**، وَعَرَفْنَا مِنْهُ **سُوءَ القَصْد**، وَعَرَفْنَا مِنْهُ أَشْيَاءَ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ **يُرِيدُ البِدْعَة**: هَذَا يُبَدَّعْ.

لِهَذَا تَجِدُهُم حَكَمُوا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ النَّاس، بِأَنَّهُم مُبْتَدِعَة؛ **وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَقَعُوا فِي أَخْطَاء، مَا سَمَّوْهُم مُبْتَدِعَة**؛ لأَنَّهُم عَرَفُوا سَلاَمَةَ مَقْصِدَهُم، وَحُسْنَ نَوَايَاهُم، وَتَحَرِّيهِم لِلحَقّ، **وَسَلاَمَةَ المَنْهَجِ** الَّذِي يَسِيرُونَ عَلَيْه».

وَلِشَيْخِنا الإِمَام الأَلْبَانِي -رَحِمَهُ الله- فِي بَعْضِ «مَجَالِسِهِ»- جَوَابٌ مُهِمٌّ عَلَى سُؤَال: «مَا رَأْيُكُم فِي هَذِهِ القَواعِد:

(مَنْ لَمْ يُكَفِّر الكَافِر فَهُو كَافِر)، وَ(**مَنْ لَمْ يُبَدِّع المُبْتَدِع فَهُو مُبْتَدِع**)، وَ(مَنْ لَمْ يَكُن مَعَنا فَهو ضِدّنا)» [١]؟!

---

(١) انظُر -لِزاماً- لشيءٍ مِن التفصيل حول هذه الكلمةِ- رسالتي: «**المِنَح الصَّحيحة في أُصولِ (النقدِ) و(النصيحة)**» (ص١٥-١٧)، و«كتاب العِلم» (ص٧٣) -للشَّيخ ابنِ عثيمين- **وهُو مهمّ**-.

فَأَجابَ شَيْخُنا الإمامُ -رَحِمَهُ الله- مَا مُلَخَّصُهُ-:

«مِنْ أَيْنَ جاءَتْ هَذِهِ القَواعِد؟!

وَمَنْ قَعَّدَها؟!!

لَيْسَ شَرْطاً -أَبداً- أَنَّ مَنْ كَفَّرَ شَخْصاً وَأَقَامَ عَلَيْهِ الحُجَّة؛ **أَنْ يَكُونَ كُلُّ النَّاسِ مَعَهُ فِي التَّكْفِير**[1]؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ هُوَ **مَتَأَوِّلاً**[2]، وَيَرَى العَالِمُ الآخَرُ أَنَّهُ لاَ يَجُوز التَّكْفِيرُ.

كَذَلِكَ التَّفْسِيقُ، والتَّبْدِيعُ.

فَهَذِهِ مِنْ **فِتَنِ** العَصْرِ الحَاضِر، وَمِنْ **تَسَرُّع** بَعْضِ الشَّبَاب[3] **فِي** ادِّعَاءِ العِلْم.

---

(١) وَقَدْ نَاقَشَنِي (!) (**بَعْضُ النَّاس!**) عَلَى هَذا الشَّرْطِ -هَكَذا!- بالإِلْزَام-؛ مُؤَكِّداً -بجزمٍ دون تردُّدٍ!- عَلَى **أَنَّهُ لاَ بُدَّ مِنْ مُوافَقَتِهِ عَلَى مِثْلِ هَذا التَّكْفِير!**

وَلَـمَّا عَارَضْتُهُ بِمَسْأَلَةِ تَكْفِيرِ الحُكَّام -الَّتِي يَقُولُ بِهَا **بَعْضُ** أَهْلِ العِلْمِ المُعَاصِرين!-، قَال: لاَ نُوافِقُهُم؛ لِأَنَّ الدَّلِيلَ خِلافُ قَوْلِهِ!

فَقُلْتُ لهُ: **هَذِهِ كَهَذِه!!!**

وَقَوْلُ شَيْخِنا -رَحِمَهُ الله- هُنا- هُوَ الحَقُّ الَّذي لاَ رَيْبَ فِيه، وانظُر -لِزاماً- ما سيأتي (ص١٠٨).

(٢) فَقَدْ تَخْتَلِفُ الأَنْظَارُ فِي (**دِلالات**) بعض النُّصوص -قَطْعِيِّهَا، وَظَنِّيِّها-.

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ لَمَا اخْتَلَفَ عَالِمَان!

وَهَذا لاَ يَقُولُهُ أَحَدٌ -مِنْ قَبْلُ، وَلاَ الآن-!!

نَعَم؛ الكَلامُ فِي (**ثُبُوتِ**) الأَدِلَّةِ -قَطْعاً وَظَنَّاً- شَأْنٌ آخَرُ -فيه نَفَسٌ بِدْعِيٌّ-؛ فَلاَ تَخْلِط!!

وانظُر «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٢٨٨)، و(٢٠/ ٢٥٧).

(٣) وكذا (بَعْضِ) الشيوخ -في الإفتاء بالعلم-!

هَذَا بابٌ واسِعٌ[١]؛ قَدْ يَرَى عالِمٌ أَمْراً وَاجِباً، وَيَراهُ الآخَرُ لَيْسَ كَذَلِك! -**كَمَا اخْتَلَفَ العُلَمَاءُ -مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْد**-.

لِأَنَّ بَابَ الاجْتِهَاد **لاَ يُلْزِمُ** الآخَرِين بِأَنْ يَأْخُذُوا بِرَأْيِه.

الَّذِي يجبُ عليه الأَخْذُ بِرَأْيِ الآخَرِ إِنَّمَا هُوَ **الْمُقَلِّدُ الَّذِي لاَ عِلْمَ عِنْدَه، فَهُوَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُقَلِّد**[٢].

أَمَّا مَنْ كَانَ عَالِماً -**كَالَّذِي كَفَّرَ، أَوْ فَسَّقَ، أَو بَدَّع**[٣] -وَلاَ يَرَى مِثْلَ رأْيِهِ-؛

---

(١) تَأَمَّل، وَبِالْهُدَى تَجَمَّلْ.

(٢) لاَ يَفْهَمَنَّ أَحَدٌ مِنْ هَذا الكَلاَمِ أَنَّهُ إِقْرارٌ لِلتَّقْلِيدِ وَالْمُقَلِّدَة، وَمُوافَقَةٌ لِأَحْكَامِهِا...
وَإِنَّمَا هَذا مِنْ بَابِ **حِكَايَةِ الوَاقِعِ** -حَسْبُ-.
فَقَدْ فَهِمَ البَعْضُ (!) مِنْ شَيْءٍ مِنْ كِلاَمٍ لِي -يُشْبِهُ هَذا- إِقْرارَ التَّقْلِيد!!
وَكِلاَهُما باطِلٌ.
وَانْظُر مَا سَيَأْتِي (ص١٢٦).

(٣) هذا توكيدٌ لِـمَا كرَّرْتُهُ -مِراراً- مِن أنَّ **الاختلافَ في التبديعِ -في إطارِ (أهلِ السُّنَّة)- اختلافٌ سائغٌ؛ لا يُوجِبُ هجراً، ولا إسقاطاً، ولا تبديعاً.**
وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ **ربيع بن هادي** -وفَّقَهُ اللهُ- في بعضِ «مقالاتِه»- مُبَيِّناً بعضَ صِفَات (الحَدَّادِيَّة):
«**تَبْدِيعُ مَنْ لاَ يُبَدِّعُ مَنْ وَقَعَ فِي بِدْعَة، وَعَداوَتُهُ، وَحَرْبُهُ**..»...
وَأَقُول:
كَثِيرٌ مِنَ (الشَّبَابِ) -اليَوْم- يُكَرِّرُونَ مُصْطَلَح (الحَدَّادِيَّة) -عَلَى وَجْهِ الإِنْكَارِ وَالتَّبْدِيع!-، وَلاَ يَعْرِفُونَ مَنْشأَهُ وَمُبْتَدأَهُ! وَلاَ يَعْرِفُونَ أَصْلَ نِسْبَتِه! وَلاَ يَعْرِفُونَ حَقِيقَةَ فِكْرَته!!
وكُلُّ ذلك تَقْلِيدٌ فِي تَقْلِيدٍ ﴿ظُلُمَٰتُۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ﴾ ...
نعم؛ (الحَدَّادِيَّة) غُلاةٌ في كُلِّ شيءٍ -والعِياذُ بالله- هداهُمُ اللهُ-.

فَلاَ يَلْزَمُهُ أَبَداً [١] **أَنْ يُتابِعَ ذَلِكَ العَالِمَ**».

قُلْت:

وَهَذا الجَوابُ **الدَّقِيقُ**، وَالنَّهْجُ **الأَنِيقُ** مِنْ شَيْخِنا -رَحِمَهُ اللهُ-: يُذَكِّرُنِي بِقِصَّتَيْنِ اثنتَيْن وَقَعَتا لِي مَعَهُ -شَخْصِيًّا- -يَرْحَمُهُ اللهُ-:

الأُولَى: عِنْدَ حَرْبِ الخَلِيجِ الأُولَى؛ لَـمَّا خَرَجَ (سَلْمان العَوْدَة)، وَ(سَفَر الحَوَالي) -ومَن معهما- عَلَى عُلَماءِ بِلادِ الحَرَمَيْنِ الشَّرِيفَيْن، وَخالَفُوهُم بِما أَفْتَوْا بِهِ -حِينَذَاك-.

فكَانَتْ كَلِمَةُ كَثِيرٍ مِنْ مَشَايِخِ السَّلَفِيَّةِ مُجْتَمِعَةً على انْتِقَادِ هَؤُلاء، وَالكَلامِ عَلَيْهِم، -بَلْ تَبْدِيعِهِم- [٢].

---

(١) هَذا تَوْكِيدٌ آخَرُ لِذَلِكَ الإِلْزَامِ غير اللَّازم (!) فِي مَوْضُوعِ التَّكْفِير -الَّذِي تَقَدَّمَت الإِشَارَةُ إِلَيْه-.

(٢) وَالعَجَبُ الَّذِي لاَ يَكَادُ يَنْقَضِي -مِمَّا سَمِعْتُهُ (شَخْصِيًّا) -قريباً- مِنْ (**بعض الناس!**) عِنْدَ إِنْكَارِهِ عَلَيَّ عَدَمَ مُوافقَتِهِ عَلَى تَبْدِيعِهِ بَعْضَهُم!-: أَنَّهُ لاَ يُبَدِّعُ هَذَيْن!

مَعَ أَنَّهُما -بِدُونِ مَثْنَوِيَّةٍ- مُشْعِلا أَوَّلِ شَرَارَةٍ مِنْ نَارِ الفُرْقَةِ والاخْتِلاف، وَالتَّكْفِير، وَفِتْنَةِ الخُرُوجِ وَالإِرْجَاء، وَ.. وَ.. -وَهُوَ مُقِرٌّ لِهَذا كُلِّه أَنَّهُ مِن باطلِ هؤلاءِ-!!

فَما ضَوَابِطُ التَّبْدِيع -إِذَن-؟!

وَهَلاَّ أَنْكَرْنَا عَلَيْهِ مَا أَنْكَرَهُ عَلَيْنا؟! أَمْ أَنَّ (الخُروج)، و(التكفير) لَيْسَا مِن البِدَع؟!

لا أَظُنُّ ذلك كذلك! -وبخاصَّةٍ أَنَّهُ قد بَلَغَنِي نفيُهُ لِـما صَدَرَ عنهُ!-؛ **فكأَنَّهُ -سدَّدَهُ اللهُ- لم يتذكَّر الأَوْلَى!**

أو نَسِيَ الثانيةَ!!-! =

وَلَمْ يَكُـنْ هَـذا الأَمْـرُ -فِي الأَوَّلِ- ظَـاهِراً لِـشَيْخِنا-رِحَمِـهُ الله-؛ بَـلْ كَـانَ -غَالِباً- **يُدافِعُ عَنْهُم، ويُثْنِي عليهِم، وَيَنْقُضُ** قَوْلَ الطَّاعِنِ بِهِم.

وَرَأَيْتُ -بِأُمِّ عَيْنِي- رُدُودَ شَيْخِنا -القَوِيَّةَ- عَلَى ذَاكَ الشَّابِ المُتَحَمِّس القَـادِمِ مِنْ سَفَرٍ بَعِيدٍ -ومُنْذُ أَوَّلِ لَيْلَةٍ لَهُ!- **لِيَنْتَزِعَ مِنْ شَيْخِنا حُكْماً بِتَبْدِيعِ هَؤُلاء!**

فَرَدَّ عَلَيْهِ شَيْخُنا بِقُوَّة، وَنَاقَشَهُ بِشِدَّة؛ فَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ الشَّابِّ إِلَّا أَن مَـرِض فجأَةً، وَذَهَبَ إِلى المُسْتَشْفَى -لَيْلَتَها-، ثُمَّ كَـرَّ مُـسافِراً (رَاجِعـاً) صَـبِيحَةَ اليَـوْمِ التَّالِي -مُباشَرَةً[1]-!

وَفِي الوَقْت الَّذِي كَانَ فِيهِ مَوْقِفُ شَيْخِنا عَلَى هَذا الحَالِ؛ كُنْتُ أَنَا -مَعَ أَكْثَـرِ إِخْوَانِنا السَّلَفِيِّين في الأُرْدُنّ- مُخَـالِفِينَ لَـهُ، وَمُـوافِقِينَ كَـلامَ بعـض عُلـماء بـلاد الحَرَمَيْن -ومنهُم الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -وفَّقَهُ الله- فِي هَذَيْن -وَمَنْ مَعَهُما -رَدًّا وَتَحْذِيراً-[2].

وَلَمْ نَرَ شَيْخَنا -يَوْماً- سَاخِطاً مِنْ هَذِهِ المُخَالَفَة، وَلاَ طَالِباً مِنَّا تَغْيِيرَ مَوْقِفِنـا، وَلاَ مُهَدِّداً -أو مُمْتَحِناً- لَنا، وَلاَ مُلْزِماً إِيَّانا!!

= **مَعَ أَنَّ (كَثِيراً!) مِمَّن يُبَدِّعُهُم لَيْسُوا أَكْثَرَ شَرًّا مِنْ هَذَيْن!!**

فَأَيْشٍ -إِذَنْ-؟!!

(١) ومنذُ ذلك اليوم لمْ أَرَه!

وَقَدْ كَانَ هذا قَبْلَ أكثر مِن خمسة عشر عاماً!

(٢) ثُـمَّ ظَهَـرَ -بَعْـدُ- لِـشَيْخِنا - رَحِمَـهُ الله- حَـالُهُم، وَانْكَـشَفَ غِطـاؤُهُم؛ فَـتَكَلَّمَ فِـيهِم، وَوَصَفَهُم بِـ(**الخَارِجِيَّة العَصْرِيَّة**)!

وَانْظُر كِتَابِي «**الدُّرَر المُتَلأْلِئَة بِنَقْضِ الإِمَامِ الأَلْبَانِي فِرْيَةَ مُوافقتِه لِلمُرْجِئَة**».

بَلْ كَانَ -رَحِمَهُ اللهُ- كَثِيراً مَا يَقُول -فِي مِثْلِ هَذِهِ الحالات-:

«**كَلاَمِي مُعْلِم لَيْسَ بِمُلْزِم**»(١).

وَ: «**قُلْ كَلِمَتَكَ وَامْشِ**»(٢).

... ومُرَدِّداً: «﴿**سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ**﴾».

---

(١) قارِن بما تقدَّم (ص٥٥) حولَ كلمة (**الشيخ «فلان» معصوم في المنهج**) -وما فيها-!

(٢) قَالَ الهَيْثَمُ بْنُ جَمِيل:

قُلْتُ لِمَالِك بن أَنَس: يَا أَبَا عَبْدِ الله! الرَّجُلُ يَكُونُ عَالِماً بِالسُّنَّة؛ أَيُجادِلُ عَنْهَا؟!

قَال: لاَ، وَلَكِن؛ **يُخْبِرُ بِالسُّنَّةِ؛ فَإِنْ قُبِلَتْ مِنه؛ وَإِلاَّ سَكَت**...

«جَامِعُ بَيَانِ العِلْمِ وَفَضْلِه» (٤١٤) لابْنِ عَبْدِ البر، وَ«السِّيَر» (٨/ ١٠٨).

وَمِثْلُهُ مَا وَرَدَ عَنِ الإِمَامِ أَحْمَد؛ لَـمَّا قِيلَ لَه:

«يَا أَبَا عَبْدِ الله! أَكُونُ فِي المَجْلِسِ لَيْسَ فِيهِ مَنْ يَعْرِفُ السُّنَّةَ غَيْرِي، فَيَتَكَلَّمُ مُبْتَدِعٌ؛ أَرُدُّ عَلَيْه؟!

قَال: **لاَ تَنْصِبْ نَفْسَكَ لِهَذا، أَخْبِرْهُ بِالسُّنَّةِ، وَلاَ تُخَاصِم**.

فَأَعَدْتُ عَلَيْهِ القَوْل!

فَقَال: **مَا أَرَاكَ إِلاَّ مُخَاصِماً**..

كَذَا فِي «الآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ» (١/ ٢٢١) لابْنِ مُفْلِح.

قُلْتُ: فَكَيْفَ لَوْ رَأَى هَذَانِ الإِمَامَان بَعْضَ إِخْوَانِنا مِن دُعَاةِ السَّلَفِيَّةِ -اليَوْمَ- هداهُمُ اللهُ- مِمَّن يَلِجُّون، ويُلِحُّون، وَ(يَلِدُّون!)؛ **فَتَرَاهُم يَنَامُونَ عَلَى المُخاصَمَة! وَيَسْهَرُونَ عَلَيْهَا! ويحلُمُونَ بها! وَيَقُومُونَ عَلَيْهَا!**

بَلْ (يَكادُون) أَنْ يَكُونُوا لَيْسَ عِنْدَهُم هَمٌّ إِلاَّ التَّبْدِيع، وَالتَّشْنِيع، وَالتَّفْظِيع!!

وفيمَن؟!

... مُعْظَمُ ذلك في إخوانِهم **السَّلَفِيِّين المُوَحِّدِين**؛ بسبب خطأٍ وقَعُوا فيه، أو هَفْوَةٍ زَلُّوا بها!!

-إنْ كانوا في انتقادِهم مُصيبِين-!

يَرْحَمُهُ الله -تَعَالَى-.

وَلَقَدْ ذَكَّرَنِي كَلاَمُ شَيْخِنا -رَحِمَهُ الله- وصنيعُهُ: بِكَلاَمٍ لِشَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ الله-؛ قَالَهُ فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٨/ ٥٢):

«**تَعْلَمُونَ -رَضِيَ اللهُ عَنْكُم- أَنِّي لاَ أُحِبُّ أَنْ يُؤْذَى أَحَدٌ مِنْ عُمُومِ المُسْلِمِين -فَضْلاً عَنْ أَصْحَابِنا- بِشَيْءٍ -أَصْلاً- لاَ بَاطِناً وَلاَ ظَاهِراً-، وَلاَ عِنْدِي عَتْبٌ**[1] **عَلَى أَحَدٍ مِنْهُم، وَلاَ لَوْمٌ -أَصْلاً-.**

بَلْ لَهُمْ عِنْدِي مِنَ الكَرامَةِ، وَالإِجْلاَلِ، وَالمَحَبَّةِ، وَالتَّعْظِيمِ: أَضْعافُ أَضْعافِ مَا كان -**كُلٌّ بِحَسَبِه**-».

ورَحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ القَيِّم القائلَ في «مدارِج السَّالِكِين» (٣/ ٧٧٨) -**مُبَيِّناً منزلةَ الإحسان إلى الخَلْق، والأخلاقِ الكريمة، والآداب الفاضلة**-:

«...ومَن أرادَ فَهْمَ هذه الدرجةِ -كما ينبغي-؛ فلْيَنْظُرْ إلى سيرةِ النَّبِيِّ ﷺ مع النَّاس: يَجِدْها هذه بعينِها.

ولمْ يكُنْ كمالُ هذه الدرجةِ لأحدٍ سِواه، ثم للورثةِ[2] مِنها بحَسَبِ سهامِهم مِن التَّرِكَةِ.

---

(١) قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٣٠/ ٣٦٨):
«.. مَن توهَّمَ أَنَّهُ بالعفوِ يَسقطُ حقُّه أو يَنْقُصُ: غالطٌ، جاهلٌ، ضالٌّ، بل بالعفوِ يكونُ أجرُهُ أعظمَ.
فكذلك مَن توهَّم أنَّه بالعفوِ يحصلُ له ذُلٌّ، ويحصلُ للظالمِ عِزٌّ واستطالةٌ عليه؛ فهو غالطٌ في ذلك».

(٢) وَهُمُ العُلَمَاءُ.
كَمَا قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**إِنَّ العُلَمَاءَ وَرَثَةُ الأَنْبِيَاء**».
«صَحِيح التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب» (٧٠).

وما رأيتُ أحداً -قَطُّ- أجمعَ لهذه الخِصالِ مِن شيخِ الإسلام ابن تيميَّة -قدَّسَ اللهُ روحَه-.

وكانَ بعضُ أصحابِه الأكابر يقولُ: **وَدِدْتُ أَنِّي لأصحابي مثلَه لأعدائِه وخصومِه!**

وما رأيتُه يدعو على أحدٍ منهم -قطُّ-، وكان يدعو لهم.

وجئتُ يوماً مُبَشِّراً بموتِ **أكبرِ أعدائه، وأشدِّه عداوةً وأذىً له؛ فنَهَرَنِي،** وتنكَّرَ لي، واسْتَرْجَعَ، **ثُمَّ قامَ مِن فَوْرِهِ إلى بيتِ أهلِه، فعزَّاهُم،** وقال:

إنِّي لكم مكانَه، ولا يكونُ لكم أمرٌ تحتاجونَ فيه إلى مُساعدةٍ إلا ساعدتُكُم فيه -ونحوِ هذا من الكلامِ-[1].

فسُرُّوا به، ودَعَوْا له، وعَظَّمُوا هذه الحالَ منه.

فرَحِمَهُ اللهُ ورضِيَ عنه».

أَللهُ أَكْبَر..

هَذا هُوَ القَلْبُ الكَبِير..

هَذِهِ هِي النَّفْسِيَّةُ العَالِيَةُ الغَالِيَة..

هَؤُلاءِ هُمُ الهَاضِمُونَ أَنْفُسَهُم فِي سَبِيلِ الحَقِّ، وَأَهْلِ الحَقّ..

---

(١) وانظُر رِفْقَ الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب في بعضِ خُصومِه: «الدُّرَر السَّنِيَّة» (١/ ٣٢)، و«مجموع المُؤلَّفات» (٥/ ٢٠٦، و٢٨٠).

وَلَكِنْ:

أَيْنَ هُم؟! أَيْنَ هُم[١]؟!

وَعَلَيْه؛ فَالدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ لَمْ تَكُنْ -يَوْماً- وَلَنْ تَكُونَ- **حِزْبِيَّةَ** التَّوْجِيهَات، أَوْ **عَسْكَرِيَّةَ** الأَوَامِر، أَوْ **صُوفِيَّةَ** الأَواصِر؛ عَلَى مَبْدأ: **(مَن اعْتَرَض انْطَرَد)!**

وَقَدْ قَالَ شَيْخُنا الأَلْبَانِي -رَحِمَهُ اللهُ- فِي بَعْضِ «أَجْوِبَتِهِ» **-فِيمَا يُشْبِه ما نحنُ فيه-:**

«أَمَّا مَا أَسْمَعُهُ -الآن- مِنْ أَنْ **يُفْصَلَ**[٢] المُسْلِمُ عَن الجَمَاعَةِ السَّلَفِيَّة!! لِمُجَرَّدِ أَنَّه أَخطأَ فِي مَسْأَلَةٍ، أَوْ فِي أُخْرَى: **فَمَا أَرَاهُ إلاَّ مِنْ عَدْوَى الأَحْزَابِ الأُخْرَى!**

هَذَا الفَصْلُ هُوَ نِظَامُ بَعْضِ الأَحْزَابِ الإِسْلاَمِيَّة الَّتِي لاَ تَتَبَنَّى المَنْهَجَ السَّلَفِيَّ مَنْهَجاً فِي الفِقْهِ، وَالفَهْم لِلإِسْلاَم؛ وَإِنَّمَا هُوَ حِزْبٌ يَغْلِبُ عَلَيْهِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الأَحْزَابِ الأُخْرَى مِنَ التَّكَتُّلِ وَالتَّجمُّعِ عَلَى أَسَاسِ الدَّوْلَةِ المُصَغَّرَة؛ مَنْ خَرَجَ عَنْ طَاعَةِ رَئِيسِها أُنْذِر-أَوَّلاً! وَثَانِياً! وَثَالِثاً-رُبَّما-، ثُمَّ حُكِمَ بِفَصْلِهِ[٣]!

---

(١) **وَلَوْ حَصَلَ مِنْ أَحَدٍ (مِنَّا) -اليَوْمَ- مِثْلُ مَا فَعَلَ شَيْخُ الإِسْلاَم -فِي الأَمْسِ- مَعَ الإِقْرارِ بالفارِقِ!-: لَكَانَ نَصِيبُهُ الهَجْرَ وَالتَّبْدِيع، وَالسَّبَّ وَالتَّشْنِيع -بِالسُّقُوطِ وَالتَّمْيِيع-!!**

(٢) حَبَّذا لَوْ ظَلَّ الأَمْرُ مَوْصُولاً بِـ (الفَصْل)؛ لَهَانَ الخَطْبُ -إِذَنْ-!

لكنَّ هَذا (الفَصْلَ) -حقيقةً- **مَوْصُولٌ بِالمُلاَحَقَة، وَالمُتابَعَة، وَاللَّدَدِ فِي الخُصُومَة، إِلَى حَدِّ الإِسْقَاطِ وَالاسْتِئْصَال!!! -وَلاَ بُدَّ-!**

(٣) بَلْ نَرَى الآن (!) فِي بَعْضِ المَسْلَكِيَّاتِ السَّلَفِيَّةِ المُعاصِرَة -هدى اللهُ ذَوِيها- مَنْ **(يَفْصِلُ)، وَيُسْقِطُ، وَيَسْتَأْصِلُ بِدُونِ أَيِّ إِنْذَار!**

فإِنْ فَعَلَ: فعَلَى وَجْهِ الإلزام، والإيجاب -ولا بُدَّ-!

مِثْلُ هَذا لاَ يَجُوزُ أَنْ يَتبَنَّاهُ جَماعَةٌ يَنْتَمُونَ -بِحَقٍّ- إِلَى كِتَابِ الله، وَإِلَى سُنَّةِ رَسُولِ الله ﷺ، وَعَلَى مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ...

هَذَا ابْتِدَاعٌ (١) فِي الدِّين مَا أَنْزَلَ الله بِهِ مِنْ سُلْطَان».

قُلْتُ:

وَفِي كَلِمَةٍ عِلْمِيَّةٍ عَالِيَةٍ لِفَضِيلَةِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخ عَبْد المُحْسِن العَبَّاد البَدْر -حَفِظَهُ الله- فِي بَعْضِ «تَوْجِيهَاتِهِ» -فِي مَعْرِضِ الكَلاَمِ عَمَّن يُنْتَقَدُ بِشَيْءٍ مِنَ (البِدَع)- قَال-:

«... وَلاَ يَجُوزُ أَنْ يُشْغَلَ الوَقْتُ كُلُّهُ بِمُتابَعَتِهِ، وَبِامْتِحَانِ النَّاسِ بِهِ، وَأَنَّ مَنْ لاَ يُبَدِّعُهُ يُعْتَبَرُ مُبْتَدِعاً(!)، ثُمَّ يَتَهاجَرُ النَّاسُ، وَيُفْتَنُ النَّاسُ فِيما بَيْنَهُم، وَتَعُمُّ الفِتَنُ فِي كُلِّ مَكَانٍ بِسَبَبِ هَذا الامْتِحَان فِي مَوْقِفِ الإِنْسَان مِنْ (فُلاَن الفُلاَنِي) الَّذِي اعْتَرَضَ عَلَيْهِ (فُلان الفُلاَنِي) بِكَذا وَكَذا!!

فَمِثْلُ هَذا لاَ يَسُوغُ، وَلاَ يَجُوزُ.

وَلَيْسَتْ هَذِهِ طَرِيقَةَ السَّلَف.

---

(١) لا يَخْفَى عَلَى (الفَاطِنِ)، وَ(الفَطُونِ)، وَ(الفَطِين!) أَنَّ «**اتِّخاذَ أقوالِ رجلٍ بعَيْنِهِ بمنزلةِ نُصوصِ الشَّرْعِ -لا يُلْتَفَتُ إلى قولِ مَن سِواه، بل ولا إلى نصوص الشرع إلا إذا وافقتْ نصوصَ قوله-**: أجمعت الأَمَّةُ على أَنَّهُ مُحَرَّمٌ في دينِ الله.

ولمْ يظهرْ في الأُمَّة إلا بعد انْقِراضِ القُرونِ الفاضِلةِ».

كما قال ابنُ القيِّمِ في «إعلام المُوَقِّعين» (٢/ ٢٣٦).

وَاللهُ -عَزَّ وَجَلَّ- يَقُول: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ . لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ﴾.

وَالإِنْسَانُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلاَّ البَلاغُ.

وَأَمَّا كَوْنُهُ يَشْغَلُ وَقْتَهُ فِي مُتابَعَةِ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِ، وَالمَرْدُودُ عَلَيْهِ يَرُدّ، ثُمَّ يَصِيرُ الوَقْتُ كُلُّهُ رُدُوداً، وَمُقَابَلَةً، وَذَمًّا! ثُمَّ يَنْقَسِمُ النَّاسُ إِلَى مَجْمُوعَتَيْن [١]: **مَجْمُوعَةٍ** تُؤَيِّدُ هَذا، وَمَجْمُوعَةٍ تُؤَيِّدُ هَذا! **وَمَنْ لاَ يُبَدِّعُ هَذا يُهْجَر!** فَتَنْتَقِلُ العَدْوَى إِلى مُخْتَلَفِ الأَمَاكِن، وَإِلى مُخْتَلَفِ البِلاَد [٢]:

فَمِثْلُ هَذَا العَمَلِ -كُلُّهُ- مِنَ الجَهْل.

وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَيْسَ هَذا عَمَلَهُم...

لاَ شَكَّ أَنَّ هَذا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ، وَهَذَا مِنَ الفِتَن».

ثُمَّ ذَكَرَ -حَفِظَهُ الله- مَنْهَجَ الشَّيْخَيْنِ ابْنِ بَاز وَابْنِ عُثَيْمِين -فِي ذَلِكَ- قَائِلاً-:

«فَإِنَّ شَأْنَهُم أَنَّهُم يُبَيِّنُونَ الحَقَّ، وَيَشْتَغِلُونَ بِالعِلْم، وَلاَ يَكُونُ شُغْلُهُم الشَّاغِلُ مُتَابَعَةَ الشَّخْصِ الَّذِي رَدُّوا عَلَيْه».

وَسُئِلَ الشَّيْخ أَحْمَد النَّجْمِي -رَحِمَهُ الله- كَمَا فِي كتابِه «الكَوَاشِف الجَلِيَّة»

---

(١) بَلْ أَكْثَرُ وأَكْثَرُ!!

(٢) وقد حَصَلَ هذا -فعلاً-!

وإلَّا؛ فأرُوني -بالله عليكم- بلداً (واحداً) -فقط- كلمةُ السَّلَفِيِّين فيه مؤتَلِفَةٌ؟!

(ص٢٧-٢٨) -عَن: الَّذِين يَشْغَلُون أَنْفُسَهُم فِي **الكَلاَم عَلَى الحِزْبِيِّين**، وَعَنْ قَوْلِهم: مَا رَأْيُكَ فِي فُلاَن؟ وَما رَأْيُكَ فِي فُلاَن؟!

فَأَجابَ -رَحْمَةُ الله عَلَيْه-:

«إِنَّ المُبَالَغَةَ فِي هَذِهِ الأُمُور تَخْرُجُ بِطَالِبِ العِلْمِ عَنْ نِطَاقِ الحَقِّ إِلَى الجَدَل، وَتَضْيِيعِ الوَقْتِ فِي الكَلاَمِ الَّذِي لاَ يَنْتُجُ عَنْهُ فَائِدَةٌ، بَلْ يَكُونُ الإِنْسَانُ فِي حَلْقَةٍ مُفْرَغَة!

فَهَذَا لاَ يَنْبَغِي.

بَلْ يَجِبُ عَلَى طَالِبِ العِلْمِ أَنْ يَسْتَغِلَّ وَقْتَهُ فِي طَاعَةِ الله، وَفِي البَحْثِ عَنِ العِلْم، وَحُضُورِ الحَلَقَات.

وَلاَ بَأْسَ بِأَنْ يَسْمَعَ التَّحْذِيرَ مِنْهُم -مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ السُّنَّة-، وَبَيَانِ صِفَاتِهِم حَتَّى يَحْذَرَهُم[١].

أَمَّا لَوْ أَنَّنا جَعَلْنا كُلَّ أَوْقَاتِنا فِي الكَلاَمِ فِيهِم -وَلاَ نَنْشَغِلُ بِطَلَبِ العِلْمِ الَّذِي يَنْفَعُنا-؛ فَهَذا -لاَ شَكَّ- خَطَأٌ كَبِيرٌ، وَخَطأٌ عَظِيمٌ[٢]».

وقد سُئِلَ سماحةُ أستاذِنا الشيخ ابنِ عُثَيْمِين -رحمهُ اللهُ- أثناء «شرحه» كتابَ «حِلْيَة طالب العلم» -:

---

(١) ضِمْنَ الشُّروط المُنْضَبِطَة التي ستأتِي -مُفَصَّلَةً-.

(٢) هذا هو (العدلُ) الذي ما بعدَهُ إلا (الظُّلم)...

«يُوجدُ -الآن- مع الأسف- عند بعضِ طلبةِ العلم: أَنَّهُم يتعمَّدُونَ[1] البحْثَ في أشرطةٍ وكُتَيِّباتٍ عَن زَلاَّتِ **بعضِ العُلماء الذين نَحْسَبُهُم على الطريق الصحيح**؛ هل -يا شيخ- هذا الأمر جائزٌ؟».

فأجابَ -رحِمهُ اللهُ-:

«**هذا لا يجوزُ؛ تَتَبُّعُ عوراتِ المسلمين -ولا سيَّما العلماء- مُحرَّمةٌ**؛ فقد جاء في الحديث: «**يا مَعْشَرَ مَن آمَنَ بلِسانِه، ولم يدخُلِ الإيمانُ قلبَه، لا تُؤذوا المسلمين، ولا تتَّبعوا عوراتِهم؛ فإنَّ مَنْ تتبَّع عورةَ أخيه المُسلم: تتبَّع اللهُ عورتَه، ومَن تتبَّع اللهُ عورتَهُ فَضَحَهُ ولو في جَوْفِ بَيْتِه**»[2].

فلا يجوزُ أن تُتتَبَّعَ العورات -وتتبُّع العورات عورةٌ-.

يعني: هذا الذي ذهب يتتبّعُ عوراتِ النَّاس هو الآن واقعٌ في عورات!

والواجبُ فِيمَنْ صَدَرَ منه ما يُنْتَقَدُ عليه: أَنْ يُدافِعَ الإِنْسَانُ عَنْ أَخِيه إِذَا سَمِعَ مَنْ يَنْتَقِدُهُ فِي هَذا، وَيَقُول: لَعَلَّهُ اشْتبَهَ عَلَيْهِ الأمرُ! لعلَّهُ تأوَّله[3]!

ولا سيَّما مَن عُرِفَ بالصِّدْق، والإخلاص، وحُبِّ نشر العِلم».

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «الشَّرْح المُمْتِع» (٥/ ٣٨٠-٣٨١) -فِي (كِتَاب الجَنَائِز) -مِنْهُ-:

---

(١) **بل يتنعَّمُون ويَفرحُون!!**

(٢) الحَدِيثُ حَسَنٌ؛ وَهُوَ مُخَرَّجٌ فِي «غَايَة المَرَام» (٤٢٠) -لِشَيْخِنا-.

(٣) هذا يقولُه أصحابُ النُّفوسِ الرضيَّة -حَسْبُ-.

أمَّا (غيرُهم): فبالعكس!!

«وقولُه: (**ظَاهِرُهُ العَدَالَة**)؛ أَيْ: وَأَمَّا مَنْ عُرِفَ بِالفُسُوقِ وَالفُجُور؛ فَلاَ حَرَجَ أَنْ نُسِيءَ الظَّنَّ بِه؛ لأَنَّهُ أَهْلٌ لِذَلِك.

وَمَعَ هَذَا لاَ يَنْبَغِي لِلإِنْسَانِ أَنْ يَتَّبِعَ عَوْرَاتِ النَّاس، وَيَبْحَثَ عَنْهَا، لأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ مُتَجَسِّساً بِهَذَا العَمَل».

ثُمَّ قَالَ -رَحِمَهُ الله-:

«قَال: (**وَيُسْتَحَبُّ ظَنُّ الخَيْرِ لِلْمُسْلِم**)؛ أَيْ: يُسْتَحَبُّ لِلإِنْسَانِ أَنْ يَظُنَّ بِالمُسْلِمِين خَيْراً.

وَإِذَا وَرَدَتْ كَلِمَةٌ مِنْ إِنْسَان، تَحْتَمِلُ الخَيْرَ والشَّرَّ؛ فَاحْمِلْهَا عَلَى الخَيْر -وَمَا وَجَدْتَ لَهَا مَحْمَلاً-؛ وإذا حصل فِعْلٌ مِن إنسانٍ -يحتملُ الخيرَ والشرّ-؛ فاحمِلْهُ على الخيرِ -ما وجدتَ له محملاً-؛ لأَنَّ ذَلِكَ يُزِيلُ مَا فِي قَلْبِكَ مِنَ الحِقْدِ وَالعَدَاوَةِ وَالبَغْضَاءِ، وَيُرِيحُك.

فَإِذَا كَانَ اللهُ -عَزَّ وَجَلّ- لَمْ يُكَلِّفْكَ أَنْ تَبْحَثَ وَتُنَقِّبَ؛ **فَاحْمَدِ اللهَ عَلَى العَافِيَة، وَأَحْسِنِ الظَّنَّ بِإِخْوَانِكَ المُسْلِمِين**، وَتَعَوَّذْ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم...».

إِلَى أَنْ قَالَ -رَحِمَهُ الله-:

«وَهَذَا هُوَ اللاَّئِقُ بِالمُسْلِم، أَمَّا مَنْ فُتِنَ -وَالعِيَاذُ بِالله-، **وَصَارَ يَتَتَبَّعُ عَوْرَاتِ النَّاس، وَيَبْحَثُ عَنْهَا، وَإِذَا رَأَى شَيْئاً يَحْتَمِلُ الشَّرَّ -وَلَوْ مِنْ وَجْهٍ بَعِيد!- طَارَ بِهِ فَرَحاً**، وَنَشَرَهُ؛ فَلْيُبْشِر؛ بِأَنْ: «**مَنْ تَتَبَّعَ عَوْرَةَ أَخِيه؛ تَتَبَّعَ اللهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَبَّعَ اللهُ عَوْرَتَهُ، فَضَحَهُ، وَلَوْ فِي جَوْفِ بَيْتِه**»».

قُلْتُ:

نَعَمْ -أُكَرِّرُ-: يُواجَهُ المُخالِفُ **بِما يَسْتَحِقُّهُ** فِي حُكْمِ الشَّرْعِ الحَنِيف **-بِالشُّروطِ العِلْمِيَّةِ المُقَرَّرَة-** نقداً وردًّا-، وَلاَ نُدَاهِن، وَلا نُهَادِن، **وَلاَ نُمَيِّع**، وَلاَ نُضَيِّع، وَلاَ نُشَدِّدُ، **وَلاَ نَغْلُو**...

كُلُّ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ العَدْلِ وَالإِنْصَاف..

أَمَّا القِصَّةُ الثَّانِيَةُ -مع شيخِنا الألبانِيِّ -رحِمَهُ اللهُ-: فَهِيَ: مَوْقِفُهُ -رَحِمَهُ اللهُ- مِنْ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ مُحَمَّد نَسِيب الرِّفاعِي -رَحِمَهُ الله-؛ **فَقَدْ كَانَ هَاجِراً**[1] **لَهُ سِنِينَ عَدَداً** -بِسَبَبِ مَسْأَلَةٍ **عَقائِدِيَّةٍ اجْتِهادِيَّة!**-؛ وَمَع ذَلِك؛ فَقَد كَانَ شَيْخُنا الأَلْبَانِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- يَعْلَمُ- فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ- أَنَّنا نَزُورُ الشَّيْخَ (نَسِيباً)، وَأَنَّنا نُرَتِّبُ لَهُ دُروساً، وَأَنَّنا نُساعِدُهُ فِي بَعْضِ مُؤَلَّفَاتِهِ، وَأَنَّنا نُحْضِرُ إِلَى بَيْتِهِ بَعْضَ أفاضِلِ الضُّيُوفِ[2] **-مِن أهلِ العِلمِ** -مِنْ هُنَا أَوْ هُنالِك-، و.. و..

وَأُكَرِّر:

والله؛ **لَمْ نَرَ شَيْخَنا -يَوْماً- سَاخِطاً مِنْ هَـذِهِ المُخَالَفَة، وَلاَ طَالِباً مِنَّا تَغْيِيرَ مَوْقِفِنا، وَلاَ مُهَدِّداً -أو مُمْتَحِناً- لَنا، وَلا مُلْزِماً إِيَّانا!!**

---

(١) قارِن بما سيأتي (ص٢٤٧) -وتأَمَّلْ-.

(٢) أَذْكُرُ مِنْهُم مَعَالِي الأَخ الشَّيْخ **صَالِح بن عَبْدِ العَزِيز آل الشَّيْخ** -حَفِظَهُ الله-. وَذَلِكَ قَبْلَ نَحْوِ عِشْرِينَ سَنَةً.

... فَـضْلاً عَــنْ أنْ يُقاطِعَنـا، أَوْ يُـشَكِّكَ بِـسَلَفِيَّتِنا (!)، أَوْ يُـسْقِطَنا[1]، أَوْ يُحَذِّرَ مِنَّا!!

وَمَا أَجْمَلَ كَلامَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٠/ ٨-٩):

«**فَلاَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَجْعَلَ الأَصْلَ فِي الدِّينِ لِشَخْصٍ[2]؛ إِلاَّ لِرَسُـولِ الله ﷺ، وَلاَ لِقَوْلٍ؛ إِلاَّ لِكِتَابِ الله -عَزَّ وَجَلَّ-.**

وَمَنْ نَصَّبَ شَخْصاً -كَائِناً مَنْ كَان-، فَوَالَى وَعَادَى عَلَى مُوافَقَتِـهِ فِي القَـوْلِ وَالفِعْل؛ فَهُوَ ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا ﴾.

وَإِذَا تَفَقَّهَ الرَّجُلُ، وَتَأَدَّب بِطَرِيقَةِ قَـوْمٍ مِـنَ الْمُـؤْمِنين -مِثْـل: أَتْبَـاع الأَئِمَّـةِ وَالمَشَايِخ-؛ **فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ قُدْوَتَه وَأَصْحَابَهُ هُم العِيَارَ؛ فَيُـوالِيَ مَـنْ وَافَقَهُـم، وَيُعادِيَ مَنْ خَالَفَهُم.**

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَدْعُوَ إِلَى مَقَالَةٍ -أَوْ يَعْتَقِدَهَا- لِكَوْنِهَـا قَـوْلَ أَصْـحَابِه -وَلاَ يُناجِزَ عَلَيْها-؛ بَلْ لِأَجْلِ أَنَّهَا مِمَّا أَمَرَ اللهُ بِهِ وَرَسُـولُهُ، أَوْ أَخْـبَرَ اللهُ بِـهِ وَرَسُـولُهُ، لِكَوْنِ ذَلِكَ طَاعَةً لله وَرَسُولِهِ ﷺ».

قلتُ:

فَهلاَّ كَانَتْ هَذِهِ الأَخْلاقُ العِلْمِيَّةُ المَنْهَجِيَّةُ الأَدَبِيَّـةُ -العاليـةُ- هِـيَ الـسَّبِيلَ

---

(١) وَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ **رَبيع المَدْخَلي** -أَيَّدَهُ الله- فِي بَعْضِ «مَجَالِسِه»:

«**مَنْ كَانَ مِنْكُم رَافِعاً لِرايَةِ السُّنَّةِ -وَنُسْقِطُهُ لِخَطَئِه-: هَذَا مَذْهَبُ الخَوَارِج**»..

(٢) **اسْمَعُوا -إِخْوَانِي- وَعُوا...**

الأَمْثَل عِنْدَ اخْتِلافِنا -نَحْنُ السَّلَفِيِّين- فِي مسألة -ما-، أو حُكْمٍ -مَا- عَلَى شَخْصٍ -مَا- **أَنَّهُ مُبْتَدِعٌ، أَوْ يَجِبُ هَجْرُهُ!!**

... بَدَلاً مِن ذلك التَّسَلْسُلِ المُرِيع بِأَحْكَامِ التَّبْدِيع، وَالهَجْر، وَالتَّشْنِيع، وَالإِسْقَاط، وَالاسْتِئْصَال -الَّتِي تُمَارَس اليَوْمَ- بِصُوَرٍ شَتَّى!!

وقال الشيخُ عُبَيْدٌ الجابريُّ -سلَّمَهُ اللهُ- في بعضِ «أجوبتِه»:

«يجبُ على السلفيِّين أن يَرفُقوا ببعضِهم، وأن يتأنَّوْا، وأن لا يتسرَّعُوا في الهجر؛ فإن هذا خَطَأٌ.. والمُخالفةُ تُرَدُّ، المخالفةُ تُرَدُّ ولا تُقْبَلُ، ويُبَيَّنُ الخطأُ أنَّهُ خطأٌ، وأن الحقَّ خلافُهُ بالدَّلِيل.

وإنما يُهْجَرُ المبتدعُ الذي قامت عليه الحُجَّةُ، وظهرت بدعتُه، فإنَّهُ يُهْجَرُ ولا كرامةَ عنده، **إلا إذا ترتَّبَ على الهجرِ مفسدةٌ أكبرُ مِن ذلك**، فإنَّهُ يُكتَفَى بالحَذَرِ منه، والحَذَرِ مِن مُجالستِه، ولا يُهْجَرُ هجراً تامًّا، بحيث إنَّهُ لا يُسَلَّمُ عليه، وغيرُ ذلك من الأُمورِ.

والحقيقةُ أنَّ كثيراً مِن السَّلَفِيِّين اشتدُّوا على إخوانِهم في هذا البابِ -حسب ما بلغنا-؛ فبِمُجَرَّدِ ما يرى سلفيٌّ أخاهُ يُكَلِّمُ آخَرَ غَيْرَ مَرْضِيٍّ عنه، **يهجُرُه!!**

وهذا -في الحقيقةِ- لا ينبغي، هذا خطأٌ».

وَهَذا يَفْتَحُ لَنا البَابَ عَلَى مَسْأَلَةٍ أُخْرَى -مُهِمَّة-؛ هِيَ:

المسألةُ الثامنةُ: الامْتِحَانُ [١] بالأَشْخَاص:

وَالمَقْصُودُ بِذَلِك: **امْتِحانُ النَّاسِ بِالنَّاس**؛ فَمَثَلاً: فُلاَنٌ مُبْتَدِع؛ مَاذا تَقُولُ فِيه؟

إِنْ قَال: هُوَ مُبْتَدِع!

فَهَذا سُنِّيٌّ...

وَإِنْ قَال: لَيْسَ مُبْتَدِعاً!

فَهَذا مُبْطِل، وَسَاقِط، وَمَايِع، وَضَايِع، ومُتَفَلْسِف!

وَقَدْ [٢] يُلْحَقُ بِهِ؛ لِيَصِيرَ -بَعْدُ- **مُبْتَدِعاً** مِثْلَه!!

فَكَثِيرٌ مِنَ الشَّبَابِ لاَ يُدْرِكُ حَقِيقَةَ هَذِهِ المَسْأَلَةِ حَقَّ الإِدْرَاك، وَلاَ يَفْهَمُها تَمَامَ الفَهْم...

وَالنَّاسُ فِيهَا طَرَفَان، وَوَسَط:

---

(١) لِهَذِهِ المَسْأَلَةِ صُوَرٌ شَتَّى -غيرُ هذه-:

فقد رأيتُ مَن يَخلِطُ بينَ الامتحانِ (للشَّخْص)، والامتحان (بالشَّخْص)!! **-وقد يجتمعان!-!**

ورأيتُ مَن لمْ يتنبَّه إلى بعضِ كلامِ عُلماءِ السَّلَفِ في (الامتحانِ بالأشخاصِ) -في بعضِ الأزمانِ دون بعضٍ-، وكونِهِ مُنَزَّلاً بحَسَبِ بُلدانٍ دونَ أُخرى...

فهذانِ أمرانِ لم يتنبَّهْ إليهما كثيرٌ ممَّن خاضَ هذه المسألةَ!

(٢) وَلَوْ حَذَفْتُ (قَدْ) لَكَانَ الأَمْرُ أَقْرَبَ إِلى الوَاقِع!

- **أَمَّا الطَّرَفُ الأَوَّل**: فَهُوَ الَّذِي يَمْتَحِنُ بِـبَعْضِ المُنْتَـسِبِين إِلَى الـسُّنَّة، وَأَهْـلِ السُّنَّة -مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ بَيْنَ صَغِيرٍ وَكَبِير، وَبَيْنَ إِمَام، وَعَالِم، وَطَالِبِ عِلْمٍ-!

وَهَذا غُلُوٌّ وَإِفْرَاطٌ.

- **وَالطَّرَفُ الثَّانِي**: الَّذِي يَنْفِي الامْتِحانَ بِالأَشْـخَاصِ -مُطْلَقـاً-، وَيَجْعَلُهَـا بِدْعَةً، وَيُنْكِرُها!!

وَهَذا تَقْصِيرٌ وَتَفْرِيط.

- **وَالحَقُّ** هُوَ الوَسَطُ العَدْلُ -**بِلاَ إِفْرَاطٍ وَلاَ تَفْرِيط**-:

وقد عرفناهُ مِنْ كَلِمَاتِ أَهْلِ العِلْمِ السَّلَفِيِّين -وسِيَرِهِمْ- فِي ذِكْرِهِم وَعَـدِّهِم مَن امْتَحَنُوا الآخَرِينَ بِهِم-:

مِثَالُهُ:

مَـا ذَكَـرَهُ الإِمَـامُ البَرْبَهَـارِيُّ فِي «شَرْح الـسُّنَّة» (ص٢٢٠- بِـشَرْحِ الـشَّيْخ النَّجْمِي)، قَال:

«**إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ** أَبا هُرَيْرَة، وَأَنَـسَ بـن مَالِـك، وَأُسَـيْد بـن حُـضَير: **فَاعْلَم أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة** -إِنْ شَاءَ الله-.

وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَيُّوبَ، وَابْنَ عَوْن، وَيُونُس بن عُبَيد، وَعَبْـدَ الله بـنَ إِدْرِيس الأَوْدِي، وَالشَّعْبِي، وَمالِك بن مِغْوَل، وَيَزِيد بن زُرَيع، وَمُعاذ بن مُعَـاذ، وَوَهْبَ بن جرِير، وَحَمَّاد بن زَيْد، وَحَمَّاد بن سَلَمَة، وَمَالِك بن أَنَس، وَالأَوْزَاعِي، وَزَائِدَة بن قُدامَة: **فَاعْلَم أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة**.

وَإِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَحْمَدَ بن حَنْبَل، وَالحَجَّاجَ بن المِنْهَال، وَأَحْمَدَ بن نَصْر[1] -وَذَكَرَهُم بِخَيْر، وَقَالَ قَوْلَهُم-: **فَاعْلَم أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة**».

... هَذا فِي الامْتِحَان بِحُبّ أَهْلِ السُّنَّة[2].

وَأَمَّا فِي الامْتِحَان بِبُغْضِ أَهْلِ البِدْعَةِ -ومُنابَذَتِهِم-؛ فَفِي قَوْلِهِ (ص٢٢٦) -رحمهُ اللهُ-:

«**إِذَا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يَذْكُرُ ابْنَ أَبِي دُؤَاد**[3]، وَالمَرِيسِي، أَوْ ثُمَامَة، وأَبا الهُذَيْل، وَهِشَاماً الفُوَطِي -أَوْ وَاحِداً مِنْ أَتْبَاعِهِم وَأَشْياعِهِم-؛ فَاحْذَرْه؛ **فَإِنَّهُ صَاحِبُ بِدْعَةٍ**...

وَاتْرُكْ هَذا الرَّجُلَ الَّذِي ذَكَرَهُم بِخَيْرٍ..».

قُلْتُ: وَمِثْلُ هَذا النَّصِّ -بِطَرَفَيْهِ- مَا فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالحَدِيث؛ مثلُ: «شَرْح أُصُول اعْتِقَاد أَهْلِ السُّنَّة» (١/ ٤٧ و٥١)، وَ«سِيَر أَعْلاَم النُّبَلاء»

---

(١) مَعَ أَنَّ الإِمَامَ ابْنَ كَثِيرٍ ذَكَرَ فِي «البِدَايَة وَالنِّهَايَة» (١٠/ ٣٠٤) أَنَّهُ: «**أُخِذَتْ لَهُ (البَيْعَة) للخُرُوجِ عَلَى السُّلْطَان**»!

(٢) ومِنه ما ذكرهُ الذَّهَبِيُّ في «السِّيَر» (٥/ ١٨) نقلاً عن الإمامِ ابنِ مَعِين أَنَّهُ قال: «إذا رأيتَ إنساناً يقعُ في عِكْرِمَةَ، وفي حمادٍ: فاتَّهِمْهُ على الإسلام».

ثُمَّ علَّقَ الذَّهَبِيُّ -قائلاً-:

«**هذا محمولٌ على الوُقوعِ فيهما بهوىً وحيف -في وزنهما-، أَمَّا مَن نَقَلَ ما قيل في جرحِهما، وتعديلِهما -على الإنصاف؛ فقد أصاب..**».

(٣) وفي «الميزان» (٥/ ١٦٨) -في ترجمة (عليّ بنِ المدينيّ) -**أَنَّهُ كان يميلُ لابنِ أبي دُؤاد، ويُحْسِنُ إليهِ!**

وقد روَى عن ابن المدينيِّ الكبراءُ؛ منهُم **الإمامُ أحمدُ** -نفسُه-.

(١١/ ١٩٥ و ١٩٨ و ٣٧٠)، وَ«تَهْذِيب التَّهْذِيب» (٦/ ٢١٨)، -وَغَيْرِها[١]-.

فَالمُلاحَظُ فِي القَائِمَتَيْن -**أَهْلِ السُّنَّةِ، وَأَهْلِ البِدْعَةِ**-: أَنَّ هَؤُلاءِ وَأُولَئِكَ -كِلَيْهِما- **رُؤُوسٌ فِيمَا هُمْ فِيه**:

فَأَهْلُ السُّنَّةِ المَذْكُورُون هُمْ **رُؤُوسٌ فِي السُّنَّة**.

وَأَهْلُ البدعةِ المَذْكُورُون هُمْ **رُؤُوسٌ فِي البِدْعَة**[٢].

فَالسُّؤَالُ المُهِمُّ -بَل الأَهَمُّ- هُنَا- هُوَ:

هَلْ كُلُّ مُشْتَغِلٍ بِالسُّنَّةِ -أَوْ داعٍ إِلَيْهَا- عالِماً أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ- دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً -فِيهَا- يُمْتَحَنُ بِهِ؟!

هَلْ يُمْتَحَنُ بِـ (عَلِيّ) وَ(عُلَيَّان) كَمِثْلِ مَا يُمْتَحَنُ بِأَئِمَّةِ العصر والزَّمَان؟!

وَهَلْ كُلُّ مُواقِعٍ لِلْبِدْعَةِ -أَوْ عَامِلٍ بِهَا- دُونَ أَنْ يَكُونَ رَأْساً فِيهَا- **يُمْتَحَنُ بِهِ؟!**

---

(١) وَقَدْ ذَكَرْتُ جَانِباً مِنْ هَذِهِ الأَقْوَال فِي مُقَدِّمَة كِتَابِي «الدُّرَر المُتَلأْلِئَة..» (ص٤٢)، وَكتابي «التَّعْرِيف وَالتَّنْبِئَة..» (ص١٣٧).

(٢) أَلَمْ يُمْتَحَنْ (!) -إلى الأمس القريب!- بحُبِّ (فلان!)، ويُبَدَّع (المُشِيرُ إِلَيْه!)؛ فَضْلاً عَن المُتكلِّمِ فيه! باعتِبارِه (**مِحْنَةَ أَهْلِ السُّنَّة**)؟!!

ثمّ (انقلبَ) الأمرُ -فيه!-؛ فصارَ يُمْتَحَنُ (ببُغْضِهِ) -نفسه!-، ويُبَدَّعُ -حَتَّى- المُدافِعَ عنه!!

فلئنْ كان الموقفُ (الأولُ) خطأً؛ فما الذي يمنعُ أنْ يكونَ الموقفُ (الثاني) خطأً -أيضاً-؛ **لكنْ؛ باتجاهٍ آخَرَ!؟!**

... لا إله إلا الله..

اللهمَّ ثبِّتْنا على هُداك حتى نلقاك...

هُنا المِحَكُّ، ومَرْبَطُ الفَرَسِ [(١)] -كَما يُقَال-.

فَهَلْ يَجُوزُ إِلْحَاقُ (عُمُومِ) ثِقاتِ الرُّواةِ بِأُولَئِكَ المَذْكُورِين بِأَسْمَائِهِم -عَلَى وَجْهِ الخُصُوص-؛ لِيُمْتَحَنَ بِهِم؟!

فَمَا فَائِدَةُ (**تَخْصِيصِ**) أُولَئِكَ الأَعْيَان -فَقَط-؟!

وَمِثْلُ ذَلِكَ -سَواءً بِسَواءٍ- يُقَال فِي المُبْتَدِعَةِ، ورُؤُوسِهِم...

فَضْلاً عَن أَنْ يَكُونَ (**الامْتِحانُ**) بِأَشْخَاصٍ يَنْتَسِبُونَ إِلَى السُّنَّةِ وَالسَّلَفِيَّة، وَيَدْعُونَ إِلَيْهَا، وَيُعْرَفُونَ بِهِما؛ لَكِن: **وَقَعَت مِنْهُم أَخطَاءٌ، وَوَقَعُوا فِي أَغْلَاط!**

فَهَذا أَبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنِ الحَقِّ (الامْتِحَانُ) بِهِ:

قَالَ شَيْخُنا الأَلْبَانِيُّ -رَحِمَهُ الله- فِي بَعْضِ «أَجْوِبَتِهِ»-:

«فَهَذا المُنْتَمِي إِلَى السَّلَفِ الصَّالِحِ -**عَلَى نِسْبَةِ قُرْبِهِ وَبُعْدِهِ فِي تَحْقِيقِ انْتِسَابِه إِلَى السَّلَفِ الصَّالِح**- يُقَالُ فِيه: إِنَّهُ مَعَ السَّلَفِ -عَلَى الأَقَلّ -مَا لَمْ يَنْقُضْ بِفِعْلِهِ مَا يَقُولُهُ بِلِسانِهِ- لَا يَصِحُّ أَنْ نَقُول: **إِنَّهُ لَيْسَ سَلَفِيًّا** [(٢)] -مَا دَامَ يَدْعُو إِلَى **مَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِح، مَا دَام يَدْعُو إِلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَعَدَمِ التَّعَصُّبِ لِإِمَامٍ مِنَ**

---

(١) انْظُر فَائِدَةً لُغَوِيَّةً -فِي ذَلِك-: «الأُصُول فِي النَّحْو» (١/ ٢٠١) للسَّرَّاج.

(٢) قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (١٥/ ٣٠٨):

«**فَإِذَا دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ أَنْ يُخْطِئَ فَيُعاقِبَ بَرِيئاً، أَوْ يُخْطِئ فَيَعْفُوَ عَنْ مُذْنِب: كَانَ هَذا الخَطأُ خَيْرَ الخَطَأَيْن**..».

وانظُر ما سيأتي (ص٢٥٠).

الأَئِمَّة، فَضْلاً عَنْ أَنْ **يَتَعَصَّبَ** لِطَرِيقٍ مِنَ الطُّرُق، فَضْلاً عَنْ أَنْ **يَتَعَصَّبَ** لِحِزْبٍ مِنَ الأَحْزَاب-؛ **لَكِنْ لَهُ آرَاءٌ يَشِذُّ فِيهَا -فِي بَعْضِ المَسائِلِ الاجْتِهادِيَّة-!**

وَهذَا لاَ بُدَّ مِنْهُ[1]، لَكِن؛ يُنْظَر إِلَى القَاعِـدَة: **هَـلْ هُـوَ مُـؤْمِنٌ بِهَـا؟ هَـلْ هُـوَ دَاعٍ إِلَيْهَا؟**».

قُلْتُ:

وَمِنْهُ: كَلاَمُ شَـيْخِ الإِسْـلاَم ابْـنِ تَيْمِيَّـةَ -رَحِمَـهُ الله- فِي «مَجْمُـوع الفَتَـاوَى» (٤/ ١٤٩) -رَدًّا عَلَى مَنْ تَكَلَّمَ حَوْلَ (التَّسَتُّرِ بِمَذْهَبِ السَّلَف)- قَال:

«وَإِنْ أَرَدْتَ بِـ(التَّسَتُّر): أَنَّهُم يَجْتَنُّونَ بِهِ، وَيَتَّقُونَ بِهِ غَيْرَهُم، وَيَتَظَاهَرُونَ بِـهِ، حَتَّى إِذَا خُوطِبَ أَحَدُهُم قَال: أَنـا عَـلَى مَـذْهَبِ الـسَّلَف؟ -وَهَـذا الَّـذِي أَرَادَهُ -وَالله أَعْلَم-؛ فَيُقَالُ لَه:

لاَ عَيْبَ عَلَى مَنْ أَظْهَرَ مَذْهَبَ السَّلَف، وَانْتَسَبَ إِلَيْه، وَاعْتَزَى إِلَيْه، بَلْ يَجِبُ قَبُولُ ذَلِكَ مِنْهُ بِالاتِّفَاق؛ فَإِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ لاَ يَكُونُ إِلاَّ حَقًّا:

- **فَإِنْ كَانَ مُوافِقاً لَهُ -باطِناً وَظَاهِراً-**: فَهُوَ بِمَنْزِلَـةِ **الْمُـؤْمِنِ** الَّـذِي هُـوَ عَـلَى الحَقِّ -بَاطِناً وَظَاهِراً-.

- **وَإِنْ كَانَ مُوافِقاً لَهُ فِي الظَّاهِر -فَقَط- دُونَ البَـاطِن**: فَهُـوَ بِمَنْزِلَـةِ **الْمُنَـافِق**؛

---

(١) لِكَوْنِهِ بَشَراً مِنَ البَشَر.

فَتُقْبَلُ مِنهُ عَلانِيَتُهُ، وَتُوكَلُ سَرِيرَتُهُ إِلى الله -فَإِنَّا (**لَمْ نُؤْمَرَ أَنْ نُنَقِّبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلاَ نَشُقَّ بُطونَهُم**)»(١).

وقد رَوَى البخاريُّ (برقم:٢٤٩٨) عن الخليفةِ الرَّاشدِ عُمر بن الخطَّاب -رضيَ اللهُ عنهُ-:

(أنَّ أُناساً كانوا يُؤخَذُون بالوحي في عهدِ رسولِ الله ﷺ، وإنَّ الوحيَ قد انقطعَ، **وإنما نأخذُكم الآن بما ظَهَرَ لنا مِن أعمالِكم؛ فمَن أظْهَرَ لنا خيراً أمِنَّاهُ وقرَّبْناهُ، وليس إلينا في سريرتِه شيءٌ، اللهُ يحاسبُ سريرتَه، ومَن أظهَرَ لنا سُوءاً لمْ نأمَنْهُ، ولم نُصدِّقْهُ، وإنْ قالَ: إنَّ سريرتَهُ حسنة!**).

ومعنى هذا؛ أنَّ: «مَنْ اسْتَمْرَأَ السُّوءَ -**مُظْهِراً له، مستمرًّا عليه**- لا يُقبَل منه -مع الإصرارِ!- ادِّعاءُ حُسْن السَّريرة!!

ومَن رَجَعَ عن خطئِه -**قولاً**-، وتراجع عن غلطِه -**فِعلاً**-: فنحن قابِلوه، ولنا ظاهرُه؛ **ولا يجوزُ التَّشْكِيكُ برجوعِه؛ بَلْهَ إغلاقِ بابِ التوبةِ دونَه**...

وادِّعاءُ حُسنِ السريرةِ -مع التراجعِ- مقبولٌ مَرْضِيٌّ...

وأمرُ صاحبِهِ موكولٌ إلى خالقِه -وهو أوْلَى به-: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾، وهو وحدَهُ -سُبحانَهُ- الذي: ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾.

---

(١) كَما في «صَحِيح البُخَارِي» (٤٠٩٤)، وَ«صَحِيح مُسْلِم» (١٠٦٤) عَنْ أَبِي سَعِيد الخُدْرِي.

ولْنَتَذَكَّرْ -جميعاً- أنَّنا دُعاةٌ لمنهج السَّلَف، وهو المَهْيَعُ الحقُّ الجليل -والحقُّ ثقيل، وأهلُه قليل-:

فلا ينبغي أنْ يكونَ فينا -فوق ثِقَلِ حقِّنا- ثِقَلُ طريقتِنا وأسلوبِنا؛ حتَّى لا نُنَفِّرَ مِنَّا، أو يُنَفَّرَ عنَّا -كما كان -شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ -رحمهُ اللهُ- يكرِّرُه على مسامِعِنا -**مُحَذِّراً**-كثيراً-...»[١].

قُلْتُ:

وَعَلَى مِثْلِ هَذا التَّأْصِيلِ وَالتَّفْصِيل يَنْبَغِي أَنْ يُفْهَمَ -ولا بُدَّ- كَلاَمُ أستاذِنا العَلاَّمَة الشيخ عَبْد المُحْسِن العَبَّاد -حَفِظَهُ اللهُ- فِي رِسالَتَه «الحَثّ عَلَى اتِّبَاع السُّنَّة» (٤/ ٢٥٧-«مَجْمُوع رَسَائِلِهِ»)؛ لَـمَّا قَال تَحْت عُنْوَان: (بِدْعَةُ امْتِحَانِ النَّاسِ بِالأَشْخَاصِ) -مَا مُلَخَّصُهُ-:

«**وَمِنَ البِدَعِ المُنْكَرَةِ**: مَا حَدَثَ فِي هَذا الزَّمَانِ مِن **امْتِحَانِ بَعْضٍ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ بَعْضاً بِأَشْخَاصٍ** -سَواءٌ كَانَ البَاعِثُ على الامتحانِ الجفاءَ في شخصٍ يُمْتَحَنُ به، أو كان الباعثُ عَلَيْهِ الإِطْرَاءَ لِشَخْصٍ آخَرَ-.

وَإِذَا كَانَتْ نَتِيجَةُ الامْتِحَانِ المُوافَقَةَ لِما أَرَادَهُ المُمْتَحِنُ: ظَفِرَ بِالتَّرْحِيبِ وَالمَدْحِ وَالثَّنَاء! وَإِلاَّ: كَانَ حَظُّهُ التَّجْرِيحَ وَالتَّبْدِيعَ، وَالهجْرَ وَالتَّحْذِير!!

وَهَذِهِ نُقُولٌ عَنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّة؛ فِي **أَوَّلِهَا**: التَّبْدِيعُ فِي الامْتِحَانِ

(١) «رسالتنا (**الأصالة**)» (عدد:٣٧) (ص٦٩).

بِأَشْخاصٍ -لِلجَفَاء فِيهِم-، وَفِي **آخِرِهَا**: التَّبْدِيعُ فِي الامْتِحَانِ بِأَشْخَاصٍ آخَرِينَ -لإِطْرَائِهِم-:

قَال -رَحِمَهُ الله- فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٣/ ٤١٣-٤١٤) -فِي كَلامٍ لَهُ عَنْ يَزِيدَ بِن مُعاوِيَة-:

«... **فَالوَاجِبُ الإِعْرَاضُ** عَنْ ذِكْرِ يَزِيدَ بن مُعاوِيَة، **وَامْتِحَانُ الْمُسْلِمِين بِهِ**؛ فَإِنَّ هَذا مِنَ البِدَعِ الْمُخالِفَةِ لأَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَماعَة».

وَقَال (٣/ ٤١٥): «**وَكَذَلِكَ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الأُمَّةِ وَامْتِحَانُهَا بِمَا لَمْ يَأْمُر اللهُ بِهِ وَلاَ رَسُولُهُ** ﷺ».

وَقَالَ (٢٠/ ١٦٤): «وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَنْصِبَ لِلأُمَّةِ شَخْصاً يَدْعُو إِلى طَرِيقَتِه، وَيُوَالِي وَيُعَادِي عَلَيْهَا غَيْرَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلاَ يَنْصِبَ لَهُمْ كَلاَماً يُوَالِي عَلَيْهِ وَيُعَادِي: غَيْرَ كَلاَمِ الله، وَرَسُولِهِ، وَما اجْتَمَعَتْ[1] عَلَيْهِ الأُمَّة.

---

(١) **وَهَذَا قَيْدٌ مُهِمٌّ -جِدًّا-**؛ لَوْ تَأَمَّلَهُ دُعاةُ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، وَحَمَلَتُها، وَحُماتُها: **لَهَوَّنُوا** عَلَى أَنْفُسِهم كَثِيراً مِنَ المَضَايِق وَالمَصَايِب، **وَلأَغْلَقُوا** عَلَى أَعْدائِهِم كَثِيراً مِنَ المَصَايِد!

وَمِنْه: قَوْلُ الحَافِظِ ابْنِ رَجَب الحَنْبَلِي فِي «جَامِع العُلُومِ وَالحِكَم» (ص٣٠٦):

«**وَالْمُنْكَر الَّذِي يَجِبُ إِنْكَارُهُ: مَا كَانَ مُجْمَعاً [عَلَيْه].**

فَأَمَّا الْمُخْتَلَفُ فِيه:

فَمِنْ أَصْحَابِنا مَنْ قَال: لاَ يَجِبُ إِنْكَارُهُ عَلَى مَنْ فَعَلَهُ مُجْتَهِداً، أَوْ مُقَلِّداً لِمُجْتَهِدٍ -تقليداً سَائِغاً-».

وانظُر ما سيأتي -قريباً- (ص١٠٥).

بَلْ هَذا مِنْ **فِعْلِ أَهْلِ البِدَعِ** الَّذِينَ يَنْصِبُونَ لَهُم شَخْصاً -أَوْ كَلاماً- **يُفَرِّقُونَ** بِهِ بَيْنَ الأُمَّة، يُوالُونَ بِهِ عَلَى ذَلِكَ الكَلامِ -أَوْ تِلْكَ النِّسْبَةِ-، **وَيُعَادُون**[1]».

ثُمَّ قَال أُسْتَاذُنا العَبَّادُ -بَعْدُ-:

«**وَلَوْ سَاغَ** [2] **امْتِحَانُ النَّاسِ بِشَخْصٍ فِي هَذا الزَّمَان -لِمَعْرِفَةِ مَنْ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ- أَوْ غَيْرِهِم -بِهَذا الامْتِحَان-**؛ لَكَانَ الأَحَقَّ وَالأَوْلَى بِذَلِكَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ، وَمُفْتِي الدُّنْيا، وَإِمَامُ أَهْلِ السُّنَّة فِي زَمَانِهِ، الشَّيْخُ عَبْدُ العَزِيز بن عَبْد الله بن بَاز -رَحِمَهُ الله-...

فَقَدْ كَانَ ذَا مَنْهَجٍ فَذٍّ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى الله، وَتَعْلِيمِ النَّاسِ الخَيْرَ، وَأَمْرِهِم بِالمَعْرُوفِ، وَنَهْيِهِم عَنِ المُنْكَر، **يَتَّسِمُ بِالرِّفْقِ واللِّينِ فِي نُصْحِهِ**، وَرُدُودِهِ الكَثِيرَةِ عَلَى غَيْرِه:

مَنْهَجٌ سَدِيدٌ: يُقَوِّمُ أَهْلَ السُّنَّةِ، **وَلاَ يُقاوِمُهُم**.

وَيَنْهَضُ بِهِم، **وَلاَ يُناهِضُهُم**.

وَيَسْمُو بِهِم، **وَلاَ يَسِمُهُم**.

مَنْهَجٌ يُجَمِّعُ، **وَلاَ يُفَرِّقُ**.

وَيَلُمُّ، **وَلاَ يُمَزِّق**.

---

(١) اللهُ المُسْتَعَان... هَذَا هُوَ الوَاقِع -مَا لَهُ مِنْ دَافِع-!

(٢) **تَأَمَّلُوا -بِالله عَلَيْكُم- هَذَا التَّحَفُّظَ- مَا أَعْظَمَهُ!**

وَيُسَدِّدُ، **وَلاَ يُبَدِّد.**

وَيُيَسِّرُ، **وَلاَ يُعَسِّر**[(١)]....

وَمَا أَحْوَجَ الْمُشْتَغِلِين بِالعِلْمِ وَطَلَبَتِهِ إِلَى سُلُوكِ هَذا المَسْلَكِ القَوِيمِ، وَالمَنْهَجِ العَظِيمِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ جَلْبِ خَيْرٍ لِلْمُسْلِمِين، وَدَفْعِ الضَّرَرِ عَنْهُم!

وَالوَاجِبُ عَلَى الأَتْبَاعِ وَالمَتْبُوعِين -الَّذِينَ وَقَعُوا فِي ذَلِكَ الامْتِحَان- أَنْ يَتَخَلَّصُوا مِنْ هَذا المَسْلَكِ الَّذِي فَرَّقَ أَهْلَ السُّنَّةِ، وَعَادَى بَعْضُهُم بَعْضاً -بِسَبَبِه-؛ وَذَلِكَ بِأَنْ يَتْرُكَ الأَتْبَاعُ **الامْتِحَانَ**، وَكُلَّ مَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ بُغْضٍ وَهَجْرٍ وَتَقَاطُع، وَأَنْ يَكُونُوا **إِخْوَةً مُتآلِفِينَ، مُتَعَاوِنِينَ عَلَى البِرِّ وَالتَّقْوَى**، وَأَنْ يَتَبَرَّأَ المَتْبُوعُونَ مِنْ هَذِهِ الطَّرِيقَة الَّتِي تُوبِعُوا عَلَيْهَا، وَيُعْلِنُوا بَرَاءَتَهُم مِنْهَا، وَمِنْ عَمَلِ مَنْ يَقَعُ فِيهَا.

وَبِذَلِكَ؛ يَسْلَمُ الأَتْبَاعُ مِنْ هَذا البَلاَء، وَالمَتْبُوعُونَ مِنْ تَبِعَةِ التَّسَبُّبِ بِهَذا **الامْتِحَان**، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ أَضْرَارٍ تَعُودُ عَلَيْهِم وَعَلى غَيْرِهِم».

---

(١) **كِذْنا** لا نَرَى شيئاً مِن هذه السِّماتِ العزيزاتِ -لا قِلَّةً ولا كَثْرَةً- فيما عايَشْنا وشاهَدْنا-!

بل المُشاهَدُ -والعِياذُ بالله-: أضْدادُها.

والمُعَايَنُ: نقائضُها.

والملموسُ المحسوسُ: عكسُها...

... فإلَى مَتى؟! إلَى مَتَى؟!

قلتُ:

ولـمَّا ذكرَ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ مسالةَ (رؤية الكُفَّار لربِّهم) -سُبحانَه-؛ قال:

«**لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألةَ محنةً وشِعاراً يُفَضِّلون**[1] **بها بين إخوانهم وأضدادهم؛ فإن مثلَ هذا ممَّا يكرهُهُ اللهُ ورسولُهُ**».

أَقُول:

فَلَئِن لَمْ يَرْضَ (البَعْضُ!) بهذه النُّقولِ الجليلةِ عن هؤلاء العُلماءِ المُباركين -عند عامَّة السَّلَفِيِّين- **مع أنَّنا لَسْنَا نُرْغِمُه، وَلاَ نُلْزِمُه!**- ﴿مَعۡذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمۡ﴾-: فَلاَ أَقَلَّ مِنْ أَنْ **يَعْذِرُونا فِيمَا نُرَجِّحُهُ**، وَلاَ يُوَجِّهُوا عَلَيْنَا -وَإِلَيْنا- منذُ الآن! -بِالأَسْنَان!- حِرابَ (**الامْتِحَان!**)؛ لِيَضْرِبُوا مِنَّا كُلَّ بَنَان -بِكُلِّ هَوَان-!

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾..

﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعۡمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾..

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلۡمِرۡصَادِ﴾..

﴿إِنَّ بَطۡشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾...

* * * * *

---

(١) فكيف إذا كانوا: يُسْقِطُون، ويُبَدِّعُون، ومِن الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ يُخْرِجُون؟!!

المسألةُ التَّاسعةُ: (الجَرْح المُفَسَّر)[(١)]:

وَهِيَ مَسْأَلَةٌ -اليَوْمَ- مِنَ أهمِّ المَسَائِلِ **المُفْضِيَةِ إلى النِّزَاعِ، وَالخِصَام، وَالإِلْزَام**[(٢)]! -بسبب **سوء التصوُّر**، أو **خَلَلِ** التصرُّف-!

---

(١) وفي كتابي «**إيضاح ما تيسَّر لضوابطِ قَبُول (الجرح المُفَسَّر)**» مزيدُ بيانٍ.

(٢) قال شيخُنا الألبانيُّ في «السِّلسلة الصَّحيحة» (٦/ ١/ ٣٠) -في معرِضِ ذكْرِه بعضَ مُناقشاتِه-:

«ولـمَّا يَئِسْنَا منهُ [أي: المناقَش] قُلنا له: **إنَّ فرضَكَ على غيرِك أنْ يتبنَّى رأيَك وهو (غيرُ مُقْتَنِعٍ به): يُنافي أصلاً مِن أُصولِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ، وهو: أنَّ الحاكِمِيَّةَ لله وحدَهُ**».

قلتُ:

ومُصْطَلَحُ **(الحاكِمِيَّة)** -هُنا- مِن شيخِنا- على الجادَّة -بحمدِ الله- وعلى وجه التَّمام.

فليس المقصودُ به مسألةَ الحُكَّام، وما يُبْنَى عليها مِن آثارٍ وأحكام!!

نعم؛ الأَوْلَى عندِي -هذه الأيَّام- تركُ مثلِ هذا الكَلام؛ لما قد يُغيِّره عن وجهِه- أو يطيرُ به!- بعضُ اللِّئام!

وانظُر ما سيأتي -(ص١٣٢) في المسألة الحادية عشرة - حول مصطلح (الحاكمية)-.

وقال شيخُ الإسلام في «الاستقامة» (١/ ١٧٦):

«**مِن شِعارِ أهلِ البِدع: إلزامُ النَّاسِ بقولِهم**».

قلتُ:

فلا نُريد لأيِّ سَلَفِيٍّ -**كبيراً أو صغيراً**- أنْ يكونَ مثلَهم -أجلَّهم اللهُ-.

وقد قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في «الفتاوى الكُبرى» (٥/ ١٢):

«**كان أئمَّةُ أهل السُنَّة والجماعة لا يُلْزِمُونَ النَّاس بما يقولونَه مِن موارد الاجتهاد، ولا يُكْرِهُون أحداً عليه**».

وقال -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٤٨٧):

«**فلا يَجِبُ على النَّاس أن يقولوا ما لم يوجب اللهُ قولَه عليهم.**

وقد يقولُ الرَّجُلُ كلمةً -وتكون حقًّا- لكن؛ لا يجبُ على كل النَّاس أن يقولوها!

وليس له أن يوجبَ على الناس أن يقولوها، فكيف إذا كانت الكلمة تتضمن باطلاً؟!»).

فَكُلُّ (!) مَنْ جَرَحَ شَخْصاً نَراهُ يُلْزِمُ الآخَرِينَ بِهِ؛ **بِحُجَّةِ أَنَّ جَرْحَهُ -لَهُ- مُفَسَّرٌ، وَأَنَّهُ (وَاجِبٌ) قَبُولُ الجَرْحِ المُفَسَّر!!!**

مَعَ أَنَّ الأَمْرَ لَيْسَ بِهَذِهِ السُّهُولَةِ -كَمَا قَدْ يَتَصَوَّرُهُ -أَوْ يُصَوِّرُهُ- البَعْضُ!

وَبَيَانُهُ -فِي الرُّوَاةِ- مَثَلاً-:

(عِكْرِمَة -مَوْلَى ابْن عَبَّاس-)[1]:

احْتَجَّ البُخَارِيُّ بِهِ؛ **لِكَوْنِهِ لَمْ يَثْبُت عِنْدَهُ فِيهِ جَرْحٌ.**

بَيْنَمَا تَرَكَ الإِمَامُ مُسْلِمٌ الرِّوَايَةَ عَنْه؛ لِكَلاَمِ الإِمَام مَالِك -فِيه-، وَجَرْحِهِ لَهُ.

وَمُسْلِمٌ تِلْمِيذُ البُخَارِي -رَحِمَهُمَا اللهُ-.

فَهَل اخْتِلافُ هَذَيْنِ الإِمَامَيْنِ الجَبَلَيْنِ فِي هَذَا الرَّاوِي نَاشِئٌ عَنْ (جَرْحٍ مُبْهَم)؟!

وَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِك -أصلاً- وَقَدْ قِيلَ فِي (عِكْرِمَة) -هَذَا-: «كَذَّاب»[2]؟!

أَمْ أَنَّهُ اخْتِلافٌ فِي قَبُول -أَوْ رَدِّ- (جَرْح مُفَسَّر=الكَذِب) رَضِيَهُ وَاحِدٌ، وَرَدَّهُ الآخَر؟!

وَلَوْ تَأَمَّلْنَا -مَثَلاً- كِتَابَي الإِمَامِ الذَّهَبِي: «**مَنْ تُكُلِّمَ فِيهِ وَهُوَ مُوَثَّق**»،

---

(١) انْظُر «هَدْي السَّارِي» (ص٦٦٧)، وَمَا تقدَّم (ص٩٢)، وما سَيَأْتِي (ص١٩٦).

(٢) وَقَدْ قَالَهَا -فِيهِ- كِبَارٌ؛ فَانْظُر «تَهْذِيب التَّهْذِيب» (٣/ ١٣٦).

وَ«الرُّواة المُتكَلَّمُ فِيهِم بِمَا لاَ يُوجِبُ الرَّدَّ»[١]: لَرَأَيْنَا مِنْ هَذا البَابِ الشَّيْءَ الكَثِيرَ الكَثِير...

وَانْظُر إِلى مَا رَوَاهُ الخَطِيبُ فِي «الكِفَايَة» (٢٨٠)، وَالفَسَوِيُّ فِي «المَعْرِفَة وَالتَّارِيخ» (٢/ ١٩١) عَنْ أَحْمَد بن صَالِح -وَذُكِرَ مَسْلَمَةُ بن عَلِيّ-؛ فَقَال:

«**لاَ يُتْرَكُ حَدِيثُ رَجُلٍ حَتَّى يَجْتَمِعَ الجَمِيعُ عَلَى تَرْكِ حَدِيثِه..**»[٢].

وَمِثْلُهُ قَوْلُ الإِمَامِ النَّسَائِيّ: «**لاَ يُتْرَكُ الرَّجُلُ عِنْدِي حَتَّى يَجْتَمِعَ الجَمِيعُ عَلَى تَرْكِهِ**»[٣].

---

(١) وَكَذَلِكَ مَا فِي «هَدْي السَّارِي مُقَدِّمَة (صَحِيح البُخَارِي)» (ص٣٨٤-٤٥٦) الفَصْل التَّاسِع: «أَسْمَاء مَنْ طُعِنَ فِيه.. وَالجَوَابُ عَن الاعْتِرَاضَات...».

فهل كُلُّ ما فيه (جرحٌ مُبْهَمٌ غيرُ مُفسَّر)؟!!

(٢) قال **الإمامُ الصَّنْعانِيُّ** في «إرشاد النُّقَّاد» (ص١٣):

«قد يختلفُ كلامُ إمامَيْنِ مِن أئمَّةِ الحديثِ في الرَّاوِي الواحِدِ، وفي الحديثِ الواحِدِ، فَيُضَعِّفُ هذا حديثاً، وهذا **يُصَحِّحُهُ!** ويَرْمِي هذا رجُلاً مِن الرُّواةِ بالجرْحِ، وآخَرُ **يُعَدِّلُهُ!**

وذلك مما يُشْعِرُ أنَّ التصحيحَ -ونحوَه- مِن مسائلِ الاجتهادِ التي اخْتَلَفَت فيها الآراء».

(٣) انْظُر «النُّكَت عَلَى ابْنِ الصَّلاَح» (١/ ٤٨٣)، وَ«تَوْضِيح الأَفْكَار» (١/ ٢٢٠)، وَ«الرَّفْع وَالتَّكْمِيل» (٣٠٧).

(تَنْبِيه): قُلْتُ فِي بَعْضِ مَجَالِسِي: **لاَ (يُلْزَمُ) أَحَدٌ بِالأَخْذِ بِقَوْلِ جَارِحٍ إِلاَّ بِبَيِّنَةٍ مُقْنِعَةٍ**، وَسَبَبٍ وَاضِحٍ، أَوْ بِإِجْمَاعٍ عِلْمِيٍّ مُعْتَبَر.

فَفَهِمَها البَعْضُ -**وَلاَ أَدْرِي كَيْفَ!**- عَلَى أَصْلِ الجَرْح، وأَنَّهُ لاَ بُدَّ لَهُ مِنْ إِجْمَاع!!

وَفَرْقٌ بَيْنَ (قوله)، أو (قَبُولِهِ)، وَبينَ **(الإِلْزَامِ بِهِ)** كبيرٌ كثيرٌ -كَمَا لاَ يَخْفَى-!! =

فَأَيْنَ بَابُ (الجَرْحِ المُفَسَّر) -هُنا-؟!

وَيَدُلُّكَ عَلَى عُمُومِ هَذا:

مَا بَوَّبَهُ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الكِفَايَة» (ص٣٤٢): «**بَابُ ذِكْرِ بَعْضِ أَخْبَار مَنْ اسْتُفْسرَ فِي الجَرْح**، فَذَكَرَ مَا لاَ يُسْقِطُ العَدَالَة»..

ثُمَّ ذَكَرَ أَخْبَاراً فِي ذَلِك عَن ابْنِ مَعِين[1]، وَوَهْب بن جَرِير -وَغَيْرِهِمَا-.

= فَمَنْ (قَبِلَهُ) -مُقْتَنِعاً بِهِ-؛ فَنِعِمَّا هُو؛ **وَمَنْ لَمْ** يَقْبَلْهُ -لِعَدَمِ (قَنَاعَتِهِ=الشَّرْعِيَّة العِلْمِيَّة)-؛ لاَ يُلْزَمُ بِه..

وَإِلاَّ؛ فَكَيْفَ يُلْزِمُ المُخْتَلِفَانِ فِي (وَاحِدٍ) غَيْرَهُمَا؟!

وَمَا دَلِيلُ كُلٍّ فِي هَذا الإِلْزَام؟!

وَمَا مَوْقِفُ (المُلْزَم)؟!

قَالَ الإِمَامُ الذَّهَبِيُّ فِي «السِّيَر» (١١/ ٨٢): «**وَإِذَا اتَّفَقُوا عَلَى تَعْدِيلٍ، أَوْ تَجْرِيحٍ؛ فَتَمَسَّكْ بِهِ**».

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ فِي «مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٣/ ٩٨): «وَالحَقُّ: أَنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ لَمْ يَتَّفِقُوا -قَطُّ- عَلَى خطأ».

وَالكَلاَمُ -كُلُّهُ- حَوْلَ (أَهْلِ السُّنَّة) -وَفِيهِم-؛ لاَ بِالمُبْتَدِعَةِ، وَذَوِيهِم!

فَلاَ تَتَجَنَّ!!

وانظُر ما تقدَّم (ص٩٨).

(١) وفي «التنكيل» (١/ ٦٧-٩٨) -للعلَّامة المُعَلِّمي-، قال:

«كان ابنُ معينٍ إذا لقي في رحلتِهِ شيخاً، فسمِعَ منه مجلساً، أو ورد بغدادَ شيخٌ، فسمِع منه مجلساً، فرأى تلك الأحاديثَ مستقيمةً، ثُمَّ سُئِلَ عن الشيخ؟ وثَّقه.

وقد يتَّفِقُ أنْ يكونَ الشيخُ دجَّالاً استقبَل ابنَ معينٍ بأحاديثَ صحيحةٍ! ويكون قد خَلَطَ قبلَ ذلك، أو يخلطُ بعد ذلك! =

وَمِنْهَا:

مَا رَوَاهُ في «الكفاية» (٢٨٤) -أيضاً- أَنَّهُ قِيلَ لِلإِمَامِ شُعْبَةَ بْنِ الحَجَّاج -المُلَقَّب -بِحَقٍّ- بِـ (أَمِير المُؤْمِنِين فِي الحَدِيث)-: لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَ فُلاَن؟!

قَالَ: «**رَأَيْتُهُ يَرْكُضُ عَلَى بِرْذَوْنٍ**[1]**، فَتَرَكْتُ حَدِيثَه**»[2].

ثُمَّ ذَكَرَ -عَن شُعْبَةَ- أَخْبَاراً عِدَّةً مُتَفَرِّقَةً -فِي البَابِ نَفْسِهِ- (٢٨٣)، وَ(٢٨٦)، وَ(٢٨٧)، وَ(٢٨٨)، وَ(٢٨٩)، وَ(٢٩٠)، وَ(٢٩١)، وَ(٢٩٢)، وَ(٢٩٣) -وَغَيْرَها-.

= ذَكَرَ ابنُ الجُنَيْد أنه سأل ابنَ معين عن محمد بن كثير القرشي الكوفي؟ فقال: «ما كان به بأسٌ»، فحكى له عنه أحاديثَ تُسْتَنْكَرُ، فقال ابنُ معين: «فإن كان هذا الشَّيْخ رَوَى هذا فهو كَذَّابٌ؛ **وإلا**؛ فإنِّي رأيتُ حديثَ الشيخِ مستقيماً».

وقال ابنُ معين في محمد بن القاسم الأَسَدِيّ: «**ثقةٌ، وقد كتبتُ عنه**».

وقد كذَّبَهُ أحمد، وقال: «أحاديثُهُ موضوعةٌ»، وقال أبو داود: «غير ثقة ولا مأمون، أحاديثُهُ موضوعةٌ».

وهكذا يقعُ في التضعيفِ؛ رُبَّما يجرحُ أحدُهم الراويَ لحديثٍ واحدٍ استنكرهُ، وقد يكونُ له عُذْرٌ».

(١) هُوَ ما لَيْسَ عَرَبِيًّا مِنَ البِغَالِ وَالخَيْل.

(٢) وفي سند هذا الخبر ضَعْفٌ!

لكنْ؛ قلَّ كتابٌ مِن كُتُبِ مصطلح الحديث يخلو مِن ذِكْرِه، ولعلَّ ذلك لِما وَرَدَ مِن مثلِه في معناه -كما أشرتُ أعلاه-.

وانظُر -للفائدة- كتابَ «المقترح» (رقم:١١٢) للشيخ مقبل بن هادي الوادعي -رحمهُ اللهُ-.

فَهَلْ يُقَال: إِنَّ شُعْبَةَ -وهُو مَن هُو!- يَجْرَحُ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ؟!

أَمْ يُقَال: هُوَ حَقٌّ ذو بَيِّنَةٍ -عِنْدَهُ-؛ لَكِنَّ غَيْرَهُ مِن الحُفَّاظِ خَالَفَهُ فِيهِ، وَلَمْ يَقْبَلْهُ مِنْه -لِتَفَاوُت الأَنْظَار-؟!!

وَفِي «تَهْذِيب التَّهْذِيب» (٩/ ١٣١) عَن أَبِي عَلِيٍّ النَّيسَابُورِيّ، قَال: «قُلْتُ لابْنِ خُزَيْمَة: لَوْ حَدَّثَ الأُسْتَاذُ عَنْ مُحَمَّد بن حُمَيد؛ فَإِنَّ أَحْمَد قَدْ أَحْسَنَ الثَّنَاءَ عَلَيْه؟!

فَقَال: إِنَّهُ لَمْ يَعْرِفْه؛ وَلَو عَرَفَهُ -كَمَا عَرَفْنَاه- مَا أَثْنَى عَلَيْهِ[١] -أَصْلاً-».

قُلْتُ:

فَلَمْ يَقُل -أَوْ يُقَلْ!- عَن الإِمَامِ أَحْمَد -فِي هذا- مع الإِقْرارِ بالفارِقِ!-: مِسْكِين[٢]، ضَايع، مَايع[٣]، مُتَفَلْسِف، مُدافع عن أهل البدع!!

---

(١) وقد لا يفعلُ!

(٢) أرجو اللهَ -جَلَّتْ قُدْرَتُه- أَنْ يُحْيِيَنِي مِسكيناً، وأَنْ يُمِيتَنِي مِسكيناً، وأَنْ يَحْشُرَنِي في زُمْرَةِ المَساكِين...

وفي هذا المعنى حديثٌ نبويٌّ شريفٌ صحَّحَهُ شيخُنا الإمامُ الألبانيُّ في كتابه «إرواء الغليل» (رقم: ٨٦١)- ولي في تخريجه «جُزْءٌ» بعُنوان: «التَّعْليقة الأمينة...» -وهو مطبوعٌ -قديماً-.

وَإِنْ كَانَ (البَعْضُ) يُطْلِقُ هَذِهِ الكَلِمَةَ نَبْزاً وَغَمْزاً **-عَلَى وَجْهٍ آخَرَ-!**

(٣) وَقَد انْتَقَد ابْنُ الجَوْزِي فِي «المُنْتَظَم» (٨/ ٢٦٧) الخَطِيبَ البَغْدَادِيَّ بِـ «الجَرْي عَلَى عَادَةِ عَوامّ المُحَدِّثِين فِي (الجَرْح وَالتَّعْدِيل)!»؛ مُعَلِّلاً ذَلِكَ بِقَوْلِه: «...**فَإِنَّهُم يُجَرِّحُونَ مَا لَيْسَ بِجَرْحٍ**..».

قُلْتُ: وَمَا ذَلِكَ عِنْدَ ابن الجوزيّ **-سَواءٌ أَخطأَ فِي نَقْدِهِ أَمْ أَصَابَ!- إِلاَّ بِسَبَبِ الاخْتِلافِ فِي قَبُولِ (الجَرْحِ المُفَسّر)، أَوْ رَدِّه...**

وَمِنْهُ -أَخِيراً-هُنا-: قَوْلُ أُسْتَاذِنا العلَّامة الشَّيْخ (البَدْر) عَبْد المُحْسِن العَبَّاد البَدْر -حفظهُ اللهُ- فِي «مَجْمُوع رَسائِلِه» (٤/ ٢٥٩-٢٦٠) -مُحَذِّراً-:

«وَقَرِيبٌ مِنْ **بِدْعَةِ امْتِحَانِ النَّاسِ بِالأَشْخَاصِ**: مَا حَصَلَ فِي هَذا الزَّمَان مِن افْتِتانِ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ مِن أَهْلِ السُّنَّةِ بِتَجْرِيحِ بَعْضِ إِخْوَانِهِم مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَتَبْدِيعِهِم، **وَمَا تَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مِنْ هَجْرٍ، وَتَقَاطُعٍ بَيْنَهُم، وَقَطْعٍ لِطَرِيقِ الإِفَادَةِ مِنْهُم**.

وَذَلِكَ التَّجْرِيحُ وَالتَّبْدِيعُ مِنْهُ مَا يَكُونُ مَبْنِيًّا عَلَى ظَنٍّ[١] **مَا لَيْسَ بِبِدْعَةٍ بِدْعَةً!**»[٢].

وَعَلَيْهِ؛ فَإِنَّهُ «**مَا مِنَ الأَئِمَّةِ إِلاَّ مَنْ لَهُ أَقْوَالٌ وَأَفعَالٌ لاَ يُتَّبَعُ عَلَيْهَا، مَعَ أَنَّهُ لاَ يُذَمُّ عَلَيْهَا**.

وَأَمَّا الأَقْوَالُ وَالأَفْعَالُ الَّتِي لَمْ يُعْلَمْ -**قَطْعاً**- مُخَالَفَتُها لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّة، بَلْ هِيَ مِن **مَوارِدِ الاجْتِهَادِ** الَّتِي **تَنَازَعَ** فِيهَا أَهْلُ العِلْمِ وَالإِيمَان: فَهَذِهِ الأُمُورُ قَدْ تَكُونُ **قَطْعِيَّةً**[٣] عِنْدَ بَعْضِ مَنْ بَيَّنَ اللهُ لَهُ الحَقَّ فِيهَا، **لَكِنَّهُ لاَ يُمْكِنُهُ أَنْ يُلْزِمَ النَّاسَ**[٤] **بِمَا بَانَ لَهُ وَلَمْ يَبِنْ لَهُم**».

---

(١) تنبَّه!

(٢) أو ظنِّ ما ليس بِمُبَدِّعٍ مُبَدِّعاً!

(٣) **تنبَّه لهذه الفائدة الرائدة -التي يُشَدُّ لها الرَّحْلُ-:**
مسألةٌ (قطعيَّةٌ) عند صاحبها، ولا يُلْزِمُ بها...
فكيفَ يكونُ شأنُ المُلزِمِ بما (ليس قطعيًّا)؟! وأين هو ذا مِن التأصيلات العلميَّة المنضبطة؟!
نعم؛ لا مانعَ مِن أن ينتصرَ لما يراهُ حقًّا، ويدافعَ عنه، ويحشُدَ له؛ لكن: بدون إلزام! -أَوْ خِصَام-!
وقارِن بما تقدَّم (ص٧٤).

(٤) تَنبَّه!

كَمَا فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (١٠/ ٣٨٣-٣٨٤).

قُلْتُ:

وَحَتَّى لاَ يَأْتِيَ مُعْتَرِضٌ -أَوْ مُؤَوِّلٌ!- فَيَجْعَلَ هَذا الكَلاَمَ العَدْلَ الحقَّ غَيْرَ شَامِلٍ لِبَابِ (الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل)، وَالكَلاَمِ فِي (الرِّجَال): أَنْقُلُ عَنْ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ الله- قَوْلَهُ فِي «رَفْع المَلاَم عَن الأَئِمَّة الأَعْلاَم» (ص٧):

«**وَلِلْعُلَمَاءِ بِالرِّجَالِ -وَأَحْوَالهم فِي ذَلِكَ- مِنَ الإِجْمَاعِ وَالِاخْتِلاف- مِثْلُ مَا لِغَيْرِهِم مِنْ سَائِرِ أَهْلِ العِلْمِ فِي عُلُومِهِم**».

وقال الحافظُ عبدُ العظيم المُنْذِرِيّ في «جواب أسئلة في الجرح والتعديل» (ص٨٣):

«**واختلافُ هؤلاء [المحدِّثين] كاختلاف الفقهاء؛ كُلُّ ذلك يقتضيه الاجتهادُ، فإنَّ الحاكمَ إذا شُهِدَ عنده بجَرْحِ شخصٍ، اجتهدَ في: أنَّ ذلك القَدْرَ مُؤَثِّرٌ أم لا؟**

وكذلك المحدِّثُ إذا أراد الاحتجاجَ بحديثِ شخصٍ، ونُقِلَ إليه فيه جَرْحٌ؛ اجتهدَ فيه: **هل هو مُؤَثِّر أم لا؟**

ويجري الكلامُ عندَهُ فيما يكونُ جَرْحاً، **وفي تفسير الجَرْحِ** وعَدَمِهِ، وفي اشْتِراطِ العَدَد في ذلك -كما يجري عند الفقيه-.

ولا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ الجارحُ مُخْبِراً بذلك للمحدِّث مُشافَهَةً، أو ناقِلاً له عن غيرِه بطريقِه -واللهُ -عزَّ وجَلَّ- أعلمُ-».

قُلْتُ: وَلَعَلَّ أَجَلَّ مِنْ هَذا -وذاك- قالَ الإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ فِي «العِلَل الصَّغِير» (٥/ ٧٥٦-مُلْحَقٌ بِـ «سُنَنِه»):

«وَقَد اخْتَلَفَ الأَئِمَّةُ مِنْ أَهْلِ العِلـمِ فِي تَـضْعِيفِ الرِّجَـال؛ كَـمَا اخْتَلَفُـوا فِي سَوَى ذَلِكَ مِنَ العِلْم»[1].

ورأيـتُ للعلَّامـةِ الأُصـوليِّ الفقيـهِ أبي بكـر السَّرَخْـسِيِّ -المُتَـوَفَّى سَـنَة (٤٩٠هـ)- تفصيلاً حَسَناً في (الجرح المُفسَّر) -**لم أرَهُ لغيرِهِ**-، قـال في «أُصُـولِه» (٢/ ٩):

«وأما ما يكونُ مِن أئمة الحديث؛ فهو الطَّعْنُ في الرُّواة؛ وذلك نوعان: مبهمٌ، ومُفَسَّرٌ:

ثمُّ المُفَسَّر نوعانِ: ما لا يصلحُ أنْ يكونَ طعناً، وما يصلحُ أن يكون[2]:

والذي يصلحُ نوعان: مُجْتَهَدٌ فيه، أو مُتَّفَقٌ عليه[3]:

والمُتَّفَقُ عليه نوعانِ: أنْ يكونَ ممَّن هو مشهورٌ بالنـصيحةِ والإتقـان، أو ممَّـن هو معروفٌ بالتعصُّبِ والعداوة:

---

(١) وَهَذِهِ كَلِمَاتٌ سِمَانٌ تُغْنِي عَنْ كُلِّ جِدَالٍ -لِمَنْ عَقِل-.

وفي «جواب الحافظ المنذري» (ص٦٥) -أيضاً- نقلٌ لهذه الكلمة، وإقرارٌ.

(٢) وهذا تأصيلٌ جامعٌ فريد؛ وَهُوَ -لِكَلامِي الحَقِّ- أَعْظَمُ تَأْكِيد، وَأَكْبَرُ تأْيِيد.

(٣) وهذا عَيْنُ ما نُدَنْدِنُ حولَهُ -ولله الحمدُ-.

فأمَّا الطعنُ المُبْهَمُ؛ فهو عند الفقهاء لا يكون جرحاً؛ لأنَّ العدالة -باعتِبارِ ظاهر الدِّين- ثابتَةٌ لكلِّ مسلم -خصوصاً مَن كان مِن القرون الثلاثة-.

فلا يُتْرَكُ ذلك بطعْنٍ مُبْهَمٍ؛ ألا ترى أنَّ الشَّهادة أضيقُ مِن رواية الخبر في هذا؟!

ثُمَّ الطَّعْنُ المُبْهَمُ مِن المُدَّعَى عليه لا يكونُ جَرحاً...

والمُفَسَّرُ الذي لا يصلُحُ أنْ يكونَ طعناً لا يُوجِبُ الجَرْحَ -أيضاً-...».

إلى أن قال:

«وأما الطَّعْنُ (المفسَّرُ) بما يكونُ موجِباً للجَرْحِ؛ فإنْ حَصَلَ ممَّنْ هو معروفٌ بالتعصُّب -أو مُتَّهَمٌ به لظهورِ سببٍ باعِثٍ له على العداوة-؛ فإنَّهُ لا يُوجِبُ الجَرْحَ.

وذلك نحو طَعْنِ المُلْحِدِين والمُتَّهَمِين ببعضِ الأهواء المُضِلَّة في أهل السُّنَّة...»[1].

* * * * *

(١) وَفِي كِتَابِي «**القَواعِدُ النَّاصِرَة لِتَطْبِيقَاتِ (عِلْم الجَرْح وَالتَّعْدِيل) -المُعَاصِرَة-**» مَزِيدُ بَيَانٍ، وَعَدِيدُ أَمْثِلَةٍ.

المسألةُ العاشرةُ: القَالُ وَالقِيل، وَنَقْلُ الأَقَاوِيل:

وَهِيَ -وَالله- آفَةٌ كُبْرَى، **تُوغِرُ** الصُّدُور، **وَتُغَيِّرُ** العُقُول، **وَتَقْلِبُ** السُّلُوك..

وَ(أَخْشَى) أَنْ لاَ يَكُونَ حَالُ الدَّاخِلِ هَذا البَاب؛ إِلاَّ مَا قِيلَ قَدِيماً:

وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْثِنَا طُولَ عُمْرِنَا

سِوَى أَنْ جَمَعْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا!

... وَكَمْ مِنْ مَرَّةٍ سَمِعْتُ الطَّعْنَ وَالغَمْزَ بِبَعْضِ أَهْلِ العِلْم، أَوْ طُلاَّبِ العِلْم -مِن بعضِ أفاضِل المشايخ!-؛ فَلَـمَّا كُنْتُ أَتَثَبَّتُ وأَسْتَعْلِمُ؛ يَكُونُ الجَوابُ: (حَدَّثَنا فُلاَنٌ، وَهُوَ ثِقَةٌ)! -أو نحو هذا الكلام-!

... ثم إذا به: بلا خِطام! ولا زِمام!!

وقد قيل -قديماً-:

فما آفةُ الأخيارِ إلَّا غُواتُها وما آفةُ الأخبارِ إلَّا رُواتُها

... فكيف إذا اجْتَمَعَا؟!!

وكم -وكم- عانَيْنَا -وغيرُنا- مِن أهل التحريش والتشويش!! البلاءَ تِلْوَ البلاءِ!!

قَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ عَبْدُ الرَّحْمَن بن نَـاصِر الـسَّعْدِي فِي «الرِّيـاض النَّـاضِرَة» (ص٢٠٩):

«مِنَ الغَلَطِ الفَاحِشِ الخَطِرِ: قَبُولُ قَوْلِ النَّاسِ[١] بَعْـضِهِم بِـبَعْضٍ، ثُـمَّ يَبْنِـي عَلَيْهِ السَّامِعُ حُبًّا وَبُغْضاً، وَمَدْحاً وَذَمًّا.

فَكَمْ حَصَلَ بِهَذا الغَلَط مِنْ أُمُورٍ صَارَ عَاقِبَتُهَا النَّدَامَة!

وَكَمْ أَشَاعَ النَّاسُ عَنِ النَّاسِ أُموراً لاَ حَقِيقَةَ لَهَا بِالكُلِّيَّة!

فَالوَاجِبُ عَلَى (العَاقِل): التَّثَبُّتُ، وَالتَّحَرُّزُ، وَعَدَمُ التَّسَرُّع.

وَبِهَذا يُعْرَفُ دِينُ العَبْد، وَرَزَانَتُه، وَعَقْلُهُ»[٢].

وَلَقَدْ حَصَلَ مَرَّةً -أَمَامِي- شَيْءٌ مِنْ ذَلِك -مِنْ قِبَلِ (**بَعْضِ النَّاس!**)-؛ فكان اتِّهَامٌ -مِنْهُ- لِبَعْضِ مَنْ أَعْرِفُ بِالسُّنَّةِ وَالسَّلَفِيَّةِ -مُنْذُ سِنِين-؛ حَيْثُ قال -فيه-: **إِنَّهُ تَكْفِيرِيٌّ**!!! وَأَنَّهُ **يَجْتَمِعُ مَعَ التَّكْفِيرِيِّين** -وَذَكَرَ اسمَ واحدٍ منهم-!

---

(١) انتبِه -يا رَعاكَ اللهُ-؛ فَلَمْ يُمَيِّز الشَّيْخُ في التحذيرِ مِن هذا (القَبُول) **بين ثِقَةٍ وغيرِ ثِقَةٍ!** مُشيراً إلى ما قد يَقَعُ مِن (**غَلَط**) -**حتى مِن الثقةِ**- تترتَّب عليه مفاسدُ ومِحَن، وبلاءٌ وإِحَن!!

(٢) قَالَ الإِمَامُ ابْنُ حِبَّان فِي «**رَوْضَة العُقَلاء**» (ص١١٩):

«مِنْ عَلامَاتِ **الحُمْقِ** الَّتِي يَجِبُ لِلعَاقِلِ تَفَقُّدُهَا -فِيمَن خَفِيَ عَلَيْـهِ أَمْرُهُ-: **سُرْعَـةُ الجَـواب، وَتَرْكُ التَّثَبُّت**.. وَالوَقِيعَةُ فِي الأَخْيار، وَالاخْتِلاَطُ بِالأَشْرَار».

قُلْتُ: وَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ الشِّرِّيرِ -**فَوَاأَسَفاهُ!**- أَنْ لاَ يَكُونَ لَهُ هديٌ ظاهرٌ!!

فالشِّرِّيرُ: هُوَ الَّذِي **يَتَسَقَّط، وَيَـتَلَقَّط، وَيَـتَرَبَّص، وَيَتَرَصَّـد، وَيَتَـصَيَّد**، و..و.. -وَلَـوْ كَـانَ ذا هديٍ ظاهرٍ -بِلِحْيَةٍ وعِمامةٍ!-وَلِلأَسَف-!!

فَاتَّصَلَ بِي -بَعْدُ- بِقَدَرِ الله- هَذَا الَّذِي اتُّهِمَ تَكْفِيرِيًّا -نفسُهُ-؛ فَسَأَلْتُهُ -**مُعاتِباً**- عَن اجْتِمَاعِهِ مَع (فُلاَن) التَّكْفِيرِيّ ؟!

فَقَال: «وَالله؛ لاَ أَعْرِفُ فُلاناً، وَلَمْ أَسْمَع بِهِ؛ فضلاً عن أنْ أَلْتَقِيَ بِه»!

... وَ«**مَنْ قَال فِي مُؤْمِنٍ مَا لَيْسَ فِيهِ؛ أَسْكَنَهُ اللهُ رَدْغَةَ الخَبَال؛ حَتَّى يَخْرُجَ مِمَّا قَال**»[١].

فَأَيْنَ هُوَ ذَاكَ (الثِّقَةُ)[٢] -إِذَن-؟!

---

(١) «إِرْواء الغَلِيل» (٢٣١٨).

(٢) وَهَذَا يَفْتَحُ لَنَا -**لِزاماً**- بَابَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ (**خَبَر الثِّقَة**)، وَ(**حُكْم الثِّقَة**)!!

وَمَنْ لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُما فَقَدْ غَلِطَ غَلَطاً شَنِيعاً...

فَهَلْ يَسْتَوِي خَبَرُ الثِّقَةِ عَن (فُلاَن) أَنَّهُ: (مَوْجُود)؛ كَالحُكْمِ عَلَى هَذا الـ(مَوْجُود) بِأَنَّهُ (مُبْتَدِع)!!

فَكَيْفَ إِذَا تَعَارَضَ (حُكْم الثِّقَة) مَعَ (حُكْمِ ثِقَةٍ) -آخَر-؟!

وَمَا السَّبِيلُ إِذَا تَعَارَضَ (حُكْمُ الثِّقَة) مَعَ مَا يَعْرِفُهُ المُتَلَقِّي عَنْهُ الحُكْمَ مِنْ حُكْمٍ يُخَالِفُهُ؟!

هل كُلُّ ذلك سواءٌ؟!

لاَ يَسْتَوِيانِ مَثَلاً...

ومِن أعْجَبِ ما رأيتُ -قريباً-: **ردٌّ كَتَبَهُ بعضُ الصِّغار** - هَدَاهُم اللهُ العَلِيُّ الجَبَّار- في هذه المسألةِ -وَغَيْرِها!-**مُشَرِّقاً ومُغَرِّباً!**-، حاشداً -مِنْ ضِمْنِ ذَلِك- الأدلَّةَ (!) على (وُجوب قَبُول خَبَر الثِّقة)!

ويعلمُ (المِسْكِين!) -**والجزاءُ مِن جِنسِ العَمَل!**- وَقَدْ لاَ يَعْلَمُ!- أنَّ هذا مِمَّا لا يَخْفَى على صِبْيان الكتاتِيب، وَلاَ يَحْتَاجُ مثلَ هَذَا الحَشْد العَجِيب!!

فأهلُ السُّنَّة -في هذا- على قولٍ مؤتلف -غيرِ مُختلِف-... =

وما حَدُّ (الثِّقَة)؟!

بَلْ مَا حَالُهُ؟!

وَمَا مآلُهُ؟!

ومِن ذا: تَعْلَمُ حجمَ الجنايةِ التي يرتكبُها (البعضُ) -مِمَّن يُشارُ إليهم

= لكنَّهُ لم يُدْرِكْ -**وأرجو أنْ يُدْرِكَ!**- مَناطَ المسألةِ، وبُعْدَ غَوْرِها!!!

ولو تأمَّلَ هَذَا (النَّاقِدُ!) -مثلاً- كلامَ شيخِ الإسلام في «درء التَّعارض» (٧/ ٤٦٤):

«**ومعلومٌ أنَّ (الحُكْمَ) بين النَّاسِ في عقائدِهم وأقوالِهم أعظمُ مِن الحُكْمِ بينَهم في مَبايعِهم وأموالِهم**»:

مَعَ ضَمِيمَةِ كَلاَمِ الإِمَامِ ابْنِ حَزْمٍ فِي «الإِحْكَام فِي أُصُولِ الأَحْكَام» (١/ ١٢٣ -طَبْعَة زَكَرِيَّا عَلِي يُوسُف):

«وَلاَ يَصِحُّ الخَطَأُ فِي (**خَبَرِ الثِّقَة**) إلاَّ بِأَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُه:

١- إِمَّا تَثَبُّتُ الرَّاوِي، وَاعْتِرافُهُ بِأَنَّهُ أَخْطأ.

٢- وَإِمَّا شَهَادَةُ عَدْلٍ عَلَى أَنَّهُ سَمعَ الخَبَرَ مَعَ رَاوِيهِ، فَوَهِمَ فِيهِ فُلاَنٌ.

٣- وَإِمَّا بِأَنْ تُوجِبَ (المُشَاهَدَةُ) أَنَّهُ أَخْطأَ»:

لَكَرَّ عَلَى مَقَالِهِ -كُلِّهِ- بِالرَّفْض، وَقَابَلَ مَا خَطَّتْهُ يَدَاهُ -جَمِيعَهُ- بِالنَّقْض!

لَكِنَّهُ الجَهْلُ وَالهَوَى...

وَمِنْ كَلاَمِ الإِمَامِ ابْنِ نَاصِر الدِّين الدِّمَشْقِي -رَحِمَهُ الله- فِي بَيَانِ شُرُوطِ المُتَكَلِّمِ فِي الرِّجَال- فِي «الرَّدّ الوافِر» (ص٣٧):

«.. **أَنْ يَكُونَ عَارِفاً بِالأَسْبَابِ الَّتِي يُجَرَّحُ بِمِثْلِهَا الإِنْسَان؛ وَإِلاَّ: لَمْ يُقْبَل قَوْلُهُ فِيمَن تَكَلَّم، وَكَانَ مِمَّن اغْتَابَ وَفَاهَ بِمُحَرَّم**».

وَمَا سَيَأْتِي (ص١٩٣) مِنْ (وُجُوب بَيَانِ أَسْبَابِ الجَرْحِ بِالبِدْعَة) كَافٍ.

بالبَنان!-، **في هَدْم أهل السُّنَّة الأعيان، ونَقْضِ ما هُم عليه مِن بُنْيان!** بتبديعِهم بلا بُرهان -بل ثِقَةً (!) بأهل الزُّورِ والبُهتان -في بعضِ الأحيانِ-!!

وَتَحْذِيراً مِنْ القَالِ وَالقِيل -فِي الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل- أَوْ هَـذا القَبِيـل!- جَاءَت تَوْجِيهَاتُ فَضِيلَةِ الشَّيْخ **ربيع بن هادي** -حَفِظَهُ الله- فِي «نَصِيحَةٍ» -لَهُ- قَائِلاً-:

«**نُحَذِّرُكُم مِن الظُّلْم، وَارْتِكَابِ البَهْت، وَانْتِهَاكِ أَعْرَاضِ مَن تُخَاصِمُونَهُم بِحَقٍّ -لَوْ كُنْتُم عَلَى حَقٍّ-**، فَضْلاً عَن أَنْ تَرْتَكِبُوا كُلَّ هَذا فِي حَقِّ مَنْ تُخَاصِمُونَهُم بِالبَاطِل؛ فَإِنَّ اللهَ قَدْ حَرَّمَ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلى عِبَادِهِ[1].

وَظُلْمُ العَبْدِ المُسْلِم، وَانْتِهَاكُ عِرْضِهِ -لاَ سِيَّمَا إِذَا كَانَ مِنْ دُعَاةِ الحَقِّ وَالسُّنَّة- مِنْ أَشَدِّ أَنْوَاعِ الظُّلْم، بَلْ هُوَ أَشَدُّ حُرْمَةً مِنَ الرِّبَا -كَمَا بَيَّنَ ذَلِكَ رَسُولُ الهُدَى وَالعَدْل-صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم- بِقَوْلِهِ العَادِل الحَكِيم: «**الرِّبا اثْنَانِ وَسَبْعُونَ بَاباً؛ أَدْنَاهَا مِثْلُ إِتْيَانِ الرَّجُلِ أُمَّه، وَإِنَّ أَرْبَى الرِّبَا اسْتِطَالَةُ الرَّجُلِ فِي عِرْضِ أَخِيه**»[2].

وَفِي حَدِيثٍ آخَر: «**أَرْبَى الرِّبَا شَتْمُ الأَعْرَاض**» [انْظُر «الصَّحِيحَة» لِلأَلْبَانِي بِرَقَم (١٨٧١)].

... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الأَحَادِيثِ **المُشَدِّدَة الزَّاجِرَة عَن انْتِهَاكِ أَعْرَاضِ المُسْلِمِين بِالظُّلْمِ وَالهَوَى.**

---

(١) كَمَا فِي حَدِيث أَبِي ذَرّ فِي «صَحِيح مُسْلِم» (٢٥٧٧).

(٢) «السِّلْسِلَة الصَّحِيحَة» (٣٩٥٠).

وَإِنَّنِي لأَخَافُ عَلَى كثِيرٍ مِنْ **أَصْحَابِ العَوَاطِفِ العَمْيَاءِ، وَالتَّبَعِيَّةِ**[١] **البَلْهَاءِ** أَنْ يَقَعُوا فِي اسْتِحْلاَلِ أَعْرَاضِ الأَبْرِيَاءِ مِنْ دُعَاةِ السُّنَّةِ وَالحَقِّ -فَضْلاً عَنْ غَيْرِهِم مِنَ الأَبْرِياء-»[٢].

وَقَالَ -حَفِظَهُ الله- فِي «تَعْلِيقٍ» لَهُ عَلَى كِتَاب «**الفَرْق بَيْن النَّصِيحَةِ وَالتَّعْيِير**» -لِلحَافِظِ ابْنِ رَجَب-:

«**أَنْتَ إِذَا نَقَدْتَ شَخْصاً يَجِبُ أَنْ تَلْتَزِمَ الحَقَّ وَالصِّدْقَ وَالإِخْلاَص، وَيَكُونَ قَصْدُكَ بَيَانَ الحَقّ، وَالتَّنْبِيهَ عَلَى الخَطأِ الَّذِي يُنافِي هَذا الحَقَّ**[٣].

إِذَا كَانَ هَذا قَصْدَكَ؛ **فَهَذا مَقْصَدٌ شَرِيفٌ**؛ وَأَمْرٌ عَظِيمٌ تُشْكَرُ عَلَيْهِ مِنَ الأُمَّةِ كُلِّهَا، وَلاَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَّهِمَكَ بِسُوء.

وَإِذَا كَانَ لَكَ **مَقَاصِدُ سَيِّئَةٌ**، وَتَبَيَّنَ -بِالسَّبْرِ وَالدِّرَاسَةِ- أَنَّكَ صَاحِبُ هَوىً؛ فَلِلنَّاسِ الحَقُّ أَنْ يَتَكَلَّمُوا فِيك[٤]».

وَأَجْمَلُ مِنْ ذَا -وَأَعْمَقُ-: كَلاَمُ العَلاَّمَةِ السُّنِّيِّ الهَادِي بن إِبْرَاهِيم الوَزِير

---

(١) وَهَذِهِ (التَّبَعِيَّةُ) لاَ تَكُونُ إِلاَّ بِالتَّقْلِيدِ الأَعْمَى، وَعَدَمِ التَّثَبُّتِ الحَقِّ -بِالحَقّ- ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾...

(٢) نُرِيدُ -مِن أنفُسِنا- مِصداقيَّةَ هذه الكلماتِ العالياتِ على أرضِ الواقعِ؛ **حتى لا نَقَعَ في الفارق السَّحِيق بين النظرية والتطبيق!**

(٣) وهذا مَقْصُودِي مِن كتابي -هذا- وما عليه يدور-، ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾...

(٤) بِالحَقّ.

-المُتَوَفَّى سَنَةَ (٨٤٢هـ) [(١)] -فِي كِتَابِهِ «**الجَـوَاب النَّـاطِق بِـالحَقِّ وَاليَقِـين؛ الـشَّافِي لِصُدُورِ المُتَّقِين**»، حَيْثُ قَال:

«... إِنَّ مِنْ حَقِّ النَّاقِضِ لِكَلامِ غَيْرِهِ أَنْ يَفْهَمَهُ -**أَوَّلاً**-، وَيَعْرِفَ مَا قَصَدَ بِـهِ -**ثَانِياً**-، وَيَتَحَقَّقَ مَعْنَى مَقَالَتِهِ، وَيَتَبَيَّنَ فَحْوَى عِبَارَتِهِ.

فَأَمَّا لَوْ جَمَعَ لِخَصْمِهِ بَيْنَ **عَدَمِ الفَهْمِ لِقَصْدِه، وَالمُؤَاخَذَةِ لَهُ بِظَاهِرِ قَوْلِـه**: كَـانَ كَمَن رَمَى فَأَشْوَى، وَخَبَطَ خَبْطَ عَشْوَا!

ثُمَّ إِنْ نَسَبَ إِلَيْهِ قَوْلاً **لَمْ يَعْرِفْه**، وَحَمَّلَهُ ذَنْباً **لَمْ يَقْتَرِفْه**: كَانَ ذَلِكَ زِيادَةً فِي الإِقْصَا، وَخِلافاً لِمَا بِهِ اللهُ -تَعَالَى- وَصَّى؛ قَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ﴾ [الأنعام:١٥٢]، وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِٱلْقِسْطِ﴾ [الأعراف:٢٩]، وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة:٨] -إِلَى أَمْثَالِهَا مِنَ الآيَات-...».

إِلَى أَنْ قَالَ: «**فَأَمَّا مُجَرَّدُ البَهْتِ الصُّرَاح؛ فَلاَ يَلِيقُ بِذَوِي الصَّلاَح**».

كَذَا فِي مُقَدِّمَةِ «العَوَاصِم وَالقَوَاصِم» (١/ ٣٧-٣٨).

قُلْتُ:

وَلاَ شَكَّ وَلاَ رَيْبَ أَنَّ (القَال وَالقِيل) -فِي عِلْمِ (الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل)- لَيْسَ مِن (**الحَقِّ، وَلا الصِّدْق، وَلاَ الإِخْلاَص**) فِي شَيْءٍ!

---

(١) انْظُرْ **فَوائِدَ عَزِيزَةً** -فِي تَرْجَمَتِه-: «البَدْر الطَّالِع» (رقم٥٦٢-طبع دمشق)، وَ«إِنْبَاء الغُمْر» (٣/ ٢١٠)، وَ«الضَّوْء اللاَّمِع» (١٠/ ٢٠٦)، وَ«هِجَر العِلْم وَمَعَاقِله فِي اليَمَن» (٣/ ١٣٤٥-١٣٦٤).

بَلْ هُوَ مِن (الظُّلْم، وَارْتِكَابِ البَهْت، وَانْتِهَاكِ الأَعْرَاض)!!

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هَذا البَابُ مَحْصُوراً فِي خَاصَّةِ أَهْلِ العِلْمِ -بِاليَقِين، أَو الظَّنِّ الرَّاجِح-؛ فَإِنَّهُ سَيَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ المَفَاسِدِ مَا اللهُ بِهِ عَلِيمٌ..

وَقَدْ نَقَلَ السَّخَاوِيُّ عَنْ شَيْخِهِ ابْن حَجَر فِي «ذَيْل التِّبْر المَسْبُوك»[1] (ص٤) -قولَه-:

«إِنَّ الَّذِي يَتَصَدَّى لِضَبْطِ الوَقَائِعِ مِنَ الأَقْوَالِ وَالأَفْعَال وَالرِّجَال يَلْزَمُهُ التَّحَرِّي فِي النَّقْل؛ **فَلاَ يَجْزِمُ إِلاَّ بِمَا يَتَحَقَّقُهُ.**

وَلاَ يَكْتَفِي بِالنَّقْلِ الشَّائِع -وَلاَ سِيَّمَا إِنْ تَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مَفْسَدَةٌ مِنْ الطَّعْنِ فِي حَقِّ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ وَالصَّلاَح-.

وَإِنْ كَانَ فِي الوَاقِعَةِ أَمْرٌ قَادِحٌ -سَواءٌ كَانَ قَوْلاً أَوْ فِعْلاً، أَوْ مَوْقِفاً فِي حَقِّ المَسْتُور-: **فَيَنْبَغِي أَنْ لاَ يُبَالِغَ فِي إِفْشَائِهِ**[2]، وَيَكْتَفِي بِالإِشَارَةِ؛ لَئَلاَّ يَكُونَ قَدْ

---

(١) وكذا في «مسائل نفيسة في منهج كتابة التاريخ» (ص١٨-١٩) -لَه-.

وما بين المعقوفَيْن منه.

(٢) وقد حَصَلَ لِي -ووَقَعَ منِّي- فِي مُكَالَمَةٍ هَاتِفِيَّةٍ (خَاصَّة) سُجِّلَتْ (عَلَيَّ) بِغَيْرِ إِذْنِي ولا مَعْرِفَتِي!- أَنْ: (**فَلَتَتْ!**) مِنِّي كَلِمَةٌ **شِبْهُ شَدِيدةٍ** -رَدَّةَ فِعْلٍ!- في حَقِّ (**بَعْضِ النَّاس!**)؛ لِمَوْقِفٍ مَغْلُوطٍ صَدَرَ مِنْه!

فَقَامَ بَعْضُ (المُتَرَبِّصِين) -**شِفَاءً لِغَيْظِ قَلْبِهِ!**- فَنَشَرَها، وَأَفْشَاهَا، وَأَذَاعَها، وَحَمَّلَهَا مَا لاَ تُحْمَل!!!

وَلَمَّا اجْتَمَعْتُ بِمَنْ نَقَدْتُهُ -قَبْلَ أَيَّامٍ قَلِيلَةٍ مِن كتابةِ هذا التعليق- في منتصف شهر رمضان (١٤٢٩هـ)-: **اعْتَذَرْتُ لَهُ عن تِلْكُم الكَلِمَة، واسْتَسْمَحْتُهُ بِشَأْنِهَا...** =

صَدَرَ مِنْهُ فَلْتَةً[١]، [فإذا ضُبِطَتْ عليه: لَزِمَهُ عارُها -أبداً-].

= **فَاللَّهُمَّ اغْفِرِ لِي، وَلَهُ، وَ(لُهم)!**

قُلْتُ: وَفِي تَرْجَمَةِ الشَّيْخ عَلِي بِن مُوسَى بِن إِبْرَاهِيم الرُّومِـي الحَنَفِـي القَـاهِرِي -مِـنَ «الـضَّوء اللاَّمِع» (٦/ ٤٢) -لِلسَّخَاوِي- قال:

«... وَحَضَرَ مَجْلِسَ الحَدِيثِ -بِالقَلْعَة- فِي (رَمَضَان: سَنَة أَرْبَعٍ وَثَلاثِين)؛ فَوَقَعَتْ مِنْهُ فَلَتَـاتُ لِسَانٍ؛ حَمَلَهُ عَلَيْهَا بَعْضُ النَّاس-فِيمَا زعم-، ثُمَّ اعْتَذَرَ عَنْ ذَلِك».

.. فكَانَ مَاذا ؟!

(١) وَهذا مِن واجِبِ حُسْنِ الظَّنِّ -المأمورِ به-.

وقد قال الشيخُ بكر أبو زيد -رَحِمَهُ الله- في «الرُّدُود» (ص٤٠٤-٤٠٥) -مُبَيِّناً ما في أساليب (البعض!) مِن: «**تتبُّع العورات، وتلمُّس الزلّات والهَفَوات؛ فيُجَرَّحُ بالخطأِ، ويُتَّبَعُ العالِـمُ بالزَّلَّـةِ، ولا تُغْفَرُ له هفوةٌ**»، قال:

«وهذا مَنْهَجٌ مُرْدٍ!

فَمَنْ ذا الذي سَلِمَ مِن الخَطأ -غيرَ أنبياءِ الله ورسلِه-؟!

وكَم لبعضِ المشاهير من العُلماء مِن زَلاّت! لكنَّها مُغْتَفَرَة بجانِـب مـا هُـم عليـه مِـن الحـقِّ، والهُدى، والخير الكثير:

مَنِ الذي ما ساءَ قَطّ؟! وَمَنْ لهُ الحُسْنَى فَقَطْ؟!

[**قلتُ**: وَلَقَدْ كَانَ شيخُنا العَلاَّمَةُ الأَلْبَانِيُّ يُرَدِّدُ هَذا البَيْتَ مِن الشِّعْر -كَثِيراً جِدًّا- فِي مَجَالِسِه].

ولو أُخِذَ كُلُّ إنسانٍ بهذا لَـمَا بَقِيَ معنا أحدٌ، ولَصِرْنا مِثْلَ دودة القَزِّ؛ تطوي على نفسِها بنفسِها حتى تموتَ!

ومِـن طـرائِقِهم: ترتيـبُ سـوء الظـنِّ، وحمـلُ التـصرُّفاتِ -قـولاً، وفِعـلاً- عـلى محامِـلِ السُّوء والشُّكُوك.

ومِنه: التناوُش مِن مكانٍ بعيدٍ؛ لحَمْلِ الكـلامِ عـلى مَحامِـل الـسُّوء -بَعْـدَ بـذْل الهَـمِّ القـاطِع للترصُّد، والتربُّص-، والفرح العظيم بأَنَّهُ وَجَدَ على فُلان كذا! وعلى فلان كذا!! =

وَلِذَلِكَ؛ يَحْتَاجُ الْمُؤَرِّخُ أَنْ يَكُونَ عَارِفاً **بِمَقَادِيرِ النَّاسِ** وَأَحْوَالِهِم وَمَنَازِلِهِم؛ **فَلاَ يَرْفَعُ الوَضِيع، وَلاَ يَضَعُ الرَّفِيع**»[(١)].

= ومتى صار مِن دِين الله: فرحُ المسلم بمُقارَفةِ أخيه المسلم للآثام؟!

ألا إنَّ هذا التَّصَيُّدَ **داءٌ خبيثٌ**؛ مَتَى ما تمكَّن مِن نفس أطفأ ما فيها مِن نور الإيمان، وصَيَّرَ القلبَ خراباً يباباً، يستقبلُ الأهواءَ والشهواتِ، ويُفرزُها -نعوذُ باللهُ مِن الخذلان-».

وَمِنْ كَلاَمِ فَضِيلَةِ الشَّيْخِ **رَبيع بن هَادي** -أَكْرَمَهُ اللهُ- فِي الشَّيْخِ بَكْرٍ- قَوْلُهُ -فِي «لِقَاء جُدَّة المَفْتُوح»:

«قُلْتُ لَكُم: لاَ تَتَعَرَّضُوا لِلأَشْخَاص: (**بَكْر أَبُو زَيْد) أَخُونَا، أَخْطَأ**، وَنَرْجُو اللهَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- أَنْ يَأْخُذَ بِنَاصِيَتِهِ إِلَى الصَّوَابِ وَالحَقّ، **نَحْنُ نَاقَشْنَاهُ** بِحَسْبِ مَا عِنْدِنا مِنَ المَعْرِفَةِ لِلحَقِّ وَالصَّوَاب، وَمَا جَاءَنِي مِنْهُ شَيْءٌ إِلى الآن، **وَنَرْجُو مِنْهُ الخَيْرَ -إِنْ شَاءَ الله-**.

بَكْر أَبُو زَيْد لَهُ مَاضٍ مُشْرِقٌ، يَعْنِي: كَتَبَ كَثِيراً فِي مُقَاوَمَةِ البِدَعِ وَالفِتَن، فَهَذِهِ الكُتُبُ نَعْتَزُّ بِهَا وَنَنْشُرُهَا، **وَلَوْ عِنْدَنا إِمْكَانِيَّةٌ؛ نَطْبَعُهَا، وَنَنْشُرُهَا**.

وَأَخْطَاؤُهُ -وَالله- أَرُدُّهَا، كَمَا قُلْنَا لَكُم: لَوْ كَانَ ابْنُ بَاز وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَل، حَتَّى الصَّحَابَة، أَخْطَاؤُهُم مَا نَقْبَلُهَا».

(١) وَمِنْ أَعْجَبِ تَصَرُّفَاتِ هَؤُلاَءِ (!) -هَدَاهُم الله- فِي هَذا البَاب-: أَنَّهُم -فِي أحيانٍ كثيرةٍ- يَأْخُذُونَ بِقَوْلِ مَنْ **يَجْهَلُ** ضِدَّ مَنْ يَعْلَم، وَبِقَوْلِ **الحُدَثَاءِ** ضِدَّ القُدَمَاء! وَبِقَوْلِ **المَجَاهِيل** ضِدّ المَعْرُوفِين!! وبقول **الصُّغَرَاءِ** ضِدَّ الكُبَراء!!! وَبِقَوْلِ **المُبْتَدِئِين** ضِدّ المُتَقَدِّمين!!!! فَيَجْعَلُونَ **(الفَطِين)**= (مِسْكِيناً)، وَ(المِسْكِين)=(فَطِيناً)!!! **-على حَسْب اصطلاحاتهم، وتقسيماتهم-!**

المُهِمّ -عندَهم!-: **أَنْ يدورَ في فَلَكِهِم، ولا يتجاوزَ إطارَهم، ولا يتعدَّى رِكابَهم!**

... وَهَذِهِ مَسَالِكُ رَدِيَّةٌ -خَطِرَة-، تُنَاقِضُ أَحْكَامَ السِّيرَةِ وَالسَّرِيرَة..

وَاللهُ -تَعَالَى- يَقُول-: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ ؟!

نَعَمْ؛ العِبْرَةُ بِمَنْ صَدَق، وَلَيْسَت بِمَنْ سَبَق... وَلَكِنْ: =

= كَيْفَ السَّبِيلُ إِلَى التَّحَقُّقِ مِنْ هَذا -وَتَحْقِيقِهِ- **إِلاَّ بِالسَّبْرِ، وَالتَّتَبُّعِ، وَالمَعْرِفَةِ القَوِيَّةِ الجَادَّةِ؟!!**

وَتَذَكَّرْ -أَخِي طَالِبَ العِلْمِ- مَوْقِفَ الإِمَامِ ابْنِ مَعِين مِنْ تَوْثِيقِهِ بَعْضَ الكَذَّابِين الَّذِينَ **غَرَّرُوهُ بِظَوَاهِرِهِم!!** -كما تَقَدَّمَ (ص١٠٥)-.

قُلْتُ:

وَلَعَلَّ مِمَّا يُقْنِعُ (هَؤُلاَءِ!) بِبُطْلاَنِ هَذِهِ التَّزْكِيَاتِ **(السَّرِيعَة=الطَّيَّارَة!)** -وما يُشْبِهُها-: مَا أَخْرَجَهُ البَيْهَقِي فِي «السُّنَن الكُبْرَى» (١٠/ ١٢٥)، وَ«الصُّغْرَى» (٤/ ١٣٤)، و«معرفة السُّنَن والآثار» (٦٠٣٦)، وَالخَطِيب فِي «الكِفَايَة» (٢١٩)، وَالعُقَيْلِي فِي «الضُّعَفَاء» (٣/ ٤٥٤) أَنَّهُ:

شَهِدَ رَجُلٌ عِنْدَ عُمَرَ بنِ الخَطَّاب -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، فَقَالَ لَهُ عُمَر: **إِنِّي لَسْتُ أَعْرِفُك -وَلاَ يَضُرُّكَ أَنِّي لاَ أَعْرِفُكَ-**، فَائْتِنِي بِمَنْ يَعْرِفُك؟

فَقَالَ رَجُلٌ: أَنَا أَعْرِفُهُ -يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِين-، قَال: بِأَيِّ شَيْءٍ تَعْرِفُه؟ فَقَال: بِالعَدَالَة، قَال: هُوَ جَارُكَ الأَدْنَى؛ تَعْرِفُ لَيْلَهُ وَنَهارَه، وَمَدْخَلَهُ وَمَخْرَجه؟! قَال: لاَ، قَال: فَعَامَلَكَ بِالدِّرْهَمِ وَالدِّينَارِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِمَا عَلَى الوَرَع؟! قَال: لاَ، قَالَ: فَصَاحَبَكَ فِي السَّفَرِ الَّذِي يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى مَكَارِمِ الأَخْلاق؟! قَالَ: لاَ، قَال:

فَلَسْتَ تَعْرِفُهُ.

ثُمَّ قَالَ لِلرَّجُل: **ائْتِنِي بِمَنْ يَعْرِفُك.**

قُلْتُ: وَصَحَّحَهُ شَيْخُنا فِي «الإِرْوَاء» (٢٦٣٧)، وَابْنُ السَّكَن -كَمَا نقلهُ الحَافِظُ ابْنُ حَجَر فِي «التَّلْخِيص الحَبِير» (٤/ ١٩٧)-.

وَنَقَلَ العَجْلُونِي فِي «كَشْف الخَفَاء» (١/ ٥٤٩) عَنِ العَلاَّمَةِ النَّجْم الغَزِّي -(تُوُفِّي ١٠٦١هـ)- تَحْسِينَ سَنَدِه.

وَلَعَلَّ أَصْلَ هَذا التَّحْسِين منقولٌ عَن الإِمَامِ ابْنِ كَثِير فِي «الإِرْشَاد» -كَمَا فِي «سُبُل السَّلاَم» (٤/ ٢٥٩) -لِلصَّنْعَانِي-.

قلتُ:

ومِمَّا ينقُضُ هذه التزكياتِ (السريعةَ!)، ويُبْطِلُها: قولُ النبيِّ ﷺ: «**السَّمْتُ الحَسَنُ، والتُّؤَدَةُ**،=

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ الإِمَامُ ابْنُ حَزْمٍ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «**الأَخْلاَق وَالسِّيَر**» (ص٩١):

«**لاَ آفَةَ أَضَرُّ عَلَى العُلُومِ وَأَهْلِهَا مِنَ الدُّخَلاءِ** (١) **فِيهَا -وَهُمْ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهَا-؛**

=**والاقتصادُ: جزءٌ مِن أربعةٍ وعشرين جزءاً مِن النُّبُوَّةِ**» -«صحيح الترغيب» (١٦٩٦)-:

فالسَّمْتُ الحَسَنُ يُنافيه: **الطَّيْشُ!**

والتُّؤدَةُ تُنافيها: **العَجَلَةُ!**

والاقتصادُ يُنافيه: **الإسرافُ!**

وَقَدْ قَالَ العَلاَّمَةُ السَّعْدِيُّ فِي «فَتْح الرَّحِيم المَلِك العَلاَّم...» (ص١٦٨) -لـمَّا ذَكَرَ قَوْلَ اللهِ -تَعَالَى-: ﴿لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾-:

«**هَذَا إِرْشَادٌ مِنْهُ لِعِبَادِهِ؛ إِذَا سَمِعُوا الأَقْوَالَ القَادِحَةَ فِي إِخْوَانِهِم المُؤْمِنِين؛ رَجَعُوا إِلَى مَا عَلِمُوا مِنْ إِيمَانِهِم، وَإِلَى ظَاهِرِ أَحْوَالِهِم، وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلى أَقْوَالِ القَادِحِين، بَلْ رَجَعُوا إِلَى الأَصْلِ، وَأَنْكَرُوا مَا يُنافِيه**».

وَقَالَ فِي «تَفْسِيرِه» (ص٥٦٣) -فِي الآيَةِ نَفْسِهَا-:

«**أَيْ: ظَنَّ المُؤْمِنُونَ ببعْضِهِم خَيْراً، وَهُوَ السَّلاَمَةُ مِمَّا رُمُوا بِهِ، وَأَنَّ مَا مَعَهُم مِنَ الإِيمَانِ المَعْلُوم يَدْفَعُ مَا قِيلَ فِيهِم مِنَ الإِفْكِ البَاطِلِ**».

(١) وَلَقَدْ ذَكَّرَتْنِي بعضُ صنائعِ (بعض!) هؤلاءِ (الدُّخَلاء) -غَفَرَ اللهُ لَهُم- بِكَلاَمٍ للعَلاَّمَةِ المَاوَرْدِي؛ قَال:

(وَلَقَدْ رَأَيْتُ... رَجُلاً يُنَاظِرُ فِي مَجْلِسٍ حَافِلٍ، وَقَدِ اسْتَدَلَّ عَلَيْهِ الخَصْمُ بِدَلاَلَةٍ صَحِيحَة، فَكَانَ جَوابُهُ عَنْهَا أَنْ قَال: إِنَّ هَذِهِ دِلاَلَةٌ فَاسِدَةٌ؛ وَوَجْهُ فَسَادِهَا أَنَّ **شَيْخِي لَمْ يَذْكُرْهَا! وَمَا لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّيْخُ لاَ خَيْرَ فِيه**»! -كَمَا فِي كِتَاب «أَدَب الدُّنْيا وَالدِّين» (ص٧٠) -لَه-.

فَهُمْ عَلَى مَذْهَبِ (!):

وَمَا أَنَا إِلاَّ مِنْ غَزِيَّةَ إِنْ غَوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أَرْشُدِ!

... قال العلاَّمةُ المُعَلِّمِيُّ في «رَفْع الاشتباه عن مَعنى (العِبادة)، و(الإله)» (ص١٥٢):

«**واعلمْ أنَّ اللهَ -تعالى- قد يُوقِعُ بعضَ المُخْلِصين في شيءٍ مِن الخَطَأ، ابتِلاءً لغيرِه؛ أَيَتَّبِعُونَ=**

فَإِنَّهُم **يَجْهَلُونَ**، وَيظُنُّون أَنَّهُم يَعْلَمُون! **وَيُفْسِدُونَ**، وَيُقَدِّرُون أَنَّهُم يُصْلِحُون!».

قُلْتُ: وَلَعَلَّ أَكْثَرَ هَذا (القَال وَالقِيل) صَادِرٌ مِـنَ **عَـوامِّ الـشَّبابِ**؛ الَّـذِينَ لاَ يَجُوزُ لَهُم -أَصْلاً- الدُّخُولُ فِي هَذا البَاب -لِمَا فِيهِ مِنَ البَلاَيَا والصِّعَاب-:

وَلَقَدْ سُئِلَ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بن يَحْيَى النَّجْمِي [1] -رَحِمَهُ اللهُ-:

«هَلْ يَجُوزُ لِطالِبِ العِلْمِ المُتَمكِّنِ أَنْ يُبَدِّعَ أَوْ يُكَفِّرَ؟ أَمْ أَنَّ هَذا لِأَهْـلِ العِلْـمِ خَاصَّة؟».

فَأَجَابَ -رَحِمَهُ اللهُ-:

«لاَ يَجُوزُ لِطَالِبِ العِلْمِ المُبْتَدِئِ أَنْ يُبَدِّعَ أَوْ يُكَفِّرَ؛ إِلاَّ بَعْدَ أَنْ يَتَأَهَّلَ [2] لـذلك، وَعَلَيْهِ إِسْنَادُ الأَمْرِ لِكِبَارِ [3] أَهْلِ العِلْمِ خَاصَّةً».

=الحقَّ ويَدَعُونَ قولَه؟! أم يَغْتَرُّونَ بفضلِه وجلالتِه؟! وهو معذورٌ، بل مأجورٌ لاجتهـادِه وقـصدِهِ الخيرَ، وعدم تقصيرِه.

ولكنْ؛ مَنِ اتَّبَعَهُ مُغْتَرًّا بعظمتِه -بدون التِفاتٍ إلى الحُجَـجِ الحقيقيـةِ مِـن كتـابِ الله -تعـالى- وسُنَّةِ رسولِه ﷺ- فلا يكونُ معذوراً، بل هو على خطرٍ عظيم.».

وَرَحِمَ اللهُ العِزَّ بن عَبْدِ السَّلاَم القَائِلَ -كَمَا فِي «قَواعِدِهِ الكُبْرَى» (٢/ ٢٧٥)-:

«فَالبَحْثُ مَعَ هَؤُلاَءِ ضَائِعٌ مُفْضٍ إِلَى **التَّقَاطُعِ وَالتَّدَابُرِ** مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ يَجْنِيهَا.

وَمَا رَأَيْتُ أَحَداً رَجَعَ عَنْ مَذْهَبِ إِمَامِهِ إِذَا ظَهَرَ لَهُ **الحَقُّ** فِي غَيْرِهِ..

فَسُبْحَانَ اللهِ مَا أَكْثَرَ مَنْ أَعْمَى **التَّقْلِيدُ** بَصَرَهُ!».

(١) «الفَتَاوَى الجَلِيَّة» (٢/ ٧٢).

(٢) وأكبرُ المَشاكِل: أنَّ سائرَ (هؤلاء!) يَعْتَبِرُونَ أَنْفُسَهُمْ مُتأَهِّلِين -كَمَا قَالَ ابْنُ حَزْم-!! فما الحلُّ -إذَنْ-؟!

(٣) انْظُر مَا تَقَدَّم (ص٥٢) حَوْلَ مُصْطَلَحِ (كِبَار أَهْلِ العِلْم)، أَو (أَهْل العِلْم الكِبَار).

وَقَالَ فَضِيلَةُ الشَّيْخ صَالِح الفُوزَان -وَفَّقَهُ اللهُ- فِي «المُنْتَقَى مِنْ فتَاوِيه» (٢/ رقم ١٨١):

«**لاَ يَنْبَغِي لِلطَّلَبَةِ المُبْتَدِئِين -وَغَيْرِهِم مِن العَامَّة- أَنْ يَشْتَغِلُوا بِالتَّبْدِيعِ وَالتَّفْسِيق؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَمْرٌ خَطِيرٌ** -وَهُم لَيْسَ عِنْدَهُم عِلْمٌ وَدِرايَةٌ فِي هَذا المَوْضُوع-.

وَأَيْضاً؛ هَذا يُحْدِثُ العَدَاوَةَ وَالبَغْضَاءَ بَيْنَهُم.

فَالوَاجِبُ عَلَيْهِم الاشْتِغَالُ بِطَلَبِ العِلْمِ، **وَكَفُّ أَلْسِنَتِهِم عَمَّا لاَ فَائِدَةَ فِيه، بَلْ فِيهِ مَضَرَّةٌ عليْهِم وَعَلَى غَيْرِهِم**».

قلتُ:

وَمَا أَجْمَلَ مَا قَالَهُ أَخُونَا الدُّكْتور الشَّيْخ عَبْد السَّلاَم البَرْجَس -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مُحَاضَرَةٍ لَهُ- بِعُنْوَان- «**مَظَاهِرُ الغُلُوِّ فِي الاعْتِقَادِ، وَالعَمَلِ، وَالحُكْمِ عَلَى النَّاس**»:

«**التَّبْدِيعُ بِغَيْرِ حَقّ، وَالتَّفْسِيقُ بِغَيْرِ حَقّ: يَقُودُ إِلَى التَّقَاطُع وَالتَّبَاغُض.**

وَهُوَ سَبِيلٌ إِلَى التَّكْفيرِ[1] **بِغَيْرِ حَقّ**».

وَقَال -رَحِمَهُ اللهُ-:

«تَتَابَعَت نُصُوصُ العُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ المُتَصَدِّيَ لِلأَحْكَامِ عَلَى النَّاسِ فِي عَقَائِدِهِم -أَوْ عَدَالَتِهِم- لاَ بُدَّ أَنْ يَكُونَ **مِنَ العُلَمَاءِ وَأَهْلِ الوَرَع**.

---

(١) وَهَذا مَا حَصَلَ (بعضُهُ!) مِنْ بَعْضِ الأَشْخَاصِ فِي عَدَدٍ مِنَ المُجْتَمَعَاتِ (القَرِيبَةِ مِنَّا)!!

فَالحَذَرَ الحَذَرَ... وَالحِرْصَ الحِرْصَ...

وانظُر ما سيأتي (ص٢٤١).

مِنْ ذَلِكَ: قَوْلُ الحافِظِ الذَّهَبِيِّ -رَحِمَهُ الله-تَعَالَى-: «وَالكَلامُ فِي الرِّجَال لاَ يَجُوزُ إِلاَّ **لتَامِّ المَعْرِفَةِ، تَامِّ الورَع**[1]» -«مِيزَان الاعْتِدَال» (٣/ ٤٦)-».

قُلْتُ:

أَمَّا المُقَلِّدُ؛ فَحَسْبُهُ أَنْ يَكُونَ مُقَلِّداً[2]!!

كَمَا بَيَّنَ ذَلِكَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٣٥/ ٢٣٣) -مُؤَصِّلاً-:

«وَلاَ يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يُرَجِّحَ قَوْلاً عَلَى قَوْلٍ **بِغَيْرِ دَلِيلٍ**، وَلاَ يَتَعَصَّبَ لِقَوْلٍ عَلَى قَوْلٍ، **وَلاَ قَائِلٍ عَلَى قَائِلٍ بِغَيْرِ حُجَّة**.

بَلْ مَنْ كَانَ مُقَلِّداً: لَزِمَ حُكْمَ التَّقْلِيدِ[3]؛ **فَلَمْ يُرَجِّحْ، وَلَمْ يُزَيِّفْ، وَلَمْ يُصَوِّبْ، وَلَمْ يُخَطِّئ**[4].

---

(١) فَأَيْنَ هُوَ ذَا؟!

وَقَارِن بِكَلام الحَافِظِ الذَّهَبِي -نَفْسِهِ- فِي «تَذْكِرَة الحُفَّاظ» (١/ ٣).

(٢) **وَاقِعاً، لاَ مُوافَقَةً أَوْ إِقْراراً!! -فتنبَّه-!**

فَإِنْ تَرَقَّى؛ فَلَيْسَ هَذَا مَمْنُوعاً عَنْه، وَلَيْسَ هُوَ -أيضاً- مَجَالَ بَحْثِنا فِيه!

وَقَارِنْ بِمَا تَقَدَّم (ص٧٥).

(٣) أَيْ: فِي نَفْسِه.

(٤) أَيْ: فِي غَيْرِه.

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «الفتاوى الكُبرى» (٣/ ٣١٢):

«**فمَن خَرَجَ عن حَدِّ التقليد السائغ -والاجتهاد-** كان فيه شَبَهٌ مِن: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ=

وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنَ **العِلْمِ وَالبَيَانِ** مَا يَقُولُهُ؛ سُمِعَ ذَلِكَ مِنْه:

- فَقُبِلَ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ حَقّ.

- وَرُدَّ مَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَاطِل.

- وَوُقِفَ مَا لَمْ يَتَبَيَّن فِيهِ أَحَدُ الأَمْرَيْنِ[1].

= أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وكان مِمَّن اتَّبَعَ هواهُ بغير هُدىً مِن الله».

ونَرَى أكثرَ المُقَلِّدَةِ -اليومَ- هُم مُسْعِرِي نارِ حُروبِ الفِتَنِ والخِلافات، والمشاكلِ والنِّزاعات!

وإنِّي لأخشى أنْ يكونَ (بَعْضُ!) هؤلاء (!) مُنْدَسِّين بين السَّلَفِيِّين -عَمْداً- لِلْفَتِّ في عَضُدِهم، والتفريق بينهم، وتمزيق جَمْعِهم!!

وليس ذلك بغريبٍ على دُعاةِ الحزبيَّة، وأساليبِهم الجاسوسية، ودهاليزهم السرِّيَّة!

وبالأمسِ القريب (اعْتَرَف!) واحِدٌ مِن ذاك الصّنف -**فِي لَحْظَةِ غَفْلَةٍ أَوْ خُبْثٍ! أَوْ عُجْبٍ وَتَكَبُّر!**- أنَّه (جاءه!) كذا وكذا مِن الأموال (!!) **لإسقاطِ (فُلان)، و(فُلان) -مِن مشايخ السَّلَفِيَّة في بعضِ البُلدان-!**

و﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾.

وَ﴿لَن يَضُرُّوكُمْ إِلَّآ أَذًى﴾؛ مِنْ «**أَذِيَّةِ الكَلاَمِ الَّتِي لاَ سَبِيلَ إِلَى السَّلاَمَةِ مِنْهَا مِنْ كُلِّ مُعَادٍ**».

كَمَا قَالَ العَلاَّمَةُ السَّعْدِي فِي «تَفْسِيرِه» (ص٦٤ -طَبْعَةُ الرِّسَالَة).

(١) فليس قولُ ذي العلمِ والبيان -كَبِيراً كان، أَوْ دُونَهُ- لازِمَ القَبُول -ولا بُدَّ-.

نَعَمْ؛ إذا (**أَقْنَعَ**) مَن أمامَهُ مِن العُلماء وطَلَبَة العِلم؛ (**فاقْتَنَعَ**) -بالحُجَّةِ البُرهانِيَّةِ والأدِلَّةِ العِلْمِيَّة- لَزِمَ، وَوَجَب.

هَذَا هُوَ مَنْهَجُ السَّلَف؛ لاَ الاسْتِعْدَاء، وَالتَّأْلِيب، وَالقَهْر، وَالضَّغْط، وَالتَّرْهِيب!!

وَاللهُ -تَعَالَى- قَد فَاوَتَ بَيْنَ النَّاسِ **فِي قُوَى الأَذْهَان**؛ كَمَا فَاوَتَ بَيْنَهُم في قُوَى الأَبْدَان».

وَمَا أَجْمَلَ -وأَعْظَمَ- مَا قَالَهُ شَيْخُ الإِسْلاَمِ ابْنُ تَيْمِيَّة فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٤/ ٥١):

«فَالثَّبَاتُ وَالاسْتِقْرَارُ فِي أَهْلِ الحَدِيثِ وَالسُّنَّة أَضْعَافُ أَضْعَافِ أَضْعَافِ مَا هُوَ عِنْد أَهْلِ الكَلاَمِ وَالفَلْسَفَة[١]...

وَأَيْضاً؛ تَجِدُ أَهْلَ الفَلْسَفَةِ وَالكَلاَمِ أَعْظَمَ النَّاسِ **افْتِرَاقاً وَاخْتِلافاً**[٢] مَعَ **دَعْوَى كُلٍّ** مِنْهُم أَنَّ الَّذِي يَقُولُهُ **حَقٌّ مَقْطُوعٌ بِهِ**[٣] قَامَ عَلَيْهِ البُرْهَان!

---

(١) وَصَفَ (البَعْضُ!) شَيْئاً مِنْ كَلاَمِي العِلْمِيّ -بِغَضِّ النَّظَرِ عن صوابي أو خَطَئي فيه!- أَنَّهُ: **(فَلْسَفَة)!! وَ: (قَواعِدُ فَلْسَفِيَّة)!!**

وهذا -والله- بعيدٌ عنّي، وليس منِّي...

فلماذا هذا هكذا؟!

نَعَم؛ خَطِّئْ مَا شِئْتَ، وَغَلِّطْ مَنْ شِئْتَ؛ لَكِن: بِالعَدْلِ وَالإِنْصَاف؛ لاَ بِالتَّعَدِّي والجَوْر وَالاعْتِسَاف.

وَقَارِن بِمَا تَقَدَّمَ (ص٧١).

(٢) فالمُتَّهِمون غيرَهم بـ(الفلسفة) **-وما يترتَّبُ على ادِّعاءاتِهم مِن فتن!-** هُم أقربُ (واقعاً) إلى أنْ يُتَّهَمُوا **(بالحقِّ)** بما رَمَوْا به غيرَهم **(بغيرِ حَقّ)**...

(٣) وَهَذِهِ دَعْوَى -بَلْ دَعَاوَى!- نَسْمَعُها مِنْ (بعضِ!) إِخْوَانِنا السَّلَفِيِّين (!) فِي مَسَائِلِ النِّزَاع، وَمَواضِعِ الخِلاَف!

فَتَرَاهُم -بَعْدُ- يُقِيمُونَ الفِتَن، وَيُؤَجِّجُونَ الصُّدُور، وَيُوغِرُونَ القُلُوب، وَيُشَتِّتُونَ الكَلِمَة!!

... فَهَل هَذا -هَكَذا- مِنَ **الحَقِّ** فِي شَيْء؟!!

وَأَهْلُ السُّنَّةِ وَالحَدِيث أَعْظَمُ النَّاسِ اتِّفَاقاً وَائْتِلافاً.

وَكُلُّ مَنْ كَانَ مِنَ الطَّوَائِفِ إِلَيْهِم أَقْرَبَ؛ كَانَ إِلَى الاتِّفاق وَالائْتِلاف أَقْرَبَ».

قُلْتُ:

بالله عليكم.. **فلْنُجِبْ بصِدْقٍ وشفافيةٍ:**

أين هُوَ هذا (الثَّبَاتُ) و(الاسْتِقْرارُ) في كثيرٍ مِن إخوانِنا السَّلَفِيِّين -اليَوْمَ-، وَقَدْ عَمَّ **الخِلافُ**، وَقَلَّ **الإِنْصَافُ**، وَكَثُرَ **الاخْتِلافُ**، وَنَدَرَ **الائْتِلافُ** -فِي عُمومِ أَنْحَاءِ الدُّنْيَا- وَلِلأَسَفِ الشَّدِيد-؛ حَتَّى صِرْنا -بِذَا- **أو كِدْنا!** - فِتْنَةً لِغَيْرِنا؟!!

وَلَـمْ تَزَلْ قِلَّةُ الإِنْصَافِ قَاطِعَةً ... بَيْنَ الأَنَامِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ

...﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا﴾..

ولا ﴿...لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾..

فكيف بالمؤمنين؟!

فإنَّ «**أهلَ الحقِّ ليسَ فيهم اختلافٌ**»[1].

لِذا؛ قال الإمامُ مُطَرِّفُ بنُ عبد الله بن الشِّخِّير -رحمهُ اللهُ-:

«لو كانت الأهواءُ -كلُّها- واحداً؛ لقال القائلُ: لعلَّ الحقَّ فيه!

---

(١) «جامع بيان العلم وفضلِه» (١٧٥٣)، و«تفسير الطبري» (١٢/ ١٤١)، و«الاعتصام» (١/ ٨٧).

فلمَّا تشعَّبَت وتفرَّقَتْ: عَرَفَ كُلُّ ذي عَقْلٍ أنَّ الحقَّ لا يتفرَّق»[1].

وَمَعَ ذَلِك؛ فَالأَمَلُ بِالله -سبحانه- كَبِيرٌ: أَنْ **يُسَدِّدَنا**، وأَنْ **يَهْدِيَ** إِخْوَانَنا، وَأَنْ **يُصْلِحَ** مُنَاوِئِينا، وَأَنْ **يُرْشِدَ** ضَالَّنا، وَأَنْ **يُثَبِّتَ** صَالِحَنا..

* * * * *

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» (٣١٢) -للَّالَكائيِّ-.

المسألة الحاديةَ عشرةَ: بين (العقيدة)، و(المنهج):

لم يُحسِن فهمَ كلامي -في بيان **(العقيدة)، و(المنهج)** -والفرق بينهما- بعض **(الشَّبَبَة)** الصِّغار، فطيَّروه كُلَّ مطار، وأحاطُوه بالخَلَل والعَثار!

وممَّا كتبتُه -في هذا الأمر- قبل نحو عشرين سنةً[١]- في كتابي «**رؤية واقعية في المناهج الدعوية**» (ص١٢-٢١) -باختصار-:

«ليس مِن شكٍّ أنَّ عدداً مِن دُعاة بعضِ هذه المناهج الدعويَّة الحادثةِ هم مُشتركون معنا في **(أصول العقيدة)**، بمعنى أنّهم مُقِرُّون بالعقيدة وَفق طريقةِ السَّلَفِ في ذلك، سواءٌ منها ما كان مُتعلِّقاً بتوحيد الألوهية، أو توحيد الأسماء والصفات، أو أبواب الإيمان ونحوِها.

وإنَّما قلتُ: «في **(أصول العقيدة)**»؛ لأنَّ ثمَّةَ افتراقاً في تطبيق بعضِ تفصيلاتِ هذه العقيدة:

ولْأَضْرِبْ على ذلك مثالاً بـ«توحيد الألوهية»: فبعضُ هؤلاء (الدُّعاة) يُفَرِّقُ بين «توحيد الأُلوهية» و«الحاكمية»!

وهذه -الأخيرة- كلمةٌ أولَ ما نُقِلَتْ في هذا العصر ضِمْنَ كتابات أبي **الأعلى المَوْدودي وسيّد قُطب، ومِن ثَمَّ أخيه محمد قُطب** -ومَن جاراهُم-!

---

(١) وأظُنُّ أنَّ (بعضَهم!) كان -حينذاك- **في فترةِ الفِصال!** -هذا إنْ كان **مولوداً** -وقتَئذٍ-!! **نسألُك -اللهمَّ- حُسْنَ الخِتام، والوفاةَ على الإيمان...**

فأخذَها (هؤلاء) عن (أولئك)؛ **فوافقت رَغَباتِ الشباب المُنْبَعِثَةَ مِن حماساتِهم وعواطِفِهم**، **فطارُوا بها**، وجعلوها عُنواناً مِن عناوينِ (دعوتِهم)، وشعاراً مِن شعاراتِ (**منهجِهم**)!

ولو تأمَّلَ (هؤلاء) و(أُولئك) **لعَرَفُوا خطأَ اصطلاحِهم** -مِن وجهَيْن-:

١- أنَّهُ **اصطلاحٌ حادثٌ** لا ثمرةَ مِن ورائِه، ولا فائدةَ تُجنى منه، إلَّا تضخيم (مسائلَ) على حسابِ أُخرى!!

٢- أنَّ (الحاكميَّة) التي هي (عندهم)[1] معنى قولِه -تعالى-: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾، هي في الحقيقةِ جزءٌ ممَّا يدُلُّ عليه شمولُ (**توحيد الأُلوهية**) بعمومِه ودلالاتِه كما هو ظاهرٌ: ﴿...أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾.

فهو تحصيلٌ حاصلٌ -كما يقولون-!

إذ (**توحيدُ الألوهية**) هو «**الجانبُ الأهمُّ مِن دَعَواتِ الرُّسُلِ** الذي عرضَهُ علينا القرآنُ، فهو موضوعُ الصِّراع الدائرِ بينهم وبين خُصومِهم مِن المستكبرين والمُعانِدين مِن كُلِّ الأُمم.

ولا يزالُ هو موضوعَ الصِّراعِ إلى اليوم، ولعلَّه يستمرُّ إلى يومِ القيامةِ؛ ابتلاءً واختباراً لوَرَثَة الرُّسُل ورفعاً لمنزِلَتِهم»[2].

---

(١) انظُر -ما تقدَّم (ص١٠٢) - في (المسألة التاسعة) - حول مصطلح (الحاكمية).

(٢) «منهج الأنبياء..» (ص٢٤) للشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ-.

وهذا التفريقُ بين «**توحيد الأُلوهيَّة**» و«**الحاكميَّة**» جَعَلَ الأولويَّات عند أصحابِه مُتضاربة**!!** كما قال المودودي في «الأسس الأخلاقية» (ص٢٢): «غاية الدين الحقيقية: إقامة نظام الإمامة الصالحة الراشدة»**!**

وهذا كلامٌ لا سَنَدَ له، «لأن غايةَ الدِّينِ الحقيقيَّة، والغايةَ مِن خَلْق الجِنِّ والإنسِ، والغايةَ مِن بعثةِ الرُّسُل، وإنزالِ الكتب هي: عبادةُ الله وإخلاصِ الدِّين له»[1].

ومع ذلك؛ **فإنَّ صورةَ الافتراقِ تتبدَّى ظاهرةً في (المنهج) والسبيل الذي يسيرُ عليه (أولئك)** الدُّعاةُ إلى الله؛ لتحقيق شأن العقيدةِ وهدَفِها.

وهذا هو **مَكْمَنُ الخلافِ بين الدَّعوة السَّلَفِيَّة وغيرِها مِن الدَّعَوات التي تتبنَّى (العقيدة) وتُخالفُ في (المنهج)**[2].

---

(١) المرجع السابق (ص١٠٨).

(٢) وفي كلامٍ لفضيلةِ الشيخ **ربيع بن هادي** -أيَّدَهُ اللهُ بالحقِّ- في مجلس «لقاء مفتوح..» يقولُ:

«هؤلاء الذين قاتلهم عليٌّ [أي: الخوارج]، كانت -**والله- عقيدتُهُم سلفيَّة**.. ولكن؛ كان **عندهم انحرافٌ سياسيٌّ في الحاكميَّة**»...

وقال في مجلس «**الفُرقة الناجية وأهل الأهواء**»:

«إن الخوارج... **ما كان عندهم انحرافٌ في أنواع العبادة الثلاثة**... إنما كانوا.. **في حُسن المعتقد، وفي صحة المعتقد**...

فانحرافُهم ينحصر في باب الغُلُوّ في الحاكميَّة -كما هو مشاهدٌ الآن مِن كثيرٍ مِن الجماعات-»...

نَعَم؛ هُناك دَعَواتٌ أثبتَ التاريخُ المعاصرُ (**فَشَلَها**) و(**إفْلاسَها**)، مضى عَلَيْها ستُّونَ عاماً، أو أربعون عاماً، أو خمسةٌ، أو عشرةٌ.. وهكذا..

فهذه الدَّعَوات: **الخلافُ بيننا وبينها (عَقَدِيٌّ) و(منهجيٌّ)**؛ وليس كتابُنا هذا مُؤَسَّساً للردِّ عليها، ونَقْضِ أفكارِها وطرائقِها!

وإنَّما هذا الكتاب أَقَمْتُهُ ردًّا على مَن وافقَنا في (**أصل العقيدة**) وخالَفَنا في (**المنهج**) الذي يجبُ سلوكُه والسَّيْرُ على هُداه.

ولِبَيانِ الفَرْقِ بين (العقيدة) و(المنهج) أقولُ:

وقال اللهُ -تبارك وتعالى-: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨]:

قال ابنُ عَبَّاس: «سبيلاً وسُنَّةً»[(١)].

قال ابنُ كثير في «تفسيرِه» (٢/ ١٠٥): «هذا إخبارٌ عن الأُمَمِ المُختلفة الأديان، باعتبار ما بَعَثَ اللهُ به رُسُلَهُ الكرامَ مِن الشَّرائع المختلفةِ في الأحكام، **المتَّفِقَةِ في التَّوحيد**».

قلتُ: فهذه إشارةٌ إلى **وحدة دعوة الأنبياء في التوحيد، واختلافِهم في الشِّرْعَةِ والطريق والسبيل.**

وقال -جَلَّ اسمُه-: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا﴾ [الجاثية:١٨]:

قال سُفيان بن حُسين: «على السُّنَّة»[(١)].

---

(١) رواهُ اللَّالَكائيُّ (٦٦)، والطَّبَرِيُّ (٦/ ٢٧١).

فهذه (**الشريعةُ**) ذاتُ (**المنهاج**) الواضحِ الذي نحنُ مأمورُون باتِّباعِه وامتِثالِه، هي (**سبيلُ المؤمنين**) الأوحد، الذي نصَّ القُرآنُ الكريمُ عليه بكُلِّ وضوحٍ، وبِأَتمِّ بيانٍ، وَحَضَّ على اتِّباعِه، ونَعَى على مُخالفَتِه، كما في قولِه -تعالى-:

﴿ وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ﴾ [النساء:١١٥].

فهذا بيانٌ واضحٌ بوجوبِ اتِّباعِ سبيل المؤمنين.

وليس المؤمنون -وقتَ نزول الآيةِ- إلَّا الصحابةَ الكرامَ -رضوانُ الله عليهم-.

وإذ نُؤكِّدُ على (**المنهج**) وأهميَّته، وأنَّهُ (**منهجُ الصحابةِ**) -رضيَ اللهُ عنهُم-، ومَن سَلَكَ سبيلَهم مِن التابعين وأتْباعِهم -وهم السَّلَف الصالحُ المُزَكَّوْنَ على لسانِ النبيِّ ﷺ(١)-: فإنَّ ذلك لما جُبِلُوا عليه مِن فَهْمٍ؛ فَهُمُ الذين عايشوا الوحيَ، وشهدوا التنزيلَ، فكانُوا أقربَ النَّاسِ إلى مُرادِ الله -تعالى-، ومقصودِ الرَّسول ﷺ، ومعرفةِ مدارِكِ الأحكامِ.

فعلى مِنهاجِهم نسيرُ، وبضِياءِ فهمِهم نهتدي، وإليهِم ننتسبُ وندعو:

فمِنهاجُهُم الأناةُ في الدَّعْوَة، والتَّواصي بالحقِّ، والالتزامُ بالصِّراطِ السَّوِيِّ:

﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾.

---

(١) انظُر كتابي «الأربعون حديثاً في الدَّعوة والدُّعاة» (رقم:٨).

﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾.

قلتُ: هذه نُبَذٌ مِن فضلِ (**منهجِ السَّلَفِ**) وتميُّزِهِ عن غيرِه مِن المناهجِ الحادثةِ أو المنحرفةِ، وأَنَّهُ قائمٌ على مُطْلَقِ التَّسليم لأمرِ الله ورسولِه، دونَ النَّظَرِ إلى (مصلحةٍ) -مظنونة-، أو الالتفات إلى (استحسان) -عقلي-، أو الارتكاز على (عاطفة) ثائرة، أو (حماس)، أو (رأيٍ)!!

وأدلَّة ذلك مُتكاثرةٌ مِن القُرآن والسُّنَّة، أكتفي -هُنا- باثنَيْنِ مِنها؛ فيهما **بيانٌ جَلِيٌّ للإطارِ العامِّ لذلك المنهج السَّوَيِّ**:

أولاً: قولُ الله -تعالى-: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾.

ثانياً: قولُ رافِع بن خَديج -رضيَ اللهُ عنهُ- في حديثِ المُحاقَلَة: «نهانا رسولُ الله ﷺ عن أمرٍ كان لنا نافعاً، **وطواعيةُ الله ورسولِه أنفعُ لنا**»[1].

قلتُ:

فبهذا ظَهَرَ -ولله الحمدُ- مُجْمَلُ الفرقِ بين (العقيدة) و(المنهج)، وأنَّهُ قائمٌ على التسليم المُطلق؛ فلا أُطيلُ!

ولكنَّ ها هُنا أمراً يَجِبُ بيانُه وإيضاحُه، وهو: **أنَّ استمرار الانحراف عن (المنهج) يُؤَدِّي إلى انحرافٍ في (العقيدة) -نَفْسِهَا، والتوحيد -ذاتِه-..**

(١) رواهُ مسلم (١٥٤٨).

والناظرُ في بعضِ الجماعات (الدَّعَوِيَّة) المُعاصرة يرى دليلَ ذلك واضحاً!!

«ومعلومٌ مِن **فقهِ التَّرْبِيَة الإيمانيَّة**، أنَّ اللهَ يُعاقبُ على الذَّنْبِ بالـذَّنْبِ، وهـي أقسى صنوفِ العقوبات.

وهكذا عُوقِبَت الأُمَّةُ الإسلاميَّةُ على انحرافِها العَمَلِيِّ والسُّلوكيِّ، بانحرافٍ أشدَّ منه في **العقيدة والتصوُّر**»[1].

والله العاصمُ».

قلتُ:

هذا التأصيلُ العلميُّ -**رُغْمَ قِدَمِ كتابتِي له!**- إلَّا أنَّه يلتقـي تمامـاً -مـا بَيَّنَـهُ فضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ- في بعضِ «أجوبتِه»[2] -بقولِه-:

و(المنهجُ): قد كثُرَ الكلامُ فيه، والحديثُ عنه في هذا العصر.

بعكس ما كان عند السلف؛ قد يذكرون كلمة (منهج)، و(منهـاج)؛ لكـن؛ ما كان عندهم هذا اللَّهْجُ بـ(المنهج).

لكن؛ لَمَّا انتشرَ: اضطُرَّ[3] السَّلَفِيُّون أنْ يقولوا: **(المنهج)**، **(المنهج)**.

---

(١) كـما في كتـاب «العلمانيـة» (ص٥٠٧) -لـسَفَر الحَـوَالي!- عـلى مـذهب «رمَتْنِـي بدائِها وانسلت»!!

(٢) «الأجوبة على أسئلة أبي رواحة المنهجيَّة» (ص٤٢).

(٣) وهذه إشارةٌ إلى تأثيرِ الزَّمانِ على أحكامِ المسائلِ والأعيان...

أنا سمعتُ الشيخَ ابنَ باز لا يُفَرِّقُ بين العقيدة والمنهج[١]!

ويقولُ: كلُّها شيءٌ واحدٌ.

والشيخُ الألبانيُّ يفرِّقُ، وأنا أُفَرِّق:

أرى أنَّ (**المنهجَ**) أشملُ من (**العقيدةِ**)، فـ(**المنهج**) يشملُ (**العقيدةَ**)، ويشملُ العبادات، ويشملُ كيف تتفقَّه، ويشملُ كيف تواجهُ أهلَ البِدَعِ...

فـ(**المنهج**) شاملٌ:

(منهجَ أهل السُّنَّة في العقيدة)، (منهجَهم في العِبادة)، (منهجَهم في التَّلَقِّي)، و(منهجَهم) في كذا، (منهجَهم) في كذا...

فـ(المنهج) أشملُ -بلا شكٍّ-.

لكنَّ أهل الأهواء بعضُهم يُفَرِّقُ بين (العقيدةِ) و(المنهج)؛ لأهدافٍ حزبيَّةٍ وسياسيَّةٍ؛ فيحتالونَ على كثيرٍ مِن (السَّلَفِيِّين)، فيقولون: أنت تبقى على عقيدتِك**!** ولكن المنهج نحن مُحتاجُون أن نتعاونَ فيه؛ فلا مانعَ أنْ نقولَ: أنا سلفيٌّ -عقيدةً-؛ إخوانيٌّ -منهجاً-[٢]!

---

(١) ومِن مشهورِ ما يروِيه تلامذةُ الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي -رحمهُ اللهُ- عنه:

أنَّه لَمَّا رَأَى -رحمهُ اللهُ- مَنْ عَلَّقَ لائحةً في المكتبة، مكتوباً عليها: «**كُتُبُ المنهج**»! أخذ الورقةَ، ومزَّقَها بعُنف وغضب شديدَيْن، قائلاً: «**وهل المنهج إلا الكتاب والسُّنَّة، والقُرْآن والحديث؟!**» -أو ما هذا معناه-.

(٢) **وبعضُهم يُغَيِّرُ** (تلبيساً وتدليساً!)؛ **فيقولُ: سلفيَّة العقيدة؛ عصريَّة المواجَهة!!**

ومعلومٌ أنَّ مِن منهج الإخوان؛ حربَ العقيدة السَّلَفِيَّة!

فهذا السَّلَفِيُّ الذي يقولُ: أنا سلفيٌّ إذا قال: أنا «**سلفي (العقيدة)، إخواني (المنهج)**»! أو: «تبليغي (المنهج)»! فهُو يُنادي على نفسِه بأنَّهُ يُحاربُ (المنهجَ) السَّلَفِيّ، و(العقيدة) السَّلَفِيَّة...

فهو مِن الحِيَل الحِزبيَّة والسياسيَّة التي أشاعها التبليغ والإخوان، وفرَّقوا بين (**العقيدة**)، و(**المنهج**) -للتلاعب بعقُول السَّلَفِيِّين -خاصَّة-».

قُلتُ:

ويُستفاد مِن كلامِ فضيلتِه -نَفَعَ اللهُ بِه- **وجودُ خلافٍ**[١] **في التفريق بين (العقيدة)، و(المنهج) -نفياً وإثباتاً- بين مشايخ أهل السُّنَّةِ الكِبار** -الشيخ ابن باز، والشيخ الألبانيّ-!

فماذا يقولُ الغُلاةُ المُطَيِّرونَ للكلامِ! والمُتَشَدِّدُونَ المُوَجِّهُون للسِّهام[٢]؟!

وخُلاصةُ القولِ -**بعد الإشارةِ إلى وُجُودِ الاختلافِ (السُّنِّيِّ) المذكورِ في ضَبْطِ الفَرْقِ بين (العقيدة) و(المنهج)**-:

المنهجُ سِياجُ العقيدة، وحِصنُها المَنِيعُ؛ فلو (حَصَلَ) أنَّ أحداً كان ذا (عقيدةٍ) سلفيَّةٍ -في نفسِه-، ولكنَّهُ منحرفٌ في (منهجِه) -حزبيًّا كان أم غيرَه-:

---

(١) **وإنْ كان غيرَ مُؤَثِّرٍ مِن حيثُ التطبيقُ السَّلَفِيُّ -بحمدِ الله-.**

(٢) وعُنوانُ كتابي «**إنَّما سلفيَّة العقيدة والمنهج**» -المطبوع قبل عشر سنوات- دالٌّ على عدم التفريق -**لو كانوا يعقلون**-!

فإنَّ الشيءَ الأقوى فيه -(منهجاً) أو (عقيدةً)- هو الذي سَيُسَيْطِرُ عليه، ويُؤَثِّرُ فيه؛ بحيث لا يستمرُّ -كما يُقالُ- في حالةِ انعدام الوزن التي يعيشُها!!

فإمَّا أنْ يُؤَثِّر (منهجُهُ) على (عقيدتِه)؛ فيَؤولَ مبتدعاً مكشوفاً!

وإمَّا أن تُؤثِّر (عقيدتُهُ) على (منهجِه)؛ فيُصبحَ سَلَفِيًّا معروفاً!

... وإنَّ الأخيرةَ لأَحَبُّ إلينا مِن الأُولى؛ **ولذلك ندعو، ونَجِدُّ، ونصبرُ، ونتصبَّرُ...**

وكنتُ قد علَّقْتُ -**مُنذُ سنوات**- في رسالتِي «الأسئلة الشاميَّة» (ص٨٢- ط. المنهاج) -على هذا الموضوع- بقولِي:

«**فالتفريقُ بين (المنهج) و(العقيدة) تفريقٌ مِن حيث الحُدوث والواقِع، وليس تفريقاً مِن حيثُ الشّرع -مِن جهة-، فضلاً عن النتيجةِ والأثر -مِن جهةٍ أُخرى-؛ فتأمَّلْ، وتنبَّهْ..**».

وكلامي هذا -هُنا- تفصيلاً- مُنَزَّلٌ على ما قالهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في «منهاج السُّنَّةِ النبويَّة» (١/ ٥٤٧) -تأصيلاً-:

«**أهلُ السُّنَّةِ يُخبِرونَ بالواقع، ويأمرون بالواجب؛ فيشهدون بما وَقَعَ، ويأمرون بما أمر اللهُ ورسولُه**».

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الثانيةَ عشرةَ: (منهجُ الموازنات) -تفصيلاً-:

ولن أزيدَ -ها هُنا- على أجوبةِ سماحةِ أُستاذنا الشَّيْخ **عبد العزيز بن باز** -رحمهُ اللهُ- (الدقيقة)؛ لـمَّا سُئل:

(بالنِّسْبَةِ لمنهجِ أهل السُّنَّة في نقدِ أهل البِدَعِ وكُتُبِهم، **هل من الواجب ذِكْرُ محاسنِهم ومساوئِهم، أم: فقط مساوئِهم**)؟

فأجابَ -رحمهُ اللهُ-:

«المعروفُ في كلامِ أهلِ العلمِ نقدُ المساوئِ للتحذيرِ، وبيانِ الأخطاءِ التي أخطأوا فيها للتحذيرِ منها، أمَّا الطَّيِّب معروف، مقبول، الطيب، لكن المقصود التحذير مِن أخطائهم -الجهمية، المعتزلة، الرافضة- وما أشبه ذلك-.

فإذا دَعَتِ الحاجةُ إلى بيانِ ما عندَهم مِن حقٍّ، يُبَيَّنُ، وإذا سأل السائلُ: ما عندَهم مِن الحقِّ؟ ماذا وافقوا فيه أهل السُّنَّة؟ والمسؤول يعلم ذلك، **يُبَيِّن**، لكن المقصود الأعظم والمهم: **بيان ما عندهم مِن الباطل، ليحذره السائل، ولئلا يميل إليهم**».

فسألَهُ آخر: فيه أُناس يُوجِبونَ الموازنة: أنك إذا انتقدت مبتدِعاً ببِدعةٍ لتحذِّرَ الناسَ منه يجبُ أنْ تَذْكُرَ حسناتِه حتى لا تظلمَه؟

فأجابَ الشَّيخُ: «**لا، ما هو بلازِم**، ولهذا: إذا قرأْتَ كتُبَ أهلَ السُّنَّةِ وجدتَ المُرادَ: التحذير.

اقرأ كُتُبَ البخاريِّ «خَلْق أفعال العِبـاد»، في كتـاب الأدب في «الـصحيح»، كتاب «السُّنَّة» لعبدِ الله بن أحمد، كتاب «التوحيد» لابنِ خُزَيْمَة، و«رد عثمان بـن سعيد على أهلِ البِدَع»... إلى غيرِ ذلك؛ **يُوْرِدُونَـهُ للتحـذيرِ مِـن بـاطِلِهِم، لـيس المقصودُ تعديدَ محاسنِهم... المقصود التحذير مِن باطِلِهم.**

ومحاسنُهم لا قيمةَ لها بالنِّـسْبَةِ لَمـن كَفَـرَ، إذا كانـت بدعتُـهُ تُكَفِّـرُهُ، بطلـت حسناتُه، وإذا كانت لا تُكَفِّرُهُ، فهو على خطرٍ.

فالمقصودُ هو بيان الأخطاء والأغلاط التي يجبُ الحذرُ منها»[(١)].

قلتُ:

ويُوَضِّحُ هذا الكلامَ -**أكثرَ وأكثرَ**- كلامٌ آخَرُ لسماحتِهِ -رحمهُ اللهُ-:

فقد سُئِلَ -رحمهُ اللهُ-:

«عندما نُنْكِرُ الأخطاءَ والبِدَعَ التي يقعُ فيها مَن له تأثيرٌ على النَّاسِ، وتنتـشرُ بدعتُهُ -خُصوصاً العقيدة-، ويغالي فيها، عندما نُنْكِرُ بدعةً يتصدَّى لهـا الـبعضُ بدعوى أنَّ الحقَّ يتطلَّبُ ذِكْرَ الحسناتِ والعيوب، وأنَّ جهادَهُ في الدَّعْوَةِ وقِدَمَـهُ يَحُولُ دونَ نقدِهِ عَلَناً.

---

(١) كما في كتاب «منهج أهل السُّنَّة والجماعة في نقدِ الرِّجال والكُتُب والطَّوائف» (ص٨-٩) للشَّيْخ **ربيع ابن هادي المدخلي** -وفَّقَهُ اللهُ-.

وانظُر ما تقدَّم في حاشية (ص١٣٣) مِن (المسألة الحادية عشرة) -التـي سـبقت- مِـن كـلام الشيخ **ربيع بن هادي** في (الخوارج).

نرجو بيان المنهج الحقّ، هل يلزمُ ذِكْرَ الحسناتِ؟ وهل السَّابِقَةُ في الدَّعْوَةِ تُعفي مِن ذِكْرِ أخطائِه المُشْتَهِرَةِ والمُتَرَدِّدَةِ بين النَّاس؟»:

فأجابَ:

«الواجبُ على أهلِ العِلْمِ إنكارُ البِدَعِ والمعاصي الظاهرة بالأدلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وبالتَّرْغِيبِ والتَّرْهِيبِ والأُسلوبِ الحَسَنِ، **ولا يلزمُ عند ذلك ذِكْرُ حسنات المُبتدِع، ولكن متى ذكرها الآمِرُ بالمعروفِ والنَّاهِي عن المُنْكَرِ لِمَن وَقَعَتِ البِدْعَةُ أو المُنْكَرُ منه تذكيراً له بأعمالِه الطَّيِّبَةِ، وترغيباً له في التَّوْبَةِ، فذلك حَسَنٌ، ومِن أسباب قبول الدعوة والرجوع إلى التوبة.**

وفَّقَ اللهُ الجميعَ»[1].

فهذه ثلاثُ مسائلَ؛ تتحصَّلُ مِن كَلامِ سماحةِ أُستاذِنا الشيخ ابن باز -رحمهُ اللهُ-:

١- **(جوازُ)** ذِكْرِ حسناتِ المردودِ عليهِ -عند الحاجةِ-.

٢- **(عدم وُجُوبِ)**[2] ذِكْرِ الحَسَناتِ، والإلزامِ بذلك.

٣- **(استحسانُ)** ذِكْرِ حسناتِ المَرْدُودِ عليه -إذا كان ذلك بابَ ترغيب له **للرُّجُوعِ إلى الحقِّ**-.

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوِّعة» (٩/ ٣٥٢) -له-رحمهُ اللهُ-.

(٢) وقد يحرُمُ ذلك في بعضِ الحالات.

قلتُ:

وثَمَّةَ نُقْطَة **رابعة** -مِن بابٍ آخَر-؛ وهي:

٤- «الواجِبُ على مَن أرادَ أنْ (يُقَوِّم) شخصاً -تقويماً كامِلاً- إذا دعتِ الحاجةُ -أنْ يَذْكُرَ مساوئَهُ ومحاسنَه-»[1].

ورَحِمَ اللهُ الإمامَ الحافظَ شمسَ الدِّينِ الذَّهَبِيَّ -**وهو مِن أهل الاستقراءِ التَّامِّ**[2]- إذ يقولُ في «سِيَرِ أعلامِ النُّبَلَاء» (٢٠/ ٤٦):

«نسألُ اللهَ العَفْوَ والمغفرةَ لأهلِ التَّوْحِيدِ.

ونبرأُ إلى الله مِن الهوى والبِدع.

ونحبُّ السُّنَّةَ وأهلَها.

ونحبُّ العالِمَ على ما فيه مِن الاتِّباع والصِّفات الحميدة.

ولا نحبُّ ما ابْتَدَعَ -فيه- بتأويلٍ سائغٍ؛ **وإنَّما العِبرةُ بكثرة المحاسن**».

❋ ❋ ❋ ❋ ❋

---

(١) كما قال سماحةُ أُستاذِنا الشَّيْخِ ابنِ عُثَيْمِين -رحمهُ اللهُ-.

وانظُر ما تقدَّم (ص٤٣) -مِن هذا الكتاب-.

(٢) كما وَصَفَهُ الحافظُ ابنُ حَجَر في «نُزهة النَّظَر» (ص١٩٠-«النُّكَت»).

وانظُر «الرفع والتكميل» (٢٨٤) للَّكْنَوِيِّ، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٩/ ١٥٠).

المسألةُ الثالثةَ عشرةَ: تتبُّع العثراتِ[١]... مَنْقَصَةٌ:

في «نونية القحطاني» -**السَّلَفِيَّة**- (رقم:٤٢١ -بتحقيقي) قولُهُ:

«لا تُشْغَلَنَّ بعَيبِ غيرِك غافِلاً عن عيبِ نفسِك إنه عَيْبانِ»

ومِنْهُ ما قيل:

وأعظمُ الذَّنْبِ بعد الشِّركِ تعمله في كُلِّ نفسٍ عَمَاهَا عن مساوِيها

عِرفانُها بعُيوبِ النَّاس تُبْصِرُها منهم ولا تُبْصِرُ العيبَ الذي فيها[٢]

وقيلَ -قديماً-: «تَعِسَ الطَّيْشُ مركباً، والجهلُ قريناً»!!

وكُلُّ هذا مِمَّا نُنَزِّهُ عنهُ (جُلَّ) إخوانِنا السَّلَفِيِّين -الصادقين المُخلِصين-؛ مِمَّن سَمْتُهُمُ: **التَّؤُدَةُ والأناةُ**، وسِمَتُهُمُ: **العلمُ والتَّفَقُّه** -حفظهُم الله، وزادَهم مِن فضلِه-.

... فهذه هي النفسيَّةُ الطيِّبَةُ الصَّادقَةُ التي تعيشُ بالهُدى؛ راجيةً لـه، طامعةً به؛ تأنَسُ بالطَّمَأْنينةِ، وتسعدُ بثمراتِها، **تُحِبُّ الأُلْفَة، وتفرحُ بالتَّوبَة، وتَنْتَعِشُ بإقالةِ العَثَرَات، وتسخطُ -وتتسخَّطُ- بالوُقوفِ على الزَّلات...**

---

(١) مِن وصايا الشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في «مجموع الفوائد» (ص٢٦٠):
«**اشتغِل بعُيوبِ نفسِك وشؤونك عن عيوب الناس وشؤونهم**».

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٧٨٠) لابنِ عبد البَرّ.

فهمُّهـا -مِـن قَبْـلُ ومِـن بَعْـدُ-: **تتبُّـعُ الحـقِّ ونـشرُه؛ لا تلقُّـطُ الخطـأِ والخطيئةِ، وبَثُّهما!**

... أمَّا (هؤلاءِ) المُتَلَقِّطون -المُتَسَقِّطون!-؛ فحالُهم كمَنْ:

يمشونَ في النَّاسِ يَبْغُونَ العُيوبَ لِـمَنْ لا عَيْبَ فيه[1] لكَيْ يُسْتَشْرَفَ العطـبُ

إن يعلمـوا الخـيرَ يُخْفُـوه وإنْ عَلِمُـوا شرًّا أذاعُوا وإن لم يعلموا (غَـضِبُوا)!

وقال الإمامُ ابنُ حِبَّان في «روضة العُقلاء» (ص١٢٥):

«فمَنِ اشْتَغَلَ بعيوبِ النَّاس عـن عيـوبِ نفـسِه عَمِـيَ قلبُـهُ، وتَعِـبَ بدنُـهُ، وتعذَّرَ عليه تركُ عيوبِ نفسه؛ فإنَّ أعجـزَ النَّـاس مَـن عـابَ النَّـاسَ بـما فـيهم، وأعجزَ منه مَن عابَهُم بما فيه»!

نعم؛ لن يَضُرَّ هذا الصنفُ إلا نفسَه، وسَيُدْرِكُ ذلك ويُعايِنُـهُ، ولـو قَبْـلَ أنْ يُوارَى رَمْسَه...

وسيُدْرِكُ كُلُّ عاقل -**ولا أقولُ: كُلُّ عالِمٍ!**- فسادَ ما عليه هؤلاء مِن طريقـة، تُخالف الحقَّ والحقيقة-ولو بعد حين!-؛ فانتظروا -يا صالِحِي المؤمنين-...

فاللهُ -تعالى- بهم عليم؛ لكونِهم مُخالفين هَدْيَ الرحمن الـرحيم- في وصـف أهل النَّعِيم المُقيم-: ﴿إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾...

---

(١) أي: ظاهرٌ بادٍ.

وإلا؛ فـ«**كل بني آدم خطَّاء**»، ذو عيُوب وعيوب.

واللهُ هو الذي يسترُ ويعفُو، وعلى عبادِه الصادقين يتُوب...

نفوسٌ منكوسة، وقلوبٌ معكوسة؛ يُخالِفُون بها الهديَ النبويَّ الرشيد، والنظرَ الإنسانيَّ السديد: «**أَحِبَّ للنَّاسِ ما تُحبُّ لنفسِك تكُن مؤمناً**»(١).

فهُم على مِثلِ ما قيل:

إِن يسمعوا سيِّئاً طاروا به فَرَحا ... مِنِّي وما سمعوا مِن صالحٍ دفنوا!

... لا تفرحْ بهذا -يا ذا- ؛ فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ﴾.

فلا تَفْرَحَنْ مِن غَلْطَةٍ أنت بُؤْتَها ... فأَوَّلُ راضٍ سيرةً مَن يَسِيرُها!!

واجعلْ فَرَحَكَ بالصَّواب؛ **لا بالشَّكِّ والارْتِياب...**

اجعلْ فَرَحَكَ بأخيكَ كفَرَحِكَ بما فيك..

اجعلْ فَرَحَكَ بالمودَّةِ والائتلاف؛ **لا بالفُرقةِ والاختلاف..**

اجعَلْ فَرَحَكَ بالبحثِ عن تقويةِ الصِّلات؛ **لا بالتَّنْقيرِ عن الزَّلات، والتنقيب عن العَثَرات...**

اجعلْ فَرَحَكَ مع الله بحُسن عَمَلِك، ولا تُفسِدْ على نفسِك نفسَكَ بسُوءِ أملِك...

﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾ مِن أوهام مَن (يعملون)، أو أغلاط مَن (يتكلَّمون)!!

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (٧٢).

فمَن ذا ناجٍ -يا ذا-؛ قل لي -بربِّك-؟!

أمَا لك عَقْلٌ[1] -يا أيُّها المتربِّص-؟!

ألا تعلمُ أنَّ مَن جرَّ أذْيالَ النَّاسِ بالباطِلِ جرُّوا ذيلَه بالحقِّ؟!

باللهِ عليك؛ هل نهايةُ العالِمِ ستقفُ عند هذا التسقُّطِ والتَّلَقُّطِ الـذي تُمارسُـهُ **بِشَغَفٍ واهتمام**؛ أو ذاك التربُّصِ والتصيُّدِ **الذي تعيشُه -بل تعيش له وبه-؟!**

أليس هُناك آخِرةٌ وحِساب؟!

وثوابٌ وعقاب؟!

فهلا أعددتَ لهذا مِن جواب -صواب-؟!

﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾...

هلا تأمَّلْتَ قولَهُ -تعالى-: ﴿فَرْدًا﴾، رابطَهُ بقولِ الله -عزَّ شأنُهُ-: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ۖ أَن تَقُومُوا۟ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ...﴾:

... ﴿مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾؛ لماذا؟!

قال العلامةُ اللغـويُّ المُفَـسِّرُ أبـو حَيَّـان الأندلـسي -رحمـهُ اللهُ- في «البحـر المحيط» (٧/ ٢٩٠-٢٩١):

---

(١) انتقدَ الحافظُ الذهبيُّ بعضَ أحكامِ الحافظِ العُقَيْلِيِّ -صاحبِ «الضعفاء»- **على إمامتِـه**-؛ قائلاً له:

«**أمَا لك عقلٌ يا عُقَيْليّ؟!**» -كما في «الميزان» (٥/ ١٦٩)-.

«والمعنى: إنَّما أعظُكُم بواحدةٍ فيها إصابتُكم الحقّ وخَلاصُكم، وهي: أن تقوموا لوجه الله متفرِّقين اثنين اثنين، وواحداً واحداً، ثمَّ تتفكَّروا...

وإنما قال: (مثنى وفُرادى)؛ **لأنَّ الجماعة يكونُ مع اجتماعِهم تشويشُ الخاطِر، والمنعُ مِن التفكُّر، وتخليطُ الكلام، والتعصُّب للمذاهب، وقلَّةُ الإنصافِ** -كما هو مُشاهَدٌ في الدُّروس التي يجتمع فيها الجماعة، فلا يُوْقَفُ فيها على تحقيق-.

وأمَّا الاثنانِ: **إذا نَظَرَا نَظَرَ إنصافٍ**، وعَرَضَ كُلُّ واحدٍ منهما على صاحبِه ما ظهر لهُ؛ **فلا يكادُ الحقُّ أنْ يعْدُوَهُما**.

وأمَّا الواحدُ: إذا كان **جيدَ الفِكر، صحيحَ النظر، عارياً عن التعصُّب، طالباً للحقِّ**: فبعيدٌ أن يَعْدُوَهُ...».

وإلى هذا المعنى -نفسِه- أشارَ الإمامُ ابنُ القيِّم -رحمهُ اللهُ- في «الفوائد» (ص٧١) -بقولِه-:

«الاجتماعُ بالإخوانِ قسمان:

أحدُهما: اجتماعٌ على مُؤانسةِ الطَّبْع، وشُغْل الوقت:

فهذا مَضَرَّتُهُ أرجحُ مِن منفعتِهِ، وأقلُّ ما فيه: أنَّهُ يُفسِدُ القلبَ، ويُضَيِّعُ الوقتَ.

الثاني: الاجتماعُ بهم على التعاونِ على أسباب النجاة، والتواصي بالحقِّ والصَّبْر:

فهذا مِن أعظم الغنيمةِ وأنفعِها.

ولكنَّ فيه ثلاثَ آفاتٍ:

أحدُها: تزيُّنُ بعضهم لبعض.

الثانية: الكلامُ والخِلْطَةُ أكثرَ مِن الحاجة.

الثالثة: أنْ يصيرَ ذلك شهوةً وعادةً ينقطعُ بها عن المقصود.

وبالجملةِ؛ فالاجتماعُ والخِلْطةُ لِقاحٌ:

- إما للنَّفْسِ الأمَّارةِ.

- وإمَّا للقلبِ والنَّفْسِ المُطْمئنَّة.

والنتيجةُ مستفادةٌ مِن اللِّقاحِ:

فمَن طابَ لِقاحُه؛ طابتْ ثمرتُه.

وهكذا الأرواحُ الطيبةُ: لِقاحُها مِن المَلَكِ، والخبيثةُ: لِقاحُها مِن الشيطان».

فالأمرُ -كما قال اللهُ- تعالى-: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ﴾[1]:

قال الإمامُ ابنُ قيِّم الجوزية -رحمهُ اللهُ-:

«ومَن تأمَّل الشريعةَ -في مصادرِها ومواردِها- عَلِمَ ارتباطَ أعمالِ الجوارحِ

---

(١) وفي «تفسير الطبري» (٣٢٩٧٢) عن الإمام قتادة قولُهُ -في تفسيرِ الآية-:
«إذا شئتَ -والله- رأيتَه بصيراً بعيوبِ الناس وذُنوبِهم، غافلاً عن ذُنوبِه»!!

بأعمالِ القُلوبِ، وأنَّها لا تنفعُ بدونها، **وأن أعمالَ القلوبِ أفرضُ على العبدِ مِن أعمالِ الجوارحِ.**

وهل يُمَيَّزُ المؤمنُ عن المنافق إلا بما في قلب كُلِّ واحدٍ منهما مِن الأعمال التي مَيَّزَتْ بينهُما؟!

وهل يُمكن أحدٌ الدخولَ في الإسلامِ إلا بعمل قلبِه قبلَ جوارحِه؟!

وعُبوديَّةُ القلبِ أعظمُ مِن عبوديَّة الجوارح، وأكثرُ، وأدْوَمُ؛ فهي واجبةٌ في كُلِّ وقتٍ...»[١].

... فلا تنسَ -أُخَيَّ- قلبَك وباطِنَك وأنتَ (مُنشَغِلٌ!) بتحسينِ فِعْلِكَ وظاهِرِك!

بل راقِبْ قلبَك -وربَّك- بكلِّ كلمة، لفظة، إشارة، حركة، سُكون...

... فمَن لم يستطِع تقديمَ عُذْرِهِ اليومَ -لسوءِ صنيعِه-؛ فهل هو قادرٌ على أن يُقدِّمَهُ غداً **-بين يدَي ربِّه-؟!**

أيُّها الأخُ المكرَّمُ -سدَّدَكَ اللهُ وأَعانَكَ-:

إنَّ التأصيلَ العلميَّ لمسائلِ الشَّرْعِ شَأْنٌ مهمٌّ غايةَ الأهمِّيَّة؛ بل بدونِه يكونُ الواحدُ مِنَّا تائهاً ضائعاً، مُذَبْذَباً مُتردِّداً...

وإنْ أظهَرَ أحدٌ نفسَه بخلاف حقيقتِه؛ فلن يهدأَ له بال..

---

(١) «بدائع الفوائد» (٣/ ١٩٣).

ولن يستقرَّ على حال...

وسيظلُّ على التنقُّل بين الأحوال.

و:

... الأوحال!

فتأصيلاً لنقدِ وإبطالِ تلكم الطريقة القبيحة -التي يُوهِم (البعضُ!) أنفسَهم أنَّها مِن الدِّين، ومِن النُّصرة للمسلمين -**تتبُّعاً للعَثَرات، وتربُّصاً بالزَّلات، وتصيُّداً للسَّقَطات**-؛ أقولُ:

قد صحَّ[1] عن رسولِ الله -صلى الله عليه وسلم- قولُهُ:

«**إنَّك إن تتبَّعْتَ عوراتِ المسلمين أفسدتَهم، أو كِدتَ تفسِدُهم**».

وصحَّ عنه ﷺ -أيضاً- قولُهُ الشَّريفُ:

«**أقيلوا ذَوِي الهيئاتِ عَثَرَاتِهِم إلَّا الحُدودَ**»[2].

ومِن ذلك -أيضاً-: الحديثُ النبويُّ الصحيحُ:

«**يا مَعْشَرَ مَن آمَنَ بِلِسانِه، ولم يدخُلِ الإيمانُ قلبَه، لا تُؤذوا المسلمين، ولا تتَّبعوا عوراتِهم؛ فإنَّ مَنْ تتبَّع عورةَ أخيه المُسلم: تتبَّع اللهُ عورتَه، ومَن تتبَّع اللهُ عورتَهُ فَضَحَهُ ولو في جَوْفِ بَيْتِه**»[3].

---

(١) «غاية المَرام» (٤٢٤) لشيخِنا الإمام الألبانيّ -رحمهُ اللهُ-.

(٢) «السلسلة الصحيحة» (٦٣٨).

ونَقَلَ شيخُنا -فيه- عن الحافظِ ابن حَجَر في «الفتح» (١٢/ ٨٨) قولَه:

«**ويدخُلُ فيه سائرُ الأحاديث الواردة في نَدْب السّتر على المسلم**».

(٣) الحَدِيثُ حَسَنٌ؛ وقد تقدَّمَ -هُنا- (ص٨٥).

وقال ابنُ الوَرْدِيِّ:

تجنَّبْ أصدقاءَكَ أَوْ تَغافَلْ لَهُمْ تَظْفَرْ بِوُدِّهِمِ المُبِينِ
وإنْ (يتغيَّرُوا) يوماً فَعُذْراً فإنَّ القومَ مِن ماءٍ وطِينِ

وفي «سُنَنِ أبي داود» (١٥٦٤) عنِ العبَّاس بن جُلَيْد الحَجْرِيِّ، قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ عَمْروٍ يقولُ:

«جاء رجُلٌ على النبيِّ ﷺ، فقال: يا رسولَ الله! كم نعفُو عن الخادِمِ؟ فَصَمَتَ.

ثُمَّ أعادَ عليه الكلامَ، فصَمَتَ، فلمَّا كان في الثَّالِثةِ؛ قال:

«**اعفُوا عنهُ في كُلِّ يومٍ سَبْعِينَ مرَّة**»[1].

قلتُ: فلَئِنْ كان هذا الموقفُ مع الخادِمِ -**وهو عاملٌ مدفوعُ الأجْرِ!**-؛ فكيفَ الشَّأْنُ بالأخِ المؤمنِ الذي لا يدفعُهُ إلى الصِّلَةِ بأخيهِ إلَّا حُبُّ الله ورسولِه؟!

ولأجلِ هذا المعنى: وَرَدَ عن السَّلَفِ آثارٌ مُتَعَدِّدَةٌ في إبداءِ مِثلِ هذه الأعذارِ -بل التَّوَسُّعِ فيها- **ضِمْنَ إطارِ الشَّرْعِ الحكيمِ**-:

ففي «شُعَب الإيمان» (٨٣٤٤) -للإمامِ البيهقيِّ-، عن الإمامِ جعفرِ بنِ محمد، قال:

«إذا بَلَغَكَ عن أخيكَ الشيءُ تُنْكِرُهُ؛ فالْتَمِسْ لهُ عُذْراً واحداً، **إلى سبعين عُذراً**؛ فإنْ أصبتَه، وإلَّا قُل: لعلَّ لهُ عُذراً لا أعْرِفُه»[2].

---

(١) «السلسلة الصحيحة» (٤٨٨) -لشيخِنا الإمام الألبانيِّ-رحمهُ اللهُ-.

(٢) وانظُر -في معناه- عن **ابنِ سيرين**؛ عند أبي الشيخ في «التوبيخ والتنبيه» (ص٥٣)، وعن **أبي قِلابة**؛ في «مُداراة الناس» (ص٤٩) لابنِ أبي الدُّنْيا.

وفيهِ (١١٩٨)، وفي «آداب الصُّحْبَة» (ص٤٥) -للسُّلَمِيّ- عن حمدُونَ القَصَّار-، قال:

«إذا زَلَّ أخٌ مِن إخوانِكم؛ فاطلُبوا له **سبعين عُذراً**، فإنْ لم تقبلْه قلوبُكُم: فاعلموا أنَّ المعيبَ أنفسُكُم...».

وفيه (١١٩٧) -عن عبدِ الله بنِ محمدِ بنِ مُنازل-، قال:

«**المؤمنُ** يطلُبُ معاذيرَ إخوانِه، **والمُنافقُ** يَطْلُبُ عثراتِ إخوانِه»[١].

ورحمَ اللهُ الإمامَ ابنَ القيِّم -طبيبَ القُلوبِ، وعارفَ عِلَلِهَا-؛ فقد ذَكَرَ -رحمةُ الله عليه-: «حكمةَ الله في تخليتِهِ بين العبدِ وبين الذنب، وإقدارِه عليه، وتهيئةِ أسبابه له، وأنَّهُ لو شاء لَعَصَمَهُ، وحالَ بينَه وبينَه، ولكنَّهُ خلَّى بينَه وبينَه لِحِكَمٍ عظيمةٍ لا يعلمُ مجموعَها إلا اللهُ»[٢]؛ فكان منها قولُه -رحمهُ اللهُ-:

«أنَّهُ يُوجِبُ له **الإمساكَ عن عيوبِ النَّاس والفكرِ فيها؛ فإنَّهُ في شُغْلٍ بعيبِه ونفسِه، و«طُوبَى لِمَن شَغَلَهُ عيبُه عن عيوبِ النَّاس»[٣]، وويلٌ لِمَن نسيَ عيبَه وتفرَّغ لعيوبِ النَّاسِ!**

فالأوَّلُ: علامةُ السَّعادة، **والثاني**: علامةُ الشَّقاوة»[٤].

وهو المعنى -نفسُه -الذي ذَكَرَهُ- رحمهُ الله- في كتابِه «مفتاح دار السَّعادة»

---

(١) انظُر -**لمزيدِ الفائدةِ**- «مجموع فتاوى ابن باز» (٢٦/ ٣٦٥).

(٢) «طريق الهجرتَيْن» (١/ ٣٦٢).

(٣) يُروى مرفوعاً، ولا يصحُّ!

وانظُر «تحريم آلات الطرب» (ص٧٤) -لشيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -رحمهُ اللهُ-.

(٤) «المصدر السابق» (١/ ٣٧٠).

لـمَّا ذَكَرَ في (٢/ ٢٥٧ -بتحقيقي) -منه-: «حكمةَ الله في أقـضيتِه وأقـدارِه التـي يُجْرِيها على عبادِه باختياراتِهم وإراداتِهم»، وأنَّها «مِن أَلْطَفِ ما تكلَّـمَ فيـه النَّـاسُ وأدقِّهِ وأغمَضِهِ.

وفي ذلك حِكَمٌ لا يعلمُها إلا الحكيمُ العليمُ -سبحانَهُ-».

فذَكَرَ (٢/ ٢٩٧) -منها-:

«أنَّهُ يُوجِبُ له الإمساكَ عن عُيوبِ النَّاسِ والفكرِ فيها؛ فإنَّهُ في شُغْلٍ بعَيْـبِ نَفسه، فـ«طُوبى لِمَن شغله عيبُه عن عيوب النَّاس»، وويلٌ لـمَن نَسِيَ عَيْبَهُ وتفرَّغَ لعُيوبِ النَّاس.

هذا مِن علامةِ الشَّقاوة، كما أنَّ الأوَّل مِن أماراتِ السَّعادة».

فإنَّ «**مَن نَظَرَ في عيوبِ النَّاس**: عَمِيَ عن عيـوبِ نفـسِه، ومَـن عُنِـيَ بالنَّـار والفِـردوس: شُـغِلَ عـن القِيـلِ والقـال، **ومَـن هَـرَبَ مِـن النَّـاس**: سَـلِمَ مِـن شُرورِهم»[1].

وقد روَى الإمامُ ابـنُ أبي الـدُّنيا في «مُـداراة النـاس» (١٤٣)، و«ذَمّ الغِيبَـة والنَّميمة» (٥٩) عن عَوْنِ بنِ عبدِ الله قولَه:

«ما أحسِبُ أحداً تفرَّغَ لِعُيوبِ النَّاس؛ إلا مِن غَفْلَةٍ غَفِلَها عن نفسِه».

ورَوَى -أيضاً- (٦٠) عن بكرِ بنِ عبدِ الله المُزَنِيِّ، أنَّهُ قالَ:

«إذا رأيتُمُ الرَّجُلَ مُوْلَعاً بعُيوبِ النَّاسِ ناسياً لعيبِه؛ فاعْلَمُوا أنَّهُ قد مُكِرَ به».

---

(١) «شُعَب الإيمان» (١٠٣٧٥)، و«الزُّهْد الكبير» (١٩٢) -كِلاهُما للإمامِ البيهقيِّ-.

وفي «جامِعِ بيانِ العِلْمِ وفضلِه» (٦٥٦) -لابنِ عبدِ البَرِّ- عن الفُضَيْلِ بنِ عِياض قولُه:

«**ما مِن أحدٍ أحبَّ الرِّئاسَةَ إلا حَسَدَ، وبَغَى، وتتبَّعَ عيوبَ النَّاس، وكَرِهَ أنْ يُذْكَرَ أحدٌ بخيرٍ**»...

نعم؛ (**تتبَّعَ عيوبَ النَّاسِ! وكَرِهَ أنْ يُذْكَرَ أحدٌ بخيرٍ!!**) -كأنَّهُ جَرَبٌ فيه!- فتراهُ: يُلاحِقُهُ..

يسأَلُ عنهُ...

يَتَتَبَّعُهُ....

لا يَهْدَأُ إلا بنقضِهِ!

ولا يرتاحُ إلا بإسْقاطِهِ!!

ولا يَنْعَمُ إلا بإخراجِهِ!!!

إنَّها الأَدْوَاءُ **الدَّفِينَةُ**..

إنَّها الأمراضُ **الخَزينَةُ**...

إنَّها البَلاءات المُتراكِبَةُ **الأَلِيمَةُ**...

.. ولا يجوزُ لأحدٍ (!) أنْ يُكابِرَ المحسوسَ، أو أنْ يَسْتَعْلِيَ على الموجودِ المُشاهَدِ؛ فذا -كُلُّهُ- واقع ﴿مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٍ﴾ -**شاء مَن شاء، وأَبَى مَن أبَى**-!!

قلتُ:

وبعدَ هذه الجولةِ في نُصوصِ الشَّرْعِ الحكيم، وكلماتِ السَّلَفِ وأَئِمَّةِ العلم -**في التحذيرِ مِن هذا الدَّاءِ الأليم، وهذا البلاءِ العظيم**- أقولُ:

أوَّلا:

لا يجوزُ -أَلْبَتَّةَ- أنْ يَفْهَمَ أحدٌ - أو يستدلَّ آخَرُ!- بهذا النَّهْيِ المُؤَكَّد عن **(تتبُّع العورات، وتلقُّطِ السَّقَطات)**: على **(تمييعِ)** مسائلِ الجرحِ والتعديلِ -الشرعيَّة-؛ فإنَّ لهذه المسائل أصولَها المنضبطةَ، وقواعدَها الموثَّقَةَ؛ بَدْءاً مِن **(أُصول القُرآن والسُّنَّة في أدلَّتِ**[1] **مشروعيَّتها)** -وهي معروفةٌ لكُلِّ أحدٍ-، ومُروراً بـ**(تأصيلات عُلماءِ السَّلَفِ لقواعِدِها وأُسُسِها)**، وانتهاءً بـ**(تطبيقاتِ عُلماءِ المسلمين** -على مَرِّ السِّنين، وإلى هذا الحين-جرحاً وتعديلا لِكُلِّ مَن يستحقُّ هذا أو ذاك-بالحقِّ واليقين، مِن المنحرفين أو المُبتدعين-).

ثانياً:

مَن يعملُ لا بُدَّ أنْ يُخطِئ[2]**، والمعصومُ مَن عَصَمَهُ اللهُ:**

---

(١) وفي كتابي «التنبيهات المُتوائمة..» (ص١٧٢-١٧٣-المطبوع سنة/ ٢٠٠٣) بحثٌ بعُنوان: **(الرَّدُّ أصلٌ شرعيّ..)**.

ذكرتُ فيه أهميَّة الردود -**المبنيَّة على عِلم (الجرح والتعديل)**- بأُصولِه وقواعدِه-، ثمَّ مثَّلْتُ بِرُدود بعض أهل العِلم المعاصرين؛ كشيخِنا الألبانيّ، والشيخ **ربيع بن هادي** -وغيرهما-.

(٢) (لعلَّ) عدد مؤلَّفاتي (المطبوعة) وصل -اليومَ- والمانُّ هو اللهُ -وحدَه- إلى أكثرَ مِن مئتي كتاب -بين رسالة، وكتاب، ومجلد، ومجلدات-!

فالباحثُ عن العثَرَات، والمتربِّص للسَّقَطات: سيجدُ مِن ذلك -لا محالَة-؛ فمَن يعمَل لا بُدَّ أن يُخْطِئ؛ بخِلافِ (السَّاكِن) أو (الكامِن)!!

وأوَّلُ كتابٍ (طُبِعَ) لي: قبل أكثر مِن رُبع قَرْنٍ -بحمدِ الله-.

... **فأسألُ اللهَ -لي ولكُلِّ مُسلمٍ صادقٍ- الإخلاص، والسنةَ، وحُسنَ الخِتام**...

وهذا -**لِوُضوحِه**- لا يحتاجُ إلى تقرير، ولا يفتقرُ إلى تدليل..

وكلمةُ القاضي الفاضلِ عبدِ الرَّحيمِ البَيْسَانِيِّ (المتوفَّى سَنَةَ ٥٩٦هـ) تُعَبِّرُ عن هذه الحقيقة؛ **بأُسلوبٍ عِلميٍّ أدبيٍّ رفيعٍ -لِمَن يُدركُه!-**؛ إذ يقولُ -رحمهُ اللهُ- تعالى-:

«**إنِّي رأيتُ أنَّهُ لا يَكْتُبُ إنسانٌ كِتاباً في يومٍ، إلا قالَ في غَدِهِ: لو غُيِّرَ هذا لَكانَ أحسنَ! ولو زِيدَ كذا لكان يُسْتَحْسَنُ! ولو قُدِّمَ هذا لكانَ أفضلَ! ولو تُرِكَ هذا لكانَ أجملَ!**

وهذا مِن أعْظَمِ العِبَر، وهو دليلٌ على **استيلاءِ النَّقْصِ على جُملَةِ البَشَر**»[1].

أقولُ:

وراقِمُ هذه الكَلِماتِ، وكاتِبُ هذه الصَّفَحاتِ: لا يخرُجُ -هو ولا غيرُهُ!- عن هذا الإطار، ولا يتجاوزُ هذا المِقدار، **والرُّجُوعُ إلى الحقّ أحبُّ إليه مِن ممادحِ الخَلْق**[2]...

---

(١) «الإعلام بأعلام البَلَد الحرام» (ص٤٥٦) -للنَّهروالي-.

وانظُر «شرح الإحياء» (١/ ٣) -للزَّبيدِيِّ-.

(٢) أضْرِبُ (مِثالا تطبيقيًّا) على النُّقْطَتَيْنِ السَّابِقَتَيْن؛ يُظهِرُ شيئاً ممَّا سَنَحَتِ الفُرصةُ المناسِبةُ لبيانِه -بتوفيقِ الله- وحدَه-:

فقد طُبِعَ -قبل ثمانِ سنوات- كتابُ «**التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**» -للزَّبِيدِي- مكتوباً على طُرَّتِه: «أشرف على طَبْعِه: علي بن حسن...»!

وفي مقدِّمَتِي عليه (صفحة:ت) قُلتُ: =

= «لَخَّصْنَا غريبَ الحديث -المتعلِّق بنُصوص الكتاب- مُختَصَراً مِن «التوشيح بشرح الجامع الصحيح» للعلامةِ السُّيُوطِيِّ..».

ثُمَّ قُلتُ -بعد هذا بسطرَيْن-:

«ولقد خَرَجَ هذا الكتابُ على هذه الصُّورة البهيَّة -إنْ شاءَ اللهُ- **جرَّاءَ تعاوُنِ عددٍ مِن طُلابِ العِلْمِ** -كُلٌّ بحَسَبِه؛ بإشرافي ومُتابعتي، **وذلك لِقِلَّةِ الفَراغِ، وكثرةِ المطلوب**».

ولكنْ -وللأسَف الشديد!- لم يتيسَّرْ لي -لأسبابٍ عدَّةٍ يومئذٍ!- النَّظَرُ في **المُراجعةِ الأخيرةِ** له؛ فخَرَجَ **ناقصاً** (مقدِّمَة) الزَّبِيدِيِّ لكتابِه -كاملةً!-، فضلا عن عددٍ مِن **الأخطاء العقائديَّة** التي وَقَعَ فيها السُّيُوطِيُّ -لأشعَرِيَّتِه المعروفة -**فضلاً عن غيرِ ذلك!**-، وتابَعَهُ مُلَخِّصُ كلامِه -غَفَرَ اللهُ له- في حاشيتِه على «التجريد»-!

حتى مقدِّمَتِي الوجيزةِ -والتي هي في أقلّ مِن ثلاث صفحات**!** -وَقَعَ فيها عددٌ مِن **الأخطاء** -بسبب **عدم المُراجعة** المشار إليه قبلاً-؛ فمِن ذلك:

١- (صفحة:ب): (تحت الكُتُبْ)**!**

كذا**!** والصواب: الكتبِ -مكسورةً-.

٢- (صفحة:ت): (مع كونها غيرُ مُكَرَّرَ)**!**

كذا**!** والصَّواب: غيرَ**!** -منصوبةً-.

٣- (صفحة:ت): (مختصرٌ مِن «التوشيح..»)**!**

كذا**!** والصواب: مُختصراً **!!** -منصوبةً-.

... وهكذا.

ومِمَّا وَقَعَ في الحواشي المذكورة -آنِفاً- **مِن أخطاءٍ عقائديَّة** - أذكرُها على سبيلِ التمثيل، **لا الحَصْر**- ثُمَّ أرُدُّ عليها؛ **مُبيِّناً خَطأَها**- ما يلي:

١- التعليقُ على (ص٢٦) على حديث: «**لا يمَلُّ اللهُ حَتَّى تَمَلُّوا**..»؛ ذاكِراً أَنَّهُ «مُحالٌ على الله»**!**

وانظُر لدفعِ هذا القِيل -بالتفصيل-: «تأويل مُختلف الحديث» (ص٢٣٨) لابنِ قُتَيْبَةَ، و«التمهيد» (٧/ ١٥٢) لابنِ عبدِ البَرِّ، و«فتاوى الشيخ محمد بن إبراهيم» (١/ ٢٠٩)، و«فتاوى=

=ابن عثيمين» (١/ ١٧٤).

ففيها تقريرُ الجواب، وتحريرُ الصواب..

٢- التعليقُ على (ص٢٨) تعريفاً لِـ(الإيمان)، قال:

«الإيمانُ -لُغةً-: التصديقُ، وهو -في الشَّرْعِ-: تصديقٌ مخصوصٌ».

وانظُر تحريرَ المعنى اللغويّ للإيمان في كتاب «الإيمان» (٧/ ٢٨٩ - فما بعد، و٤٣٩-مهم- «مجموع الفتاوى») لشيخ الإسلام.

وأمَّا المعنى الشَّرْعِيّ؛ فهو أنَّ **الإيمانَ: قولٌ، وعملٌ، واعتقادٌ -منهجاً سلفيًّا صحيحاً خالصاً - بحمدِ الله ومِنَّتِهِ-** على تفصيلٍ مهمّ **(معروف)** -**دقيق**- ذكرتُهُ -**ودافعتُ عنه**- في كثيرٍ مِن كُتُبِي-.

وانظُر -**لِزاماً**- ما سيأتي (ص٢٩٧-٣٠٢).

٣- التعليقُ على (ص٤٦) على حديثٍ فيه قولُهُ -صلَّى اللهُ عليه وسلَّم-: «... **فعَتَبَ اللهُ عليه**»، قال:

«لم يَرْضَ قولَه»!

وهذا غَلَطٌ؛ **فالأصلُ إمرارُ صِفات الباري -جَلَّ وعلا- على معناها اللُّغَوِيِّ وَفْقَ ما يَليقُ بالله -تبارك وتعالى-** الذي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.

وانظُر -لِشيءٍ مِن التفصيلِ- «بدائع الفوائد» (٤/ ٩٨٧ - طبع الباز) لابنِ القيِّم.

٤- التعليق (ص٥٠١) على حديثِ «**اهتزَّ عرشُ الرَّحْمَن لموتِ سعد..**».

قال: «المُرادُ باهتزازِ العرشِ: استبشارُهُ وسُرورُه..»!

وهذا تأويلٌ باطلٌ؛ فانظُر -لردِّهِ- «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٥٤).

٥- التعليق (ص٥٨٧) على الحديث الوارد (ص٥٨٥) -وهذا مِن الأخطاء المطبعيَّة الظاهرة: فالتعليقُ على الحديث قبل صفحة مِن وُرودِ مَتْن الحديث -نفسه-!!-: «**يُؤذيني ابنُ آدَمَ؛ يسبُّ الدَّهْرَ، وأنا الدَّهْرُ..**».

قال: «هو توسُّعٌ في الكَلام: لأنَّهُ سبحانَه -مُنَزَّهٌ عن إضافة الأذَى الله..».

وإنَّما هذا -هكذا- لتوهُّمِه أنَّ إيذاءَ الله -سبحانَه- كإيذاء البشر القائم على الضعف=

=والوَهَن!! وحاشا لله -تعالى-.

وانظُر «تيسير العزيز الحميد» (ص٥٤٤ - طَبْع مكتبة الرياض)، و«الفتاوى الكُبرى» (٥/ ٦٤ - طبعة مَخْلُوف) -لشيخِ الإسلام-.

٦- وكذا في (ص٦٦٦) مِن قولِه: «لا فاعِل إلا الله»!

وهذا مِن عقائد الأشاعرة الجبريَّة!

فانظُر -لإبطال ذلك-: «مجموع الفتاوى» (٨/ ٣٠٥ و٣٨٩)، و«منهاج السُّنَّة» (٣/ ١٤٦) لشيخِ الإسلام.

٧- وكذا في (ص٧٢٨) مِن قولِه: «حبيبتان إلى الرحمن؛ أي: محبوبتان، أيْ: محبوبٌ قائلُها ... لأنَّ القصدَ من الحديثِ بيانُ سعة رحمةِ الله لعبادِه»!!

وهذا باطلٌ؛ فنحنُ نُثْبِتُ صفةَ (الحُبِّ) لله -تعالى- كما يَليقُ بجلالِه وكمالِه -سُبحانه-.

وهذا مِن أعظمِ أُصول أهل السُّنَّة في (باب الأسماء والصفات) **-كما تقرَّر وتكرَّر-**..

قلتُ:

... **وقد يُوْجَدُ غيرُ هذه الملاحظاتِ** -أيضاً- في حواشي هذا الكتاب -وللأسفِ الشديدِ-.

«اللهمّ اغفِرْ لي هَزْلِي وجَدِّي، وخَطَئِي وعَمْدِي، وكُلُّ ذلك عندي» -رواهُ البخاريُّ (٦٠٣٦)، ومسلم (٢٧١٩) عن أبي موسى الأشعريِّ -رضيَ اللهُ عنهُ-.

وإنَّما المقصودُ -حَسْبُ-: بيانُ حيثيَّات ما وَقَعَ في بعضِ حواشي هذا الكتاب -على وجهِ الخُصوص-، مع ضَرْبِ الأمثلةِ -منه- **تحذيراً، وبياناً** -مِن جهةٍ-، **ودفعاً لاستغلالِ مُسْتَغِلّ، وردًّا لأيِّ هوىً مُضِلّ** -مِن جهةٍ أُخرى-.

وبعد هذا البيان **أقولُ:**

إنِّي لا أسامحُ -ألْبَتَّةَ- مَن ينسِبُ إليَّ هذه التعليقاتِ -بعضاً أو كُلاًّ-، أو رِضايَ عنها، أو يُشَكِّكُ بي -بسببِها-!

نعم؛ **قد أُخْطِئُ في غيرِها**، وقد يُوْجَدُ في كُتُبي أشياءُ أُخَرُ مِن ذلك؛ فالمرجُوُّ مِمَّن وَجَدَ -أو يجدُ- شيئاً مِن ذلك: أنْ ينبِّهَني على ذلك، وإنِّي -بحمدِ الله- **راجعٌ عمَّا يظهرُ لي مِن خطأ كذلك -في حياتي وبعد مماتي-.**

ولْنَنْظُرْ -خِتاماً- إلى **الطريقةِ المُثْلَى** -والتي عزَّ وُجودُها اليومَ!- للتّعامُل مع **أهل السُّنَّةِ إذا أخطأُوا** - ولو في باب العقيدة-:

قال معالي الأخ الصَّدِيق الأنيق الشيخ العلاَّمةِ المُتَفَنِّنِ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ في محاضرتِه «**الفتوى بين مُطابقة الشَّرْع ومُسايَرة الأهواء**» -ما نَصُّه-:

«إذا كانت المسألةُ متعلقةً **بالعقائد**، أو كانت المسألةُ متعلقةً بعالمٍ من أهل العلم في **الفتوى** -في أمرٍ من الأمور-؛ **فإنه هنا يجبُ النظرُ فيما يؤولُ إليه الأمرُ من المصالح، ودفع المفاسد.**

ولهذا ترى أئمةَ الدعوةِ -رحمهم الله -تعالى- من وقت الشيخ عبدالرحمن بن عبد اللطيف بن حَسَن -أحد الأئمّة المشهورين-، والشيخ محمّد بن إبراهيم- **إذا كان الأمرُ متعلقًا (بعالم)، أو (بإمام)، أو (بمن له أَثَرٌ في السنة)** [1]؛ **فإنهم يتورَّعون، ويبتعدون عن الدخول في ذلك:**

١- الشيخ صِدِّيق حسن خان القِنَّوْجِي الهندي -المعروف-، عند **علمائنا له شأنٌ**[2]، ويُقَدِّرُون كتابَه «الدين الخالص»، **مع أنه نَقَدَ الدعوة في أكثَرَ من كتاب له!**

---

(١) تأمَّلْ هذا الوصفَ -رعاكَ اللهُ-.

(٢) انظُر كِتَاب «**رَجْم أَهْل التَّحْقِيق وَالإِيمَان عَلَى مُكَفِّرِي صِدِّيق حَسَنْ خَان**» -لِلعَلاَّمَة سُلَيْمَان بنِ سَحْمَان النَّجْدِي-رَحِمَهُ اللهُ-، وكتاب «السيد صِدِّيق حسن خان القِنَّوْجِي: آراؤُه الاعتقادية، وموقفُه مِن عقيدة السَّلَف» للدُّكتور أختر جمال لقمان -نشر: دار الهجرة / السعودية، ومُقدِّمة تحقيق كتابِه «قطف الثّمر..» (ص٥-١٩) للأخ الصديق الشيخ الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي -حفظهُ اللهُ-، و«مجموع كتب ورسائل الشيخ حمد بن عتيق» (ص٤١-٤٢).

لكن، يَغُضُّونَ النظرَ عن ذلك، ولا يُصَعِّدون هذا، لأجل الانتفاع بأصل الشيء، وهو تحقيقُ التوحيد، ودرءُ الشرك.

٢- الإمام محمد بن إسماعيل الصَّنْعاني -المعروف[١]-، صاحب كتاب «سُبُل السلام» -وغيره-، له كتاب «تطهير الاعتقاد»، وله جهودٌ كبيرةٌ في رَدِّ الناس إلى السنة، والبُعد عن التقليد المذموم، والتعصُّب، وعن البدع.

لكن؛ زلّ في بعض المسائل، ومنها: ما يُنسب إليه في قصيدته المشهورة، لَـمَّا أثنى على الدعوة، قيل: إنه رجع عن قصيدته تلك بأخرى**!** يقول فيها:

«رجعتُ عن القول الذي قد قلتُ في النَّجْدي

...»[٢]

يعني: محمد بن عبد الوهاب النجدي!

ويأخذ هذه القصيدةَ أربابُ البدع، وهي تُنسَب له -وتُنسَب لابنه إبراهيم-، وينشرونها على أن الصنعاني كان مؤيدًا للدعوة، لكنه رجع**!!**

٣- والشوكاني -أيضًا -رحمه الله -تعالى-: مقامُهُ -أيضًا- معروفٌ[٣]، ومع

---

(١) انظُر كتاب «الوُجهة السَّلَفِيَّة عند الأمير الصَّنْعانِيّ» للدكتور إبراهيم هلال - نشر: دار النهضة العربية/ مصر.

(٢) انظُر «علماء نجد» (٣/ ٩٤٨) للبسَّام.

(٣) انظُر كتاب «منهج الإمام الشوكاني في العقيدة» للدكتور عبد الله نومسوك - نشر: مكتبة دار القلم والكتاب/ السعودية. =

= وإذ قد ذُكِرَ الإمامُ الشَّوْكانيُّ -رحمهُ اللهُ-؛ فقد وقفتُ له على **كلمةٍ راقيةٍ رائعةٍ تُمَثِّلُ** المنهجَ العلميَّ الصافي في **احتمال المعاذير، وفتح باب حُسن الظَّنّ** -ضمن ضوابط الشرع الحكيم-...

فقد ذكر -رحمهُ اللهُ- في «البدر الطالع» (ص٥٥٦-٥٥٨/ طَبْع دمشق)-استطراداً- حالَ ابن سبعين، والتلمساني، وابن عربي - الصوفية الغُلاة المعروفين-، وذكر شِعْراً في تكفيرهم، ثم قال:

وكان تحريرُ هذا الجواب في عُنْفُوان الشباب!

وأنا الآن أتَوَقَّفُ في حالِ هؤلاء، وأتبرَّأ مِن كُلِّ ما كان مِن أقوالِهم وأفعالِهم مُخالِفاً لهذه الشريعة البيضاءِ الواضحةِ التي «ليلُها كنهارِها».

ولم يتعبَّدْنِي اللهُ **بتكفيرِ** مَن صار في ظاهرِ أمرِه مِن أهل الإسلام.

وهَبْ أنَّ المُرادَ بما في كُتُبِهم -وما نُقِلَ عنهم مِن الكلماتِ المستنكرة- المعنى الظاهرُ، والمدلولُ العربيُّ، وأنه قاضٍ على قائلِه بالكُفْرِ البَوَاح، والضَّلالِ الصُّراح، **فمِن أين لنا أنَّ قائلَه لم يَتُبْ عنه؟!**

ونحن لو كُنَّا في عصرِه -بل في مِصْرِه- بل في منزلِهِ الذي يُعالِجُ فيه سكراتِ الموتِ- **لم يكنْ لنا إلى القَطْعِ بعدمِ التَّوْبَةِ سبيلٌ**؛ لأنها تقعُ مِن العبدِ بمجرَّدِ عقد القلب ما لم يُغَرغر بالموتِ!؟ **فكيف وبيننا وبينهم مِن السنين عِدَّةُ مِئين؟!**

وفي هذه الإشارة كفايةٌ لِـمَن له هداية، وفي ذُنوبِنا التي قد أثقلَتْ ظُهورَنا لقُلوبِنا أعظمُ شُغْلَةٍ، و«**طُوبى لِمَن شَغَلَتْهُ عُيُوبُه**»، و«**مِن حُسن إسلام المرءِ تركُهُ ما لا يَعْنِيه**».

فالراحلةُ التي قد حُمِّلَتْ ما لا تكادُ تنوءُ به إذا وُضِعَ عليها زيادةٌ عليه انقطع ظهرُها! وقعدت على الطريقِ قبلَ وصولِ المنزل!

وبلا شكّ أنَّ التَّوَثُّبَ على ثلبِ أعراضِ المشكوكِ في إسلامِهم -فضلاً عن المقطوعِ بإسلامِهم- جراءةٌ غير محمودة، فربَّما كذَب الظَّنُّ، وبَطَلَ الحديثُ، وتقشَّعَتْ سحائبُ الشكوك، وتجلَّتْ ظُلُماتُ الظُّنون، وطاحت الدقائقُ، وحقَّت الحقائقُ.

وإنَّ يوماً يَفِرُّ المرءُ مِن أبيه، ويَشِحُّ بما معه من الحسنات على أحبابِه وذويه: لَحَقيقٌ بأنْ يُحافِظَ فيه على الحسناتِ، ولا يَدَعَها يومَ القيامةِ نَهَباً بين قومٍ قد صاروا تحت أطباق الثَّرى قبل أنْ يخرجَ إلى هذا العالم بدُهُور! وهو غير محمودٍ على ذلك ولا مأجور!!

فهذا ما لا يفعلُهُ بنفسِه العاقلُ!! =

= وأشدُّ مِن ذلك أنْ ينثُرَ جِرابَ طاعاتِه، ويَنْثِلَ كِنانَةَ **حسناتِه على أعدائِه**، غيرَ مشكور؛ بل مقهور..

وهكذا يُفْعَلُ عند الحضورِ للحسابِ -بين يدَي الجبَّار- **بالمُغتابين، والنَّمامين، والهمَّازين اللمَّازين.**

فإنَّهُ قد عُلِمَ بالضرورةِ الدينيةِ أنَّ مَظْلَمَةَ العِرْضِ كمَظْلَمَةِ المالِ والدَّم، ومجردُ التَّفاوُتُ في مقدار المَظْلَمَة لا يُوجِبُ عدمَ إنصافِ ذلك الشيء المتفاوت أو بعضِه؛ بكونِه مظلمةً.

فكلُّ واحدةٍ مِن هذه الثلاثِ مظلمةٌ لآدميٍّ، وكُلُّ مظلمةٍ لآدميٍّ لا تسقطُ إلا بعفوِه.

وما لمْ يُعْفَ عنه باقٍ على فاعلِه يُوافي عَرَصَاتِ القيامة.

فقُل لي: كيف يرجو مَن ظَلَمَ ميْتاً بثَلْبِ عِرْضِهِ أنْ يَعْفُوَ عنه؟!

ومَنْ ذاك الذي يَعْفُو في هذا الموقِف وهو أحوجُ ما كان إلى ما يقيهِ عنِ النَّار؟!

وإذا الْتبَسَ عليكَ هذا: فانظُر ما تجدُهُ مِن **الطِّباعِ البشريَّةِ** في هذه الدَّار؛ فإنَّهُ لو أُلْقِيَ الواحدُ مِن هذا النَّوعِ الإنسانيِّ إلى نارٍ من نِيارِ هذه الدُّنْيا، أو أمكَنَهُ أنْ يَتَّقِيَها بأبيهِ أو بأُمِّهِ أو بابنِهِ أو بحبيبِهِ: لَفَعَلَ؛ فكيف بنارِ الآخرةِ التي ليست نارُ هذه الدُّنيا بالنِّسبةِ إليها شيئاً؟!

ومِن هذه الحيثيَّةِ قال بعضُ مَنْ نَظَرَ بعينِ الحقيقةِ: **لو كنتُ مُغتاباً أحداً لاغْتَبْتُ أبي وأمِّي لأنَّهما أحقُّ بحَسَناتِي التي تُؤْخَذ منِّي قَسْراً.**

وما أحسنَ هذا الكلامَ!

ولا رَيْبَ أنَّ أشدَّ أنواعِ الغِيبةِ وأضرَّها وأشرَّها وأكثرَها بلاءً وعِقاباً ما بلغ منها إلى حدِّ التكفيرِ واللَّعْنِ؛ فإنَّهُ قد صحَّ أنَّ تكفيرَ المؤمنِ كُفْرٌ، ولَعْنَهُ راجعٌ على فاعلِه، وسِبابَهُ فِسْقٌ.

وهذه عُقوبةٌ مِن جِهَةِ الله -سُبحانَه-.

وأمَّا مَن وَقَعَ له التَّكْفِيرُ واللَّعْنُ والسَّبُّ: فَمَظْلَمَتُهُ باقيةٌ على ظهرِ المُكَفِّرِ واللَّاعِنِ والسَّبَّابِ.

فانظُرْ كيف صارَ المُكَفِّرُ كافِراً، واللَّاعِنُ مَلْعُوناً، والسَّابُّ فاسِقاً، ولم يكُنْ ذلك حدَّ عقوبتِه؛ بل غريمُهُ ينتظرُ بِعَرَصَاتِ المحشرِ؛ ليأخُذَ مِن حسناتِه -أو يَضَعَ عليه مِن سيِّئاتِه- بمقدارِ تلك المظلمةِ.

ومَعَ ذلك: فلا بُدَّ مِن شيءٍ غير ذلك، وهو العقوبةُ على مخالفةِ النَّهْيِ؛ لأن اللهَ قد نَهَى في=

ذلك كان علماؤنا يرون للشوكاني **اجتهاداً خاطئاً في التوسُّل، وله اجتهادٌ خاطئٌ في الصفات.**

و«تفسيرُهُ»[1] -في بعض الآيات- له تأويلٌ.

وله كلامٌ في عمر -رضي الله عنه- ليس بالجيِّد، وله كلامٌ -أيضًا- في معاوية[2] -رضي الله عنه- ليس بالجيد، **لكن العلماء لا يذكرون ذلك.**

وألَّف الشيخ سُلَيمان بن سَحْمان -رحمه الله- كتاب «تبرئة الشيخين الإمامين» -يعني بهما: الإمامَ الصنعانيَّ، والإمامَ الشوكانيَّ-.

وهذا لماذا؟ لماذا فعل ذلك؟

لأن الأصلَ الذي يَبني عليه هؤلاء العلماءُ هو: السُّنَّةُ.

=كتابِه، وعلى لسانِ رسولِه عن الغيبةِ بجميعِ أقسامِها، ومخالفُ النَّهْيِ فاعلُ محرَّمٍ، **وفاعلُ المحرّم مُعاقَبٌ عليه.**

وهذا عارِضٌ مِن القولِ جَرَى به القلمُ، ثم أُحْجِمُ عن الكلامِ، سائلاً مِن الله حُسنَ الخِتامِ».

(١) وهو المشهورُ بـ«فتح القدير» -مطبوعٌ مُتداولٌ-.

(٢) انظُر موقفَه -رحمهُ الله- **مِن الصحابة - وتعظيمَه لهم** - في: «قَطْر الوليِّ على حديث الوليّ» (ص٢٩٢)، و«أدب الطلب» (ص٩٦)، و«البدر الطالع» (١/ ٢٢٣-٢٣٥).

وما وَرَدَ في أكثرِ طَبَعَات كتابِه «**نيل الأوطار**» -التجارية!- في (كتاب الحدود - أبواب حدّ شارب الخمر: الباب السادس): مِن لعن مُعاوية وولده يزيد: **باطلٌ!!**

إذ لا أصلَ له في النُّسَخ المخطوطة الأصيلة الموثَّقة -والفضلُ لله- وحدَه-.

وقد بيَّنَ ذلك -مُحَقِّقاً- الأخُ محمد صُبحي حلَّاق فيما علَّق عليه مِن «النَّيل» (١٣/ ٤٢٦ - نشر دار ابن الجوزي)؛ فجزاهُ اللهُ خيراً.

فهؤلاء ما خالفونا في أصل الاعتقاد، وما خالفونا في التوحيد، ولا خالفونا في نُصرة السنة، ولا خالفونا في رَدّ البدع[١]، وإنما اجتهدوا، فأخطأوا في مسائلَ.

والعالم لا يُتَتَبَّعُ بزلَّته، كما أنه لا يُتَّبَعُ -أي: لا يُقتدى- به فيها؛ **فهذه تُتْرَكُ ويُسْكَتُ عنها، ويُنْشَرُ الحق، ويُنْشَرُ من كلامه ما يُؤَيِّدُ به.**

وعلماءُ السُّنَّة لَـمَّا زلّ ابنُ خُزيمة -رحمهُ الله- في مسألة الصورة[٢] -كما هو معلومٌ-، ونفى صفةَ الصورةِ لله -جَلَّ وعَلا-؛ ردّ عليه ابنُ تيميَّة -رحمه الله- في أكثرَ من مئة صفحة[٣].

ومع ذلك: علماءُ السنة يقولون عن ابن خزيمة: إنه **إمام الأئمة، ولا يَرْضَوْنَ أنَّ أحدًا يطعنُ في ابنِ خُزيمة،** لأن كتابه «التوحيد» ملأه بالدفاع عن التوحيد لله رب العالمين، وبإثبات أنواع الكمالات لله -جلَّ وعلا-، في أسمائه ونعوته -جلَّ جلالُه-، وتقدَّست أسماؤه.

والذهبيُّ -رحمه الله- في «سير أعلام النبلاء»[٤] قال: «**وزلَّ ابنُ خُزيمة في هذه المسألة**».

---

(١) **وهذه هي الأصول (المنهجيَّة) -الأساسيَّة- التي يكون بها المسلمُ سلفيًّا، أو يخرجُ -بِمُخالفتِها- مِن السَّلَفِيَّة -ضمن الشروط والضوابط-؛ فتنبَّه، وتيقَّظْ...**

(٢) وذلك في شرحه لحديث: «**خلق اللهُ آدمَ على صورتِه**» -المتَّفَقِ على صحَّتِه- عن أبي هريرة- في «كتاب التَّوحيد» (برقم:٤٧) -له-.

(٣) «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعِهم الكلاميَّة» (٦/ ٣٧٧- فما بعد).

(٤) (١٤/ ٣٧٤).

فإذاً -هنا- إذا وقع زَلَلٌ في مثل هذه المسائل؛ فما الموقفُ منها؟

الموقف: **أنه يُنْظَرُ إلى موافقته لنا في أصل الدين، موافقته للسنة، ونصرته للتوحيد، نصرته لنشر العلم النافع، ودعوته إلى الهدى**[1] **-ونحو ذلك من الأصول العامة-**، ويُنصح في ذلك، وربما رُدَّ عليه على حِدَةٍ، **لكن لا يُقدح فيه قدحًا يُلْغيه -تمامًا-**.

وعلى هذا كان منهجُ أئمة الدعوة في هذه المسائل -كما هو معروفٌ-.

وقد حدَّثني فضيلةُ الشيخ صالح بن محمد اللحيدان -حفظه الله -تعالى- حينما ذَكَرَ قصيدةَ الصنعاني الأخيرة: «رجعتُ عن القول الذي قلت في النجدي» التي يقال: إنه رجع فيها! أو أنه كتبها! قال:

سألتُ شيخَنا محمد بن إبراهيم -رحمه الله- عنها، هل هي له، أم ليست له؟ قال: فقال لي:

الظاهرُ أنها له، والمشايخُ -مشايخُنا- يُرَجِّحُون أنها له، ولكنْ؛ لا يريدون أنْ يُقال ذلك، **لأنه نَصَرَ السُّنَّةَ، ورَدَّ البِدْعَةَ**، مع أنه **هجم على الدعوة، وتكلَّم في هذه القصيدة عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب.**

ثم الشوكاني له قصيدةٌ[2] أرسلها إلى الإمام سعود، ينهاه فيها عن كثير من

---

(١) وهي أُصولُ (الأُصول) -كما تقدَّم-.

(٢) انظُر ديوانَهُ «أسلاك الجوهر» (ص١٦٠، ١٦١، ١٦٤، ٣١٣).

الأفعال، من القتال، ومن التوسُّع في البلاد، ونحو ذلك في أشياء، **لكنْ: مقامُهُ محفوظٌ**[(١)].

لكنْ؛ ما زلُّوا فيه: لا يُتَابَعون عليه، ويُنهى عن مُتابَعَتِهِم فيه».

إلى أن قال -حفظه الله-:

«**لأن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، وهذه القاعدة -المُتَّفَقُ عليها- لها أثرٌ كبيرٌ، بل يجب أن يكون لها أثرٌ كبيرٌ في الفتوى...**».

قُلْتُ:

وعليه؛ فإنَّ ما يُخالفُ هذا التأصيلَ العلميَّ المتوارَثَ الأصيلَ إنَّما هو ناشئٌ بسببِ «**الجهلِ المُفْرِط، والغُلُوِّ الزَّائد في إساءةِ الظَّنِّ بالمسلمين**» -كما قال الإمامُ ابنُ القيِّمُ في «الوابِل الصَّيِّب» (ص٢٤)-.

وقد ذَكَرَ -رحمهُ اللهُ- في «بدائع الفوائد» (٢/ ٨٠٠) حَالَ: «مَن سبَقَتْ له مِن الله موهبةُ **السُّنَّة**، ومعاداةُ أهل البِدَع والضَّلال»، وأنَّ الشيطان ينقله إلى «الكبائر -على اختلافِ أنواعها-»، ثُمَّ قال:

«فهو أشدُّ حرصاً على أن يوقعَه فيها، ولا سيَّما إن كان **عالماً متبوعاً**، فهو حريصٌ على ذلك **لينفِّرَ النَّاسَ عنه**، ثم يُشيعَ مِن ذنوبِه ومعاصيه في النَّاس،

---

(١) **هذا هو الفقهُ الدقيق، والأدَبُ العميق...**

ويستنيبَ منهم مَن يُشيعُها ويُذِيعُها تديُّناً وتقرُّباً -بزعمِه- إلى الله -تعالى-!

وهو نائبُ إبليس ولا يشعرُ!!

فـ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُحِبُّونَ أَن تَشِيعَ ٱلْفَـٰحِشَةُ فِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ -هذا إذا أحبُّوا إشاعتَها وإذاعتَها-؛ فكيف إذا تَوَلَّوْا هُم إشاعتَها وإذاعتَها؛ **لا نصيحةً منهم**، ولكنْ طاعةً لإبليس، ونيابةً عنه؟!

كل ذلك ليُنَفِّرَ النَّاسَ عنه، وعن الانتفاعِ به!

وذُنوبُ هذا -ولو بلغت عَنان السَّماء- أَهْوَنُ عند الله مِن ذُنوبِ هؤلاء؛ فإنَّها ظلمٌ منه لنفسِه، إذا استغفرَ اللهَ وتابَ إليه قَبِلَ اللهُ توبتَه، وبدَّلَ سيئاتِه حسناتٍ.

وأمَّا ذُنوبُ أولئك: فظُلمٌ للمؤمنين، وتَتَبُّعٌ لعورتِهم، وقصدٌ لفضيحتِهم.

واللهُ -سبحانه- بالمرصادِ؛ لا تخفى عليه كمائنُ الصُّدور، ودسائسُ النُّفوس».

... فكُن -يا أخي المُوَفَّق- **كبيرَ الهِمَّة، نَقِيَّ الذِّمَّة**؛ على نحو ذلك النَّمَط الفريد الذي وَصَفَهُ العلاَّمةُ الشيخُ محمد الخَضر حُسين -رحمهُ اللهُ- بقولِه:

«كبيرُ الهِمَّة يستبينُ خطأً في رأيِ عالمٍ، أو عبارةِ كاتبٍ، فيكتفي بعرضِ ما استبانَ مِن خطأٍ على طُلاَّبِ العِلْمِ؛ ليفقهوه[1]...

ويأبى له أدبُهُ أنْ ينزلَ إلى سِقْط الكلام، أو يَخِفَّ إلى التبجُّح بما عنده!

---

(١) لا لِيَشْمَتُوا به، أو يُسْقِطُوه، أو يتفكَّهوا بعِرْضِه -بِطُولِه وعَرْضِه!-!!

وقد حَدَّثَنا التاريخُ عن رجالٍ كانوا أذكياءَ، ولكنَّهم ابتُلُوا بشيء مِن هذا الخُلُق المكروه، فكان **عِوَجاً** في سيرِهم، **ولَطْخاً** في صُحُفِهم!!

ولو تحامَوْهُ لَكان ذِكْرُهُم أعلى، ومقامُهُم في النُّفوس أسْمَى، ومنزلتُهُم عند الله أرْقَى»[١].

... وأُنهي هذه (المسألةَ) -واللهُ المُوَفِّق- بأربع كلماتٍ (**سلفيةٍ**) عزيزة؛ **نُقايسُ بها أنفُسَنا وقُلُوبَنا، ونقارنُ بها أفعالَنا وأقوالَنا:**

١- قال الإمامُ الحسنُ البصريُّ -رحمهُ اللهُ- كما في «شرح أصول أهل السُّنَّة» (رقم:١٩) -لِلاَّلَكَائي-:

«يا أهل السُّنَّة **ترفَّقوا** -رحمكمُ اللهُ-؛ **فإنَّكم مِن أقلّ النَّاس**»[٢].

٢- وقال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٨٨):

«إنَّ العلمَ ما قام عليه الدليلُ، والنَّافع منهُ ما جاء به الرّسولُ؛ **فالشَّأنُ في أنْ نقولَ عِلماً هو النَّقْلُ المُصَدَّق، والبحثُ المُحَقَّق**؛ فإنَّ ما سِوَى ذلك -وإن زَخْرَفَ مثلَهُ (**بعضُ النَّاس!**) - خَزَفٌ مُزَوَّق، وإلا: فباطِلٌ مُطْلَق».

---

(١) «رسائل الإصلاح» (١/ ٨٩) -له-.

(٢) **هذا في زمانِهم -وهو زمانِ السُّنَّةِ وأهلِها-! فكيف الحالُ في زمانِنا -وهو زمانُ الغُرْبَةِ وبلائِها-؟!**

٣- قَالَ العَلاَّمَةُ الشَّيْخُ مُحَمَّد أَمَان **الجَامِيُّ**[١] -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «شَرْح العَقِيدَة الطَّحَاوِيَّة»:

«**إِنَّ الإِنْسَانَ إِنَّما يُؤَاخَذُ بِمَا صَرَّحَ بِهِ فِي كِتَابٍ مِنْ كِتَابَاتِهِ، وَفِي حَدِيثِهِ، وَفِي كَلاَمِهِ.**

وَإِنْ وُجِدَ مِنْ كَلاَمِهِ -أَحْيَاناً- فِي أَثْنَاءِ الاسْتِطْرَادِ وَالتَّكْرَارِ- مَا يُوهِمُ هَذَا المَعْنَى، فَمِنَ الإِنْصَافِ: أَنَّهُ يُرَدُّ هَذا الكَلاَمُ غَيْرُ الصَّحِيح -الَّذِي فِيه الإِجْمَال- إِلى كَلاَمِهِ الصَّرِيح، كَما يُرَدُّ المُتَشَابِهُ إِلى مَا هُوَ أَقْرَبُ -المُحْكَمُ-.

كَذَلِكَ كَلاَمُ أَهْلِ العِلْمِ؛ وَخُصُوصاً **إِنْ عُرِفُوا بِسَلاَمَةِ العَقِيدَة، وَالدَّعْوَةِ إِلَى العَقِيدَة، وَالدَّعْوَةِ إِلَى السُّنَّة، وَالدَّعْوَةِ إِلَى التَّمَسُّكِ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّة.**

مَنْ عُرِفُوا بِهَذِهِ العَقِيدَةِ، وَبِهَذَا المَوْقِفِ الكَرِيم، **إِنْ وُجِدَ فِي كَلاَمِهِم مَا يَدُلُّ عَلَى خِلاَفِ ذَلِك؛ يَجِبُ أَنْ يُرَدَّ إِلى مَا هُوَ صَرِيحٌ مِنْ كَلاَمِهِم**».

٤- وقال -رحمهُ الله- في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٠٧) -أيضاً-:

«**وما أكثرَ ما تفعلُ النُّفُوسُ ما تهواهُ؛ ظانَّةً**[٢] **أنَّها تفعلُهُ طاعةً لله**»[٣]!

---

(١) وَبَعْضُ النَّاسِ يُطْلِقُ عَلَى كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِيِّينَ -هَذِهِ الأَيَّام-تنفيراً!- أَنَّهُم (**جَامِيَّة!**) -نِسْبَةً إِلَى هَذَا الشَّيْخِ الفَاضِلِ -رَحِمَهُ الله-!

وَلَمْ نَعْرِفْ عَنْهُ -تَغَمَّدَهُ اللهُ بِرَحْمَتِه- دَعْوَةً إِلى حِزْبِيَّةٍ، وَلاَ انْحِرافَاتٍ مَنْهَجِيَّةً، أَوْ عَقَائِدِيَّة..

لَكِنَّهَا -حقيقةً- حِزْبِيَّةُ المُخَالِفِين، وَعَدَمُ قُدْرَتِهِم عَلَى مُوَاجَهَةِ الحَقَائِقِ إِلاَّ بِالتُّهَم!!

(٢) وقال -رحمهُ اللهُ- في «الرد على البكريِّ» (٢/ ٧٢٩):

«**والعلمُ شيئانِ: إمَّا نقلٌ مُصدَّق، وإمَّا بحثٌ مُحقَّق.**

وما سِوى ذلك: فَهذَيانٌ مُزَوَّق..».

(٣) فالحَذَرَ الحَذَر؛ فالأمرُ جِدٌّ!

المَسْأَلَةُ الرَّابعَةَ عَشْرَة: تَأْثِيرُ الزَّمَانِ وَالمَكَانِ على القَضَايا وَالأعْيَان[1]:

وفي تحقيقِ هذا المعنى -وبيانه- نُقُولٌ علميَّةٌ مُتَعَدِّدَةٌ:

أولها -وهو أهمُّها -تأصيلاً وتفصيلاً-:

١- كلامُ شيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (٦/ ٥٩)، قال:

«إن المسائل الخبريَّة العلميَّة قد تكونُ واجبةَ الاعتقاد، **وقد تجب في حال دون حال، وعلى قوم دون قوم، وقد تكون مستحبَّةً غيرَ واجبةٍ، وقد تُسْتَحَبُّ لطائفةٍ -أو في حال** - كالأعمال-سواءً-».

٢- قال الإمامُ البَرْبَهارِيُّ في «شرح السُّنَّة» (رقم:١٥٣):

و«المِحنة في الإسلام بدعة، **وأما اليومَ**: فيُمْتَحَنُ بالسُّنَّة..».

قلتُ: فما الذي فَرَّقَ -حُكماً- بين (الأمس) و(اليوم) إلا النظرُ في المصلحة والمفسدة -بحَسَب اختلافِ الزَّمان-!

٣- قال شيخُ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١١/ ٥١٤):

«مَن أَمْكَنَهُ الهُدى من غير انتسابٍ إلى شيخٍ معيَّن؛ فلا حاجةَ به إلى ذلك، ولا يُسْتَحَبُّ له ذلك، بل يُكره له.

وأمَّا إن كان لا يُمْكِنُهُ أنْ يعبدَ اللهَ بما أَمَرَهُ إلا بذلك: **مثل أن يكونَ في مكانٍ يَضْعُفُ فيه الهُدى والعلمُ والإيمانُ والدِّينُ** -يُعَلِّمُونَهُ ويُؤَدِّبُونَهُ- لا يبذُلون له

(١) وهي مسألةٌ جديرةٌ بأنْ تُفْرَدَ بالتأليفِ -واللهُ المُستعانُ-.

ذلك إلا بانتِسابٍ إلى شيخِهم، أو يكون انتسابه إلى شيخٍ يزيدُ في دينِه وعلمِه- **فإنَّهُ يفعلُ الأصلحَ لدينِه.**

وهذا لا يكونُ -في الغالب- إلا لتفريطِه؛ وإلا: فلو طَلَبَ الهُدى على وجهه لوجدَه...».

قلتُ:

فما الذي جَعَلَ ما كان مكروهاً -في (مكان)- محموداً في (مكانٍ آخر)؛ إلا النظرُ في المصلحة والمفسدة؟!

٤- وقال شيخُ الإسلام في «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٨٧) -مُتكلِّماً عن الأشاعرة-:

«... في كلامِهم مِن الأدلّةِ الصحيحةِ، ومُوافقةِ السُّنَّةِ ما لا يُوْجَدُ في كلام عامَّة الطوائف؛ **فإنهم أقربُ طوائفِ أهل الكلام إلى السُّنَّة والجماعة والحديث،** وهم يُعَدُّون مِن **(أهْل السُّنَّة والجماعة)** عند النَّظَرِ إلى مثل المعتزلة والرافضة -وغيرهم-.

بل هم (أهلُ السُّنَّة والجماعة) في البلادِ التي يكونُ أهلُ البدعِ فيها هم المعتزلةَ والرافضةَ -ونحوهم-».

قلتُ:

فما الذي جعلَ (أهلَ البدعِ) -في مكانٍ- هم -أنفسَهم- (أهلَ سُنَّةٍ) في مكانٍ آخَرَ؛ **إلا النَّظرُ في المصالح والمفاسد؟!**

ولكنْ؛ أين المُتَّعِظُون؟! وأين المعتبرون؟!

وانظُـر -في **تفـاوُت مراتـب أهـل البِـدع**-: «دَرْء التَّعـارُض» (١/ ١٥٣- ١٥٥)، و«مجموع الفتاوى» (٤/ ١٧).

٥- وفي بيان أَثَر (الظروف) على إظهار المنهج، والدعوة إليه، والالتـزام بـه: يقولُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (٤/ ١٤٩) -ردًّا عـلى زَعْـمِ مَن شكَّكَ ببعض أهل السُّنَّة -زاعِماً أنه (يتَسَتَّرُ بمذهب السلف)؛ فقال:

«إن أردتَ بـ (التستُّر) الاستخفاءَ بمذهب السلف:

فيُقال: ليس مذهبُ السَّلَفِ مِـمَّا يُتَسَتَّر به إلا في بلاد أهل البـدع -مثـل بـلاد الرافضة والخوارج-؛ **فإن المؤمن المسْتَضْعَفَ -هناك- قد يكتُم إيمانَهُ واستنانَه**؛ كما كَتَمَ مؤمنُ آلِ فرعون إيمانَه [كما في (سورة غافر)، آية:٢٨]، وكـما كـان كثـيرٌ مـن المؤمنين يكتُم إيمانه -**حين كانوا في دار الحرب**-:

فإن كان هؤلاء في بلدٍ أنت لك فيه سلطانٌ -وقد تستَّروا بمذهب الـسلف-؛ فقد ذَمَمْتَ نفسَك؛ حيثُ كُنتَ مِن طائفةٍ يُسْتَرُ مذهبُ السلفِ عندهم.

وإن كنتَ مـن المُسْتَـضْعَفِين المُـسْتَتِرين بمـذهب الـسَّلَف؛ فـلا معنـى لـذمِّ نفسك...».

٦- وَفِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (١٣/ ٣١٣) -بَعْدَ ذِكْـرِ شَـيْخِ الإِسْـلاَمِ ضَرْبَ عُمَـرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- لِصَبِيغٍ -لَـمَّا سَأَلَهُ عَنْ مَعْنَى (الذَّارِيَات)-؛ قَال -رَحِمَهُ الله-:

«وَقَدْ تَكَلَّمَ الصَّحَابَةُ فِي تَفْسِيرِهَا؛ مِثْلُ: عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِـب مَـعَ ابْـنِ الكَـوَّاء -لـمَّا سَأَلَهُ عَنْهَا-؛ كَرِهَ سُؤَالَهُ لِمَا رَآهُ مِنْ قَصْدِه؛ **لَكِنْ عَلِيّ كَانَـتْ رَعِيَّتُـهُ مُلْتَوِيَـةً عَلَيْه، لَمْ يَكُنْ مُطَاعاً فِيهِم طَاعَةَ عُمَرَ حَتَّى يُؤَدِّبُه**».

قُلْتُ:

قِصَّةُ صَبِيغ: رَوَاهَا الدَّارِمِي (١٤٤)، وَأَحْمَد فِي «فَضَائِل الصَّحَابَة» (٧١٧)، وَالآجُرِّي فِي «الشَّرِيعَة» (١/ ٨٠)، وَعَبْد الرزَّاق فِي «المُصَنَّف» (٢٠٩٠٦)، وَفِي «تَفْسِيرِه» (٢/ ٢٤٩)، وَابْنُ بَطَّة فِي «الإِبَانَة الكُبْرَى» (٣٤٢) -وَغَيْرِهما-:

وَأَمَّا قِصَّةُ ابْنِ الكَوَّاء: فَقَدْ رَوَاهَا عَبْدُ الرَّزَّاق فِي «تَفْسِيرِه» (٣/ ٢٤١)، وَالشَّاشِي فِي «مُسْنَدِه» (٦٢٠)، وَابْنُ جَرِير فِي «تَفْسِيرِه» (٢٦/ ١٨٦)، وَالحَاكِم فِي «مُسْتَدْرَكِه» (٢/ ٥٠٦).

وَصَحَّحَهَا ابْنُ كَثِير فِي «تَفْسِيرِه» (١٣/ ٢٠٧).

قلتُ:

ولعلَّ أوضحَ مِن ذلك -كُلِّه- كلامٌ لشيخِنا الإمام العلَّامة المحدِّث الفقيه الألبانيّ -رحمه الله- وهُو مَن هو-؛ حيثُ قال في بعضِ «أجوبتِه»-:

٧- «إذا وَجَدْنَا في بعض عبارات السلف في الحُكم على مَن وَاقَعَ بدعة بأنه مبتدع؛ فهو مِن باب التحذير، وليس من باب الاعتقاد.

ولعلَّهُ يَحْسُنُ -بهذه المناسبة- ذِكْرُ الأثر المعروف عن الإمام مالكٍ، لَّما جاءَهُ سائلٌ، قال: يا مالك: ما الاستواء؟ قال: «الاستواءُ معلومٌ، والكيفُ مجهولٌ، والسؤالُ عنه بدعةٌ، أَخْرِجُوا الرَّجُل؛ فإنَّهُ مُبتدعٌ».

فهُو ما صارَ مُبتدِعاً بمجرَّدِ ما سألَ عن الاستواء!

إنَّما أرادَ أن يفهمَ شيئاً، لكنْ خَشِيَ الإمامُ مالكٌ أنْ يرميَ مِن وراء ذلك مخالفةَ العقيدةِ السلفيةِ، فقال: أخْرِجُوا الرَّجُلَ؛ فإنَّهُ مبتدعٌ.

وانظُروا -الآن- كيف الوسائلُ تختلف:

هل ترى أنت وأنا -وبكرٌ، وعَمْرٌو، وزيدٌ -إلى آخره- لو سَأَلْنَا واحـدٌ مِـن المسلمين -أو من خاصة المسلمين- مثلَ هـذا الـسؤال؛ نجيبُـه بـنفس جـواب مالك؟! ونُلحقه بتمام كلام مالك؟! فنقول: **أخرجوا الرجل فإنَّهُ مبتدع؟**

لا؛ لماذا؟

لأن الزمن اختلف، فالوسائلُ التي كانت -يومئـذٍ- مقبولـةً، اليـومَ ليـست مقبولةً؛ لأنها تضرُّ أكثرَ مما تنفع».

قلتُ:

... وهو كلامٌ **فصلٌ جَزْل.. لا لهوٌ ولا هَـزْل!**- لـو فُهِـمَ حَـقَّ الفَهْـمِ، ومـا صُودِرَ بسوءِ الوَهْم-!

وأَثَرُ مالكٍ: رواهُ الدارمي في «الـرد عـلى الجهميـة» (١٠٤)، وأبـو نُعَـيْم في «الحِلية» (٦/ ٣٢٦)، والخَطَّابي في «الغُنْية عن الكـلام وأهلِـه» (ص١٩)، وأبـو الشيخ في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢١٤) -وغيرهم-.

وصحَّح سندَهُ الذهبيُّ في «تذكرة الحُفَّاظ» (١/ ٢٠٩)، وابنُ حجر في «فـتح الباري» (١٣/ ٤٠٧).

... ولْنُقارِنْ بين زمانِنا -هذا- وقد عمَّتْ فيه الفُرْقَة، وتَشَتَّتَتْ فيـه الكلمـةُ، وتَفَتَّتَتْ فيه الوحدةُ-، وبين زمان مشايخِنا (الكِبار) -الثلاثة- وما كـان فيـه مِـن اتِّفاق وارتفاق!!

... إنَّ فرقَ ما بين الزمانَيْن هو -نفسُه- فرقُ ما بين (الرِّفْـق) و(العُنْـف)!!! -في الاتِّجاهَيْن-!

....ولنختم ما نحنُ فيه -مِنْ هَذِهِ (المُقَدِّمَة)-: بِمَا أَوْصَى بِهِ الأَخُ الشَّيْخُ سُلْطَانُ العِيدِ -نَفَعَ اللهُ بِهِ- فِي رِسَالَتِهِ «**النَّصِيحَة**..» -إِخْوَانَهُ (السَّلَفِيِّين) فِي كُلِّ مَكان-؛ قائِلاً -مَا مُلَخَّصُهُ-:

١- «أَمْسِكْ عَلَيْكَ لِسَانَك، وَلْيَسَعْكَ بَيْتُك، وَابْكِ عَلَى خَطِيئَتِك»[1].

٢- خَفِ المَقَامَ بَيْنَ يَدَي اللهَ -جَلَّ وَعلا-.

وَاحْذَرْ غايَةَ الحَذَرِ مِنَ **الوُقُوعِ فِي أَعْراضِ إِخْوَانِكَ السَّلَفِيِّين، أَوْ تَبْدِيعِهِم، أَوْ تَضْلِيلِهِم، أَوْ تَجْهِيلِهِم، أَوْ إِخْرَاجِهِم مِنَ السَّلَفِيَّة**، وَأَرْجِعْ هَذِهِ الأُمُورَ الكِبَارَ **إِلى العُلَمَاءِ الكِبَار**[2].

---

(١) هذا **نصُّ** حديثٍ نَبَوِيٍّ صحيح.

انظُر له: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٨٩٠).

(٢) قَدْ سَبَقَ بَيَانُ مَا فِي هذا الوصفِ مِن تفصيل وتأصيل (ص٥٢)-؛ **فَإِنَّ (البَعْضَ) يَحْصُرُ (العُلَماء الكِبَار) فِي أُنَاسٍ مَخْصُوصِين -عنده! تَحَكُّماً -بِغَيْرِ بَيِّنَة!-؛ مِمَّا يَزِيدُ الفُرْقَة، وَيُضَاعِفُ المِحْنَة**...

وَفِي هَذَا بَلاءٌ عَظِيمٌ..

فـ(العُلماء الكِبار) -يا هذا- موجودون؛ غيرُ ما تحصُرُ، وأكثرُ ممَّا تذكُرُ!

ثمَّ؛ ألا ترى -بربِّك- أنَّ هناك **ممَّن يُقالُ فيهم: (علماءُ كِبار)؛ هم مُبتدعةٌ (كِبار)، أو ذوو جاه (كِبار)** -حَسْبُ- عندي وعندك؟!! **أَوْ مَنْ هُوَ (كَبِيرٌ) عِنْدَ غَيْرِك: لَيْسَ (كَبِيراً) -عِنْدك-! أَوِ العَكْس!!**

وانظُر -تمثيلاً- ما سيأتي (ص١٩٢).

وَلِشَيْخِ الإِسلاَمِ فِي «مَجْمُوعِ الفَتَاوَى» (٢٠/ ٢٩١) -في نقدِ مثل هذه المفاضلات- كَلِمَةٌ غَالِيَةٌ؛ فَانْظُرْهَا.

٣- احْـذَر النَّمَّامِـينَ **المُنْدَسِّـين بَـيْنَ صُـفُوفِ الـسَّلَفِيِّين**، بِقَـصْد الإِفْـسَادِ وَإِثَارَةِ الفَوْضَى[١].

وَلاَ يَغُرَّكَ انْتِسَابُهُم -أَوْ تَحَزُّبُهُم- لِعَالِمٍ مِنَ العُلَمَاءِ السَّلَفِيِّين؛ فَـإِنَّ مَـشَايِخَنا (ابْـنَ بَاز، وَالأَلْبَانِيَّ، وَابْنَ عُثَيْمِين -وَغَيْرَهُم-) بُرَآءُ[٢] مِن هَؤُلاءِ الَّـذِين **يَتَـسَتَّرُونَ بِهِـم، وَيُخَالِفُونَ مَذْهَبَهُم وَطَرِيقَتَهُم**، وَحِرْصَهُم عَلَى جَمْعِ كَلِمَةِ السَّلَفِيِّين[٣].

---

(١) كَمِثْلِ حالِ بعضِ مَن أَشَرْتُ إليهم -قريباً-!

(٢) وَيَأْتِي واحِدٌ مِنْ هَؤُلاَءِ (الهُوج!) -**جَاهِـلٌ لُجـوج!**- لِـيَعْكِس القَـضِيَّة، وَيَزِيـدَ فِي البَلِيَّـة -**قَائِلاً** -**أو ناقِلاً!**- بِحُمْقٍ بالِغٍ، وَجَهْلٍ دَامِغٍ سابغٍ-: (**الأَلْبَانِي بَرِيءٌ مِنْ تَلاَمِيذِه**)!!!

هَكَذا -خَبْطَ لَزْقٍ-كَمَا يُقَال-!!

وَالتَّارِيخُ شَاهِدٌ لاَ يَكْذِبُ؛ **لَكِنَّ المُعَاصَرَةَ حِرْمَان!!**

﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ ...

قد تُنكِرُ العَيْنُ ضَوْءَ الشَّمْسِ مِن رَمَدٍ

ويُنْكِـرُ الفَـمُ طَعْـمَ الـماءِ مِن سَـقَمِ !

(٣) هَذَا مِعْيَارُ حُبِّنَا لِمَشَايِخِنا، وَمِيزَانُ الْتِزَامِنَا بِمَنْهَجِهِم، وَأَخْلاَقِهِم..

وَكَمْ -وَكَمْ- كُنَّا نَسْمَعُ شَيْخَنا الإِمَامَ الأَلْبَانِيَّ -رَحِمَهُ الله- يَقُول: (**مِنْ ثِمَارِهِم تَعْرِفُونَهُم**) ...

وَ(ثِمَارُ!) أُولَئِك -كَمَا يَشْهَدُ (وَيُشَاهِدُ) كُلُّ عَاقِلٍ-: عَوْسَجٌ وَحَنْظَل!!

وَنَحْنُ عَنْ ذَا -بِحَمْدِ الله- بِأَبْعَدِ مَنْزِل..

بَلْ مَا غَاظَهُم (!) مِنَّا -ووجَّه زَنَابِيرَهُم (أَيْ: دبابيرَهم) علينا!- **إِلاَّ عَدَمُ سُـلُوكِنَا مَـسَالِكَهُم الرَّدِيَّة، وَصَنَائِعَهُم الغَضَبِيَّة، وَطَرَائِقَهُم (الحِزْبِيَّة)**...

وَقَدْ قِيلَ -قَدِيماً-: (**لاَ تُثِيرُوا الزَّنَابِير؛ فَتَلْدَغَكُم، وَلاَ تُخَاطِبُوا السُّفَهَاء؛ فَيَـشْتِمُوكُم**) -كَـمَا فِي «تَفْسِير الرَّازِي» (٢/ ١٣٤)-.

وما أكثرَ ما سمِعنا شيخَنا الإمامَ الألبـانيَّ -رحمـهُ اللهُ- يقـولُ: «**قـال الحـائطُ للمِـسمار: لِـمَ تَشُقُّنِي؟! قال: سَلْ مَن يَدُقُّنِي**»!!

٤- إِذَا جَاءَكَ مِنْ أَحَدِ البُلْدَانِ مَنْ يُشَنِّعُ عَلى إِخْوَانِهِ، وَيَنْقُلُ خِلافَ مَا اشْتَهَرَ عَنْهُم مِنْ نُصْرَةِ السُّنَّة: **فَلاَ تُصَدِّقُه، بَلْ تَثَبَّتْ مِنَ الشَّيْخِ المُتَكَلَّم فِيهِ** -مُبَاشَرَة-.

وَلاَ تَكُنْ عَوْناً فِي **نَشْرِ الشَّائِعَات**، فَيَنَالَكَ نَصِيبٌ مِنَ الإِثْم.

وَفِي الحَدِيث: «**كَفَى بِالمَرْءِ إِثْماً أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِع**» [«السِّلْسِلَة الصَّحِيحَة» (٢٠٢٥)].

٥- كُنْ -أَخِي- **مِمَّن يَسْعَى لِلإِصْلاَحِ بَيْنَ الإِخْوَان، وَلَمِّ الشَّمْل، وَرَأْبِ الصَّدْع**، وَتَخْفِيفِ آثَار هَذِهِ الفِتْنَة قَوْلاً وَعَملاً، وَاللهُ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ المُصْلِحِين المُحْسِنِين.

٦- الاشْتِغَالُ بِالعِلْمِ النَّافِع وَالعَمَلِ الصَّالِح خَيْرٌ عِنْدَ الله وَأَبْقَى، وَخَيْرٌ مِنْ أَنْ **تَزُجَّ بِنَفْسِكَ فِي خُصُومَاتٍ عِلْمِيَّةٍ لاَ تُحْسِنُهَا**.

وَحَسْبُكَ أَنْ تُحِيلَ فِي دَقَائِقِ هَذِهِ المَسَائِلِ إِلَى **العُلَمَاءِ الكِبَار**.

٧- احْرِص عَلَى إِظْهَارِ فَضَائِلِ إِخْوَانِك، وَادْعُ لَهُمْ بِظَهْرِ الغَيْب، وَتَجَنَّب **أُسْلُوبَ بَعْضِ الحَمْقَى**[1]؛ إِذَا ذُكِرَ عِنْدَهُ أَخُوهُ السَّلَفِيُّ بَادَرَ -لِيَصْعَدَ عَلى كَتِفَيْهِ- قَائِلاً: **فُلاَنٌ عَلَيْهِ مُلاحَظَات!**

سُبْحَانَ الله! وَمَنْ مِنَّا لَيْسَ عِنْدَهُ تَقْصِير؟!

---

(١) وقد كَثُرُوا وتكاثَرُوا!!!

٨- اِسْأَلْ رَبَّكَ حُسْنَ الخِتَامِ، **وَالثَّبَاتَ عَلَى السُّنَّةِ**، وَتَعَوَّذْ بِهِ مِنَ الفِتَنِ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ».

فـ«**والله؛ لا نخافُ على دعوتِنا إلَّا مِن أنفُسِنا**»(١)...

والله -وحدَهُ- المُستعانُ...

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) مِن كلامِ العلَّامةِ الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي -رحمهُ اللهُ-؛ فيما نقله عنه تلميذُه الأخُ الشَّيْخُ محمد الإمام -وفَّقَهُ اللهُ- في كتابِهِ «التنبيه الحَسَن في موقف المسلم مِن الفِتن» (ص٦٨).

وبعد: فإنَّهُ ليس يَخفَى على مَن يُعايِشُ النَّاسَ، ويَتَعَانَى المُعاملـةَ معهم -على تنوُّعِ طبقاتِهم، واختلافِ درجاتِهم -أنَّهـم- ساعةَ الخِلافِ- تَعْظُمُ فيهم رغبةُ العُقولِ في النَّصْر، ويشْتَدُّ بهم «**حِرْصُ النُّفوسِ على الانتصار؛ ولو كان بِتَصَيُّدِ الـشُّبُهاتِ البعيـدة، وتعسُّفِ الاسْـتِدلالاتِ**»[١] العجيبة، -إلَّا مَن رَحِمَ اللهُ-...

ومِن أعْجَبِ شيءٍ يكونُ: أنَّ الكثيرَ مِـن (النَّـاس) قـد يتنـاقلونَ كلـاتٍ[٢]، ويتجاذَبونَ أقوالاً؛ ليْسُوا هُم في ثَبْتٍ مِنها، أو ثِقَةٍ بها؛ وإنَّـا يجِـدُ الواحـدُ مـنهم قولاً «**يُشاعُ، ويُتَحَدَّثُ به عندَهُ؛ فيُقِرُّهُ، ويسمعُهُ، ويَسْتَوْشِيه**»[٣]!

---

(١) كـما قالـهُ صـاحبُ «**ظـاهرة الإرجـاء!**» (٢/ ٤٥٣)-عـلى مـذهب (**رَمَتْنِـي بـدائِها وانْسَلَّتْ**)!!-!!

وانظُر ردِّي عليه -كَامِلاً- في كتابي «**الدُّرَر المتلألِئة بِنَقْضِ الإمَامِ الألْبَانِيِّ فِرْيَةَ مُوافَقَتِهِ المُرْجِئَة**».

(٢) قد تكونُ (عُنواناً) لكتاب! أو كلمةً مِن جواب!! فينقلونَها -مِن غير تحقُّق- أهـي خطـأٌ أم صواب؟!!

ومثلُ هذا الصَّنيع لا يضُرُّ إلَّا صاحبَه...

وأمَّا المَقُولُ فيه الكلامُ؛ فإنَّهُ لا يتأثَّر، ولا يتكَدَّر..

بل يُكَرِّرُ:

لا أُبـالي أَضَـجَّ بـالقَدْحِ غُـمْرٌ أمْ لَـحَانِي عن ظَهْرِ غَيْبٍ جَهُولُ!

(٣) قطعةٌ مِن حديثِ الإفْكِ؛ رواهُ البخاريُّ (٤١٤١)، ومسلمٌ (٢٧٧٠).

هكذا .. **بلا تَرَوٍّ، ولا تَأَنٍّ**... وإنَّما مِن باب التَّسْفِيه والتشويه -لَيْسَ إِلاَّ-!

«فَلْيَتَّقِ اللهَ -تعالى- امرؤٌ على نفسِهِ، **ولْيُفَكِّرْ في أنَّ اللهَ -تعالى- سائلٌ سمعَهُ وبصرَهُ وفؤادَهُ [١] عمَّا قالَهُ ممَّا لا يقينَ [٢] عندهُ به.**

ومَن قَطَعَ على إنسانٍ بأمرٍ لمْ يُوْقِفْهُ عليه: فقد واقعَ المحذور، وحَصَلَ له الإثمُ في ذلك» [٣] -وَالشُّرُور-.

وطالبُ العلمِ المُريدُ للحقِّ، الراغبُ به -ولو على نفسِه- يعلمُ أنَّ اللهَ رقيبٌ عليه، شهيدٌ على قلبِه؛ فلا يُبْدِي خلافَ ما يُسِرُّ، ولا يُعْلِنُ غيرَ ما يكتتمُ..

فلا يُزخرِفُ قولاً، ولا يُزَيِّنُ لفظاً -يُريدُ به إبطالَ حقٍّ أو إحقاقَ باطلٍ-؛ لأنَّ اللهَ به عليمٌ، وله سميعٌ بصيرٌ؛ ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعۡجِبُكَ قَوۡلُهُۥ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَيُشۡهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِي قَلۡبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾.

ولا أجدُ مِن مُقابلةٍ أذكُرُها، أو مُوازَنةٍ أُشيرُ إليها -لِبيانِ الفَرْقِ بين فئةِ المُستوي حالُهُ -ظاهراً وباطِناً-؛ وبينَ فئةِ المُدَّعي خِلافَ ما هو عليه- بجَدَلِهِ، أو زُخْرُفِ قولِه، أو التلاعُبِ بكلامِه-: أحسنَ مِن كلماتِ ذاك الصَّحابيِّ الجَليل؛ التائبِ، العائدِ، الراغبِ، الذي عَظُمَ عندهُ ذنبُهُ، وكَبُرَ عليه حالُهُ، فجاءَ مُبادِراً إلى النبيِّ ﷺ؛ يقولُ له **بلسانٍ صادقٍ، وكلامٍ واثِقٍ:**

---

(١) ﴿إِنَّ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡبَصَرَ وَٱلۡفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنۡهُ مَسۡـُٔولٗا﴾...

(٢) **أَيْنَ هُوَ (اليَقِينُ) مِن أَكْثَرِ المُتَدَاوَلِ -الآن- بَيْنَ الرَّعَاعِ -بِلاَ اقْتِنَاعٍ-؟!**

(٣) «النُّبَذ في أصول الفِقه» (ص٤٦) للإمامِ أبي محمد ابنِ حَزْم.

«والله لـو جَلَـسْتُ عنـد غـيرِكَ مِـن أهـل الـدُّنيا: لرأيـتُ أنْ سـأخرجُ مِـن سَخَطِهِ بعُذْرٍ!

ولقد أُعْطِيتُ جَدَلاً، ولكنِّي -والله- لقد علمتُ:

لَـئِنْ حـدَّثْتُكَ -اليـومَ- حـديثَ كـذِبٍ تَـرْضى بـه عَنِّـي: ليُوشِـكَنَّ اللهُ أنْ يُسْخِطَكَ عليَّ.

ولَئِنْ حدَّثْتُكَ حديثَ صِدْقٍ تجدُ عليَّ فيه: إنِّي لأرجو فيه عَفْوَ الله»[١].

.. فهذا هو المِعْيارُ الشَّرْعِيُّ، والميزانُ الأُخْـرَوِيُّ؛ الـذي تُـوْزَنُ بـه الأُمـورُ، وتُضْبَطُ خِلالَهُ المواقفُ...

ولئن كان الصِّدقُ (قد) يُوقِعُ صاحبَه -حيناً- بشيءٍ مِن الابتلاء: فما هذا إلا بسبب **غِرَّةِ المؤمن وصفائِهِ؛ وهـو -بِمِنَّـةِ ربِّـهِ وتوفيقِـه- إلى خـيرٍ قـادمٌ، وعـلى بِرٍّ مُقْبِلٌ...**

وإذا كان البَهْتُ والرَّيْبُ قد يُعْلِي ذِكْرَ المُتَلَبِّسِ به -حيناً- لِـخِبِّهِ- ويرفَعُـهُ؛ فإنَّهُ سيكونُ آخِذاً له إلى مجرَّةِ الهاوِيَة... ليكونَ الـسُّقوطُ -لـه- أشـدّ، إنْ لمْ يُقِـرَّ بالحقِّ، أو يُرَدّ...

«والحـقُّ دائـماً في انتـصار، وعُلُـوٍّ، وازْدِيـاد، والباطـلُ في انخِفـاض، وسَفالٍ، ونَفاد»[٢].

---

(١) قطعةٌ مِن حديثِ المُخَلَّفِين -رضي اللهُ عنهم-؛ رواهُ البخاريُّ (٤٤١٨)، ومسلمٌ (٢٧٦٩).

(٢) «الانتصار» (ص٢٦٤ و٢٨٤) لابن عبد الهادي.

«وما أَسَرَّ أحدٌ سريرةً إلَّا أبْداها اللهُ على صَفَحاتِ وَجْهِه، وفَلَتَاتِ لسانِه»[1].

ونبيُّ الإسلامِ -عليه الصلاة والسلام- يقولُ: **«المؤمنُ غِرٌّ كـريمٌ، والفـاجِرُ خِبٌّ لئيمٌ»**[2].

... «فَاللهَ! اللهَ!

عَلَيْكُم بِالجَمَاعَةِ وَالائْتِلافِ عَلَى طَاعَـةِ الله وَرَسُـولِهِ، وَالجِهَـاد [3] فِي سَـبِيلِهِ؛ يَجْمَعِ اللهُ قُلُوبَكُم، وَيُكَفِّرْ عَنْكُم سَيِّئَاتِكُم، وَيَحْصُلْ لَكُمْ خَيْرُ الدُّنْيَا وَالآخِرَة.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٢٧٢)، وَ«الجَوَاب الصَّحِيح» (٦/ ٤٨٧) -وَغَيْرُهُمَا-.

وَنَسَبَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ إِلى سيِّدنا عُثْمَان -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-!

وَلَمْ أَجِدْ لَهُ سَنَداً صَحِيحاً -بَعْدَ بَحْثٍ-!

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٩٣٥).

... فَمِن أَيِّ الصِّنْفَيْنِ -أَنَا وَأَنْتَ- أُخَيَّ؟!!

﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ . وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ ..

(نَرْجُو) أَنْ نَكُونَ مِنَ الصِّنْفِ الأَوَّلِ...

وَالله -تَعَالَى- يَقُولُ: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمْۖ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ ..

و... حُسْنُ الظَّنِّ مِنْ حُسْنِ العَمَلِ!!

(٣) قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ في «قاعدة في المحبَّة» (ص١٣٢-١٣٣):

«لا بُدَّ في الإيمان مِن التعـاون والتنـاصُر عـلى فِعْـل مـا يحبُّـه اللهُ -تعـالى-، ودفـع مـا يُبْغِـضُه اللهُ -تعالى-.

وهذا هو الجهادُ في سبيلِه».

وانْظُر: أَنْواع الجِهَاد؛ فِي «زَاد المَعَاد» (٣/ ٩).

أَعَانَنا اللهُ وَإِيَّاكُم عَلَى طَاعَتِهِ وَعِبادَتِه، وَصَرَفَ عَنَّا وَعَنْكُم سَبِيلَ مَعْصِيَتِه.

وَآتَانا وَإِيَّاكُم ﴿فِي ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾، وَوَقَانا عَذَابَ النَّار.

وَجَعَلَنَا وَإِيَّاكُم مِمَّن رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وَأَعَدَّ لَهُ جَنَّاتِ النَّعِيم، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِير.

وَهُوَ حَسْبُنا وَنِعْمَ الوَكِيل.

وَالحَمْدُ لله وَحْدَه، وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَآلِهِ، وَصَحْبِهِ -وَسَلَّم-»[١].

* * * * *

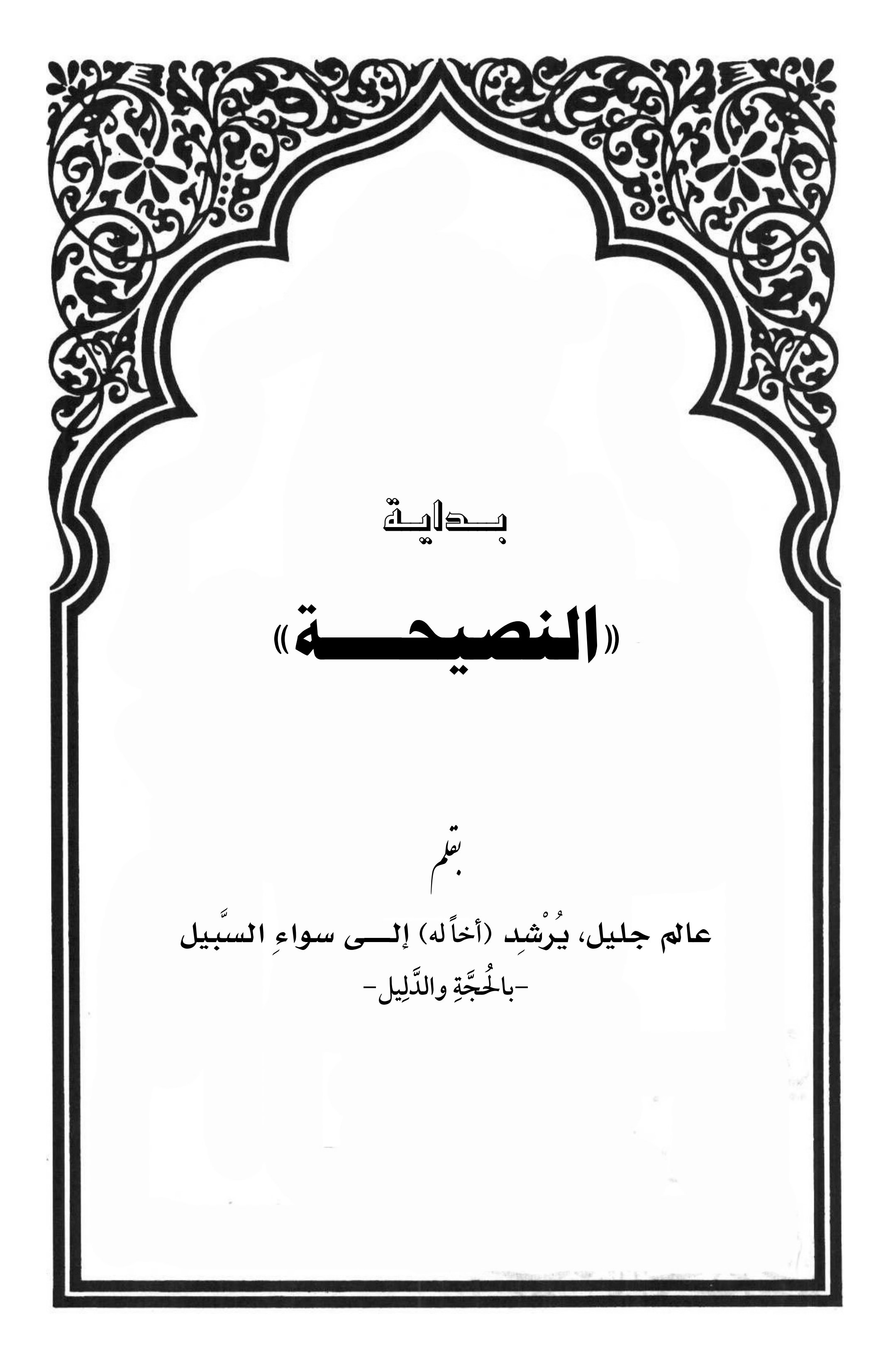
(١) «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٨/ ٤٢٣)، لِشَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّة.

قال العبدُ الفقير إلى ربِّه العليِّ القدير (*علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري*) -عفا اللهُ عنهُ -مُسْتَعِيناً بالله-وَحْدَه-:

قد تَمَّ الفراغُ مِن (أصلِ) هذه (المقدِّمَةِ)، ومُراجعتِها، مع غُروبِ شمسِ يومِ الجُمُعَةِ، الثانيَ عَشَرَ مِن شهرِ رمضان (١٤٢٩هـ).

وأنا أُهَيِّئُ نفسي للسَّفَرِ إلى بيتِ الله الحرام لأداء العُمرة؛ سائلاً اللهَ -تعالى- أنْ يتقبَّلَها منِّي -وسائرَ عَمَلِي-؛ إنَّهُ -سبحانَه- وليُّ ذلك والقادِرُ عليه.

ثُمَّ زدتُ عليها، وراجعتُها، ودقَّقْتُها -في أيَّامٍ وأيَّام-؛ آخِرُها الأيام الأخيرة مِن شهرِ ذي القَعْدَة -مِن السَّنَةِ نفسِها- قُبَيْلَ سَفَرِي للحَجِّ- يسَّرَهُ اللهُ لي، وتقبَّلَهُ مِنِّي-.



بـــداية

«النصيحـــة»

بقلم

عالم جليل، يُرْشِد (أخاً له) إلــى سواءِ السَّبيل

-بالحُجَّةِ والدَّلِيل-



بسم الله الرحمن الرحيم

الحَمْدُ لله، والصلاةُ والسلامُ على رسولِ الله، وعلى آلِهِ وصحبِه ومَن اتَّبَع هُدَاه.

أمَّا بعدُ:

فَإِنَّ أَهَمَّ مَا يَنْبَغِي أَنْ يُعْرَفَ وَيُفْهَمَ -فِي بَابِ (النَّقْدِ)، وَ(الجَرْحِ)- **بَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَأَصْحَابِ الحَدِيث، وَدُعاةِ مَنْهَجِ السَّلَفِ**[1] -فِيمَا بَيْنَهُم-ابْتِداءً- الإِجابَةُ عَنْ سُؤَال:

---

(١) فأصحابُ البدعِ والمبتدعةُ ليسوا مِنْ أَهْلِ هذا الباب، وليسوا هم مُتبَوَّءاً للصواب... وإنَّما كلامُنا لدُعاة السُّنَّة الأصحاب.

فلا تُغالِط نفسَك -أَيُّهَا المُتَرَبِّصُ المُرْتَاب-! فتحملَ أيًّا مِن كلامي على مَنْحَى الشَّكِّ والارتياب -بالتَّباب-!



(١)
هل يشترط على الجارح بيان أسباب الجرح؟

وَالجَوابُ أَنْ يُقال:

١- مِن الباطلِ قولُ القائل: «لا يُشْتَرَطُ هذا بالنسبة لأسبابِ الجَرْحِ؛ إذ بيانُ أسبابِ الجَرْحِ والتَّعديلِ في عِلْمِ الرِّوَايَةِ!

وليس في كلامِ المُخَالِفِينَ في مناهجِهم، وفي سُلوكِيَّاتِهِمْ»[١]!!

فَإِذَا وُجِدَ أشخاصٌ مُعَيَّنون مَشْهُورُون عند النَّاسِ بالسَّلَفِيَّةِ، والدَّعْوَةِ إليها، وفيهِم عُلَماءُ -في نَظَرِ النَّاسِ[٢]-؛ فَلاَ يَجُوزُ إِخْراجُهُم مِنَ السَّلَفِيَّةِ-بِسُهُولَةَ-!

---

(١) وللشيخ **ربيع بن هادي** -حفظه الله- مقالٌ هامٌّ -عُنوانُه-: «**الإسناد خَصِيصَةُ هذه الأُمَّة، والجرح والتعديل قائمٌ في الرواة ما بقي هذا الدين**».

(٢) ولهذا اعتبارُهُ وقيمتُهُ؛ فتنبَّه.

وَهَذَا مِنْ مُرَاعَاةِ الزَّمَانِ وَالمَكَان، وَاخْتِلاف الأَعْرَاف عِنْدَ الحُكْم على الأَعْيَان.

وَهُوَ فِقْهٌ دَقِيقٌ؛ لاَ يُدْرِكُ مَرَامِيَهُ وَأَبْعَادَهُ إِلاَّ القَلِيلُون...

وقالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «منهاج السُّنَّة» (٤/ ١٣٥):

«**الذي يَدُلُّ على فضيلةِ العُلَماء: ما اشْتَهَرَ مِن عِلْمِهِمْ عند النَّاس، وما ظَهَرَ مِن آثارِ كلامِهم وكُتُبِهم**».

وَهَذَا الإِخْرَاجُ جَرْحٌ شَدِيدٌ فيهِم؛ يَحْتَاجُ إلى أدِلَّةٍ[1].

فَإِذَا لَمْ يُؤْتَ بالأدِلَّةِ وأسبابِ هذا الجَرْحِ رَأَى الناسُ أَنَّ هَذا ظُلْمٌ لهم، وَتَعَدٍّ عَلَيْهِم، وَطَعْنٌ فِي دِينِهِم بغيرِ وجهِ حَقٍّ؛ فَصَارَ المُتكَلِّمُ فِيهِم مُتَّهَماً عند الناسِ؛ فيحتاجُ إلى اسْتِبْرَاءِ دينِهِ وعِرْضِه[2].

وَأَقُولُ لَك -أَيُّها الجَارِح-:

إِنْ لَمْ تفعلْ -**مُبَيِّناً بالحُجَّةِ والبيِّنَةِ والدَّلِيل**- طَعَنَ فيك الناسُ -ولَنْ تَرْضَى أنتَ -ولا غيرُك- بهذا الطَّعنِ-؛ **فتقومُ الفتنةُ، ويحصُلُ الاختلافُ بين السَّلَفِيِّين، وتَكْثُرُ الطُّعُونُ المتبادَلَةُ**[3]!

---

(١) **فَلَوْ قِيل: التثبُّتُ -هُنا- مرفوض!**

لكان هذا هو المرفوض!! وعكسُهُ هو المفروض...

(٢) وَهَذَا هُوَ **الأَصْلُ الأَوَّلُ** -فِي هَذا الباب-.

(٣) والتي قد لا تكونُ إلا انتصاراً لداعيةِ الهوى!!

وَلِلتَّارِيخ -وَالإِنْصَاف- ابْتِداءً- **أَقُول:**

قرأتُ فتوى للشيخ عبد الله الجِبْرِين -وفَّقَهُ اللهُ، وَأَحْسَنَ خَاتِمَتَنَا وَإِيَّاه- وهو عضو (**هيئة كبار العلماء**)، وعضو (**اللجنة الدائمة للإفتاء**) -سابقاً- في (موقِعِه الرسميّ) -على الإنترنت- (برقم:١١٠٨) يقولُ فيها:

« **ربيع المدخلي** ليس هو مقبولَ الكلام في الجرح والتعديل؛ فإنَّ له أخطاءً في كتُبِهِ، تدلُّ على جهلِه -أو تجاهُلِهِ- بما يقولُ...»!!

قلتُ:

وَقَدْ أَثْنَى الشَّيْخُ زَيْدُ بْنُ هَادِي المَدْخَلِي فِي كِتَابِهِ «الإِرْهَاب» (ص١٠٧) عَلَى الشَّيْخ=

ولا يُحْسَمُ ذلك إلا بِذِكْرِ الأسبابِ **(المُقْنِعَةِ)** [1] بهذا الإخراجِ مِنَ السَّلَفِيَّة.

وقد تُطَالِبُ -أنت نفسُك!- بذِكْرِ الأسبابِ -إنْ جَرَحَكَ أَحَدٌ، أو أَخْرَجَكَ مِن السَّلَفِيَّةِ-!

٢- ومِن هذا -أيضاً- أنْ يُقالَ: إذا تعارضَ جَرْحٌ مُبْهَمٌ، وتَعْدِيلٌ: فالرَّاجِحُ -وَلاَ بُدَّ- تفسيرُ هذا الجَرْحِ المُبْهَمِ.

=ابْن جِبْرِين -حَفِظَهُما الله-؛ قَائِلاً:

«الشَّيْخُ عَبْدُ الله[بنُ جِبْرِين] مِنَ **العُلَماءِ السَّلَفِيِّين** -كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ-».

وَمَعَ ذَلِكَ أَقُول:

إِذْ لم يُبَيِّن -عَفَا اللهُ عَنْهُ- دليلَ ذلك -**المقنعَ**-، وَحُجَّتَهُ البُرْهانِيَّةَ؛ فكلامُه غيرُ مقبولٍ**!**

نقولُ هذا له ولغيرِه، وفي هذا وغيره! **فالحُجَّةُ بالحُجَّةِ، والدَّليلُ بالدَّليل.**

ولو فَتَحْنا بابَ التَّراشُقِ بالتُّهَمِ -جِزافاً-: لكان بابَ شرٍّ مُشْرَعاً -عظيماً- لا يُغْلَقُ...

نَعَمْ؛ **كُلٌّ رَادٌّ وَمَرْدُودٌ عَلَيْه**، وَلاَ طَاعَةَ إِلاَّ بِشَرْعِيَّةِ القَنَاعَة؛ وَإِلاَّ:

لَبِسَتْنا حِزْبِيَّةُ أَيَّةِ حَرَكَةٍ أَوْ جَمَاعَة -سواءً بسواءٍ-**!!**

فَهَدَادَيْكَ -أَيُّهَا المُدَّعِي- وحَنَانَيْك..

(١) فقد يكونُ بعضُها غيرَ مُقْنِعٍ؛ كما أشارَ العلاَّمَةُ المُعَلِّمِي في «التنكيل» (١/ ٤٣٧) إلى وجودِ **(جرح مفسَّر بما لا يقدح)**؛ فتأمَّلْ.

وهذا الكلامُ الجليل يُبيِّنُ حُكمَ أمرَيْن (مهمَّيْن):

الأول: لُزُوم بيان أسباب الجرح مِن قِبَلِ (الجارِح).

الثاني: أنَّ هذا (اللُّزومَ) ليسَ ذا صِلَةٍ -حَتْماً- بوُجوب قَبولِ (جرحِه)؛ **فقد لا يُقْتَنَعُ به؛ فيُرَدُّ!**

وانظُر ما تقدَّم (ص١٠٢ و١١٥).

وَلاَ شَكَّ أَنَّ الاشْتِهَارَ بالدِّينِ والسُّنَّةِ والسَّلَفِيَّةِ والدعوةِ لها أَقْوَى مِن التعديل الصادر مِنْ عالِمٍ أو عَالِمَيْن[1].

والكلامُ في الْمُخالِفين -وفي مناهجِهم وسُلوكيَّاتِهم- مِن أَهَمِّ ما يَدْخُلُ في بابِ الجَرْحِ؛ لأنَّ هناك تَلازُماً بين الأشخاصِ ومناهجِهم؛ **فالَّذي يَطْعَنُ في منهجِ الشخصِ يَطْعَنُ فيه.**

ولِذا؛ تَرَى السَّلَفَ يُبيِّنُونَ -بالأَدِلَّةِ[2]- ضَلالَ أَهْلِ البِدَعِ، وفسادَ مناهجِهم.

وَلَهُمْ في ذلك المؤلَّفاتُ التي لا تُحْصَى -وسيأتي ذِكْرُ بعضِها-.

وأَرَى أَنَّهُ لا مَنَاصَ مِن ذِكْرِ بعضِ كلماتٍ لأهلِ العِلْمِ في اشْتِراطِ تفسيرِ الجَرْحِ الْمُبْهَمِ، وَرَدِّ بَعْضِ أنواعِ الجَرْحِ[3]، فأقولُ:

---

(١) **فَكَيْفَ إِذَا كَانَا مُجْتَمِعَيْن؟! وَكَانَ التَّعْدِيلُ مِنْ عِدَّةِ (عُلَمَاء) -لاَ وَاحِدٍ، وَلاَ اثْنَيْن-!**

(٢) ليس بمُجَرَّد الدعاوى، والتهويل، **والتشويش! والتَّحْرِيش!!**

ولا تُقبَل الدعوى -أصلاً- إلا ببيِّنَة.

وبشرط أن تكونَ البيِّنةُ ظاهرةً واضحةً مُدَلَّلَةً..

ولا يُغْمَزُ بالْمُطالِبِ بها، والْمُتَثَبِّتِ منها!

وإلا؛ لَزِمَنا قَبولُ قول الْمُتَخالِفَيْنِ -كيفما كان-!

فيُقال -حينئذٍ-: **تعارَضا؛ فتَساقَطَا...**

وانظُر «النُّكَت على مقدمة ابن الصَّلاح» (٣/ ٣٥٩) -للزركشي-، و«تهذيب التهذيب» (٩/ ٢٤٥) -للحافظ ابن حَجَر-.

(٣) أيْ: **حَتَّى لَوْ كَانَ مُفَسَّراً -أَحْياناً-**؛ فَمَا كَانَ جَرْحاً قَادِحاً عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ (قَدْ) لاَ يَكُونُ كَذَلِكَ عِنْدَ آخَرين. =

رَجَّحَ ابنُ الصَّلَاحِ [(١)] أنَّ التَّعديلَ مقبولٌ مِنْ غيرِ ذِكْرِ سَبَبِهِ.

وأنَّ الجَرْحَ لا يُقْبَلُ إلاَّ مُفَسَّراً مُبَيَّنَ السَّبَبِ؛ **لأنَّ الناسَ يَخْتَلِفُونَ فيما يَجْرَحُ وما لا يَجْرَحُ** [(٢)].

= وَهَذِهِ بَدَهِيَّةٌ لاَ تَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ -فَضْلاً عَنْ حَشْدِ لأَدِلَّةٍ-!

وإِلاَّ؛ فَهَلْ يُقَال: إِنَّ اخْتِلافَ عُلَمَاءِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل فِي (قَبُولِ التَّعْدِيل) -حَسْبُ-، أَوْ فِي **(الجَرْحِ المُبْهَم)** -فقط-؟!

هذا جِدٌّ بعيد، بل هو -في الحالِ والمآل- طعنٌ بهم شديد..

وَهَذا نَظَرٌ حَقٌّ وَسَدِيد:

﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ﴾ -دونَ المُجادِلِ العَنيد-!

ألا تَرى -مَثَلاً- أنَّ المُتَشَدِّدَ في الجرحِ (قد) يُرَدُّ جرحُهُ مع (تفسيره) له!!

وَهَذا هُوَ **الأَصْلُ الثَّانِي**؛ فَافْهَم.

(١) فِي «عُلُوم الحَدِيث» (ص٩٦).

(٢) وَهَذا دَلِيلٌ ظاهِرٌ قويٌّ على مَا ذَكَرْتُهُ فِي التَّعْلِيقِ السَّابِقِ حَوْلَ (**الجَرْحِ المُفَسَّر**)، وَاخْتِلافِ عُلَمَاءِ الحَدِيثِ فِيه -قبولاً وردًّا-.

لِذا؛ أَلَّفَ الإمامُ أبو حفص ابن شاهين كِتابَهُ: «ذِكْر مَن اختلف العُلماءُ ونُقَّادُ الحديثِ فيه» -مطبوع-.

وأَلَّفَ الإمامُ ابنُ حِبَّان كِتابَهُ: «الفَصْل بين النَّقَلة».

وقد تقدَّمَ (ص١٠٣) ذِكْرُ كِتابَي الإمامِ الذَّهَبِيِّ: «الرُّوَاةُ الثِّقَاتُ المُتكلَّمُ فِيهِم بِمَا لاَ يُوجِبُ الرَّدّ»، و«مَنْ تُكُلِّمَ فِيه وَهُوَ مُوَثَّقٌ».

وفي رسالة «اختلاف أقوال النُّقَّاد في الرواة المُخْتَلَف فيهم» -للدكتور سعدي الهاشمي-: تفصيلٌ نافعٌ؛ فلْتُنْظَرْ.

بل لو سألتُ: =

وَنَقَلَ عنِ الخطيبِ أنَّ هذا مذهبُ أئِمَّةِ الحديثِ ونُقَّادِهِ -مِثْلِ البُخَارِيِّ ومُسْلِم- وغيرِهما-.

وَلِذَلك؛ احْتَجَّ البُخَارِيُّ بِجماعةٍ سَبَقَ مِنْ غَيْرِهِ الجَرْحُ لَـهُمْ -كعِكْرِمَةَ - مَوْلَى ابنِ عَبَّاسٍ[١] -رضي الله عنهما- وَذَكَرَ آخَرِينَ-.

ثُمَّ قالَ: واحْتَجَّ مُسْلِمٌ بِسُوَيْدِ بنِ سَعِيد[٢]، وجماعةٍ -اشْتَهَرَ الطَّعْنُ فيهم-.

وهكذا فَعَلَ أَبُو داود السِّجِسْتَانِيُّ.

وذَلِكَ دَالٌّ على أَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الجَرْحَ لا يَثْبُتُ إِلَّا إِذَا فُسِّرَ سَبَبُهُ[٣].

ومَذَاهِبُ النُّقَّادِ للرِّجالِ غامضةٌ ومختلِفَةٌ[٤].

= هل (واقعُ) علم الجرحِ والتعديلِ -في كتُبِهِ المشهورة المنظورةِ- قَائِمٌ (أكثرُهُ) على (الإجماع)، أو (**الخِلاف**)؟!

وهل مَبْناهُ على (النَّصِّ)، أم على (**الاجتهاد**)؟!

وهل هو (فَرْض عين) أم (**فَرْض كِفاية**)؟!

... **فالجوابُ -على كُلٍّ- واضحٌ بلا (خِلاف)!**

(١) انظُر (المقدمة) (ص١٠٣).

(٢) انْظُر تَرْجَمَتَه فِي «تهذيب الكمال» (١٢/ ٢٤٩).

(٣) **بل حتَّى (المفسَّرُ) منه؛ قد يَقبلُهُ البعضُ، ويردُّه بعضٌ آخَرُ** -كما تقدَّمت الإشارة إليه- **بالدَّلِيل والتمثيل**-؛ وإلَّا لَمَا كان -أَصْلاً- اختلافٌ بينهم -ولو قليل-!

فإنْ وُجِدَ؛ فَالوَاجِبُ -كما أشرتُ- أَنْ يَكُونَ هُوَ الأقلَّ، بينما الواقعُ أنَّهُ الأكثرُ!!!

(٤) وَهَذا -وَحْدَهُ- يَكْفِي لِقَمْعِ المُتَطَفِّلين عَلَى هَذا العِلْمِ؛ مِمَّن لا يَعْرِفُ أُصُولَهُ مِنْ فُرُوعِه؛ فَضْلاً عَنْ إِدْرَاكِ فُنُونِ (**غَوامِضِهِ وَمُخْتَلِفِهِ**)! =

وَذُكِرَ عَنْ شُعْبَةَ -رَحِمَهُ اللهُ- أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: لِمَ تَرَكْتَ حَدِيثَ فُلَانٍ؟ فَقَالَ: رَأَيْتُهُ يَرْكُضُ عَلَى بِرْذَوْنٍ[١]، فَتَرَكْتُ حَدِيثَهُ.

مَعَ أَنَّ شُعْبَةَ إِمَامٌ فِي الحَدِيثِ وَنَقْدِ الرِّجَالِ؛ لَكِنَّ نَقْدَهُ -هُنَا- لَيْسَ بِصَوَابٍ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا **لا يُعَدُّ مِن أَسْبَابِ الجَرْحِ المُسْقِطَةِ للعَدَالَةِ**[٢].

وَذُكِرَتْ قِصَّةٌ عَنْ مُسْلِمِ بن إِبْرَاهِيمَ، وأَنَّهُ جَرَحَ صالحاً المُرِّيَّ بِمَا لا يُعَدُّ مِن أَسْبَابِ الجَرْحِ[٣] -وَإِنْ كَانَ المُرِّيُّ قَد ضُعِّفَ بِغَيْرِ هَذَا السَّبَبِ-.

وَمِمَّا جُرِحَ بِهِ عِكْرِمَةُ: أَنَّهُ عَلَى مَذْهَبِ الصُّفْرِيَّةِ الخَوَارِجِ.

وَقَد جَرَحَهُ بِذلِكَ بَعْضُ الأَئِمَّةِ -**وَلَمْ يَقْبَلِ البُخَارِيُّ جَرْحَهُمْ؛ لِضَعْفِ حُجَّتِهِمْ**-[٤].

= فَهَذا العِلْمُ لَهُ أَهْلُهُ، وَأَصْحابُهُ، المُخْتَصُّونَ فِيه، القَادِرُونَ عَلَيْه؛ -ومع ذلك قد يُخطئون!-، فكيف بمن هَبَّ وَدَرَج -مِمَّن عورَ أو عَرَج!-...

وَهَذا **أَصْلٌ ثَالِثٌ**؛ فَتَدَبَّره.

(١) انظُر (المقدمة) (ص١٠٦).

(٢) **مَعَ أَنَّهُ -عِنْدَهُ- مُفسَّر، بَلْ مُقْنِع! فَتَأَمَّلْ.**

(٣) أَيْ: المُفَسَّرة بما يقدحُ.

فقد يكون ثمَّةَ (تفسيرٌ) بما لا يقدحُ -إذَنْ-!

(٤) فَثَمَّةَ حُجَّةٌ -إذَن-؛ لَكِنَّ البُخارِيَّ اسْتَضْعَفَها!!

فَهَلْ إِذَا تَكَرَّرَ هَذا الاختلافُ -قَبُولاً ورَدًّا- فِي تَارِيخِ عَالَمِ النَّقْدِ-أَو الجَرْحِ- حاضراً، أو مُستقبَلاً- يَكُونُ سَبَباً فِي الخُصُومَةِ، أَو الإِسْقَاط، أَو التَّنَازُع بَيْنَ هَؤُلاء المُخْتَلِفِينَ أَنْفُسِهِم -وهُم على منهجِ صِدْقٍ واحِد، واعتقادٍ واحِدٍ حقٍّ-؟! =

قَالَ العَلَّامَةُ عَبْدُ الرَّحْمنِ المُعَلِّمِيُّ في مُقَدِّمَةِ «الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ» (صفحة:ج):

«وَقَد كَانَ مِن أَكَابِرِ المُحَدِّثِين وَأَجَلِّهِمْ مَنْ يَتكَلَّمُ في الرُّوَاةِ؛ فَلا يُعَوَّلُ عَلَيْهِ وَلا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ[١]».

= وَهَل لَـمَّا خَالَفَ البُخَارِيُّ -فِي ذَا- مَنْ خَالَفَ -مِمَّن جَرَحَ وَطَعَن-؛ كَانَ ذَلِكَ سَبَباً فِي إسْقَاطِ البُخَارِيِّ **-مع الإقرار بالفارق!-** أَو اسْتِئْصَالِه، أَو الطَّعْنِ به؟!

مَعَ التَّذْكِيرِ أَنَّ مَوْضُوعَ الإِمَامِ البُخارِيِّ -هُنا- **مَوْضُوعٌ عَقَائِدِيٌّ!!**

وهذا عينُ ما أُكَرِّرُهُ -دائماً- وقد انْتَقَدَهُ عَلَيَّ **(بعضُ النَّاس!)** -بغير حَقٍّ-: **(لا نَجْعَلُ اختلافَنا في غيرِنا سَبَباً للخِلافِ بينَنا)**...

وجَلِيٌّ -جِدًّا- أنَّ مُرادِي بـ**(اختلافنا)**؛ أي: أهل السُّنَّة، ودُعاة مَنهج السَّلَف.

«ولهذا؛ نَرى (العُلَماء) -مع اختلافِهم (الشديد) في بعض المسائل - لا يُضَلِّلُ بعضُهم بعضاً، ولا يُبدِّعُ بعضُهم بعضاً».

كما في «صلاة التراويح» (ص٣٦-٣٧) -لشيخِنا الإمام الهُمام-.

وقال الشيخُ **ربيعُ بن هادي** - أعانَهُ اللهُ- في بعضِ «مقالاتِه» -مُشيراً إلى بعضِ المُبتدعةِ (عندَه)، وما وَقَعَ مِن خِلافٍ فيه (مِن غيرِه)-:

«فلماذا هذا الخلافُ القائمُ الذي يُضحِكُ الأعداء؟!

أرجو إنصافَ إخوانِكم الذين لمْ يتبيَّنْ لهم خطأٌ إلى الآن، وكفَّ الألْسُنِ عنهم، بل احترامَهم، وإظهارَ براءَتِهم».

... لكنَّ المُتعَسِّفَ -طُرًّا- لنْ يُنْصِف!

وَهَذا هُو **الأَصْلُ الرَّابِعُ** -فِي هَذا البَاب-.

(١) **وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ سَبَباً -قَطُّ- لِأَنْ يُقَالَ فِي أَحَدٍ مِنْهُم: (مَائِع)، أَو: (ضَائِع)، أَو: (مِسْكِين)، أو: (مُتَفَلْسِف)!!**

... إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الكَلِمَاتِ الشَّنِيعَة -وَالتَّصرُّفَاتِ المُرِيعَة- الَّتِي لَمْ نَرَ لَهَا نَظَائِرَ -فِي مِثْلِ مَا=

قَالَ الإِمَامُ عَلِيُّ بنُ المَدِينِيّ -**وَهُوَ مِن أئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ**-:

«أَبُو نُعَيْم وَعَفَّان صَدُوقَانِ، وَلا أَقْبَلُ كَلامَهُمَا في الرِّجَالِ؛ هَؤُلاءِ **لا يَدَعُونَ أَحداً إِلَّا وَقعُوا فِيهِ!**»[1].

=قِيلَت فيهِ -حديثاً- فِي تَارِيخ (عِلْمِ الحَدِيث) -قَدِيماً-!

وَهَذا **أَصْلٌ خَامِسٌ** -مُهِمٌّ-.

(١) فَحَرِيٌّ بِنا -أَهْلَ الحَدِيث، وَدُعَاةَ مَنْهَجِ السَّلَف- أَنْ **لاَ نُحَجِّرَ دَعْوَتَنا السَّلَفِيَّةَ المُبَارَكَةَ -الشاملة-، وَمَنْهَجَنا العِلْمِيَّ العَظِيمَ-الدَّاعِيَ إِلى عَقِيدَةِ السَّلَفِ الصَّالِح، وَسُنَّةِ رَسُولِنَا الكَرِيم ﷺ، وَالحَثِّ عَلَيْهِما، وَالدَّعْوَةِ إِلَيْهِما-، ونَحْصُرَهُما -فَقَط- فِي (النَّقْدِ)، وَ(الجَرْحِ) -وَمَا إِلَيْهِما-!**

نَعَم؛ **هَذِهِ أُصُولٌ مُهِمَّةٌ جِدًّا**؛ لَكِنْ: أساسُ الدعوةِ السَّلَفِيَّةِ، و رأسُ مالها: الدعوةُ إلى (لا إله إلا الله)، وما تهدي إليه، وما تجمعُ الخَلْقَ عليه:

فقد أخرج الإمامُ مسلمٌ في «صحيحه» (برقم:١٢١) عن عمرو بن العاص -رضي الله عنه- أَنَّهُ قالَ: «**إنَّ أفضلَ ما نُعِدُّ: شهادةُ أن لا إله إلا الله، وأنَّ محمداً رسولُ الله**».

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٥٦)-: «وفضائلُ هذه الكلمةِ، وحقائقُها -**وموقعُها من الدِّين**- فوقَ ما يصفُه الواصفون، ويعرفُه العارفون.

وهي حقيقةُ الأمرِ -كُلِّه- كما قال -تعالى-: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ﴾[الأنبياء:٢٥]».

وقال الإمامُ ابنُ القيِّم في «مفتاح دار السعادة» (١/ ٣١١-بتحقيقي):

«**لا ريبَ أَنَّ أَجَلَّ معلومٍ وأعظمَهُ وأكبَرَهُ فهو اللهُ الذي لا إله إلا هو ربُّ العالَمِين، وقيُّومُ السماواتِ والأراضين.**

ولا ريبَ أنَّ العلمَ به وبأسمائِه وصفاتِه وأفعالِه **أجلُّ العُلومِ، وأفضلُها.**

ونسبتُهُ إلى سائر العلوم كنسبةِ معلومِه إلى سائر المعلوماتِ.

وكما أنَّ العِلْمَ به **أَجَلُّ العلُومِ وأشرفُها؛ فهو أصلُها -كُلِّها-**؛ كما أنَّ كُلَّ موجودٍ فهو مستندٌ=

`H$ 2a61 -1 Tj 0 0 1124 3.10

=في وجودِه إلى الملك الحقّ المبين، و مفتقرٌ إليه في تحقيقِ ذاتِه وأينيَّتِهِ، **وكُلُّ عِلْمٍ فهو تابعٌ للعلْمِ به، مفتقرٌ في تحقيق ذاتِه إليه.**

فالعلمُ به أصلُ كُلّ علم، ك ... –سبحانه– ربُّ كُلّ شيءٍ ومليكُه ومُوْجِدُهُ».

(**النَّقْدُ**) و(**الجرحُ**) **أَصْلاَنِ مُهِمَّانِ جَلِيلاَن** –لا يُنْكَران–؛ لَكِنَّ كَلاَمِي فِي أَنْ نُحَوِّلَ الدعوةَ إلى العقيدةِ لتكونَ فرعاً –**مع أنَّهَا أصلُ الأصولِ**–، وحتى لا يَكُونَ شُغْلُنا إِ بها، ولا اشتهارنا

وَأَبُو نُعَيْم وَعفَّان مِن الأَجِلَّةِ[١].

والكَلِمَةُ المَذْكُورَةُ تَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ كَلَامِهِمَا فِي الرِّجَالِ، وَمَعَ ذَلِكَ لا نَكَادُ نَجِدُ فِي كُتُبِ الفَنِّ نَقْلَ شَيْءٍ مِن كَلَامِهِمَا!

وَلا فَرْقَ -فِي هَذَا التَّجْرِيحِ- بَيْنَ الجَرْحِ فِي العَدَالَةِ -بِالفِسْقِ أَو البِدْعَةِ- وَغَيْرِهَا-، وبَيْنَ الجَرْحِ فِي الحِفْظِ والضَّبْطِ-؛ كَقَوْلِهِم: سَيِّءُ الحِفْظِ، أَو: كَثِير الغَلَطِ، أَو: كَثِير الغَفْلَةِ -ونَحْوِ ذَلِكَ-.

قَالَ ابْن الجُنَيْدِ الخُتَّلِي: سَمِعْتُ ابْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: «كَانَ أَبُو نُعَيْم إِذَا ذَكَرَ إِنْسَاناً، فَقَالَ: هُوَ جَيِّدٌ -وأَثْنَى عَلَيْهِ-؛ **فَهُوَ شِيعِيٌّ!** وَإِذَا قَالَ: فُلَانٌ كَانَ مُرْجِئاً؛ فَاعْلَمْ **أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة!**»[٢].

---

(١) **فَرُدَّ -بِالحَقِّ- قَوْلُهُمَا، وَاعْتُبِرَتْ -بِالإِنْصَافِ- مَكَانَتُهُمَا...**
عَدْلٌ وَبِرٌّ؛ لَا ظُلْمٌ مُسْتَمِرٌّ!!!

(٢) «المِيزَان» (٣/ ٣٥٠).

قُلْتُ: تَأَمَّلْ هَذا الكَلَامَ المَنْهَجِيَّ القَوِيَّ، وَقَارِنْهُ بِأَحْوَالِ بَعْضِ (**المُتَعَجِّلِينَ**) -اليَوْمَ- مِمَّن إِذَا خُولِفَ قَوْلُهُم فِي مَسْأَلَةٍ، أَوْ رَاوٍ، أَوْ مُتَكَلَّمٍ فِيه: **هَاجُوا وَمَاجُوا، واضْطَرَبُوا، وَشَرَّقُوا وَغَرَّبُوا!**

مَعَ اتِّفَاقِ المُخالَفِ وَالمُخَالِف -كِلَيْهِما- فِي أُصُولِ العَقِيدَةِ وَالمَنْهَج -جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً-؛ إِنَّما الخِلافُ -حَسْبُ!- فِي تَنْزِيلِ أُصُولِ النَّقْدِ -هذه- **عَلَى فَرْدٍ بِعَيْنِهِ** -أو أكثرَ- **مِمَّن تُكُلِّمَ فِيه!!**

فَهَلْ عُدَّ هَذا -يَوْماً- بَيْنَ (أَهْلِ العِلْم = أهل السُّنَّة)- سَبِيلاً لِلتَّدابُرِ وَالتَّباغُض؟!

وَهَذا **أَصْلٌ سَابِعٌ** -فِي هَذا البَابِ-.

فَهَذَا أَبُو نُعَيْم -عَلَى فَضْلِهِ وَجَلَالَتِهِ، وثَنَاءِ الإِمَامِ أَحْمَد -وَغَيْرِهِ- عَلَيْهِ-: لا يُقْبَلُ مِنْهُ جَرْحٌ وَلا تَعْدِيلٌ(١).

وَمَعَ أَنَّ جَرْحَهُ -هُنَا- في **العَقِيدَةِ**(٢): فَلَمْ يَقْبَلْهُ لا يَحْيَى بنُ مَعِين، وَلا ابْنُ المَدِينِيّ -وَلا غَيْرُهُمَا-.

---

(١) ولم يُقَلْ: ضائع! أو: مسكين! أو: مائع! أو: مُتَفَلْسِف!!

بل بَقِيَ (على فضلِه، وجلالتِه، والثَّناءِ عليه)...

(٢) فهل هو -في حُكْمِهِ- ظالم؟!

أمْ أنَّهُ قال بما ظَهَرَ له، ولو خالَفَ أو خُولِف؟!

وربُّنا -تعالى- يقول: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم:٩٥].

وأقولها -الآنَ- (مُتَنَزِّلاً!)- لِكُلِّ مَن أرادَ أنْ (يُلْزِمَني) بتبديعِ مَن يرى (هو) -ولا أرى (أنا)!- تبديعَهُ:

سأكتبُ تبديعاً لمن بدَّعْتَهُ؛ ولكنْ: بلفظِ: (بناءً على **أوامر! وضغوط! وَتَهْدِيد! وَوَعِيد**: الشيخ (فلان!) فقد **بدَّعْتُ** فُلاناً و.. و...)!!

فلو فعلتُ؛ ماذا تُراه قائلاً؟!! وانظُر ما سيأتي -تعليقاً- (ص٢٥٨)-.

... وَلاَ أَرَى هَذا (**الإِلْزَام**) -مِن أيٍّ كان!- هكذا- **إلاَّ أَثَراً سَيِّئاً مِنْ آثَارِ عَدَمِ الفَهْمِ الصحيح لِقَوْلِ الله -تَعَالَى-: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾**.

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَم ابْنُ تَيْمِيَّة:

«فَالبَغْيُ مَذْمُومٌ مُطْلَقاً؛ سَوَاءٌ كَانَ فِي أَنْ **يُلْزِمَ الإِنْسَانُ النَّاسَ بِمَا لاَ يَلْزَمُهُم**، وَيَذُمَّهُم عَلَى تَرْكِهِ، أَوْ بِأَنْ يَذُمَّهُم عَلَى مَا هُمْ مَعْذُورُونَ -وَاللهُ يَغْفِرُ لَهُم خَطَأَهُم- فِيه.

فَمَنْ ذَمَّ النَّاسَ وعابَهُم عَلَى مَا لَمْ يَذُمَّهُم اللهُ -تَعَالَى-، وَيُعَاقِبُهُم عَلَيْهِ: فَقَدْ بَغَى عَلَيْهِم؛ لاَ سِيَّمَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ لِأَجْلِ هَوَاه».

كَمَا فِي «دَرْء تَعَارُض العَقْلِ وَالنَّقْل» (٨/ ٤٠٨).

وَانْظُر مَا تَقَدَّمَ -فِي (المُقَدِّمَة)- (ص٢٤ و١٠٢).

وَكَذلِكَ عفَّان بن مُسْلِم -رَحِمَهُ اللهُ- **عَلَى فَضْلِهِ، وَدِينِهِ، وَعِلْمِهِ- لَمْ يَقْبَلْ أَئِمَّةُ النَّقْدِ مِنْهُ جَرْحاً وَلا تَعْدِيلاً**[1].

ويُشِيرُ كَلَامُ المُعَلِّمِي إِلى أَنَّ لَـهُما نُظَرَاءَ.

وَمِن المُسْتَغْرَبِ -جِدًّا- قَوْلُ مَن قَال عَن بَيَان أَسْبَابِ الجَرْحِ- بالنِّسْبَةِ للتَّبْدِيعِ- أَنَّهُ: مَا يُشْتَرَطُ!- أَيْ: عِنْدَ مُعَارَضَةِ التَّعْدِيل لِلْجَرْحِ، أَو مَا هُوَ مَعْرُوفٌ مِن واقِعِهِ -سَلَفاً- أَنَّهُ سَلَفِيٌّ، وَمَا يَعْتَقِدُهُ فِيهِ النَّاسُ-!!

والمُسْتَغْرَبُ -أَكْثَرَ- دَعْوَى أَنَّ بَيَانَ أَسْبَابِ الجَرْح خَاصٌّ بِعِلْمِ الرِّوَايَةِ!

وَهذَا الرَّأْيُ لا يَقُولُهُ أَئِمَّةُ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ -حَسَبَ عِلْمِي-.

فَيُقَالُ لِهَذا الصِّنْف مِن النَّاقِدِين:

إِن كُنْتُمْ وَقَفْتُمْ لهؤُلاءِ الأَئِمَّةِ عَلَى تَفْرِقَةٍ واضِحَةٍ، أَو تَفْرِقَة راجِحَة -لِبَعْضِهِمْ- بالأَدِلَّةِ-؛ فَأَنَا أَسْتَفِيدُ، وَأَشْكُرُ لَكُمْ ذَلِكَ[2].

---

(١) دُونَ تَرْتِيب -أَوْ تَرَتُّب- جَرْح -أو إسقاطٍ- له، أَوْ طَعْنٍ فِي (فضلِه، ودينِه، وعلمِه)!

(٢) **هَذا دَأْبُ المُنْصِف مِنْ أَهْلِ العِلْـم مِـنْ أَهْـلِ الـسُّنَّة: قَبُولُ الحَـقّ، والتَّواضُـعُ، وَالأَدَبُ، وَالتَّخَلُّقُ بِأَخْلَاقِ العُلَماءِ الرَّبَّانِيِّين؛ وَإِنْ قُوبِلَ -مِمَّن خالَفَهُ- بِالسَّفَه، وَالتَّسْفِيه..و.. و..**

فـ:

.. عِنْد الله تَجْتَمِعُ الخُصُومُ!

وقال الحافظُ ابنُ رجب في «الحِكَم الجديرة بالإذاعة..» (ص٦٩):

«وكذلك المشايخُ والعارِفون؛ كانوا يُوصُون بقَبُول الحقِّ مِن كل مَن قال الحقَّ -صغيراً كان أو كبيراً-، وينقادون له».

=

عَلَى أَنَّنِي أَخْشَى أَنْ يَتَرَتَّبَ عَلَى هَذا القَوْلِ مَفَاسِدُ كَبِيرَةٌ:

فَلَوْ جَاءَ رَجُلٌ يُبَدِّعُ **عَالِماً مَشْهُوراً بِالسَّلَفِيَّةِ** -مِثْل الأَلْبَانِيّ، أو ابْن بَاز، أَو السِّعْدِيّ، أَو المُعَلِّمِي -**أَو أَيّ سَلَفِيٍّ**[1] **اشْتَهَرَ بِالسَّلَفِيَّةِ مِن الأَحْيَاءِ**-؛ كالشَّيْخ الفَوْزَان، والشَّيْخ زَيْد بن هَادِي المَدْخَلِي، أَو الشَّيْخ أَحْمَد بن يَحْيَى النَّجْمِي[2]، أَو

= ... فليس يخلو (الصغيرُ) من صواب..

وليس ينجو (الكبيرُ) مِن خطأ!

ولفضيلةِ الشيخ **ربيع بن هادي** -وفَّقَهُ المَوْلَى- مقالٌ مُسَدَّدٌ عنوانُهُ: «**قَبُولُ النُّصْح، والانقياد للحقِّ: مِن الواجبات العظيمةِ على المسلمين -جميعاً-**».

وَانْظُر مَا تَقَدَّمَ -فِي (المُقَدِّمَة)- (ص٥٢).

(١) ولو لم يكن (كبيراً)...

(٢) وقد تُوُفِّيَ -قريباً- رحمهُ اللهُ-.

ووفَّقني اللهُ -تعالى- لكتابةِ رِثاءٍ وثَناءٍ عليه -مع علمي ببعض ما ردَّهُ عليَّ -رَحِمَهُ الله- ممّا لا أراهُ صواباً-.

رحمهُ اللهُ -تعالى- وعفا عنه.

أَقُولُ هَذا؛ لِأَنِّي أَعْلَمُ -جِيِّداً- أَنَّ «**وُقُوعَ الاخْتِلافِ بَيْنَ النَّاسِ أَمْرٌ ضَرُورِيٌّ -لاَ بُدَّ مِنْهُ-؛ لِتَفَاوُتِ إِرادَاتِهِم وَأَفْهَامِهِم، وَقُوَى إِدْراكِهُم.**

وَلَكِنَّ المَذْمُومَ بَغْيُ بَعْضِهِم عَلَى بَعْض، وَعُدْوَانُهُ.

وَإِلاَّ؛ فَإِذَا كَانَ الاخْتِلاَفُ عَلَى وَجْهٍ لاَ يُؤَدِّي إِلى التَّبَايُنِ وَالتَّحَزُّب، وَكُلٌّ مِنَ المُخْتَلِفِينَ قَصْدُهُ طَاعَةُ اللهِ وَرَسُولِه، لَمْ يَضُرَّ ذَلِك الاخْتِلاَف، فَإِنَّهُ أَمْرٌ لاَ بُدَّ مِنْهُ فِي النَّشْأَةِ الإِنْسَانِيَّةِ».

كَمَا قَالَ ابْنُ القَيِّم فِي «الصَّوَاعِق المُرْسَلَة» (٢/ ٥١٩).

... **فَأَيْنَ الغُلاَةُ وَأَهْلُ التَّشْدِيدِ -غَيْرِ السَّدِيد-** مِنْ هذا الكلام النافع الرشيد، البَرِّ المُفيد؟!

الشَّيْخ مُحَمَّد بن عَبْد الوَهَّاب البَنَّـا...، فَقِيـلَ لهـذَا الرَّجُـل: بَـيِّنْ أسـبابَ تَبْـدِيعِ هَؤُلاء، أَو مَن بُدِّعَ مِنْهُمْ؟

فَقَالَ: لا يُشْتَرَطُ -هُنَا- فِي بَابِ التَّبْدِيع بَيَانُ أسبابِ الجَرْح[1]! ثُمَّ أَصَرَّ عَـلَى هَذَا التَّبْدِيع، فَهَلْ يُسَلِّمُ لَهُ النَّاسُ ذَلِكَ؟!

وَهَلْ نَتَصَوَّرُ أَن يَسْلَمَ أَحَدٌ مِن السَّلَفِيِّينَ [2] مِن هَذَا التَّبْدِيع الَّـذِي سَـيَتَرَتَّبُ عَلَى قَوْلِهِم هَذَا؟!

---

(١) **المُقْنِعة.**

وإلَّا؛ فليس كُلُّ سببٍ يُذكَرُ صواباً..

وهذا فيما إذا لمْ يكُن الجرحُ مبهماً ولا يُقابلُهُ أيُّ تعديلٍ مُعْتَبَر..

ثُمَّ، ألا ترى أنَّ هنالك مَن يتَّهِمُ شيخَنا الألبانيّ بالإرجاء؟!

... فهذا سببٌ!

وَهُنَاكَ مَنْ يَتَّهِمُهُ -رَحِمَهُ الله- بِالنَّقِيض: **بِالخَارِجِيَّة!!**

... وَهَذا سَبَبٌ -أَيْضاً-!

لكنْ؛ **أين هُمَا مِن الحق والصواب، والدليل والبرهان؟!**

فلا بُدَّ مِن تقييد بيان (الأسباب)، أو (تفسير الجرح): بـ(**ما يُقنِع**)...

(٢) وَهَذا عَيْنُ مَاجَرَى -وَيَجْرِي!- عَلَى قَدَمٍ وَسَاق -بلا أخلاق-! **فلَمْ (يَكَدْ) يَسْلَمُ مِن ذا أحَدٌ -على الإطلاق-!**

ولَئِنْ سَكَتَ (!) مَنْ سَكَتَ -مِنْ هَذا الصِّنْفِ المُتَعَنِّت!- عَنِ الإِعْلاَنِ بِتَبْدِيع بَعْضِ مشاهير السَّلَفِيَّةِ -المَعْرُوفِينَ بتارِيخِهِم-، وَالمُجَاهَرَةِ بِمُخاصَمَتِه: فَإِنَّنا نَرَى (منهم) فِي المَجَالِسِ -وَعَلَى صَفَحَاتِ الإِنْتَرْنِت!!- **بِدَاياتِ شَرَرِ الشَّرِّ وَشَرَارِه** -تَلْمِيحاً تَارَةً- وَتَصْرِيحاً -تَارَةً أُخْرَى-!

وَأَكْثَرُ ذَلِكَ مِنْ **أَبْوَاق -بِلا خَلاق-!**

أَرَى خَلَلَ الرَّمَادِ وَمِيضَ نَارٍ ... وَيُوشِكُ أَنْ يَكُونَ لَهَا ضِرامُ

فَإِنْ لَمْ يُطْفِهَا عُقَلاَءُ قَوْمِي ... يَكُونُ وَقودَهَا (ظُلْمٌ ظَلامُ)

أَرْجُو التَّدَبُّرَ والتَّفْكِيرَ العَمِيقَ فِي هَذِهِ الأُمُورِ، ثُمَّ المُبَادَرَةَ بِمَا يَجِبُ اتِّخَاذُهُ تُجَاهَ هَذِهِ القَاعِدَةِ الخَطِيرَةِ؛ لأَنَّهَا انْتَشَرَتْ بَيْنَ شَبَابٍ يُسْقِطُونَ غَيْرَهُمْ، ثُمَّ يُسْقِطُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً[1]!

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) صَدَقْتَ -وَالله- وَبَرَرْتَ..

وَهَذا هُوَ التَّارِيخُ -**بَعْدَ نَحْوِ خَمْسِ سَنَوات**- مِن أوانِ كتابةِ هذه (**النَّصيحة**)- يُثْبِتُ هَذا التَّحْذِير، وَيَكْشِفُ أَثَرَهُ الخَطِير..

فَهَلْ مِنْ تَفْكِيرٍ، وَتَدْبِير؟!

... وهَذِهِ -بَعْدُ- صَرْخَةُ نَذِير.

وَإِلاَّ؛ فَالآتِي أَعْظَمُ -بِكَثِير-: شَرٌّ مُسْتَطِير، وَبَلاءٌ كَبِير..

ولا لُطْفَ إِلَّا مِن ربِّنا العليم الخبير...

(٢)

المخالفة في الجرح والتعديل

وَمِمَّا وَقَعَ فيه **المُتَشَدِّدُونَ** -بِغَيْرِ حَقٍّ- اليَوْمَ-:

الإِنْكَارُ عَلَى مَنْ يُخَالِفُ غَيْرَهُ -فِي بَابِ الجَرْح-[١]؛ عَلَى اعْتِبارِ أَن يَجْرَح الجَارِحُ بِمَا لا يُعْتَبَرُ جَرحاً عِنْدَ غَيْرِهِ[٢]!!

حَتَّى قَالَ قَائِلُهُم -دُونَ صَوَاب-، وَزَعَمَ زَاعِمُهُم -بِغَيْرِ حَقّ-:

أَعُوذُ باللهِ! هَذِهِ قَاعِدَةٌ ظالمةٌ، قَاعِدَةٌ ضَلَّلَت الأُمَّةَ!! هَذِهِ قَاعِدَةٌ ابْتَدَعُوهَا -هُمْ-!

---

(١) **كِدْتُ** أَنْ أَقُول: **الجَرْح وَالتَّجْرِيح!**

... وذلك بِسَبَبِ ما غَلَبَ فِي (الوَاقِع) مِنْ ذَلِك؛ دُونَ أَنْ يَكُونَ لـ (التَّعْدِيل) مَكَانٌ مُعْتَبَرٌ فِي هَذا العِلْمِ -**تَطْبِيقِيًّا**- ﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾، فَإِلَى الله المُشْتَكَى.

وعليه؛ فـ(**الإنكار على مَن يخالف غيرَه- في بابِ الجرح-**): إنكارٌ باطلٌ، وردٌّ عاطِلٌ...

(٢) وهذا معنىً لطيفٌ لِـمَا أُكَرِّرُهُ -دائماً- مِن قَولي: «لا يجوزُ أنْ نجعلَ خِلافَنا (**الاجتهاديَّ المُعْتَبَر = نَحْنُ أَهْلَ السُّنَّةِ**) فِي غَيْرِنا (**مِمَّن خَالَفَ السُّنَّةَ: مِنْ مُبْتَدِعٍ، أَوْ سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَة**): سَبَباً فِي الخِلافِ بَيْنَنا (**نَحْنُ أَهْلَ السُّنَّة**)»؛ بَلْ نَتَناصَحُ بالعِلمِ والحَقِّ، وَنَتَواصَى بِالصَّبْرِ وَالمَرْحَمَة...

فَأَقُولُ لِهَذا الزَّاعِمُ:

سَامَحَكَ اللهُ...

هَذِهِ قَاعِدَةُ أَئِمَّةِ السُّنَّةِ وَالحَدِيثِ، ولَيْسَتْ بِظَالِمَةٍ، بَلْ هِيَ مِن صَمِيمِ العَدْلِ الَّذِي جَاءَ بِهِ الإِسْلامُ؛ لأَنَّ العَالِمَ قَد يُخْطِئُ فِي الجَرْحِ أَو فِي التَّعْدِيلِ[1]، فَيُصَحِّحُ

---

(١) **فَلَيْسَ أَحَدٌ مَعْصُوماً إِلاَّ النَّبِيَّ الكَرِيم** -عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلاَةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيم- مَهْما كَانَ كَبِيراً هَذا المُتَكَلِّمُ أَوْ ذَاك-.

وَعَلَيْه؛ **فَإِنَّ تَخْطِئَةَ الجَارِحِ -فِي بَعْضِ مَا جَرَحَ-، أَوْ تَصْحِيحَهُ فِي بعضِ مَا يَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ خَطَؤُهُ فِيه: لَيْسَت -بِأَيِّ حَالٍ مِنَ الأَحْوَال- طَعْناً فِيهِ، أَوْ تَقْلِيلاً مِنْ مَكَانَتِهِ وَمَنْزِلَتِهِ**..

وفي «**نصيحة** إسحاق بن أحمدَ العَلْثِيِّ لابن الجوزيّ» -ضمن «ذيل طبقات الحنابلة» (٣/ ٤٥٢-٤٥٣) -لابن رجب- قولُهُ -له-:

«بيننا وبينك كتابُ الله، وسُنَّةُ رسولِهِ؛ قال الله -تعالى-: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾، **ولمْ يقُل: إلى ابن الجوزي!**»..

قُلْتُ: وَلاَ: إِلَى غَيْرِهِ!!!

ولَقَدْ قُلْتُ مِثْلَ هَذا القَوْلِ -قريباً- لـ(**بعضِ النَّاسِ!**)؛ ممَّن أراد (إلزامي) بأقوالِهِ، وإلحاقي بحالِه-**وشَدَّد وتشَدَّد، وهدَّدَ وتوعَّد!**- فكان هذا آخِرَ كلامِي (الوَدَاعِيِّ) له!!!

... وَقَدْ (نَصَحْتُهُ) -أَعَانَهُ الله- فِي اللَّحْظَةِ نَفْسِها- حَقَّ المُسْلِمِ عَلَى المُسْلِم- بِقِرَاءَةِ هَذِهِ «**النَّصِيحَة**» -النَّافِعَة- الَّتِي هِيَ أَصْلُ هَذا الكِتَاب -عَلَى الصَّوَاب-؛ لَعَلَّ وَعَسَى!!

والأصلُ: **أَنَّ الخِلافَ -لو احْتَدَّ!- أَنْ لا يستمرَّ -مِن جهةٍ-، وأن لا يَصِلَ إلى القُلوبِ -مِن جهةٍ أُخرى-**:

رَوَى الخَلاَّلُ في «السُّنَّة» (ص٧١٥) عن سعيد بن المسيّب؛ قال:

شهدتُ عليًّا وعُثمانَ -**وكان بينهما نزغٌ مِن الشَّيْطان**-، فما ترك واحدٌ منهما لصاحبِه شيئاً إلا قالَه! فلو شئتُ أنْ أَقُصَّ عليكُم ما قالا لفعلتُ!! =

أخُوهُ خَطَأَهُ -فِي هَذَا أَو هَذَا-.

وَقَد يَجْرَحُ العَالِمُ بِغَيْر جَارِحٍ[1]؛ فَيَرُدُّ العُلَمَاءُ النُّقَّادُ جَرْحَهُ -إِنْصَافاً[2] لِـمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ هَذَا الجَرْحُ-.

= ثم لم يَبْرَحا حتَّى اصْطَلَحَا، واستغفَرَ كُلُّ واحدٍ منهُما لصاحِبه.

وقد رَوَى البخاريُّ في «صحيحِه» (٤٣٦٦) عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، قال:

كادَ الخيِّران أن يهلِكا -أي: أبو بكر وعُمر-؛ رَفَعَا أصواتَهما عند النبيِّ ﷺ...

فقال أبو بكرٍ لعُمَر: ما أردتَ إلَّا خِلافِي.

فقال عُمر: ما أردتُ خِلافَك...

فارْتَفَعَتْ أصواتُهُما...

قلتُ:

ولم يُؤَثِّرْ ذا -قليلاً أو كثيراً- على عظيمِ صِلَتِهِما ومكانتِهِما، وكبيرِ أُخُوَّتِهِما ومنزلتِهِما...

وَهَذا هُوَ الأَصْلُ الثَّامِنُ -هُنا-.

(١) مَعَ أَنَّهُ يَرَاهُ جَارِحاً -ولا بُدَّ- وَإِلاَّ: مَا جَرَحَ بِه!

فَتَدَبَّرْ -أَخِي- هَذِه، وَاربِطْهَا بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ إِشَارَاتٍ مُهِمَّات، وتنبيهاتٍ مُفيدات.

(٢) نَعَم؛ إِنْصَافاً...

فَالرَّسُولُ ﷺ يَقُول: «أَحِبَّ لِلنَّاسِ مَا تُحِبُّ لِنَفْسِك: تَكُنْ مُؤْمِناً» -«السلسلة الصحيحة» (٧٢)-.

وأمَّا التنفيرُ مِن (الإنصاف) بادِّعاء أنَّهُ: (تمييع!): فهذا بلاءٌ فظيع، وباطلٌ شنيع...

وَمِنْ أَبْطَلِ البَاطِلِ -كَمَا هُوَ حَالُ (البَعْض!) -اليَوْمَ- أَنْ يُلْحَقَ هَذا (المُنْصِفُ) بِذَاكَ (المُبَدَّع!)؛ لِمُجَرَّد أَنَّهُ خَالَفَ جَارِحاً، أَو لَمْ يَرَ رَأْيَهُ!!

مَعَ أَنَّهُ مُوافِقٌ لِلمُبَدِّع -ذاك- فِي نَوْعِ البِدْعَة التي بَدَّعَ بها؛ لَكِنَّهُ يُخالِفُهُ فِي تَنْزِيلِهَا عَلَى عين هَذا المُبَدَّعِ -أَوْ ذَاك-!!

فهل هكذا كان السلفُ؟!

وهل هكذا كانت أخلاقُهم، وعلُومُهم، ومناهجُهم؟!

وَهَذا أَصْلٌ تَاسِع...

وَقَدْ مَرَّتْ بِكَ بَعْضُ الأَمْثِلَةِ.

نَعَمْ؛ إِذَا كَانَ الجَارِحُ مِن العُلَمَاءِ الأُمَنَاءِ العَارِفِينَ بِأَسْبَابِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ، والمُعْتَرِضُ جَاهِلاً أَو صَاحِبَ هَوىً[1]؛ فَلا عِبْرَةَ بِاعْتِرَاضِهِ.

---

(١) وهَذا حَقٌّ مَحْضٌ.

وَإِنَّمَا العِبْرَةُ فِي تَحْقِيقِ هَذا المَنَاطِ -وَاقِعِيًّا-: فِي صَوَابِ تَنْزِيلِ (الجَهْل)، أَوْ (الهَوَى) عَلَى (هَذا)، أَوْ (ذَاك)!

وَلَيْسَ بِخافٍ أَنَّ ادِّعَاءَ الجَهْلِ أَوْ الهَوَى فِي (زَيْد)، أَوْ (عُبَيْد) - بغيرِ (تَقْوَى)، وبِدُونِ حُجَّةٍ تَقْوَى - قَدْ يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ بِالحَوْرِ بَعْدَ الكَوْر!

فكيف إذا كان ادِّعاءُ (الجهل)، و(الهوى) صادراً مِن جاهلٍ صاحِب هوى!!؟

أوردها (سعدٌ) وسعدٌ مُشْتَمِلْ   ما هكذا يا (سعدُ) تُوْرَدُ الإِبِلْ

ومِن أعجبِ ما سمعتُ -قريباً- **مِمَّا أَضْحَكَنِي!** - عند مُناقشتي لـ(**بعضِ النَّاسِ!**) -قريباً-: قولُهُ -في وَجْهِي-أمامِي- بَعْدَ أَخْذٍ وَرَدٍّ!-: **(أنت لستَ مِن تلاميذ الألبانيّ!) -مُغاضِباً-!!**

هكذا (قالَهَا!) **أمامِي!!** -وهو غاضبٌ؛ وأنا ضاحِكٌ-!

فماذا تُرَاهُ قائلاً (**خَلْفِي**)؟!

مع معرفتِهِ الجازِمة(!) بملازمتي لشيخِنا -**مُلازَمَةً بَرَّةً -بِحَمْدِ الله**- نحواً مِن (**رُبع قَرنٍ**) مِن الزمان -بالدليل والبُرهان-.

... في الوقت الذي يَفْخَرُ (هُوَ!) -ويتفاخَر!- بِالاِنْتِسَابِ إلى شيخِنا -**وَالتَّلْمَذَةِ عليه!**-! وحُقَّ له!- مع كونِه لَمْ يكدْ يصلُ ذَلِكَ مِنه -**مَعَهُ!**- إلى أقلَّ مِن رُبع (ربع القرن!) -**وذلك قَبْلَ نَحْوِ (نِصْفِ قَرْن)!**-!! ولكنْ:

ليست الأحلامُ في حين الرضا   إنما الأحلامُ في حالِ الغَضَبْ!

كما في «الاستذكار» (٨/ ٢٨٦) -لابنِ عبدِ البَرِّ-.

وانظُر -لمعرفةِ بعضِ وجوهِ هذا وأدلَّتِه-: «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٧٢٠)، و«السلسلة الضعيفة» (١/ ٧)، و«التعليقات الرضيَّة» (١/ ٤)، و«حكم تارك الصلاة» (ص٢٥).

... وفي كتابي «**سُؤالات الحلبي لشيخِهِ الإمام الألبانيّ**» الواقِعِ -في (١٢٠٠) صفحة، و(مُقَدِّمَتِهِ) البالغةِ نحواً من (٧٠) صفحةً-: بيانٌ أطولُ..

(٣)

بين الجرح والبدعة

وَأَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَ (جَرْحِ الرُّواة)، أَو (التَّبْدِيع لِلأَشْخَاص)؛ وَالاكْتِفاءُ بِالجَرْحِ المُجْمَل -فِي التَّبْدِيع-؛ فَنَقُول:

أَيُّ جَرْحٍ أَقْوَى مِن التَّبْدِيعِ[1]؟!

وَلَوْ رَاجَعَ أَيُّ أَحَدٍ كُتُبَ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ، أَوْ كُتُبَ الجَرْحِ الخَاصَّةَ بِالجَرْحِ؛ فَسَيَرَاهَا مُكْتَظَّةً **بِجَرْحِ أَهْلِ البِدَعِ بِبِدَعِهِمْ**.

وَمِنْهَا:

كِتَابُ «الضُّعَفَاءِ» لِلْبُخَارِيِّ، وَكِتَابُ «المَجْرُوحِينَ» لِابْنِ حِبَّان، وَكِتَابُ «الكَامِل» لِابْنِ عَدِيّ، وَكِتَابُ «أَحْوَال الرِّجَال» لِلْجُوْزَجَانِيّ، و«الضُّعَفَاء» لِابْنِ الجَوْزِيّ، و«تَهْذِيبُ الكَمَالِ» -وَفُرُوعُهُ- وَمِنْهَا: «تَهْذِيب التَّهْذِيب» لِابْنِ حَجَر، و«التَّقْرِيب» -لَهُ-، وَكُتُب الذَّهَبِيّ: «المِيزَان»، وَ«الدِّيوَان»، وَ«المُغْنِي».

---

(١) وثَمَّةَ مقالٌ بديع لفضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ- عُنوانُه: «**أهل البدع يدخُلونَ في جرح أئمَّة الحديث دُخولاً أوَّليًّا**»...

ومَن حَمَّلَ (بعضَ) كلامِي -في هذا الباب- ما لا يحملُهُ- بتكلُّفٍ ظاهرٍ، وتمحُّلٍ جَليٍّ-؛ فقد أبْطَلَ!!

إذْ مبنى كُلِّ (نقدِه) -الهزيلِ -مِن أوَّلِ نَظْرَةٍ- على (تمْرِيط!) الكلام!! والإلزامات -واللوازِم!- الفاشلة! وبِالفُهوم الباطلة!

بَلْ عِلْمُ الجَرْحِ الشَّامِلُ لأَهْلِ البِدَعِ -وَغَيْرِهم- هُوَ عِلْمٌ خَاصٌّ -كَمَا قَالَ ذَلِكَ الحَاكِمُ أَبُو عَبْدُ الله-.

وانْظُرْ كَلَامَ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ- حَيْثُ قَالَ-:

«وَالمَقْصُودُ: أَنَّ العُلَمَاءَ -كُلَّهُمْ- مُتَّفِقُونَ أَنَّ الكَذِبَ فِي الرَّافِضَةِ أَظْهَرُ مِنْهُ فِي سَائِرِ طَوَائِفِ أَهْلِ القِبْلَةِ.

وَمَنْ تَأَمَّلَ كُتُبَ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ المُصَنَّفَةَ فِي أَسْمَاءِ الرُّوَاةِ والنَّقَلَةِ، وَأَحْوَالِهِمْ -مِثْلَ كُتُب يَحْيَى بنِ سَعِيدٍ القَطَّانِ، وَعَلِيِّ بنِ المَدِينِيّ، ويَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، والبُخَارِيّ، وَأَبِي زُرْعَة، وَأَبِي حَاتِمِ الرَّازِي، وَالنَّسَائِيّ، وَأَبِي حَاتِم ابن حِبَّان، وَأَبِي أَحْمَدَ ابن عَدِيّ، وَالدَّارَقُطْنِيّ، وَإِبْرَاهِيمَ بن يَعْقُوب الجُوْزَجَانِيّ السَّعْدِيّ، ويَعْقُوبَ بن سُفْيَان الفَسَوِيّ، وَأَحْمَدَ بن عَبْد الله بن صَالِح العِجْلِيّ، والعُقَيلِيّ، وَمُحَمَّد بن عَبْد الله بْن عَمَّار المَوْصِلِيّ، وَالحَاكِم النَّيْسَابُورِيّ، وَالحَافِظ عَبْد الغَنِيّ ابن سَعِيد المِصْرِيّ -وأَمْثَالِ هَؤُلاء الَّذِينَ هُمْ **جَهَابِذَةٌ ونُقَّادُ**، وأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِأَحْوَال الإِسْنَاد-: **رَأَى** المَعْرُوف عِنْدَهُمْ بِالكَذِبِ[1] -في الشِّيعَةِ- أَكْثَرَ مِنْهُمْ فِي جَمِيعِ الطَّوَائِفِ»[2].

---

(١) ولفضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -وَفَّقَهُ اللهُ- مقالٌ حَسَنٌ بعُنوان: «**خطورة الكذب، وآثارُهُ السَّيِّئة**».

وآخرُ بعُنوان: «**أهميَّة الصِّدق وضرورتُهُ لِقِيام الدِّين والدُّنيا**».

فـ:

اللهمّ اجعلنا مِن الصادقين، ونجِّنا مِن الكذب والكاذبين...

وربُّنا يقولُ: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[التوبة:١١٩]..

(٢) «مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (١/ ٦٦) لابْنِ تَيْمِيَّة.

وَهذَا أَبُو إِسْحَاق الجُوْزَجَانِيُّ يُصَدِّرُ كِتَابَهُ في الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ [1] بِأَهْلِ البِدَعِ؛ فَقَد بَدَأَ بِالخَوَارِجِ -إِذْ كَانَتْ أَوَّلَ بِدْعَةٍ ظَهَرَتْ في الإِسْلامِ-، ثُمَّ ذَكَرَ تِسْعَةً مِن رُؤُوسِهِمْ.

ثُمَّ ثَنَّى بالسَّبَئِيَّةِ، ثُمَّ المُخْتَارِيَّةِ، والرَّافِضَةِ وَالشِّيعَةِ.

وَمِنْ عِبَارَاتِهِ -فِيهِم-: كَانَ فُلَانٌ مُخْتَارِيًّا؛ وَ:كَانَ فُلَانٌ غَالِياً مُفْرِطاً، وَ: كَانَ فُلَانٌ صَاحِبَ رَايَةِ المُخْتَارِ [2]، وَ: كَانَ فُلَانٌ زَائِغاً، وَ: فُلانٌ كَذَّابٌ، و: كَذَّابٌ شَتَّامٌ.

وَكَذلِكَ ابْنُ حِبَّانَ صَدَّرَ كِتَابَهُ في «المَجْرُوحِينَ» بِبَيَانِ أَنْوَاعِ المَجْرُوحِينَ، وجَعَلَ في طَلِيعَتِهِم: الزَّنَادِقَةَ والرَّافِضَةَ.

فكَيْفَ يُوْرِدُ هَؤُلَاءِ الأَئِمَّةُ الرَّافِضَةَ -وَغَيْرَهم مِنْ أَهْلِ البِدَعِ- في كُتُبِ الجَرْحِ إِذَا كَانَ (التَّبْدِيعُ) لا يَدْخُلُ في بَابِ (الجَرْحِ)؟!!

قَالَ الحَافِظُ الذَّهَبِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- مُبَيِّناً (فَائِدَةَ) الرِّوَايَةِ عَن ثِقَاتِ أَهْلِ البِدَعِ [3]-:

---

(١) وَاسْمُهُ: «أَحْوَالُ الرِّجَال»، وَبَعْضُهُم يُسَمِّيه: «الشَّجَرَة» -وَخُولِفَ فِي ذَلِك-!

(٢) انْظُر -لِلفَائِدَة- شَرْحَ هَذا وَبَيَانَهُ فِي «تَهذِيب السُّنَن» (١/ ٢٤٣) -لِلإِمَامِ ابْنِ القَيِّم-.

(٣) وَنَحْنُ -هُنَا- في هذا الزمان!- لَسْنا فِي وَارِدِ **(الرِّوَايَةِ عَنْ ثِقَاتِ أَهْلِ البِدَعِ!)**؛ فَإِنَّنا **(مُتَّفِقُونَ)** عَلَى عَدَمِ الرِّوَايَةِ عَنْهُم، وَلاَ الأَخْذِ مِنْهُم، وَلاَ النَّقْلِ مِنْ كُتُبِهِم -**إِلَّا بِضوابطَ مُعَيَّنَةٍ**-، وَلاَ الإِشَادَةِ بِهِم!!

وَمَعَ ذَلِك؛ فَإِنَّنا نَرَى مِنَ (البَعْضِ) أَنَّ أَيَّ مُخَالَفَةٍ لِرأْيٍ -ما- فِي (حُكْمٍ) -لاَ أَقُول: (أَهْلِ=

«وَلَكِنَّ فَائِدَةَ ذِكْرِنَا كَثِيراً مِنَ الثِّقَاتِ الَّذِينَ فِيهِم أَدْنَى بِدْعَةٍ، أَو لَهُمْ أَوْهَامٌ يَسِيرَةٌ -فِي سَعَةِ عِلْمِهِمْ-: أَنَّ غَيْرَهُمْ أَرْجَحُ مِنْهُمْ وَأَوْثَقُ -إِذَا عَارَضَهُمْ وَخَالَفَهُمْ-.

فَزِنِ الأَشْيَاءَ بِالعَدْلِ والوَرَعِ»(1).

يَعْنِي: أَنَّ الثِّقَةَ السُّنِّيَّ أَعْظَمُ وَزْناً وَأَرْجَحُ مِمَّنْ نَقَضَتْهُ البِدْعَةُ؛ لأَنَّهَا جِرْحَةٌ فِيهِ؛ فَتُرَجَّحُ رِوَايَةُ الثِّقَة السُّنِّي عَلَى رِوَايَة الثِّقَة الَّذِي عِنْدَهُ بِدْعَةٌ.

وَهذَا مِن العَدْلِ (2) الَّذِي شَرَعَهُ اللهُ.

=البِدَع)!- إِنَّما: فيمَن وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ مِنْ (أَهْلِ السُّنَّة)، وَدُعَاة عَقِيدَة السَّلَف- تَكَادُ تَكُونُ -بل تكونُ- سَبيلاً لِهَجْرِهِ، وَقَطْعِهِ، وَبَتْرِهِ، وَإِسْقَاطِهِ، واستئصالِه!!

وهذا المَلْحَظُ -في الموقِفِ مِن (أهل البِدع)- مِن فوارِق (عِلم الجرح والتعديل)- المؤصَّل قديماً- ، وبين تطبيقاتِه المعاصرة!!

وَفِي كِتَابِي «**القَوَاعِد النَّاصِرَة..**» مَزِيدُ تَأْصِيلٍ وَتَمْثِيل.

فانْتَظِرْهُ...

(1) «المِيزَان» (٣/ ١٤١).

(2) وَ(قَدْ) يُفْهَمُ كَلامُ الإِمَام الذَّهَبِيّ -السَّابِق-: «**فَزِنِ الأَشْيَاءَ بِالعَدْلِ وَالوَرَعِ**»: عَلَى وجهٍ آخَرَ؛ وَهُوَ: أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِالبِدْعَةِ، وَأَنَّ وُقُوعَ أُولَئِكَ الرُّواةِ بِالبِدْعَةِ لَيْسَ سَبِيلاً تُرَدُّ بِهِ أَحَادِيثُهُم، وَرِواياتُهُم..

بَلْ هَذا مَا أَرَاهُ أَرْجَحَ، وَأَقْرَبَ إِلى سِياقِ كَلامِ الإِمَامِ الذَّهَبِيِّ -وَاللهُ أَعْلَم-.

وَهو -أَيْضاً- (**مِنَ العَدْلِ الَّذِي شَرَعَهُ الله**) -وَلاَ يَتَعارَضُ المَعْنَيَانِ-؛ فتأَمَّلْ.

وَهُوَ مِثْلُ (عُمُومِ) قَوْلِهِ فِي «السِّيَر» (٨/ ٤٤٨): «**وَالكَلامُ فِي الرِّجَال لاَ يَجُوزُ إِلاَّ لِتَامِّ المَعْرِفَةِ، تَامِّ الوَرَعِ**».

وجَعَلَ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ الرُّوَاةَ عَلَى مَرَاتِبَ:

الأُولَى: الصَّحَابَة.

والثَّانِية: مَن أُكِّدَ مَدْحُهُ بِـ (أَفْعَل)؛ كَـ (أَوْثَق) النَّاسِ.

أَو تَكَرَّرَت الصِّفَةُ لَفْظاً؛ كَـ(ثِقَة ثِقَة)؛ أَو مَعْنىً؛ كـ (ثِقَة حَافِظ).

والثَّالِثَة: مِن أُفْرِدَ بِصِفَة؛ كَـ (ثِقَة)، أَو: (مُتْقِن)، أَو: (ثَبْت)، أَو: (عَدْل).

والرَّابِعَة: مَن قَصُرَ عَن الثَّالِثَة -قليلاً-، وإِلَيْهِ الإِشَارَة بِـ: (صَدُوق)،أَو: (لا بَأْسَ بِهِ)، أَو: (لَيْسَ بِهِ بَأْس).

والخَامِسَة: مَن قَصُرَ عَن الرَّابِعَة -قَلِيلاً-، وَإِلَيْهِ الإِشَارَة بِـ: (صَدُوق سَيِّئ الحِفْظِ)، أَو: (صَدُوق يَهِمُ)، أَو: (لَهُ أَوْهَام)، أَو: (يُخْطِئ).

وَيَلْتَحِقُ بِذلِكَ مَن رُمِيَ بِنَوْعٍ مِن البِدْعَةِ؛ كالتَّشَيُّعِ، والقَدَرِ، والنَّصْبِ، والإِرْجَاءِ، والتَّجَهُّمِ -مَعَ بَيَان الدَّاعِيَة [١] -وَغَيْره-».

---

(١) وَحَتَّى (الدَّاعِيَة) مِنْهُم؛ كَانَ يَرْوِي عَنْهُ بَعْضُ كِبارِ أَئِمَّة الحَدِيث؛ كَرِوايَةِ الإِمَامِ البُخارِي فِي «صَحِيحِه» عَنْ **عِمْرَان بن حِطَّان الخَارِجِي!** -وَانْظُر «رِجَال البُخارِي» (٢/ ٥٧٤)-.

وأَلَّفَ -حديثاً- محمد إبراهيم الموصلي كتابَهُ «الرُّواة الذين وثَّقَهُم الذَّهَبِيُّ في «ميزان الاعتدال»، وقد تكلَّمَ فيهم بعضُ النُّقَّادُ مِن حيثُ البدعة» -مطبوعٌ-.

قلتُ: ولمْ يكُنْ هذا -قطُّ-يَوْماً- **سبيلَ طَعْنٍ** بالإمامِ الذَّهَبِيِّ؛ لمخالفَتِه هذا الإمامَ أو ذاك **-حتى لو أخطأ-!**

وقد قال -رحمهُ اللهُ- أي: الذهبيُّ- في «السِّيَر» (١٤/ ٣٧٤):

«ولو أنَّ كُلَّ (مَن) أخطأ في اجتهادِه -مع صِحَّةِ إيمانِه، وتَوَخِّيه لاتِّباعِ الحَقِّ- أهْدَرْنَاه، وبدَّعْناه: لَقَلَّ مَن يَسْلَمُ مِن **(الأئِمَّةِ)** مَعَنا».

فتَرَاهُ جَعَلَ أَهْلَ البِدَع في المَرْتَبَةِ الخَامِسَة الَّتِي عُرفت أهلُها مِن مُنْطَلَقِ تَقْدِيمِ السُّنِّيِّ عَلَى مَن تَلَبَّسَ بِبِدْعَةٍ.

لِذَا؛ تَرَاه يَقُول:

فُلَانٌ رُمِيَ بِالقَدَرِ.

فُلَان رُمِيَ بِالإِرْجَاءِ.

فُلَانٌ رُمِيَ بِالتَّشَيُّعِ.

- وَهُم كُثْرٌ فِي كِتَابِهِ-.

وَقَد عَلِمْتَ -أَيُّها الأَخُ المُوَفَّقُ- أَنَّ العُلَمَاءَ أَدْخَلُوا أَهْلَ البِدَعِ الغَلِيظَةِ فِي كُتُبِ الجَرْحِ، ولَمْ يُعَارِضْهُمْ أَحَدٌ -أَيْضاً-؛ **فَكَيْفَ يُقَالُ: إِنَّ الكَلَامَ فِي أَهْلِ البِدَعِ لا يُسَمَّى: جَرْحاً**[1]؟!!!

---

(١) نعم؛ هو (جَرْحٌ) -بيقين-.

وإنْ قالَ بعضُ (العلماءِ) غيرَ ذلك - أو ما يُفهَم منه عكسُ ذلك!-؛ فقد نقل اللكنويُّ في «الرفع والتكميل» (ص٥) عن **العلَّامةِ ابنِ المُرابطِ** -تُوُفِّيَ سَنَةَ (٤٨٥هـ)، ومُترجَم فِي «العِبَر» (١/ ٢٥٤)- قولَه:

«قد دُوِّنت الأخبارُ؛ وما بقي للتجريح فائدة»!

ومِن مشهور «فتاوى» الشيخ صالح الفوزان -حفظه الله- قولُهُ -كَمَا فِي مَوْقِعِهِ الرَّسْمِيِّ عَلَى «الإِنْتَرْنِت» (رقم ١٣٤١٥)-:

«المُبتدِع يُذكَرُ ليُحْذَر؛ ما هو مِن باب الجرح والتعديل».

وفي كلامٍ آخرَ -له -وفَّقهُ اللهُ- قولُهُ: =

....

= «**ما نعلمُ أحداً من علماء الجرح والتعديل في عصرنا الحاضر!**

علماءُ الجرح والتعديل -الآن- في المقابر..

ولكنْ؛ كلامُهم موجودٌ في كتبهم -كتب الجرح والتعديل-.

والجرحُ والتعديلُ في علم الإسناد، وفي رواية الحديث، وليس الجرحُ والتعديل في سبِّ الناس وتنقُّصهم: فلان فيه كذا! وفلان فيه كذا! ومدحُ بعض الناس، وسبُّ بعض الناس!!

هذا من الغِيبة والنميمة، **وليس من الجرح والتعديل**».

قلتُ:

وَالصَّوَابُ: مَا فَوْقَ -بِيَقِين-، وَهُوَ الأَوَّل، وَالَّذِي عَلَيْهِ المُعَوَّل:

فقد قال الحافظُ ابنُ رجَب الحنبليُّ في «الفَرْق بين النصيحة والتعيير» (ص٨-بتحقيقي):

«**ولا فَرق** بين الطَّعْنِ في رواةِ حُفَّاظِ الحديثِ -ولا التمييز بين مَن تُقْبَلُ روايتُه منهم ومَن لا تُقبل- وبين تَبْيين خطأ مَن أخطأ في فهم معاني الكتاب والسُّنَّة، وتأوَّلَ شيئاً منها على غيرِ تأويلِه، وتمسَّكَ بما لا يُتَمَسَّك به، ليُحَذِّر مِن الاقتداء به فيما أخطأ فيه.

وقد أجمعَ العلماءُ على جوازِ ذلك -أيضاً-».



(٤)

الجـرح والتعديل، وحفظ الـدين

وَعَلَيْـهِ؛ فَـإِنَّ عُلُـومَ الحَـدِيثِ -وَمِنْهَـا: (الجَـرْحُ والتَّعْـدِيل)- مِـن أَعْظَـمِ وَسَائِلِ[١] حِفْظِ الدِّينِ وَحِمَايَتِهِ[٢]؛ إِذْ فِيهِ بَيَانُ الثِّقَـاتِ العُـدُولِ الَّـذِينَ أَهَّلَهُـمُ اللهُ لِتَلَقِّي الدِّينِ، وَحِفْظِهِ، وَتَبْلِيغِهِ.

وَفِيهِ حِمَايَةٌ مِن دَسِّ الزَّنَادِقَـةِ[٣] والمُلْحِـدِين، وَغُـلَاة المُبْتَـدِعِين، وَمِـنْ وَهْـمِ الوَاهِمين، وإِفْكِ الكَذَّابِين.

---

(١) انظُر ما تقدَّم -في المقدِّمة- (ص٣٢) -مُطَوَّلاً- حَوْل (**مَشْرُوعِيَّة الجَرْح وَالتَّعْدِيل**).

(٢) وللشيخ **ربيع بن هادي** -حفظه اللهُ- رسالةٌ بعُنوان: «**أئمة الجرح والتعـديل هُـم حُماة الدِّين مِن كَيْدِ المُلْحِدِين**».

(٣) وَقَدْ قِيلَ -قَدِيماً-: **لَوْلا أَصْحَابُ الدَّفَاتِر، وَحَمَلَةُ المَحَابِر؛ لَخَطَبَتِ الزَّنادِقَةُ عَلَى المَنَابِر**.. فَلله دَرُّهُم، وَعَلَيْهِ أَجْرُهُم.

وَانْظُر «ذَمّ الكَـلاَمِ وَأَهْلِـهِ» (٤٠٢)، وَ«أَدَب الإِمْـلاَء» (ص١٥٣)، وَ«سِـيَر أَعْـلاَم النُّـبَلاَء» (١٠/ ٧٠).

وكُتُبُ (السُّنَّةِ)[1] -العَقَائِد- قَائِمَةٌ عَلَى مَنْهَجِ أَئِمَّةِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ.

والَّذِي لا يَسِيرُ عَلَى مَنْهَجِهِمْ فِي نَقْدِ أَهْلِ الأَهْوَاءِ، وَنَقْدِ النِّحَلِ والآرَاءِ: لا يَخْرُجُ عَن حُكْمِ الظُّنُونِ والهَوَى[2].

---

(١) مِثْل: «السُّنَّة» لِلإِمَامِ أَحْمَد، وَ«السُّنَّة» لابْنِهِ عَبْدِ الله، وَ«السُّنَّة» لِلخَلَّال، وَ«السُّنَّة» لابْنِ نَصْر.. -وَغَيْرِها-.

وَهِيَ -جَمِيعاً- مِنْ كُتُبِ العَقَائِدِ السَّلَفِيَّة.

(٢) نَعَم؛ لَكِنْ؛ هم **-على اتفاقِهم في الأصولِ السَّلَفِيَّة-** قَدْ يَخْتَلِفُونَ فِيمَا بَيْنَهُم فِي تَنْزِيلِ الحُكْمِ **بِبِدْعَةٍ -مَا- مَعْرُوفَةٍ مُقَرَّرَة- عَلَى عَيْنِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ -بِذَاتِهِ-.**

وَهَذا مَعْرُوفٌ مَشْهُورٌ، وَهُوَ كَثِيرٌ -جِدًّا-.

وَلَيْسَ هَذا -قَطُّ- باباً يُبَدِّعُ فِيهِ بَعْضُهُم بَعْضاً-، أَوْ يَطْعَنُ بَعْضُهُم فِي بَعْضٍ -فَضْلاً عَمَّا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِك!-.

ومِن أمثلة ذلك:

تبديع الإمام أحمد للكرابيسيِّ -وهو مشهورٌ جدًّا-؛ حتى قال -ناصحاً لبعض مَن سأله عنه-:

«إيَّاك، إيَّاك، إيَّاك وهذا الكرابيسيَّ!

لا تُكَلِّمْهُ، ولا تُكَلِّم مَن يُكَلِّمُهُ».

كما في «تاريخ بغداد» (٨/ ٥٦٥)، و«الكامل» (٢/ ٣٦٥).

مع كون هذا الكرابيسيّ -مع أحمدَ-نفسِهِ!- **زَمِيلَيْ تلمذةٍ عند الإمام الشافعيّ**، ومِن الرواة عنه.

كما ذكر ذلك البيهقي في «بيان خطأ مَن أخطأ على الشافعي» (ص١٠١).

بل قال ابنُ حجر في «التهذيب» (١/ ٤٣٢): «**مِن كِبار أصحاب الشافعيّ**».

وقال المُعَلِّمِيّ في «التنكيل» (رقم:٨٤):

«أما الرواية؛ فلمْ أرَ مَن غَمَزَهُ فيها».

وبعكسِ خبرِ (الكرابيسِيّ) -هذا-: =

قَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْن تَيْمِيَّة -رَحِمَهُ اللهُ- خِلَال كَلَامِهِ عَن الفِرَقِ، وَالحَدِيثِ عَنْهَا، وَتَحْرِيم القَوْلِ عَلَى اللهِ بِغَيْر عِلْم-:

«وَأَيْضاً؛ فَكَثِيرٌ مِن النَّاس يُخْبِرُ عَن هَذِهِ الفِرَقِ بِحُكْمِ الظَّنِّ والهَوَى، فَيَجْعَلُ طَائِفَتَهُ، والمُنْتَسِبَةَ إِلَى مَتْبُوعِهِ -المُوَالِيَةَ لَهُ[1]- هُمْ أَهْلَ السُّنَّة! وَيَجْعَلُ مَن خَالَفَهَا أَهْلَ البِدَع!

= ما رواهُ الإمامُ ابنُ بطَّة في «الإبانة الكُبرى» (رقم:٤٢١): أنَّ سُفيان الثَّوْرِيَّ لَمَّا قيلَ له في الرَّبِيع بنِ صَبيح: إنَّ بطانَتَهُ القَدَرِيَّةُ؛ قال: «**إذن؛ هو قَدَرِيٌّ**».

مع أنَّ الإمامَ أحمدَ يقولُ في الرَّبيع -هذا-:

«**لا بأسَ به، رجلٌ صالحٌ**».

وكذا قال الإمامان أبو زُرْعَة، وأبو حاتم.

وقال شُعبةُ بن الحجَّاج:

«الرَّبيعُ مِن ساداتِ المُسلمين» -وعَظَّمَهُ-.

وكذا قال العُقَيْليُّ.

وانظُر «تهذيب الكمال» (٩/ ٨٩-٩٤).

(١) اللهُ أَكْبَر..

رَحِمَ اللهُ شَيْخَ الإِسْلاَم؛ كَأَنَّهُ يَكْتُبُ عَنْ (بَعْضٍ!) وَاقِعِنا..

وهذه الموالاةُ الظالمةُ العمياءُ -تحت أيِّ اسمٍ!- لا تُوجدُ إلا في **الثُّكْنات العسكريَّة**...

وفي **الدَّهاليز السِّرِّيَّة**...

وفي **الأساليب الحِزْبيَّة**...

وفي **الطُّرُق الصُّوفيَّة**...

... ولا وُجودَ لها -في قليلٍ أو كثيرٍ- في الدعوة السَّلَفِيَّة!!! شاءَ مَن شاءَ، وأَبَى مَن أَبَى!

ومَن توهَّمَ (وُجودَا!) ذلك -قالاً أو حالاً!- في نفسِه، أو في غيرِه!- فهو **مُخْطِئ، مُخْطِئ!**

وَهذَا ضَلاَلٌ مُبِينٌ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الحَقِّ وَالسُّنَّةِ لا يَكُونُ مَتْبُوعُهُمْ إِلَّا رَسُولَ الله ﷺ، الَّذِي لا ﴿يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ . إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾؛ **فَهُوَ الَّذِي يَجِب تَصْدِيقُهُ في كُلِّ مَا (أَخْبَرَ)، وَطَاعَتُهُ في كُلِّ مَا أَمَرَ.**

وَلَيْسَت هَذِهِ المَنْزِلَةُ لِغَيْرِهِ مِن الأَئِمَّة؛ بَلْ كُلُّ أَحَد مِن النَّاس يُؤْخَذُ مِن قَوْلِهِ وَيُتْرَك[١]...

ثُمَّ وَاصَلَ -رَحِمَهُ اللهُ- يَنْقُدُ التَّعَصُّبَ لِلأَشْخَاصِ[٢]، وَيُبَيِّنُ أَنَّ أَهْلَ الحَدِيثِ أَحَقُّ النَّاسِ بِأَن يَكُونُوا هُمُ الفِرْقَةَ النَّاجِيةَ؛ فَهُمُ:

«**الَّذِينَ لَيْسَ لَـهُمْ مَتْبُوعٌ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ إِلَّا رَسُولَ الله ﷺ**، وَهُم أَعْلَـمُ النَّـاسِ بِأَقْوَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وأَعْظَمُهُمْ تَمْيِيزاً بَيْنَ صَحِيحِ سُنَّتِه، وَسَقِيمِهَا.

وَأَئِمَّتُهُم فُقَهَاءُ فِيهَا، وَأَهْلُ مَعْرِفَةٍ بِمَعَانِيهَا؛ اتِّبَاعاً لَـهَا، وَتَـصْدِيقاً وَعَمَـلاً، وَحُبًّا وَمُوَالاَةً لِـمَنْ وَالاَهَا، وَمُعَادَاةً لِـمَنْ عَادَاهَا»[٣].

---

(١) وَلاَ يَكْفِي -كَمَا لاَ يَخْفَى- تَأْصِيلُ هَذا الكَلاَمِ المُحَقِّقِ بِـ (**لِسَان المَقَال**)! -كما هو شأنُ (البعض!)- مَعَ مُخَالَفَتِهِ وَمُنَاقَضَتِهِ بِـ (**لِسَان الحَال**) -كَثِيراً أَوْ قَلِيلاً-!

وَمَنْ فَعَلَ -أَوْ فُعِلَ بِهِ، أو مَعَهُ!-؛ فَلْيَرْجِع، وَلْيُرَاجِع..

(٢) وَهِيَ آفَةُ الآفَات، وَبَلِيَّةُ البَلِيَّات -**اليَـوْم؛ بَـلْ مِـنْ أَلْـفِ أَلْـفِ يَـوْم!**-، وَبِـسَبَبِهَا تَفَـرَّقَ (القَوْم)، وَعَظُمَ الصَّدُّ وَاللَّوْم...

وقال الشيخُ عبد الرحمن بن ناصر السعدي في «مجموع الفوائد» (ص٢٦١): «**إيَّاكَ والتعصُّب الذَّميم، وسوءَ الظَّنِّ الذي لا يُبنى على أساس، وحاسِب نفسَك، وسدِّد نقصَك**».

ولفضيلة الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ الله- رسالةٌ لطيفةٌ بعُنوان: «**التعصُّب الذميم وآثاره**».

(٣) «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٣/ ٣٤٦-٣٤٧).

وَإِذِ الأَمْرُ كَذَلِك؛ فَإِنَّ مَن يَتَحَدَّثُ عَنِ الفِرَقِ -عَلَى خِلَافِ **مَنْهَجِ** [(١)] **أَهْلِ الحَدِيثِ** -فِي الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ- لا بُدَّ أَنْ يَتَحَدَّثَ بِحُكْمِ الظَّنِّ والهَوَى؛ لأَنَّهُ لا مَنْهَجَ لَدَيْهِ يُثْبِتُ بِهِ مَا يُدِينُ بِهِ هَذِهِ الفِرْقَةَ أَو تِلْكَ، ويَنْفِي عَنْهَا مَا لَيْسَ مِن مَذْهَبِهَا.

فَقَد يَكُونُ فِي أَهْلِ الكَلَامِ مَن يُؤَلِّفُ المَقَالَاتِ فِي الفِرَقِ والنِّحَلِ، **وَلَيْسَ لَدَيْهِ مَعْرِفَةٌ وَلا مَنْهَجٌ يُثْبِتُ وَيَنْفِي عَلَى أَسَاسِهِ**، فيَتَكَلَّمُ عَن تِلْكَ الفِرَقِ بِغَيْرِ عِلْمٍ -بَلْ باتِّبَاعِ الظَّنِّ والهَوَى-، وَاللهُ يَقُولُ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء:٣٦].

وَلا يَتَكَلَّمُ بِحَقٍّ وَعَدْلٍ وإِنْصَافٍ مَن لَمْ يَأْخُذْ بِمَنْهَج أَهْل الحَدِيث [(٢)] **في**

---

(١) وَمِنَ الحَقِّ اليَقِينِيِّ -الذي لا ينبغي المُماراةُ بِه-: **أَنَّ الخِلافَ السُّنِّيَّ فِي (تَطْبِيقِ) بعض وُجوهِ المَنْهَج؛ لا يُعَدُّ خِلافاً فِي أصلِ المَنْهَج**؛ وَإِلاَّ لكانَ لا يكادُ يُوجدُ اثنان مِنْ أَهْلِ الحَدِيثِ -قَدِيماً أَوْ حَدِيثاً- **إلاَّ وَهُما مُتَهاجِران، مُتَخاصِمَان** -لِمَا هو معلومٌ مُقَرَّرٌ مِن خِلافِ أهلِ الحديث -الكثير- في بابِ النَّقْدِ والجرحِ -وهو كثيرٌ-!

وَهَذا -مِن قبلُ -قَطُّ- لَمْ يَكُن..

وَأَرْجُو -مِنْ بَعْدُ- أَنْ لاَ يَكُون!

(٢) وعليه -بحمد الله- **نَشَأْتُ**، ومِن لُبانة أئمَّته وكُبرائه **رَضَعْتُ**، ولمن خالفه **عاديتُ**، ولمن التزمهُ **والَيْتُ**..

بهذا الحقِّ رَضيتُ، وبأنواره استضأتُ، وإليه دَعَوْتُ...

... فاللهم اجعلْ خاتمتي عليه -غيرَ مُبَدَّل ولا مُغيَّر- يا بديعَ السماوات والأرض-.

ومَن رَماني بغيرِ ذلك -في قليلٍ أو كثير-؛ فأنا خصيمُهُ يومَ الدِّين، بين يَدَي ربِّ العالمين؛ إلَّا أنْ يستحلَّني -بيقين-.

=

الجَرْحِ والتَّعْدِيل؛ الَّذِي بِهِ يُبَيَّنُ الصَّحِيحُ مِن السَّقِيمِ مِن حَدِيث رَسُـول الله ﷺ، ويُمَيَّزُ بِهِ بَيْنَ الصَّحِيحِ مِن السَّقِيمِ فِيمَا يُنْسَبُ إِلَى الفِرَقِ وَأَهْل النِّحَل.

فَالَّذِي يَتَكَلَّمُ فِي أَهْل البِدَع، ويَتَكَلَّمُ فِي المَنْهَج، ويَتَكَلَّمُ فِي العَقِيدَةِ -وَهُـوَ لا تُقْبَلُ رِوَايَتُهُ- لا يَكُون إِمَاماً عَالماً، وَلَيْسَ أَمَامَهُ إِلَّا التَّقْلِيد؛ فَيَقُـول: قَـالَ فُـلَان! وَقَالَ فُلَان! بِغَيْر عِلْم-!

= نعم؛ أنا -كغيري مِن البشر!- **أُخْطِئُ وأُصيبُ**...

ولكنِّي أبذُلُ وُسْعِي في معرفةِ الحقِّ، وإنْ قصَّرتُ -باجتهادٍ- دُونَه...

واللهُ العاصمُ -وحدَهُ-.

وقد قال الإمام أحمدُ بنُ حنبل:

«كُلُّ رجلٍ ثبَتَتْ عدالتُه، لم يُقْبَل فيه تجريحُ أحدٍ، حتى يتبيَّن ذلـك عليـه **بـأمرٍ لا يَحْتَمِـلُ غيرَ جَرْحِه**».

كما في «تهذيب التهذيب» (٧/ ٢٧٣).

وقال الإمامُ ابنُ جرير الطَّبَرِيُّ:

«لو كان كلُّ مَن ادُّعِيَ عليه مذهبٌ من المذاهب الرَّديئة، ثَبَتَ عليه ما ادُّعِيَ عليه -وسَـقَطَتْ عدالتُه، وبطَلَتْ شهادتُهُ بذلك-: لَلَزِمَ تَرْكُ أكثر مُحدِّثي الأمصار، **لأَنَّهُ ما منهم أحدٌ إلا وقـد نَـسَبَهُ قومٌ إلى ما يُرغَبُ به عنه**.

ومَن ثَبَتَتْ عدالتُه لم يُقْبَلْ فيه الجرح.

وما تسقطُ العدالةُ بالظَّنِّ».

كما في «هدي الساري» (ص٤٢٨)، وَ«تَهْذِيب الكَمَال» (٢٠/ ٢٧٩)، وَ«سِيَر أَعْـلاَم النُّـبَلاَء» (٥/ ٢٠).

واللهُ المُستعانُ...

مِثْلُ مَن يُقَلِّدُ في الفِقْـه[1] مَـذْهباً، ويَتَعَـصَّبُ لَـهُ، ويَنْقُـلُ أَحْكَامـاً عَـن هَـذَا المَذْهَب -وَفِيهِ مَا يُقْبَلُ وَمَا يُرَدُّ-، وَهُوَ لا يُمَيِّزُ بَيْنَ المَقْبُولِ والمَرْدُودِ!!

فَلا هَذَا المُقَلِّدُ في الفِقْهِ -وَلا ذَاكَ المُقَلِّدُ في العَقِيدَةِ- يَـصْلُحُ لِلنَّقْـدِ، والجَـرْحِ والتَّعْدِيل[2]، والتَّبْدِيع والتَّضْلِيل!

والأَسْلَمُ لَهُ أَن يُقَلِّدَ[3] أَهْلَ الحَدِيث، لأَنَّ عقَائِدَهُمْ مَبْنِيَّـةٌ عَـلَى التَّمْيِيـزِ بَـيْنَ الصَّحِيحِ والسَّقِيم؛ ذَلِكَ التَّمْيِيزُ الَّذِي اسْتَمَدُّوهُ مِن مَنْهَجِ الجَرْح والتَّعْدِيل.

---

(١) وهذه لَفْتَةٌ جميلةٌ فيها فائدتان:

الأولى: ذمُّ التقليد في باب **المنهج والرجال**، كما هو مذمومٌ في باب الفقه، والتعصُّب لأئمَّتِهِ.

الثانية: أنَّ كِلا بابَي **(الفقه)** و**(الرجال)** واحـدٌ -في مواضـيع **الإجمـاع**، **والخـلاف**، والتقليـد، والتثبُّت -**بغيرِ فَرْقٍ**-.

(٢) أَيْنَ هَذا التَّعْدِيلُ -اليَوْم- فِي قاموسِ (**مُتَشَدِّدِي**) الجَرْحِ وَالتَّعْدِيل؟!

(كِدْتُ) أَنْ لاَ أَرَاهُ إِلاَّ فِي كِتَاب، أَوْ لَيْسَ بِصَواب!!

وما (قد) يكادُ يكونُ -مِن ذلك- موجوداً (اليومَ) فقد يُنْقَضُ غداً؛ كما نُقِضَ بالأمسِ!!

وما حالُ (**إخوان الأمس**) = (**أعداء اليوم**) -وللأسف الشديد- عن الناظِرِ -ببعيد-!

وَلَيْسَ هَذا بِرَشِيدٍ وَلاَ سَدِيد...

وأَذْكُرُ -جيِّداً- أَنَّنِي (نصحتُ) -قديماً- (**بعضَ النَّاس!**) حول شخصٍ كان يُزَكِّيـه -جِـدًّا-، وكُنَّا نعرفُ عنهُ انحرافاً منهجيًّا واضِحاً!!

فقال -**مُغاضِباً- كعادتِه!**-: (هو سلفيٌّ أكثرَ منكم)!!

ولَـمْ تَكَدْ بعضُ الشُّهورِ تَمْضِي إلا وهو يَطْعَنُ فيه، ويُسْقِطُه!!

فأيُّ حالَتَيْهِ أَقْرَبُ للصَّواب، وأبعدُ عن العَجَلَةِ والارْتِياب؟!

وقد قالَ الإمامُ ابنُ القيِّم في «إعلام الموقِّعين» (٢/ ١٥٦): «**الغضبُ غُولٌ يغتـالُ العقـلَ كـما تغتالُهُ الخمرُ**»!

(٣) هذا ليس مِن باب الإرشاد، أو التجويز.

وإنَّما هو حِكايةُ الواقع -أي: إن كان ولا بُدّ-، وانظُر (ص٧٤).

إذَنْ؛ قَاعِـدَة أَنَّـهُ: (لا بُـدَّ مِـن بَيَـان أَسْبَابِ الجَـرْح عِنْـدَ تعَـارُضِ الجَـرْحِ والتَّعْدِيلِ): قَاعِدَةٌ صَحِيحَةٌ.

وَهِيَ مِن قَوَاعِدِ أَهْلِ السُّنَّة -دُونَ رَيْب-، ويَجِبُ تَطْبِيقُهَا حِينَ يُبَـدَّعُ مُـسْلِمٌ اشْتَهَرَ بالسَّلَفِيَّةِ[١]! أَو يُفَسَّقُ! أَو يُرْمَى بِالكُفْرِ! أَو الجَاسُوسِيَّةِ والعَمَالَةِ[٢]!

أَرَأَيْتَ لَوْ جاءَ عَـالِمٌ -أَو مُتَعَـالِمٌ- يَرْمِـي شَـيْخاً سَـلَفِيًّا بِالبِدْعَـةِ أَو الفِـسْقِ -أَو...إِلَخ-؛ أَتَقْبَلُ مِنْهُ هَذَا، أَو تُسَلِّمُ لَهُ بِه، وَلا تُطَالِبُهُ بِبَيَانِ سَببِ هَذَا التَّبْـدِيعِ أَو التَّفْسِيقِ، وَإِقَامَةِ الحُجَّةِ والبُرْهَانِ عَلَى دَعْواه[٣]؟!!

فَكَلامُنا مُتَعَلِّقٌ فِيما إِذا جُرِحَ شَخْصٌ اشْتَهَرَ بَيْنَ النَّاسِ أَنَّهُ سَلَفِيٌّ -وَهُوَ يَـدَّعِيهَا[٤]-

---

(١) **فَحُرْمَةُ المُسْلِمِ عَظِيمَةٌ؛ فَكَيْفَ إِذَا كَانَ هَذا المُسْلِمُ عَالِماً -أَوْ طَالِبَ عِلْمٍ-؟!**

فَكَيْـفَ إِذا كَـانَ سَـلَفِيًّا -**بَلْـهَ أَنْ يَكُـونَ دَاعِيـاً مِـنْ دُعَـاةِ مَـنْهجِ الـسَّلَف** -مـشهوراً بـهِ، معروفاً بسببِه-؟! ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾...

(٢) **ما أَجْرَأَهم على الله، وعلى عباد الله!**

أولئك الذين يطعنُون بغير حقٍّ ولا هُدى؛ إنما بالظنون، والهوى!

(٣) قد يُجاب عن هذا السُّؤال -هُنا- بما (قد) يُوقِعُ المجيبَ في الحَيْرَةِ والانْتِقَاد-**في كِلتا الحالتَيْن!**-:

- **فإذا سلَّم به -بدون بيِّنة!-** على اعتبار أنَّ القائل عالمٌ(كبير!)-: فسيكون ذلك سبباً للقَـدْحِ في سلفيَّة هذا الشيخ السلفيّ المُتكلَّم فيهِ!!

- **وإذا لم يُسلِّم به -طالباً البيِّنَة، و(التثبُّتَ)-؛** فسيكون ذلـك سـبباً لِلقَـدْحِ في هـذا المعـترض -نفسِه-؛ على اعتبار أنه يُطالب عالماً (كبيراً) ببيِّنَةِ قولِه!

وهذا عند البعض (جريمة!)؟! **فما الصواب -يا أُولي الألباب-؟!**

(٤) أَيْ: يَقُولُ بِها، وَيُعْرَفُ بِهَا.

وانظُر (المقدمة) (ص٩٤) -وهو مُهِمّ-.

وَلَيْسِ إِنْساناً اشْتَهَرَ -مَثَلاً- بالرَّفْض، أَو التَّصوُّف، أو القُبُورِيَّة، أَو الحِزْبِيَّة.

لَوْ جِئْتَ -يا أَخِي- إِلى **(تلامِيذِ)** أَيِّ عَالِمٍ مِن عُلَمَاء السُّنَّةِ -مِثْل: ابْن بَاز، أَو **الأَلْبَانِيّ**[١]، أَو ابْن عُثَيْمِين، أَو الفَوْزَان -وَأَقْدَمْتَ عَلَى الطَّعْنِ في وَاحِدٍ مِنْهُم- مِمَّن يُعْتَقَدُ فِيهِمْ أَنَّهُمْ مِن أَهْلِ السُّنَّة السَّلَفِيِّين، ويُعْتَقَدُ أَنَّهُمْ يُحَارِبُونَ البِدَع وأَهْلَهَا، وَبَدَّعْتَ[٢] وَاحِداً مِن **(تَلَامِيذِهِ)**؛ أَتُسَلِّمُ لَكَ هَذِهِ القَاعِدَةُ الَّتِي تُفَرِّقُ بِهَا بَيْنَ الكَلَامِ في بَابِ الرِّوَايَةِ، والكَلَامِ في بَابِ التَّبْدِيعِ؟!!

وَهَلْ يُوَافِقُكَ أَحَدٌ مِنْ هَؤلاءِ العُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ قَاعِدَةَ (بَيَانِ أَسْبَابِ الجَرْحِ عِنْدَ

---

(١) جَزَى اللهُ -تَعَالَى- خَيْراً -كَثِيراً- فَضِيلَةَ الشَّيْخِ (الكَاتِبِ) فِي دِفاعِهِ وَذَبِّهِ عَنَّا -**نَحْنُ تَلامِيذَ الشَّيْخِ الأَلْبَانِيِّ**-.

مَعَ أَنَّ الطعنَ -اليومَ- **في تلاميذ الشيخ الألبانيّ** -جُملةً وتفصيلاً- شديد! **فَلِماذا الآن؟!**

... حتى تخلُوَ ساحةُ الدعوة للصُّغَراءِ!!!

خلا لكِ الجَوُّ فبيضي واصفُرِي ... ونَقِّري ما شِئْتِ أن تُنَقِّري!

أم أنَّ **(وراءَ الأَكَمة ما وراءَها)؟!**

كَيْفَ يكونُ هَذا، وَقَدْ قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٤٨-٤٤٩):

«والنُّصوصُ التي في كتابِ الله، وسُنَّةِ رسولِه، وأصحابِه: في فضلِ الشَّام -وأهْلِ الغَرْبِ- على **نجد، والعِراق، وسائرِ أهلِ المشرقِ** -أكثرُ مِن أنْ تُذْكَرَ هُنا...

والنَّبِيُّ ﷺ مَيَّزَ أهلَ الشَّام بالقيامِ بأمرِ الله -دائماً- إلى آخِرِ الدَّهْرِ، وبأَنَّ الطائفةَ المنصورةَ فيهم إلى آخِرِ الدَّهْرِ.

فهو إخبارٌ عن أمرٍ **دائم مستمرٍّ** فيهم -**مع الكثرةِ والقوةِ**-.

وهذا الوصفُ ليس **لغيرِ الشَّام** مِن أرضِ الإسلام»؟!!

قلتُ: هذا (الوصفُ) لأهلِ العِلْمِ والقُدْوَةِ منهم؛ لا الجَهَلَةُ الطَّغام -بينهم!-!

وانظُر رسالتي **«الأسئلة الشاميَّة»** (ص١٤-٢٤) مبحث: **«الإيمان والشام»**.

(٢) وهذا -وللأسف- جَار (حَارّ)!

فمَنْ ذا سيُوقِفُه؟! أو يكونُ (قَامِعاً) له؟!

تَعَارُضِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ -أَو عِنْدَ الحَاجَةِ إِلَى بَيَانِ الأَسْبَابِ-) قَاعِدَةٌ بَاطِلَةٌ؟!

وَهَلْ يُوَافِقُكَ أَحَدٌ مِنْهُم عَلَى أَنَّ مَن قَالَ بِهَذِهِ القَاعِدَة قَد أَضَلَّ النَّاسَ بِهَا؟!!

ثُمَّ؛ إِذَا كَانَ البَحْثُ فِي (اشْتِرَاطِ بَيَانِ أَسْبَابِ الجَرْحِ) -نَظَرِيًّا-؛ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ عَنِ البَحْثِ فِي وَاقِعٍ -مَا- أَقْرَبَ مَا يَكُونُ فِتْنَةً مُشْتَعِلَةً[1]، كَثُرَ فِيهَا الجِدَالُ، والقِيلُ والقَالُ، والتَّبْدِيعُ والتَّضْلِيلُ -مِن أَطْرَافٍ كُلُّ طَرَفٍ يَدَّعِي[2] أَنَّهُ مِن أَهْلِ السُّنَّةِ-.

وَعَلَى ضَوْءِ ذَا؛ فَإِنَّ القَوْلَ الحَقَّ الصَّحِيحَ أَنَّهُ:

إِذَا وَقَعَ مِن طَرَفٍ -أَو مِن أطرافٍ -وَبِخاصَّةٍ أَهْلَ السُّنَّةِ- تَبْدِيعٌ أَو

---

(١) ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾.

(٢) وَهَذِهِ -واللهِ- المُصِيبَةُ الكُبْرَى: **أَنْ يَنْشَغِلَ دُعاةُ أَهْلِ السُّنَّةِ بِبَعْضِهِم البَعْض، وَيَطْعَنَ بَعْضُهُم فِي بَعْض**، وَيَمْلؤُوا صَفَحاتِ (الإِنْتَرْنِت) بِمَا يُشْمِتُ بِهِم أَعْدَاءَهُم مِنْ **(أَهْلِ الرَّفْض، وَالتَّصَوُّف، وَالقُبُورِيَّة، وَالحِزْبِيَّة)** -جَمْعاً وَافْتِراقاً-!

وَلا شكَّ أَنَّ تَجْنِيبَ -وَتَجَنُّبَ- (شَمَاتَة الأَعْدَاء) مَقْصَدٌ شَرْعِيٌّ عَال، لاَ يُنْكِرُهُ إِلاَّ الجُهَّال!

وَلاَ نَلْتَفُّ عَلَى ذَلِكَ بِقِيلٍ وَقَال، أَوْ بِجِدَالٍ خَال؛ أَوْ بِبَاطِلٍ مِن الاسْتِدْلاَل!

فَذا -كُلُّهُ- ضَلال...

وَهَذا **أَصْلٌ عَاشِرٌ** -غايَةٌ فِي الأَهَمِّيَّةِ-؛ رَضِيَ بِهِ مَنْ رَضِي، وَسَخَطِ مِنْه مَنْ سَخِط...

وَقَدْ روى أبو نُعَيم في «حلية الأولياء» (٩/ ٢٣) عن الإمام الشافعيّ قولَه لتلميذٍ له:

«يا (ربيع): رِضا النَّاس غايةٌ لا تُدْرَك؛ **فعليك بما يُصْلِحُكَ؛ فالْتَزِمْهُ**؛ فإنَّهُ لا سبيلَ إلى رِضاهم».

ولقد طلبتُ رِضَى البَرِيَّةِ جاهداً فإذا رِضاهُمْ غايَةٌ لا تُدْرَكُ!

وانظُر «مجموع الفتاوى» (٣/ ٢٣٢)، و«السياسة التي يُريدُها السلفيُّون» (ص٣٩-٤١) -لفضيلةِ الأخِ الشيخِ مشهور سلمان -نَفَعَ اللهُ به -**وهو مهم**-.

تَضْلِيلٌ؛ فلا بُدَّ مِن بَيَانِ أَسْبَابِ هَذَا التَّبْدِيعِ **بَيَاناً شَافِياً**[١] **تَقُومُ بِهِ الحُجَّةُ، وَيُقْطَعُ بِهِ دَابِرُ الفِتْنَةِ**، وَيَظْهَرُ للنَّاسِ أَنَّ أَحْكَامَ الطَّرَفِ **المُبَدِّعِ** قَامَتْ عَلَى عِلْمٍ وَحُجَّةٍ وَبُرْهَانٍ -فِي الطَّرَفِ **المُبَدَّعِ**-.

ثُمَّ أَقُولُ لَكَ -أَيُّهَا الجَارِحِ-:

أَلا تَرَى أَنَّ مَن يُخَاصِمُونَكَ يَدَّعُونَ[٢] **أَنَّهُمْ هُمْ أَهْلُ السُّنَّةِ -حَقًّا-؛ والسَّلَفِيُّونَ -صِدْقاً-، وَأَنَّكَ عَلَى بَاطِلٍ، وَأَنَّك ظَالِمٌ وَحَاقِدٌ وَحَاسِدٌ -وَلَهُمْ صَوْلَاتٌ وَجَوْلَاتٌ -هُنَا وَهُنَاك-؟!!**

فَلَوْ بَدَّعُوكَ -وَمَنْ مَعَكَ- وَضَلَّلُوكُمْ، وَطَعَنُوا فِيكُمْ بِمَا يَشَاؤُونَ، فَاسْتَنْكَرَ النَّاسُ مِنْهُمْ ذَلِكَ، وطَالَبُوهُمْ بِبَيَانِ أَسْبَابِ هَذَا التَّبْدِيعِ والتَّضْلِيلِ، والطَّعْنِ؟ فَأَجَابُوهُمْ بِأَنَّهُمْ: **لا يَلْزَمُهُمْ بَيَانُ الأَسْبَابِ!!!**

---

(١) وَمَا لَمْ يَكُن سَبِيلُهُ هَذا الشِّفَاءَ وَالوُضُوحَ؛ فَالأَصْلُ -فِيهِ- إِعْمَالُ قاعِدَةِ **(التَّعاوُنِ الشَّرْعِيِّ)**، وَالتَّوَاصِي بِالحَقِّ وَالصَّبْرِ، **وَالتَّنَاصُح** -فيه-؛ حتى **(تَقُومَ بِهِ الحُجَّةُ)**، وتظهر المَحَجَّة، أو: ﴿يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ﴾...

ودَعْكَ مِن قاعدةِ: (... **ويعذرُ بعضُنا بعضاً فيما اختلفنا فيه**)! وقاعدةِ: **(نُصَحِّحُ ولا نُجَرِّح)**! -اللَّتَيْنِ قَوَّلْنَاهُما (!) بِغَيْرِ حَقّ-!!

فَهُما -كَمَا بَيَّنْتُ-قَدِيماً- على غيرِ ما نقولُ؛ فَكِلْتاهُما إمَّا باطلٌ، أو بابٌ إلى الباطل...

وَذَا أَصْلٌ حَادِيَ عَشَرَ؛ نَتَحَسَّسُه، وَلاَ نَكادُ نَجِدُهُ..

فَإِنْ وُجِد؛ فَأَيْنَ هُوَ -باللهِ-؟!

(٢) وهكذا في سائرِ الخُصومات التي تُلْبَسُ لَبُوسَ العلمِ والدِّين! وَبِخاصَّةٍ بَيْنَ (البعضِ) مِن (السَّلَفِيِّين)-!

و﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾؛ وَإِلاَّ: فَهِي عَاصِفَةٌ كَاسِفَة!

فَهَلْ تَقْبَلُ ذَلِكَ -بِدَعْوَى التَّفْرِيقِ بَيْنَ (الجَرْحِ) وَ(التَّبْدِيع)- الَّـذِي تُؤَكِّـدُهُ، وَتُضَلِّلُ مَن لا يَقُولُ بِهِ؟!!

بَلْ تَرَى -**وَلِلأَسَفِ الـشَّدِيد**- أَنَّ مَـن يَقُـولُ بِاشْـتِرَاطِ بَيَـانِ الأَسْـبَابِ قَـد أَضَلُّوا العَالَـمَ!!

وَخُلاصَة القَوْلِ -فِي مَوْضُوعِ (الجَرْح)-؛ أَنَّهُ:

لا بُدَّ مِن تَفْسِيرِ [١] الجَرْحِ المُجْمَلِ -كَمَا هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ أَئِمَّة النَّقْد، وَالجَـرْح والتَّعْدِيل-، وَلا سِيَّمَا فِي هَذَا الوَقْت [٢] الَّـذِي كَثُـرَتْ فِيـهِ الفِـتَنُ، والإِشَـاعَاتُ، والقِيلُ والقَالُ، وَكَثُرَتْ فِيهِ التَّعَصُّبَاتُ!-وَلا سِيَّمَا إِذَا كَانَ الجَـرْحُ فِـيمَن اشْـتَهَرَ بِالسَّلَفِيَّةِ-[٣].

وَمِنْ بَابِ «**لاَ يُؤْمِنُ أَحَدُكُم حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ**»[٤]؛ فَإِنِّي أُوصِي كُـلَّ أَخٍ فِي اللهِ -تَعَـالَى- بِـالرُّجُوعِ إِلَى الـصَّوَابِ -فِي هَـذِهِ المَسَائِلِ- إِلَى طَرِيقَـةِ السَّلَفِ فِي التَّفْصِيلِ والبَيَانِ -فِي نَقْدِ أَهْلِ البِدَعِ وَأَهْـلِ الأَخْطَـاء-؛ حَتَّـى يَتَبَـيَّنَ خَطَأُ **المُجْتَهِدِينَ**[٥]، وتَسْتَبِينَ سَبِيلُ المُبْتَدِعِين والمُجْرِمِين.

---

(١) حَتَّى مَعَ هَذا: قَدْ يُخْتَلَفُ فِيه -قَبُولاً أَوْ رَفضاً- كَمَا تَقَدَّمَ ذِكْرُ أمثلته، وَبَيانُهُ -مِراراً-.

(٢) وَهَذِهِ نَظْرَةٌ مَوْضُوعِيَّةٌ تَرْبَوِيَّةٌ رَائِعَةٌ.

وَمِمَّا آخَذَ بِهِ الـشَّيْخُ **رَبِيعُ بْنُ هَادِي** -وَفَّقَـهُ الله- بَعْـضَ خُـصُومِهِ: أَنَّـهُ «**لاَ يُراعِـي مَـصْلَحَةَ الدَّعْوَة**» -كَمَا فِي «المَجْمُوع الوَاضِح..» (ص١٣٠) -له-.

(٣) **والشأنُ هنا جِدُّ دقيق، حريٌّ بالتحقُّقِ والتحقيق؛ فتأمَّلْهُ -ناجِياً من التَّفريق والتشقيق-!**

(٤) رَوَاهُ البُخَارِي (١٣)، وَمُسْلِم (٤٥) عَنْ أَنَس.

(٥) **وَهَذا تَفْرِيقٌ مُهِمٌّ -غايـةً-**؛ فَهَـلْ يُـسَوَّى بَـيْنَ (الـسُّنِّيِّ المُجْتَهِـد) -إِذَا أَخْطَـأَ-، وَبَـيْنَ=

ثُمَّ إِنِّي أَقُولُ:

إنَّ إِصْدَارَ الأَحْكَامِ عَلَى أَشْخَاصٍ يَنْتَمُونَ إِلَى المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ -وأَصْوَاتُهُمْ تُدَوِّي بِأَنَّهُمْ هُمُ السَّلَفِيُّونَ- بِدُونِ بَيَانِ أَسْبَابٍ[1]، وَبدُونِ حُجَجٍ وَبَرَاهِينَ-: قَدْ سَبَّبَ أَضْرَاراً عَظِيمَةً، وَفُرْقَةً كَبِيرَةً في (كُلِّ) البُلْدَانِ[2].

=(المُبْتَدِع المُخالِف) -إِذَا غَلِط-؟!

وَهَلْ -ابْتِداءً- أُصُولُ هَذا كَأُصُولِ ذَاك؟! ﴿هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا﴾ ؟!

وَلَكِنْ؛ أَيْنَ وَاقِعُ **(الحَالِ)** -في كثيرٍ مِن الأَفْعَالِ وَالأحوال- مِنْ لِسَان **(المَقَال)**؟!

وما أجملَ كلامَ فضيلةِ الشيخ مُقبل بن هادي الوادعي -رحمهُ اللهُ- في مُحاضرةٍ له -بعُنوان-: «**اللِّين والشِّدَّة، في الرَّدِّ على المبتدعة**»؛ قال:

«إذا كان الرجل سُنِّيًّا وأخطأ: يحكُمون على فعلِه بأَنَّهُ خطأ -إنْ لَزِمَ-.

نعم؛ إذا كان بدعةً: حكموا على فعلِه بأَنَّه بدعة، **ولا يحكمون عليه بأَنَّه مبتدع.**

وإذا كان الرجلُ فاضلاً وأخطأ -أو ابتدع بدعةً-؛ **فينبغي أن تُغْمَرَ فيها له مِن فضائلَ.**

لكن؛ إذا كان الرجلُ **فاسقاً** -أو كان الرجلُ **مبتدعاً**-، يدعو إلى البدع، ويؤيِّدُها، ويُنفقُ عليها: **فهذا يُحَذِّرون منه**».

وقال الإمامُ ابنُ القَيِّم في «المدارج» (٢/ ٣٩): «**فلو كان كُلُّ مَن أخطأ -أو غَلِطَ- تُرِك جُملةً، وأُهْدِرَتْ محاسِنُهُ: لَفَسَدَت العلومُ والصِّناعاتُ، وتعطَّلَتْ معالِمُها**».

قُلْتُ: أخشى أنْ يأتِيَ شقِيٌّ، أو غَبِيٌّ؛ فيتَّهِمَ هذا الإمامَ الربَّانيّ بمنهج (الموازنات) الشَّيْطانِيّ!!

وليس ذا بعيداً عن سفاهة بعض هؤلاء المُتَشَدِّدِين -هَداهُمُ اللهُ-...

وَهَذا هُوَ **الأَصْلُ الثَّانِيَ عَشَرَ**؛ فَلاَ تَنْسَهُ...

(١) **مُقْنِعَة** (بِحُجَجِها)، **وَقَوِيَّة** (بِبراهينِها)...

وإلَّا؛ فـ(**مَكانَك راوِحْ**)!! -كما كان يقولُ شيخُنا الألبانيُّ -كثيراً-.

(٢) وَمَا أَجْمَلَ مَا قِيل:

يا ابْنَ الكِرامِ أَلاَ تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا ... قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا راءٍ كَمَنْ سَمِعا! =

فيَجِبُ إِطْفَاءُ هَذِهِ الفِتَنِ؛ **بإبْرازِ الحُجَجِ والبَرَاهِينِ** الَّتِي تُبَيِّنُ للنَّاس، وَ(**تُقْنِعُهُم**)[١] بِأَحَقِّيَّةِ تِلْكَ الأَحْكَام وَصَوَابِهَا، أَو الاعْتِذَارِ عَن هَذِهِ الأَحْكَامِ[٢].

= ... فَهَذِهِ (فِلِسْطِينُ) -السَّلِيبُ- **لاَ يَتَجاوَزُ عَدَدُ السَّلَفِيِّينَ فِيها بِضْعَ عَشَرات!!** -فوقَ مَا يُعانُونَهُ مِنْ سَطْوَةِ المُحْتَلّ، وتربُّص العَدُوِّ، وَغَضْبَةِ المُخالِف، وَفِتْنَةِ التَّحَزُّب.. و.. و-.

فَإِنَّ الفُرْقَةَ ضَرَبَتْهُم، بَلْ أَهْلَكَتْهُم، وشتَّتَتْهُم!! حَتَّى وَصَلَ الأَمْرُ ببعضِ المُتنافِرين إِلَى مراكز الشُّرطَة! بَلْ إِلَى الوِشَايَةِ (بإخوانِهِم!) إِلَى **اليَهُود المُحْتَلِّين**، واستعدائِهم عليهم -**بالكذب المُشين**-!!

وَمَا ذَلِكَ إِلاَّ بِسَبَبِ الغَفْلَةِ عَنْ هَذِهِ **الأُصُولِ العِلْمِيَّةِ العَالِيَة**، وَالَّتِي لَن يُدْرِكَهَا **الهُوج**، وَلا المُجَادِلُ **اللَّجُوج**، أَو الأَحْمَقُ **المَمْجُوج!!!** وانظُر (المقدمة) (ص٢٣).

(١) نعم؛ **تُقْنِعُهُم**؛ وإلَّا؛ فلا فائدةَ مِن أيِّ حُجَّةٍ لا إقناعَ فيها.

(٢) سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ...

نَحْنُ الآنَ -وَلِلأَسَف!- لَسْنا فِي وَارِدِ تَقْدِيم (الاعْتِذَار)!! إِذْ يَكَادُ يَكُونُ هَذا أَعَزَّ مِنْ عَنْقَاءِ مُغْرِبٍ -كَمَا يُقَال-!

وَلَكِنَّ الَّذِي نَطْلُبُهُ -وَنُطَالِبُ بِه: أَنَّه **إِذَا (وُجِدَ!) مِن (أَحَدٍ) اعْتِذَارٌ: أَنْ يُواجَهَ اعتِذارُهُ بِالقَبُول، وَالرِّضَا، وَالتَّيْسِير، أو -على الأقلِّ- بعدمِ الرَّفْض! وَالتَّشْكِيك!!**

حَتَّى نَكُونَ أَعواناً لأُولاءِ عَلَى الشَّيْطَان؛ لاَ أَنْ نَكُونَ «**أَعْواناً لِلشَّيْطَانِ**» عَلَيْهِم!!

وَرَحِمَ اللهُ مَنْ قَال:

اِقْبَلْ مَعَاذِيرَ مَنْ يَأْتِيكَ مُعْتَذِراً ... إِنْ بَرَّ عِنْدَكَ فِيما قَالَ أَوْ فَجَرا

فَقَدْ أَطَاعَكَ مَنْ أَرْضَاكَ ظَاهِرُهُ ... وَقَدْ أَجَلَّكَ مَنْ يَعْصِيكَ مُسْتَتِرا

وفي صحيفة «المسلمون» (عدد٥٣٠): كلامٌ لشيخِنا ابنِ باز في: «**أن يحترمَ المؤمنُ أخاهُ إذا اعتذَرَ له، ويقبلَ عُذْرَه -إذا أمكنَ ذلك-، ويُحسِنَ به الظَّنَّ -حيثُ أمكنَ ذلك-؛ حِرصاً على سلامةِ القلوبِ مِن البغضاء، ورغبةً في جَمْعِ الكلمة على الخير**».

وَأَهْلُ السُّنَّة: «**أَعْلَمُ بِالحَقّ، وَأَرْحَمُ بِالخَلْق**» -كَمَا فِي «مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٥/ ١٥٨)-.

أَلا تَرَى -أَيُّها الجَارِحُ- أَنَّ عُلَمَاءَ السَّلَفِ قَد أَقَامُوا الحُجَجَ والبَرَاهِينَ عَلَى ضَلَالِ الفِرَقِ -مِن رَوَافِضَ وَجَهْمِيَّةٍ، وَمُعْتَزِلَةٍ وَخَوَارِجَ، وَقَدَرِيَّةٍ وَمُرْجِئَةٍ -وَغَيْرِهم-.

ولَمْ يَكْتَفُوا -رَحِمَهُم الله- بِإِصْدَارِ الأَحْكَامِ عَلَى الطَّوَائِفِ وَالأَفْرَادِ بِدُونِ إِقَامَةِ الحُجَجِ [1] والبَرَاهِين الكَافِيَة و(**المُقْنِعَة**)[2].

بَلْ أَلَّفُوا المُؤَلَّفَاتِ الكَثِيرَةَ الوَاسِعَةَ فِي بَيَانِ الحَقِّ الَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ السُّنَّة والجَمَاعَةِ، وبَيَانِ الضَّلَالِ الَّذِي عَلَيْهِ تِلْكَ الفِرَقُ وَالأَفْرَادُ.

فانْظُرْ إِلَى «رَدِّ» الإِمَامِ أَحْمَد عَلَى الجَهْمِيَّةِ، وَ«رَدِّ» عُثْمَان بن سَعِيد الدَّارِمِيِّ عَلَى الجَهْمِيَّةِ، و«الرَّدِّ عَلَى بِشْرٍ المَرِيسِيِّ»، و«كِتَابِ السُّنَّةِ» لعَبْدِ الله بن أَحْمَدِ، و«السُّنَّةِ» لِلْخَلَّالِ، و«الشَّرِيعَةِ» لِلْآجُرِّيِّ، و«الإِبَانَتَيْنِ»[3] لابْنِ بَطَّةَ، و«شَرْحِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ» لِلَّالَكَائِيِّ، و«الحُجَّةِ» لِلْأَصْبَهَانِيِّ -وَغَيْرِهَا مِنَ المُؤَلَّفَاتِ الكَثِيرَةِ-.

---

(١) **وَهَذا شَرْطٌ عَالٍ غَالٍ -وقد تكرّر-؛ فَإِيَّاكَ أَنْ تَنْسَاه، أَوْ تُغالِطَ فِيه..**
وَهُوَ الأَصْلُ الثَّالِثَ عَشَر.

(٢) **نعم؛ المُقْنِعة.**

(٣) «الصُّغْرَى»، وَ«الكُبْرَى».
وَقَدْ وَفَّقَنِي اللهُ -تعالى- لتحقيقِ ونَشْرِ «الصُّغْرَى» -مِنْهُما-.
وبدأتُ -مُنذُ سَنتَيْن-ولله الحَمْدُ- بشرحِها فِي مَجَالِسَ عِلْمِيَّةٍ -جَامِعَةٍ- **تجاوزتِ الأَرْبَعِين مجلساً**، وَلَمْ نَصِل إِلى نِصْفِ الكِتَابِ -بَعْدُ-.
فاللهُ المُسْتَعَان على التَّمام.

وانْظُر إِلَى مُؤَلَّفَاتِ شَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ؛ كـ«المِنْهَاج» -فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّوَافِضِ-، و«دَرْء تَعَارُضِ العَقْلِ والنَّقْل» -فِي الرَّدِّ عَلَى الأَشَاعِرَة-، و«نَقْض التَّأْسِيس» -فِي الرَّدِّ عَلَى الرَّازِي- فِي الدَّرَجَةِ الأُولَى-، و«الرَّدِّ عَلَى البَكْرِيِّ»، و«الرَّدِّ عَلَى الإِخْنَائِيِّ»، وكتاب «الفَتَاوَى الكُبْرَى».

وانْظُر «مَجْمُوع الفَتَاوَى» -لَهُ-.

وَكَم رَدَّ -رَحِمَهُ اللهُ- عَلَى الصُّوفِيَّةِ -وَلا سِيَّمَا ابْنَ عَرَبِيّ وَابْنَ سَبْعِين والتِّلِمْسَانِيَّ -رُدُوداً مُفَصَّلَةً مُبَيَّنَةً، قَائِمَةً عَلَى الحُجَجِ والبَرَاهِينِ!

وَكَذلِكَ كُتُب ابْنِ القَيِّم؛ كـ«الصَّوَاعِقِ المُرْسَلَةِ عَلَى الجَهْمِيَّةِ والمُعَطِّلَةِ»، و«شِفَاءِ العَلِيلِ فِي مَسَائِلِ القَضَاءِ وَالقَدَرِ والحكمةِ والتَّعْلِيل»...

وانْظُرْ إِلَى رُدُودِ[1] أَئِمَّةِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ مُنْذُ قَامَتْ دَعْوَةُ الإِمَامِ مُحَمَّد بْن

---

(١) وقد وفَّقَنِي اللهُ -تعالى- منذُ بواكير طَلَبي للعِلم، وبداياتي في التأليف والتحقيق -**للردِّ على عَدَدٍ مِن المُخالفِين (المُبْتدِعين) -استقلالاً، أو تضمُّناً-**؛ منهم: الغُماري، والغزالي، وأبوغُدَّة، والكوثري، وسيِّد **قُطُب** -وَلِي فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ كِتَابَانِ مُسْتَقِلاَّن -مَطْبُوعَان-، وسَلمان العودة، وسَفَر الحوالي، ومحمد أبو رحيّم، وأبو بصير، والسَّقَّاف.. و.. و...

فضلاً عن رُدودي على الجماعات، والأحزاب، والفِرَق، والأفكار المُنحرِفة.. و... و... -والتي قاربَتْ العشرين كِتاباً-!!

ثم يأتي مَن يتقوَّلُ عليَّ (!) أنِّي لا أُؤْمِنُ بعِلْمِ (الجرحِ والتعديل)!!

ولو اسْتَعْمَلَ هَذَا المُتَقوِّلُ -معي- **أدنى (!) درجاتِ حُسن الظَّنّ**: لَتَيَقَّنَ أَنَّهُ -على افتِراضِ ورودِ شيءٍ مِن هذا اللفظ على لساني!! -فإنَّ الواجبَ عليه -وَلاَ بُدَّ- حملُ حقيقة مقصودي على **حالي وواقعي؛ لا على مُجَرَّد لفظي!!** =

= وَلْنُقارِنْ فَعَائلَ هؤلاء -**سوءَ ظَنٍّ**- بصنيع الأئمة الكُبراء -**حُسْنَ ظَنٍّ**-:

فقد روى ابنُ أبي حاتم في «مناقِب الشافعي» (ص٢٧٤) عن الربيع بن سُليمان؛ قال:

«دخلتُ على الشافعيِّ -وهو مريضٌ-، فقُلتُ له: قَوَّى اللهُ ضَعْفَكَ.

فقال: لو قَوَّى ضَعْفِي: قَتَلَنِي!

فقلتُ: واللـهِ؛ ما أردتُ إلَّا الخيرَ!

قال: **أعلمُ أنَّك لو (شَتَمْتَنِي): لم تُرِدْ إلَّا الخيرَ**».

قلتُ: وَقَدْ أَوْرَدَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «الـرَّدِّ عَـلَى البَكْـرِي» (٢/ ٦٦٤) خَـبَرَ الـشَّافِعِيِّ وَتِلْمِيذِه -هذا-، ثُمَّ قَال:

«**فَإِنَّ الشَّافِعِيَّ نَظَرَ إِلَى حَقِيقَةِ اللَّفْظ**، وَهُوَ نَفْسُ الضَّعْفِ، وَالرَّبِيعُ قَصَدَ أَنْ يُسَمِّي الـضَّعِيفَ: ضَعْفاً، كَمَا يُسَمَّى العَادِلُ: عَدْلاً.

ثُمَّ لَـمَّا عَلِمَ الشَّافِعِيُّ بِحُسْنِ قَصْدِهِ أَوْجبَ أَنْ يَقُول: لَوْ سَبَبْتَنِي صَرِيحاً -أَيْ: صَرِيحاً فِي اللُّغَـة- لَعَلِمْتُ أَنَّكَ لَمْ تَقْصِدْ إلاَّ خَيْراً؛ **فَقَدَّمَ عَلَيْهِ عِلْمَهُ بِحُسْنِ قَصْدِهِ، وَلَمْ يَجْعَلْ سُوءَ العِبَارَةِ مُنْتَقَصاً**.

وَقَدْ يَسْبِقُ اللِّسَانُ بِغَيْرِ مَا يَقْصِدُ القَلْبُ، كَمَا يَقُولُ الدَّاعِي -مِنَ الفَرَح-: «اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْـدِي، وَأَنَا رَبُّك» [رَوَاهُ مُسْلِم (٢٧٧٤) عَنْ أَنَس]، وَلَمْ يُؤَاخِذْهُ اللهُ -تَعَالَى-.

قُلْتُ: ومَن عايَشَ أخاهُ دَهْراً مِن السِّنين -قد يصلُ على الثلاثين!- **أَوْلَى وأَوْلَى أَنْ يكونَ عنـدهُ حُسْنُ الظَّنّ -هذا-، بَلْ وأَزْيَدُ**...

بَدَلاً مِن أخذِه بسوءِ الظَّنّ، وَظُلْمِهِ، وَتَجَاوُزِ حَقِّهِ، **وتقويله ما لمْ يُرِدْ!**

... ومَن أَهْدَرَ أُخُوَّةَ أكثرَ مِن رُبْـعِ قَـرْنٍ بـسبب (**بـادرةٍ**) ذات اجتهـاد، أو (**نـادرةٍ**) -**في غـير اعتقاد**-: فقد فارَقَ -في هذا- السَّداد، وكثَّرَ الأضداد!!

وليس هذا -ألبتّةَ- في هذا! -ذا فِطْنَةِ سَدَاد...

وَمَا أَجْمَلَ مَا قِيل:

عَرَفْـتَ قَـدْرِيَ ثُـمَّ أَنْكَرْتَـهُ ... فَـمَا عَـدَا بِـالله مِمَّـا بَـدَا

فِي كُـلِّ يَـوْمٍ لَـكَ بِي مَوْقِـفٌ ... أَسْرَفْـتَ بِـالقَوْلِ بِـسُوءِ البَـدَا

أَمْـسِ الثَّنَـا وَاليَـوْمَ لَـوْءُ الأَذَى ... يَا لَيْتَ شِعْرِي كَيْف تُضْحِي غَـدَا؟!

وَانْظُر -للفائدة- «الزَّاهِر فِي مَعَانِي كَلِمَاتِ النَّاس» (٨/ ٧٥) لابْنِ الأَنْبَارِي. =

عَبْد الوَهَّاب -رَحِمَهُ الله-، وَيَكْفِيكَ -مِنْهَا- «الدُّرَرُ السَّنِيَّة».

أَتُرَى -سَدَّدَكَ الله- لَوْ كَانَ نَقْدُهُمْ ضَعِيفاً، واحْتِجَاجُهُمْ هَزِيلاً -وَحَاشَاهُم مِن ذَلِكَ-، أَو اكْتَفَوْا بِإِصْدَارِ الأَحْكَام- فَقَالُوا: الطَّائِفَةُ الفُلَانِيَّةُ جَهْمِيَّة ضَالَّة! وَ: فُلانٌ جَهْمِيٌّ! وَ: فُلانٌ صُوفِيٌّ قُبُورِيٌّ! وَ: فُلانٌ مِن أَهْلِ وِحْدَةِ الوُجُودِ والحُلُولِ! و: الرَّوَافِضُ أَهْلُ ضَلَالٍ وَغُلُوٍّ، ويُكَفِّرُونَ الصَّحَابَةَ وَيَسُبُّونَهُمْ! و: القَدَرِيَّةُ والمُعْتَزِلَةُ مِن الفِرَقِ الضَّالَّة!- أَو كَانَ نَقْدُهُمْ ضَعِيفاً-: فَإِذَا طُولِبُوا بِالحُجَجِ والبَرَاهِينِ؛ وبَيَانِ أَسْبَابِ تَضْلِيلِ هَذِهِ الفِرَقِ؛ قَالُوا: مَا يَلْزَمُنَا ذَلِكَ! بل هذِهِ قَاعِدَةٌ ضَالَّةٌ تُضِلُّ الأُمَّةَ!!

أَتُرَى؛ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ؛ أَكَانُوا قَد قَامُوا بِنَصْرِ السُّنَّةِ، وَقَمْعِ الضَّلَالِ والإِلْحَادِ والبِدَعِ؟!

الجَوَابُ: لا، وَأَلْف لا.

= ... فكيف الشَّأْنُ -إذاً- بما رواهُ الحاكمُ في «معرفة علوم الحديث» (برقم:٣٥٨)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكامِل» (٥/ ٣١١)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٦/ ١٩٢)، والعُقَيْلِيُّ في «الضُّعَفاء» (١٠٨٢) -وغيرُهم- عن أبي صالحٍ محمد بن إسماعيلَ الضِّرارِيِّ، قال:

بَلَغَنَا -ونحنُ بصنعاءَ، عند عبد الرَّزَّاق- أنَّ أصحابَنا -يَحيى بنَ مَعين وأحمدَ بن حنبلَ -وغيرَهما- تركوا حديثَ عبد الرَّزَّاق وكرهوه! **فدخَلَنَا مِن ذلك غمٌّ شديد،** وقُلنا: **أنْفَقْنَا ورَحَلْنَا وتعِبنا!!** فلمْ أزَلْ في غمٍّ مِن ذلك إلى وقْت الحجِّ، فخرجتُ إلى مكَّةَ، فلقيتُ بها يحيى بنَ مَعين، فقلتُ له: يا أبا زكريَّا، **ما نزلَ بنا مِن شيءٍ بَلَغَنا عنكم في عبد الرزَّاق؟** قال: ما هو؟ قلتُ: بَلَغَنا أنَّكم تركتُم حديثَهُ ورغبتُم عنه!؟ قال لي: يا أبا صالح! **لو ارتدَّ عبدُ الرزَّاق عن الإسلام ما ترَكْنا حديثَه!**

... ففي هذا الخبر بعضُ (مُبالغةٍ) في (حُسن الظنِّ)!

ولكنَّه -كيفما كان الأمرُ- أقلُّ شرًّا -**وأحسنُ عاقبةً**- مِن (المُبالغة) في (سوء الظَّنِّ)!!

وَالوَاجِبُ الحَتْمُ عَلَى مَـن يَنْتَقِـدُ المُـشْتَهِرِينَ بِالـسُّنَّةِ[١] **أَنَّـهُ يَحْتَـاجُ إِلَى حُجَـجٍ أَقْوَى وَأَوْضَحَ.**

فَعَلَى مَن يَتَصَدَّى لِنَقْـدِ البِـدَعِ وَأَهْلِهَـا أَنْ يَـسْلُكَ طَرِيـقَ الكِتَـابِ وَالـسُّنَّةِ، وَيَسْلُكَ مَـسْلَكَ الـسَّلَفِ الـصَّالِحِ -**فِي الدِّقَّـةِ فِي النَّقْـدِ**[٢]**، وَالجَـرْحِ، وَفِي إِقَامَـةِ الحُجَجِ والبَرَاهِينَ**-؛ لِبَيَانِ مَا عَلَيْهِ هُوَ مِن حَـقٍّ، وَمَـا عَلَيْـهِ مَـن يَنْتَقِـدُهُمْ -مِـن الفِرَقِ والأَحْزَابِ وَالأَفْرَادِ والمُخْطِئِينَ- .

وَفَهْمُ هَذِهِ المَسَائِلِ الدَّقِيقَةِ أَعْظَـمُ بَـابٍ لِتَـصْحِيحِ فُهُـومِ الـشَّبَابِ الـسَّلَفِيِّ -الَّذِينَ فَرَّقَهُم الاخْتِلَافُ، والقِيلُ والقَالُ-[٣].

---

(١) **دُونَ تَفْرِيقٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ عَالِماً (كَبِـيراً)، أَوْ عَالِـماً-فَقَـط!-، أَوْ طَالِـبَ عِلْـمٍ -مُتَقَـدِّماً أو ناشئاً-، أَوْ دَاعِياً إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَة -كُلُّ ذَلِكَ ضِمْنَ إِطَارِ مَنْهَجِ السَّلَف- ولا بُدّ-.**

فحُرمةُ المؤمنُ -بصفتِه (مؤمناً)- كائناً مَن كان- عظيمةٌ.

نَعَم؛ تزدادُ عَظَمَتُهُ بازْدِيادِ عِلْمِهِ، وَعَمَلِهِ، **واشتِهارِه بالسُّنَّةِ**؛ فتَأَمَّلْ...

وانظُر «صحيح الترغيب» (٢٤٤١).

(٢) وَأَكْثَرُ النَّاسِ -اليَوْم- إِلاَّ مَنْ رَحِمَ اللهُ- مُفْتَقِدٌ لِلدِّقَّة العلميَّة! ومُفْتَقِرٌ إلى النقد الجيِّد!!

وَلَيْتَ الأَمْرَ وَقَفَ عَلَى ذَلِـك -لَهَـانَ الخَطْـبُ-؛ بَـلْ نـرى كثـيرين -وللأسـف- قـد دَخَلُـوا -وَداخَلُوا!- نِيَّاتِ الآخَرِين، وَمَقاصِدَهُم، وَحَمَّلُوا كَلامَهُم أَسْوأَ تحميل -بغير الجميل-!...

فَوَاغَوْثاه...

(٣) وَلاَ يَزَالُ -فَوَا أَسَفِي الشَّدِيد-!

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية -رحمهُ الله- في «مجموع الفتاوى (٣/ ٤٢١):

(وهذا التفريقُ الذي حَصَلَ مِن الأُمَّة -**علمائِها، ومشايخِها، وأُمرائِها، وكبرائِها**- هـو الـذي أَوْجَبَ **تسَلُّطَ الأعداء عليها**؛ وذلك بتركِهم العملَ بطاعةِ الله ورسوله... =

وَمِنْ أَسْبَابِ هَـذا الاخْـتِلافِ -أَيْـضاً-: عَـدَمُ الانْـضِبَاطِ الـدَّقِيقِ بِمَـنْهَجِ السَّلَفِ -مِن بَعْضِ النَّاسِ-؛ **إِمَّا بِتَشَدُّدٍ زَائِدٍ، وَإِمَّا بِتَسَاهُلٍ ضَارٍّ**(١).

وَدِينُ الله الَّذِي ارْتَضَاهُ؛ هُوَ: **الوَسَطُ بَـيْنَ الإِفْـرَاطِ والتَّفْـرِيطِ**، وَهُـوَ الَّـذِي الْتَزَمَهُ سَلَفُنَا الصَّالِحُ، وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِمْ مِـن أَئِمَّـةِ الإِسْـلامِ وَأَعْـلَامِ الـسُّنَّةِ -رَحِمَهُمُ اللهُ -تَعَالَى-.

وَيَجِبُ عَلَيْنَا -جَمِيعاً- الْتِزَامُهُ، والعَضُّ عَلَيْهِ بِالنَّوَاجِذِ.

*****

= فمتى تَرَكَ النَّاسُ بعضَ ما أمرَهم اللهُ به وَقَعَتْ بينهم العداوةُ والبغضاءُ.

وإذا تفرَّقَ القومُ فَسَدُوا وهَلَكُوا.

وإذا اجتمعوا صَلَحُوا ومَلَكُوا؛ فإن «**الجماعة رحمة، والفُرقة عذاب**»).

وانظُر (ص٦٨) -لتخريجِ الحديث-.

(١) **وَأَحْلاهُما مُرٌّ، وَخَيْرُهُما شَرٌّ**...

وَمِنْ أَعْجَبِ العَجَبِ -سُبحَانَكَ ربِّي-: **أَنَّ بَعْضَ مَـنْ يَـتَّهِمُ غَـيْرَهُ بِـالتَّمَيُّعِ وَالتَّـسَاهُلِ؛ اتُّهِـمَ -نَفْسُهُ- بِذَلِك(!)**.

وَلَمْ يَكُن هَذا -بِالنِّسْبَةِ لَهُ- سَبِيلاً -أَوْ رَادِعاً- يُراجِعُ فِيه اتِّهَامَهُ لِغَيْرِه؛ لِيَـؤُولَ بـهِ -ولـو بعـدَ حينٍ- إِلى إِبْطَالِ اتِّهامِ غَيْرِهِ لَهُ!!

و(**الجزاءُ مِن جِنسِ العَمَلِ**)!

... ولكِنْ؛ لا يزالُ -ثَمَّةَ- أَمَلٌ...

(٥)

طبقات أئمة الجرح والتعديل

تَقْسِيمُ أَئِمَّةِ الجَرْحِ والتَّعْدِيلِ إِلَى: **مُتَشَدِّدِينَ، وَمُتَوَسِّطِينَ، وَمُتَساهِلِينَ**: أَمْرٌ مَعْرُوفٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ، وَأَصْلٌ مُهِمٌّ مِنْ أُصُولِهِم..

وَفِي تأْصِيلِ هَذا بَيَانٌ عِلْمِيٌّ دقيقٌ:

١- عِنْدَ اخْتِلَافِهِمْ فِي الجَرْحِ -سَوَاءٌ كَانَ الجَرْحُ بالتَّبْدِيعِ- أَو غَيْرِه- **يُوزَنُ اخْتِلَافُهُم بِمِيزَانِ العَدْلِ**[1]:

---

(١) **فلا نُسْقِطُ هذا لِتَشَدُّدِهِ!**

ولا نَبْتُرُ ذاك لتساهُلِه!

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣].

وقد قال الصحابيُّ الجليلُ أميرُ المؤمنين- معاوية بن أبي سُفيان -رضي اللهُ عنه-: «إيَّاكُم والفتنةَ؛ فلا تَهُمُّوا بها؛ فإنَّها تُفسِدُ المعيشةَ، وتُكَدِّرُ النِّعْمَةَ، **وتُورِثُ الاستئصالَ**».

«تَارِيخ دِمَشْق» (٥٩/ ١٥٤)، وَ«السِّيَر» (٣/ ١٤٨-١٤٩)، وَ«البِدَايَة وَالنِّهَايَة» (٨/ ١٣٢).

ورحِمَ اللهُ الإمامَ أحمدَ -القائلَ-:

«اترُك ما أخطأ، وخُذ ما أصاب». =

فَمَن كَانَ مِنْهُمْ مَعَهُ **الحُجَّةُ والبُرْهَان** أُخِذَ بِقَوْلِهِ[1] -**سَوَاءٌ كَانَ مُتَشَدِّداً، أَو مُتَوَسِّطاً، أَو مُتَسَاهِلاً**[2]-.

٢- لا يَصِحُّ القَوْلُ بِأَنَّهُ يُصارُ إِلَى قَوْلِ المُتَشَدِّدِ-مُطْلَقاً- **لأَنَّهُ مُتَشَدِّدٌ؛ فَيُقَدَّمُ** قَوْلُهُ لأَجْلِ شِدَّتِهِ[3]!!

= كما في «آداب الشافعي» (ص٤٤) -لابن أبي حاتم-، و«الحِلية» (٩/ ٩٦) لأبي نُعَيم.

وفي «تاريخ نجد» (١/ ١٥٥) -لابنِ غَنَّام-، وَ«الدُّرَر السَّنِيَّة» (١٠/ ٥٧)- عن **الإمام محمد ابن عبد الوهاب** -رحمه الله-، قولُهُ -لِـمَنْ خطَّأَه في بعضِ القولِ-:

«.. **فإذا تحقَّقْتُم الخطأَ: بيَّنتُمُوه، ولم تُهْدِروا جميعَ المحاسِن لأجل مسألةٍ، أو مئةٍ، أو مئتَيْن -أخطأتُ فيهِنّ-؛ فإنِّي لا أدَّعي العِصمةَ**».

ومِن ذلك -أيضاً-: قولُ الإمام ابن رجب في مقدمة كتابهِ «القواعد الفقهية الكُبرى» (ص٤):

«**والمُنْصِفُ مَن اغْتَفَرَ قليلَ خطأ المرء في كثير صوابه**».

قلتُ:

... والمُتَعَسِّفُ؟!!!

لا دواءَ له؛ إلا رحمةُ ربِّه -إنْ أدرَكَتْهُ-...

(١) مِن غيرِ اشتِراط أن يكونَ مِن (الكِبار) -أو مَن دُونَهم-!

فلا كبيرَ في العِلم إلَّا العلمُ...

وانظُر ما تقدَّمَ (ص٥٢-٥٩).

(٢) وَهَذا هُوَ الحَقُّ الصُّرَاح؛ فَلا تُخالِفْهُ بِمَنْ جاءَ وَمَنْ رَاح!

وذلك في كُلِّ اختلاف؛ **وإيَّاك والاعتِساف!**

(٣) وَاليَوْمَ: غَدَا -في كثيرٍ مِن الحالات!- التَّشَدُّدُ هُوَ المِعْيَار، وَصَارَ ذُو العَدْلِ وَالمِيزان أَشْبَهَ بِالمُبْطِلِ وَالعَيَّار.

... فَيَا لَلْعَار!

فَهَذَا أَمْرٌ لا يُعْرَفُ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ -حَسَبَ عِلْمِي-، بَلْ هُوَ أَمْرٌ **يَتَعَارَضُ مَعَ العَدْلِ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ السَّمَاوَات وَالأَرْض، وَيَتَعَارَضُ مَعَ أُصُولِ أَهْلِ السُّنَّةِ**.

وَمَا إِخَالُ الصَّوَابَ يَأْتِي -غَالِباً- إِلَّا مَعَ **المُتَوَسِّطِينَ**(١)؛ لِأَنَّهُم يَنْطَلِقُونَ مِن الأَنَاةِ الَّتِي يُحِبُّهَا الله، وَمِنَ الرِّفْقِ الَّذِي يُحِبُّهُ الله وَرَسُولُهُ -«**إن الله رفيقٌ يحبُّ الرفقَ في الأمرِ كُلِّه**»-(٢).

وَالمُتَشَدِّدُونَ قَد يَفْقِدُونَ هَذِهِ الصِّفَاتِ -أَو بَعْضَهَا-!

وَلِهَذَا؛ نَشَأَتْ مَشَاكِلُ عَن الشِّدَّةِ؛ مِثْلُ: مُشْكِلَةِ الغُلُوِّ(٣)، والخُرُوجِ، والتَّكْفِيرِ(٤)، والتَّبْدِيعِ -بِغَيْرِ حُجَجٍ وَلا بَرَاهِينَ-، وَمُخَالَفَاتِ العُلَمَاءِ -بَلْ

---

(١) وَمَدْحُ التَّوَسُّطِ (الشَّرْعِيِّ)، وَالقَدْحُ فِي (التَّشَدُّدِ)-غَيْرِ الشَّرْعِيّ- يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ **الأَصْلَ الرَّابِعَ عَشَرَ**.

فَلا يَغِبْ عَنْك.

وانظُر «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٩٦)، و(١٠/ ٣٧٩)، و(١٩/ ١٧٧)، و«مِنهاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٣/ ٤٦٨).

(٢) أَخْرَجَهُ البُخَارِيُّ في كِتَابِ «الاسْتِتَابَة» (٦٩٢٧)، وَمُسْلِمٌ حَدِيث (٢١٦٥).

(٣) قَالَ العَلاَّمَةُ ابْنُ الوَزِير في «العَوَاصِم وَالقَوَاصِم» (٧/ ١٥٢):

«**فَاحْذَرُوا مَوَاقِعَ الغُلُوّ، فَإِنَّهَا أَسَاسُ البِدْعَة -نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَةَ-**».

وَقَالَ -رَحِمَهُ الله- (١/ ٣٣٠):

«**وَالتَّعَنُّتُ وَالغُلُوُّ فِي الأُمُور: يَجُرُّ الإِنْسَانَ إِلى مَا لاَ يَقْصِدُ!**

وَيَجُرُّ إِلَيْهِ مَا يَكْرَهُ!!

وَلِهَذا جَاءَت السُّنَّة بِالاعْتِدَال فِي جَمِيعِ الأُمُور».

(٤) وإنَّنا لَنَحْمَدُ الله -تعالى- أنَّ سائرَ النَّاسِ -مِن جميعِ الأجناس!- يشهدونَ **أنَّ**=

والطَّعْنِ فِيهِمْ، وَمُحَاوَلَةِ إِسْقَاطِهِمْ -كَمَا جَرَى سَابِقاً- وَيَجْرِي الآنَ- في بُلْدَانِ المُسْلِمِينَ(١).

وَهذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ.

٣- نَعَمْ؛ أَهْلُ البِدَعِ يَصِفُونَ أَهْلَ السُّنَّةِ بِالشِّدَّةِ؛ لِيُنَفِّرُوا النَّاسَ عَن الحَقِّ!

وَمَعَ ذَلِكَ: يُوْجَدُ في عُلَمَاءِ المُسْلِمِينَ مَن وُصِفَ بالشِّدَّةِ؛ وَصَفَهُمْ بِذلِكَ أَهْلُ السُّنَّةِ (٢)، لا أَهْلُ البِدَعِ.

=**(السَّلَفِيِّين) هم أكثرُ النَّاسِ ردًّا للتكفيرِ المُنْفَلِتِ، والخُروجِ المُتَفَلِّتِ...**

وانظُر (المقدمة) (ص١٢٥).

(١) وهذا مِمَّا يُدْمي القلوبَ، ويُفَطِّرُ الأكبادَ...

وهو -كما قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ -رحمهُ اللهُ- في «مجموع الفتاوى» (٨/ ٤٢٥)-:

«**فالبِدَعُ تكونُ في أوَّلِها شِبْراً، ثم تكثُرُ في الأَتْبَاعِ؛ حتى تصيرَ أذرُعاً، وأميالاً، وفراسِخَ**»!

وقال -رحمهُ اللهُ- في «بُغْيَة المُرتاد» (ص٤٥١):

«**إذا كان الغَلَطُ شِبْراً؛ صارَ في الأَتْبَاعِ ذِراعاً، ثم باعاً..**»!

فأين هُم (عُقَلاءُ العُلَماءِ) حتَّى يجتثُّوا هذه الفتنةَ مِن جُذورِها؛ قَبْلَ أنْ ننظُرَ حولَنا فلا نَرى غيرَنا!!!

(٢) وَأَذْكُرُ -جَيِّداً- أَنَّ شَيْخَنا الشَّيْخَ الأَلْبَانِيَّ -رَحِمَهُ الله- كَانَ يَصِفُ بَعْضَ أَفاضِلِ شُيُوخِ أَهْلِ السُّنَّةِ: بِالشِّدَّة وَالتَّشَدُّد -مَعَ كُلِّ الحُبِّ والتَّوَدُّد-.

... ومِن (لفظ) كلامِ شيخِنا -رحمه اللهُ- فيه- في بعضِ «مجالسِه» -نُصْحاً لَه-:

«... **لو يتلطَّف في أسلوبِه يكونُ أنفعَ للجمهورِ مِن الناس -سواءٌ كانوا معه أو عليه-**».

وَكَانَ هَذا الشَّيْخُ الفَاضِلُ- أَيَّدَهُ الله- كَثِيراً مَا يَطْلُبُ مِنِّي -شخصيًّا- أَنْ أُرَاجِعَ شَيْخَنا فِي هَذا الوَصْف؛ حَتَّى نَقْطَعَ الطَّرِيقَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ البِدَعِ فِيما يُثَوِّرُونَهُ -**أَوْ يَشْمَتُونَ بِهِ**-، أَوْ=

وَهُم قِلَّةٌ بالنِّسْبَةِ لِلآلافِ مِن أَئِمَّةِ الحَدِيثِ والفِقْهِ؛ الَّذِينَ يَتَّصِفُونَ بالاعْتِدَالِ والتَّوَسُّطِ والرِّفْقِ؛ الأَمْرِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ الله ﷺ؛ حَيْثُ كَانَ رَحِيماً رَفِيقاً ﷺ-، وَهُوَ القَائِلُ: «**إِنَّ اللهَ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرِّفْقِ مَا لا يُعْطِي عَلَى العُنْفِ، وَمَا لا يُعْطِي عَلَى مَا سِوَاهُ**»[1].

ومِن ذلك: قَوْلُهُ ﷺ -مِن حَدِيثِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهَا-، قَالَ: «**إِنَّ الرِّفْقَ لا يَكُونُ فِي شَيْءٍ إِلَّا زَانَهُ، وَلا يُنْزَعُ مِن شَيْءٍ إِلَّا شَانَهُ**»[2].

عَلَى أَنَّ شِدَّةَ هَؤُلاءِ لَيْسَتْ هِيَ الشِّدَّةَ الَّتِي يَتَصَوَّرُهَا الجَهَلَةُ؛ إِذْ هَؤُلاءِ

=يَسْتَغِلُّونَهُ عَلَى بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّة -بسبب ذلك-...

وَهَذا -بِلاَ شَكٍّ- مَقْصَدٌ شَرْعِيٌّ مُسَدَّدٌ؛ «**لِأَنَّ أُمْنِيَّةَ أَهْلِ الفِسْقِ، وَأَهْلِ الإِلْحَادِ: أَنْ يَخْتَلِفَ أَصْحَابُ الخَيْرِ**».

كما في «الشَّرْحُ المُمْتِع» (٢/ ١٠١)-لِسَمَاحَةِ أُسْتَاذِنَا الشَّيْخ ابْن عُثَيْمِين-.

وفي «صحيح البُخاريّ» (٢٩٥٩): وَصْفُ الصحابيِّ الجليل المِسْوَر بن مَخْرَمَة -رَضِيَ اللهُ عَنْه- بأَنَّهُ: «**كان في خُلُقِهِ شِدَّة**».

فكان ماذا؟!؟

رضيَ اللهُ عنهُ وأرضاه، وجمَعَنا -جميعاً- وإيَّاه في جَنَّةِ الله...

نَعَم؛ لَمْ يَتَرَاجَعْ شَيْخُنا عَنْ وَصْفِهِ لِذاكَ الشَّيْخِ الفَاضِلِ بالشِّدَّة -مَعَ احْتِرامِهِ لَهُ، وَتَقْدِيرِهِ إِيَّاه-...

وظَنِّي أنَّه لَمْ يَتَغَيَّرْ قَلْبُ ذَلِكَ الشَّيْخِ الفَاضِلِ - فيما أَحْسِبُ- عَلَى أُسْتَاذِنا وَشَيْخِنا-بِسَبَبِ نَقْدِهِ لَهُ -مع اعتبارِه ذلك -مِن شيخِنا- (**وجهةَ نَظَرٍ**)!!

واللهِ؛ نُرِيدُ مِثْلَ هَذِهِ القُلُوب ...

لا بالمقلوب!

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في كِتَاب (البِرِّ والصِّلَةِ) حديث (٢٥٩٣).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ في كِتَاب (البِرِّ والصِّلَةِ) حَدِيث (٢٥٩٤).

مَعْــدُودُونَ فِي (**العُلَـمَاءِ العُقَـلَاءِ**)[١]، المُتَحَلِّـينَ بِـالأَخْلَاقِ العَالِيَـةِ، وَكَـانُوا يَسْتَخْدِمُونَ الشِّدَّةَ فِي مَوْضِعِهَا المُنَاسِبِ، وَلَيْسَتْ أَصْلاً[٢] فِي حَيَاتِهِمْ وَدَعْوَتِهِمْ، وَلَيْسَتْ شِدَّتُهُمْ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ -كَمَا يَفْعَلُهُ الآنَ بَعْضُ المُرَاهِقِينَ المَشْبُوهِينَ-[٣].

---

(١) وليس المقصودُ أنَّ مِن العُلماء مَن ليسوا عُقَلاء!

ولكنَّ (بعضَ) تصرُّفاتِهم القائمةِ على عَدَم تقدير المصالحِ والمفاسد -أحياناً- تُؤَثِّرُ في مَسْلكِيَّاتِهم، وتهُزُّ إحكامَ أَحْكَامِ مَواقِفِهم!

(تنبيه): ذكرتُ هذا التعليقَ -هُنا- دَفْعاً لمنهجٍ باطلٍ سار -**غَيْرِ سَارّ**-! يبني عليه (الكثيرون) مَسْلكِيَّاتِهم المُتَشَنِّجَةَ الحادَّةَ على اللَّوازم الباطلة، وعلى مفاهيمِ المخالَفَةِ -المُخالِفَةِ- غيرِ اللازمة!!

والحقُّ أنَّ «**لازِمَ المذهب لا يجبُ أن يكون مذهباً، بل أكثرُ الناس يقولون أقوالاً، ولا يلتزمون لوازِمَها**»-كما قال شيخُ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٦/ ٤٦١)-.

(٢) **كأنِّي أرى -اليومَ- كُلَّ مَن ليس ذا شِدَّةٍ: مُتَّهَماً في منهجِه، ومطعوناً في علمِه، ومهضوماً في حقِّه!! فيُقال فيه: مميِّع! مُضَيِّع! ساقِط! مُتفلسِف!!**

وَالعَجَبُ أَنَّهُمْ (!) يَقُولُونَ -مَعَ كُلِّ ذَلِك!-: «**لاَ نُبَدِّعُ مَنْ لاَ يُبَدِّعُ المُبْتَدِع**»!!

مَعَ أَنِّي هُدِّدْتُ (!) -شَخْصِيًّا- مِنْ قِبَلِ (**بَعْضِ النَّاس!**) -بِقَوْلِهِ لِي-: «**إِذَا لَمْ تُسْقِط (...) أَسْقَطْنَاك**»!

فواعَجَباً!! ما الفرقُ بين ذاك (المُسْتَنْكَر)، وهذا (المُقَرّ)!؟؟

(٣) هُمْ كَذَلِكَ -وَالله-: مُراهِقُون، مَشْبُوهُون!!

وَقَدْ بَدأُوا يَكْثُرُونَ -**وَيتَكاثَرُون!**-؛ وَذَلِكَ لَـمَّا وَجَدُوا تَرْحِيباً بِهِم، وَتأْييداً لَهُم مِنْ قِبَلِ بَعْضِ أَفَاضِلِ أَهْلِ العِلْمِ، **فَبَاضُوا، وَفَرَّخُوا! وتعاظَمُوا وشَمَخُوا!!**

وَلَسْتُ بِحَاجَةٍ لِذِكْرِ الأَسْماءِ (!) -هُنا-؛ فَإِنَّ سَاحَاتِ (الإِنْتَرْنِت) تَعُجُّ بِصَفْحَاتِهِم، وَقَبِيحِ صِفاتِهِم.. فانْظُرْ: تَرَ!

فَلاَ لِلسُّنَّةِ (هؤلاء) نَصَرُوا، وَلاَ لِلبِدْعَةِ -بصنيعِهِم!- كَسَرُوا..

بَلْ أَعَانُوا -واللهِ- أَهْلَ البِدَعِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ!!

فضلاً عن سُكوت (كثيرٍ) منهم عن (أهل البدع)، وانشِغالِهم -ليلَ نهارَ- بتعقُّب أهل=

وَكَانَ مِن أَقْوَمِ الدُّعَاةِ إِلَى الله بِهَذِهِ الصِّفَاتِ[(١)]: الشَّيْخُ ابْنُ بَاز -رَحِمَهُ اللهُ- وَهُوَ مَشْهُورٌ بِذلِكَ[(٢)]-، والشَّيْخُ عَبْدُ الله القَرْعَاوِيُّ[(٣)] -رَحِمَهُ الله-؛ **فَلَقَد كَانَ حَكِيماً رَفِيقاً، لا يُوَاجِهُ النَّاسَ بِسُوءٍ وَلا فُحْشٍ.**

=السُّنَّة، والتعصُّبِ عليهم!!

ولو لَزِمُوا جادَّةَ الشرع لأفلحوا، وأنْجَحُوا...

هدانا اللهُ وإياهم سواءَ السَّبيل...

(١) مِن العِلم والحلم، والحِكمةِ والموعظةِ الحسنةِ، والأَناةِ والعفوِ والرِّفْقِ، والعفوِ والصَّفحِ -كما هي أعلاهُ-.

«وَهَذا -كُلُّهُ- لاَ يَمْنَعُ مِنْ نَصِيحَةِ مَنْ أَخْطأَ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ، أَو الدُّعَاةِ إِلى الله فِي شَيْءٍ مِن عَمَلِهِ، أَوْ دَعْوَتِهِ، أَوْ سِيرَتِهِ.

بَلْ يَجِبُ أَنْ يُوَجَّهَ إِلَى الخَيْرِ، وَيُرْشَدَ إِلَى الحَقِّ **بِأُسْلُوب حَسَن؛ لاَ بِاللَّمْزِ، وَسُوءِ الظَّنِّ، وَالأُسْلُوب العَنِيف؛ فَإِنَّ ذَلكَ يُنَفِّرُ مِنَ الحَقِّ أَكْثَرَ مِمَّا يَدْعُو إِلَيْه.**

وَلِهَذا؛ قَال -عَزَّ وَجَلَّ- لِرَسُولَيْهِ مُوسَى وَهَارُونَ -لَمَّا بَعَثَهُما إِلى أَكْفَرِ الخَلْقِ فِي زَمَانِه-: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه:٤٤]-».

كَمَا هُوَ نَصُّ كَلاَمِ سَمَاحَةِ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ ابْنِ بَاز -نفسه-رَحِمَهُ الله- فِي «فَتَاوِيه» (٢/ ٣٥٠).

قلتُ: وفي هذه الآيةِ الكريمةِ عبرةٌ بالغةٌ:

فاللهُ -عَزَّ وجَلَّ- يعلمُ أنَّ فِرعونَ لن يتذكَّر، ولن يخشَى، وأنَّ خاتمتَهُ الكُفْرُ؛ ومَعَ ذلك أَمَرَ هذيْن النبيَّيْنِ الكريمَيْن، بالقولِ اللَّيِّن، والكلمة الطيِّبة -تعليماً للأمَّة، وإرشاداً لدُعاتِها-:

فليسَ (**داعٍ**) خيراً مِن هذا النبيِّ الكَريم، وأخيهِ...

وليسَ (**مدعوٌّ**) أكفرَ مِن (فرعونَ) المَثْبُور -وَذَوِيه-...

(٢) انظُر (المقدمة) (ص٢٩).

(٣) تُوفِّيَ سَنَةَ (١٣٨٩) -رحمهُ اللهُ-، وهو (**صاحب النهضة التعليميَّة في جازان**) -كما في كتابِ «المبتدأ والخبر لعلماء القرن الرابع عشر» (٤/ ٣٣٧) -للشيخ إبراهيم السيف-.

وانظُر «علماء نجد..» (٤/ ٣٩٨) -للبسَّام-.

وَلَقَدْ انْتَشَرَتْ [١] **دَعْوَتُهُ بِهَذِهِ الحِكْمَةِ** -مِن اليَمَنِ، إِلَى مَكَّة وَنَجْرَانَ- في زَمَنٍ قَصِيرٍ-.

وَقَضَى -بَعْدَ عَوْنِ الله- **بِدَعْوَتِهِ الحَكِيمَةِ**- عَلَى كَثِيرٍ مِن مَظَاهِرِ الجَهْلِ وَالشِّرْكِ والبِدَعِ.

وَكَانَ مِن أَبْعَدِ النَّاسِ عَن الشِّدَّةِ والتَّنْفِيرِ.

وَكَانَ يُشْبِهُهُ في أَخْلَاقِهِ -**الحِلْمِ والحِكْمَةِ والأَنَاةِ والرِّفْقِ**[٢]-: تِلْمِيذُهُ النَّجِيبُ الشَّيْخُ حَافِظُ بن أَحْمَد الحَكَمِيُّ -رَحِمَهُ اللهُ-؛ فَقَد سَاعَدَ في نَشْرِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ شَيْخَهُ القَرْعَاوِيَّ -رَحِمَهُ اللهُ-؛ بِهَذِهِ **الأَخْلَاقِ**، وبِالعِلْمِ الَّذي بَثَّهُ.

---

(١) **وَنَحْنُ نَرَى -الآنَ-وَلِلأَسَفِ- أَقُولُهَا بِكُلِّ أَسىً!- أَنَّ دَعْوَةَ السَّلَفِ فِي تَقَهْقُرٍ وَانْدِحَار؛ بِسَبَبِ هذا الذي أَصَابَهَا مِنْ تَفَرُّقٍ، وَاخْتِلاف، وَتَدَابُر، وانهيار!**

وَإِلاَّ -بِاللهِ عَلَيْكَ- **إِنْ كُنْتَ مُنْصِفاً**- سَمِّ لِي بَلَداً وَاحِداً لَيْسَ فِيهِ هَذَا التَّفَرُّقُ، أو ذَلِكَ التَّشَرْذُمُ -**بِسَبَبِ الغُلُوِّ فِي التَّبْدِيع، وَعَدَمِ الانْضِباطِ بِالرِّفْق**- مِنَ الحِجَاز وَنَجْد، إِلَى الخَلِيج، إِلَى الشَّام، إِلَى الشَّرْقِ الأَقْصَى، فَأُورُوبَّا، وَأَمْرِيكا-!!

وَإِنِّي لأَتَكَلَّمُ عَنْ خِبْرَةٍ وَدِرايَة، لاَ عَنْ جَهْلٍ، وتسرُّعٍ، وَغِوايَة...

وَرَبِّي يَشْهَد..

ولكنَّ الأَمَلَ بالله -تعالى- عظيمٌ: أنْ ينْقَمِعَ هذا الغُلُوُّ، ويَهْتَدِيَ أصحابُهُ، وأن يُفْتَحَ لأهلِ الحقِّ -بالحقِّ- بابُهُ...

(٢) نَخْشَى (!) أَنْ يَأْتِينا غَالٍ -اليَوْمَ- لِيَصِفَ أَصْحَابَ هَذِهِ الصِّفَاتِ العَزِيزَةِ بِالتَّمَيُّع، والتَّمْيِيع، والتَّضْيِيع، والمسكنةِ -**والفلسفة!**-؛ لِيُرَتِّبَ عَلَى ذَلِكَ-بَعْدُ- إِسْقاطَهُم، وَاسْتِئْصَالَهُم!

وَلَيْسَ هَذا ببعيد عَنْ هَذا الصِّنْفِ الشديد -غير السَّديد- هداهُمُ اللهُ-...

وَكَانَا لا يَسُبَّان، بَلْ وَلا يَهْجُرَان[1] أَحداً -حَسَبَ عِلْمِي-.

---

(١) أَقُولُ هَذَا لِـمَنْ كَانَ عَالماً قَوِيَّ الشَّخْصِيَّةِ، مُؤَثِّراً في أَهْلِ الأَهْوَاءِ.

أَمَّا الجَاهِلُ -أَو الضَّعِيفُ الشَّخْصِيَّة- الَّذِي تَخْطَفُهُ الشُّبَهُ؛ فَعَلَيْهِ أَن يَبْتَعِدَ عَن أَهْلِ البِدَعِ -وَلا سِيَّما دُعَاتهم- حَذَراً مِن الوُقُوعِ في فِتْنَتِهِمْ -كَما حَصَلَ لِكَثِيرٍ مِن ضُعَفَاءِ النُّفُوسِ- (**مِنْه**).

قُلْتُ: وَهَذا الابْتِعَادُ مِنْ باب (**الهَجْر الوِقائِي**) -كَما يَقُولُ العُلَماءُ- وانظُر -له- «التمهيد» (٦/ ١١٩) -لابنِ عبد البَرِّ-.

وَلاَ يَجُوزُ -وَالحَالَةُ هَذِهِ- لِذاك الضَّعِيف (!) أَنْ يَجْعَلَ شُغْلَهُ الشَّاغِلَ الجرحَ، والتجريحَ، والتَّبْدِيعَ؛ وَالهَجْرَ؛ ثُمَّ الهَجْرَ وَالتَّبْدِيعَ لِكُلِّ مَن لَمْ يُبَدِّعْه!!

بَلْ يُقَالُ لِمِثْلِهِ: **لَيْسَ هَذَا بِعُشِّكِ فَادْرُجِي**...

فَحَسْبُ الضَّعِيف -وَهُوَ مُقَلِّدٌ- بِلا رَيْب- أَنْ يَظَلَّ مُقَلِّداً؛ لاَ مُقَلِّداً وَمُجْتَهِداً -فِي آن-!!

فإنْ تَرَقَّى إلى درجة (الاتِّباع)؛ فهذا شأنٌ آخَرُ...

وانظُر -لِزاماً- (المقدمة) (ص٧٥ و١٢٧).

وَهَذا هُوَ **الأَصْلُ الخَامِسَ عَشَر**...

وقارِن بما سيأتي (ص٢٨٣) -**وهُو مهم**-؛ **ممَّا يُخالِفُ ذا!**

(تنبيه): كان شيخُنا الألبانيُّ -مع استعمالِه الهجْرَ-، يقول: «**هذا الزمان ليس زمانَ هَجْر**»!

ومقصودُه في ذلك: أنَّ كثيراً مِن النُّفوس لمْ يستقِرَّ فيها الإيمانُ الصِّدْقُ، والعلمُ الحقُّ؛ حتى تُفَرِّقَ بين (الهجر الشرعيّ)، و(الهجر الشخصي)! **ومَن فَهِمَ مِن كلام شيخِنا غيرَ ذلك؛ فقد أخطأ!**

وانظُر (المقدمة) (ص٨٧).

فكم مِن أَحَدٍ (حوَّلَ!) أمراضَهُ الشَّخصيَّة إلى وقائعَ شرعيَّة -زوراً وبُهتاناً-؛ كاذِباً على نفسِه!!! وليس هذا بعجيبٍ(!) ممَّن يكذبُ، ويتحرَّى الكذِبَ، بل يحلفُ على الكذب!!

فهذا قد فُرِغَ منه!!!

... فقد تقرَّرَ أنَّ: «**مِنْ عُقُوبَةِ الكَذَّابِ أَنْ يُرَدَّ عَلَيْهِ صِدْقُهُ**» -كَما فِي «الكِفَايَة» (٣٠٥) -لِلخَطِيب-.

ولكنَّ العجيبَ -**الذي لا ينقضي العَجَبُ منه، وَالوَلَه!**- شأْنُ مَنْ يعرفُ أَحْوَالَه، وأوحالَه؛ ثم لا يزالُ مَعَه (!) -مُناصِراً لَه-؛ **فماذا أوحى لَه؟!!!**

وَيَأْتِيها الجَاهِلُ والفَاسِقُ والزَّيْـدِيُّ والـصُّوفِيُّ[(١)]؛ فَيَتَعَـامَلَانِ مَعَهُـمْ بِـالعِلْمِ والحِلْمِ، والرِّفْقِ والحِكْمَةِ،وَهِيَ الأُمُورُ الَّتِي تَجْعَلُ هَذِهِ الأَصْنَافَ تَقْبَـلُ[(٢)] الحَـقَّ، وَتَعْتَنِقُ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ الخَالِصَةَ.

فَلْيَكُنْ مَـنْهَجُ الرَّسُـولِ الحَكِيم ﷺ نُـصْبَ أَعْيُنِنَـا: «**يَـسِّرُوا وَلا تُعَـسِّرُوا، وَبَشِّرُوا وَلا تُنَفِّرُوا**»[(٣)].

وَكَذلِكَ؛ لِيَكُنْ نُـصْبَ أَعْيُنِنَـا أَحَادِيـثُ الرِّفْـقِ، وآيَـاتُ وَأَحَادِيـثُ الـصَّبْرِ والحِلْمِ، والحِكْمَةِ والمَوْعِظَةِ الحَسَنَةِ، والعَفْوِ والصَّفْحِ.

وهِيَ الأُمُورُ الَّتِي يَجْمَعُهَا قَوْلُ الله -تَعَالَى- في رَسُولِهِ الكَرِيمِ -عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلاَةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيم-: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[القلم:٤].

وَلْنَحْذَرْ مَا حَذَّرَ اللهُ رَسُولَهُ ﷺ مِنْـهُ -مِـن العُنْـفِ والـشِّدَّةِ والتَّنْفِـيرِ-، وَلا نَجْعَلْ ذَلِكَ مَنْهَجاً[(٤)].

---

(١) ولو فَعَلَ هذا الفِعْلَ -اليومَ- أحدٌ (مِنَّا) -لظروفٍ خاصَّـة، أو أحـوالٍ مُعَيَّنَـة-: **سَـيُتَّهَمُ بالتَّمْييع، ومُهادنةِ أهل البدع...**

وسيكونُ جزاؤُهُ -بَعْدُ-: الطَّرْدَ، والإسقاط، والهجر، والاستئصال!

ألَمْ نَقُلْ: ثُكْنَة عسكريَّة؟!

وانظُر (المقدِّمة) (ص٨١).

(٢) **وأضدادُها: ضِدّها؛ فانتبِهْ!**

(٣) أَخْرَجَـهُ البُخَـارِيُّ في كِتَـابِ (الجِهَـادِ) حَـدِيث (٣٠٣٨)، وَمُـسْلِمٌ -أَيْـضاً- حَدِيث (١٧٣٣).

(٤) **فَهَذا الحَقُّ لَيْسَ بِهِ خَفاءُ فَدَعْني مِنْ بُنَيَّاتِ الطَّرِيقِ!**

وَقَد يَلْجَأُ العَاقِلُ الحَكِيمُ إِلَى الشِّدَّةِ المَشْرُوعَةِ[1] إِذَا انسَدَّتْ في وَجْهِهِ سُبُلُ الحِكْمَةِ والرِّفْقِ، وَسُبُلُ التَّيْسِيرِ؛ فَحِينَهَا يَسْتَعْمِلُ الشِّدَّةَ الَّتِي يَسْمَحُ بِهَا الشَّرْعُ الحَكِيمُ[2]، **وَلا يَتَجَاوَزُ ذَلِكَ** إِلَى مَا يُوْقِعُهُ في الإِثْمِ؛ فَيَكُونُ حَكِيماً في هَذَا التَّصَرُّفِ -مَحْمُوداً عَلَيْهِ- عِنْدَ الله وعِنْدَ العُقَلَاءِ-.

وَلِكُلِّ شَيْءٍ مَوْضِعُهُ.

---

(١) أَحياناً...

وَرَحِمَ اللهُ سَمَاحَةَ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ عَبْد العَزِيز بن بَاز -القَائِل فِي «مَجْمُوعِ فَتَاوِيه» (٣/ ٢٠٤)-:

«**الشَّرِيعَةُ الكَامِلَةُ** جاءَت بِاللِّينِ فِي مَحَلِّه، وَالشِّدَّةِ فِي مَحَلِّهَا:

فَلاَ يَجُوزُ لِلمُسْلِمِ أَنْ يَتَجاهَلَ ذَلِك.

وَلاَ يَجُوزُ -أَيْضاً- أَنْ يُوضَعَ اللِّينُ فِي مَحَلِّ الشِّدَّةِ، وَلاَ الشِّدَّةُ فِي مَحَلِّ اللِّينِ.

وَلاَ يَنْبَغِي -أَيضاً- أَنْ يُنْسَبَ إِلى الشَّرِيعَةِ أَنَّهَا جَاءَتْ بِاللِّينِ -فَقَط-، وَلاَ أَنَّها جَاءَتْ بِالشِّدَّةِ -فَقَط-؛ بَلْ هِيَ شَرِيعَةٌ حَكِيمَةٌ كَامِلَةٌ صَالِحَةٌ لِكُلِّ زَمانٍ وَمَكَان، وَلإِصْلاَحِ جَمِيعِ الأُمَّةِ؛ وَلِذَلِكَ جَاءَتْ بِالأَمْرَيْنِ -معاً-، وَاتَّسَمَتْ بِالعَدْلِ وَالسَّمَاحَة».

قُلْتُ:

فَالأَمْرُ كَمَا قِيلَ -قَدِيماً-:

وَوَضْعُ النَّدَى فِي مَوْضِعِ السَّيْفِ بِالعُلَى
مُضِرٌّ كَوَضْعِ السَّيْفِ فِي مَوْضِعِ النَّدَى

وكيفما كان الأَمْرُ؛ فَاتِّخَاذُ الشِّدَّةِ مَنْهَجاً -وأَصلاً-: بَاطِلٌ بَاطِلٌ..

(٢) دون ظُلم أو تَعَدّ، أو تجاوُزِ حَدّ!

بغير قالٍ وقيل، وما ليس عليه أدْنَى تَعْويل!!

وانظُر: (المقدِّمة) (ص١١٢).

وَمَا (**أَوْسَعَ**)[(١)] مَوَاضِعَ الرِّفْقِ وَالحِكْمَةِ والتَّيْسِيرِ! فَهِيَ الأَصْلُ في دَعْوَةِ الرُّسُلِ -عَلَيْهِمُ الصَّلاةُ والسَّلَامُ-.

وَإِنَّ الشِّدَّةَ -الَّتِي نَشَأَتْ هَذِهِ الأَيَّام- لَيْسَتْ مِن السَّلَفِيَّةِ في شَيْءٍ.

والدَّليلُ: أَنَّهَا صارَتْ سِهَاماً مُسَدَّدَةً إِلَى نُحُورِ دُعَاةِ السُّنَّة -بِحَقٍّ-، وَيَسْعَى أَهْلُهَا إِلَى إِسْقَاطِ[(٢)] **هَؤُلاءِ الدُّعَاةِ، وَإِبْعَادِهِمْ عَن سَاحَةِ الدَّعْوَةِ؛ بِحُجَّةِ أَنَّهُمْ مُمَيِّعُونَ**[(٣)]**!**

---

(١) إيَّاكَ -**أيُّها المتصيِّد المتربِّص!**- واتِّهامَ قائلِ هذا الكلامِ **بالمُيوعة، أو التمييع، أو التهاون!!** أو أنَّهُ مِن الدُّعاة إلى (**المنهج الواسع الأفْيَح!**) -ذاك!-؛ دون تحسين الظنِّ به، وحَمْلِ كلامِه على أفضلِ وُجوهِه...

... فإنْ فَعَلْتَ؛ فأنت مريض..وحالُكَ في الحضيض!!

وداؤُكَ **التحريض**؛ بما نفسُكَ به **تَفيض!**

وهو هلاكٌ **عريض**، وخُلُقٌ **بغيض**..

(٢) **هُنا البَلِيَّة -جَلِيَّة-؛ ويُمارِسُها -وللأسف- بَعْضُ إِخْوَانِنا (!) دُعاة السَّلَفِيَّة!**

فَلْيَرْجِعُوا إِلَى الحَقِّ -بِالكُلِّيَّة-، وَلْيَتْرُكُوا الغُلُوَّ، وَقَباحَتَهُ الغَبِيَّة!

نَصِيحَةَ مُشْفِقٍ -وَاللهِ- بصِدْقِ نِيَّة، وحُسن طويَّة...

(٣) **وَهِيَ الَّتِي نُرْمَى بِهَا -اليَوْم!- مِنَ (البَعْضِ!)- بِسَبَبِ مُخَالَفَتِنَا (الاجْتِهادِيَّة) فِي عَدَمِ الحُكْمِ عَلَى بَعْضِ الأَعْيَانِ -مِن (أهل السُّنَّة) المواقعين لبعض الخطأ، أو البدعة- بِأَنَّهُم مُبْتَدِعَة!!**

وإذْ نَفْعَلُ ذلك -أحياناً-؛ فمِن باب **الرِّضا بالسَّلامةِ**، وَاحْتِمالِ الخطأِ -**وَلَوْ بالعفوِ**-!

ورحِمَ اللهُ الإمامَ الليثَ بنَ سعدٍ -القائلَ-: «**إذا جاء الاختلافُ أَخَذْنَا فيه بالأحوَطِ**» -كما في «جامع بيان العلم» (١٦٩٦)-.

و«**استعمالُ التَوَقِّي أَحْوَطُ مِن فَرَطات الأقدام**» -كما في «أدب المفتي والمستفتي» (١/ ١٢) -لابنِ الصَّلاح-. =

وَهِيَ حُجَّةٌ إِبْلِيسِيَّةٌ كَاذِبَةٌ ظَالِمَةٌ!

فَصَارُوا -بِهَذَا الأُسْلُوبِ- أَكْبَرَ عَوْنٍ لِخُصُومِ السُّنَّةِ وأَهْلِهَا، عَلَى السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا(١).

= **وهذانِ النصَّانِ يُنَزَّلاَنِ فيما إذا تساوت الحُجَجِ، ولم يظهر الراجحُ؛ فكيف إذا ظَهَرَ الراجحُ، ثُمَّ أُلْزِمَ صاحبُهُ بنقيضِه!!؟؟**

وانظُر فوائدَ حولَ (**الاحتيـاط**) في «زاد المعـاد» (٢/ ١٩٦)، و«إغاثـة اللَّهفـان» (١/ ١٦٢)، و«الروح» (ص٢٥٦).

وَقَارِنْ بِمَا تَقَدَّمَ (ص٩٤).

فَأَيْنَ ذاكَ الغُلُوّ: مِنْ مَنْهَجِ السَّلَف ذي السَّدادِ والعُلُوّ؟!

وَاللـهِ، وَتَاللـهِ، وَباللـهِ: لَيْسَ ذاك مِنْ مَنْهَجِ السَّلَفِ فِي شَيْءٍ.

وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ **بَيِّنَةٌ علميَّة، أو حُجَّةٌ شرعيَّة** أَنَّ مُخالَفَةَ أَحَدٍ لِأَحَدٍ فِي الحُكْمِ عَلى سُنِّيٍّ وَقَعَ فِي بِدْعَةٍ: أَنَّهُ -بِذا- يُبَدَّع!! فلْيأْتِنا بها؛ وَنَحْنُ لِلْحَقِّ مُذْعِنُون، ولأنوارِه مُنقادُون.

وَلَيْسَ بَيْنَنا وَبَيْنَ الحَقِّ عَدَاوَة -وَاللهُ يَشْهَد-، وملائكتُهُ يشهدون...

لَيْسَ البَلِيَّةُ فِي أَيَّامِنا عَجَبٌ بَلِ السَّلاَمَةُ فِيهَا أَعْجَبُ العَجَبِ!

«ولقد أحسنَ الإمامُ أبو عمرِو بنُ العلاءِ -رحمهُ اللهُ-تعالى- حيثُ يقولُ: (**لا يزالُ النَّاسُ بخيرٍ ما تُعُجِّبَ مِن العَجَبِ!!**)» -كما في رسالة «المَوْرِد في عمل المولد» (ص٢٦-بتحقيقي)-.

(تنبيه):

نَشَرَتْ هذه الرسالَةَ: مكتبةُ المعارف -**في الرياض**- سَنَةَ (١٤٠٧هـ) -قبل نحو مِن عشرين عاماً-.

ثم أعادتْ نَشْرَها -قبل سنوات- بتحقيقي نفسِهِ- (سنة١٤٢١هـ) -**رِئاسةُ إداراتِ البُحوث العلمية، والإفتاء -في الرياض-** ضمن «رسائل في حُكم الاحتفال بالمولد النبويّ» (١/ ٥-١٤) -وكانت أولَ رسالةٍ فيه- والحمدُ لله-.

فجزاهُم اللهُ خيراً.

(١) وَالتَّارِيخُ -اليَوْم- بَعْدَ سَنَواتٍ خَمْسٍ كَامِلات! -مِن كتابة هذه (النصيحة)- يَتَكَرَّرُ(!)؛ فَهَا هُم أُولاَءِ يَتَّهِمُونَنا بِالتَّمْييع! =

فَانْتَبِهْ للأَلاعيبِ وَالمَكَايِدِ والدَّسَائِسِ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا خُصُومُ السُّنَّةِ -وَلا سِيَّمَا في هَذَا العَصْرِ-.

* * * * *

= **وَأَهْلُ الأَهْوَاءِ يَسْتَغِلُّونَ ذَلِكَ للحِشْد والتَّجْمِيع!!**

وهذا -وربِّ الكعبةِ- بلاءٌ فظيع، وجُرْمٌ شنيع...

(٦)



أَمَّا تَعْرِيفُهُ؛ فَهُوَ: **قَبُولُ قَوْلِ الغَيْرِ بِغَيْرِ حُجَّةٍ.**

وَهذا هُوَ الَّذِي يُنْكِرُهُ الإِسْلَامُ وَعُلَماؤُهُ عَلَى مُتَعَصِّبَةِ العَقَائِدِ والمَذَاهِبِ؛ الَّذِينَ يُقَدِّمُونَ أَقْوَالَ الرِّجَالِ عَلَى نُصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

وَيَعْلَمُ كُلُّ مُتَمَسِّكٍ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَنَّ اللهَ أَوْجَبَ عَلَى النَّاسِ اتِّبَاعَ الأَنْبِيَاءِ، واتِّبَاعَ مُحَمَّدٍ ﷺ، واتِّبَاعَ مَا جاءَ بِهِ مِن كِتَابٍ وَسُنَّةٍ -في نُصُوصٍ كَثِيرَةٍ مِن القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ-.

منها:

قَوْلُهُ -تعَالَى-: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الأعراف:٣].

وَقَالَ -سُبْحَانَهُ-: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١٥٣].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا﴾[آل عمران:١٠٣].

فَهَذِهِ النُّصُوصُ -كُلُّهَا- تُبْطِلُ التَّقْلِيدَ، وَتُحَرِّمُهُ.

وَقَالَ -تَعَالَى- فِي ذَمِّ المُقَلِّدِينَ-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوۡ كَانَ ءَابَآؤُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ شَيۡـٔٗا وَلَا يَهۡتَدُونَ﴾[البقرة:١٧٠].

وَقَالَ -تَعَالَى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ﴾[الزُّخرُف:٢٣].

وَقَد اسْتَدَلَّ أَئِمَّةُ السُّنَّةِ والإِسْلَامِ بِهَذِهِ الآيَاتِ -وَنَظَائِرِهَا- **عَلَى تَحْرِيمِ التَّقْلِيدِ عَلَى مَن يَسْتَطِيعُ أَنْ يَفْهَمَ نُصُوصَ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ** -سَوَاءٌ كَانَ مِن أَهْلِ الاجْتِهَادِ، أَو مِن أَهْلِ الاتِّبَاعِ-.

وَقَرَّرُوا أَنَّ التَّقْلِيدَ إِنَّمَا يَجُوزُ لِلْعَاجِزِ عَن إِدْرَاكِ الحَقِّ مِن الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَأَنَّ التَّقْلِيدَ كَالمَيْتَةِ[1]؛ أَصْلُهَا حَرَامٌ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لِلْمُضْطَرِّ أَكْلُهَا.

وَلَقَدْ عَلِمَ كُلُّ ذِي نَظَرٍ: أَنَّ أَئِمَّةَ الإِسْلَامِ حَرَّمُوا عَلَى النَّاسِ أَن يُقَلِّدُوهُمْ، وَأَنَّ مِنْهُمْ مَن يَقُولُ: لا يَجُوزُ لأَحَدٍ أَن يَأْخُذَ بِقَوْلِي حَتَّى يَعْلَمَ مِن أَيْنَ أَخَذْتُ.

يَقُولُ الإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: «**إِذَا خَالَفَ قَوْلِي قَوْلَ رَسُولِ الله ﷺ؛ فَاضْرِبُوا بِقَوْلِي عُرْضَ الحَائِطِ!**».

---

(١) كما قال ابنُ القيِّم في «إعلام الموقِّعين» (٢/ ٣٤٤).

وَيقُولُ الإِمَامُ أَحْمَد: «لا تُقَلِّدْنِي، وَلا تُقَلِّدْ مَالِكاً، وَلا الأَوْزَاعِيَّ، وَخُذْ مِن حَيْثُ أَخَذُوا».

وَقَرَّرَ عُلَمَاؤُنَا -أَئِمَّةُ السُّنَّةِ- القَاعِدَةَ المَعْرُوفَةَ المَنْسُوبَةَ [١] إِلَى الإِمَامِ مَالِكٍ: «**كُلٌّ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ؛ إِلَّا رَسُولَ الله ﷺ**».

وَقَالُوا: «إِذَا جَاءَ نَهْرُ الله بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِل» [٢].

كُلُّ ذَلِكَ -مِنْهُمْ- مُحَارَبَةً لِلتَّقْلِيدِ.

وَقَالَ شَيْخُ الإِسْلامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ -وَهُوَ يُجِيبُ عَن سُؤَالٍ وُجِّهَ إِلَيْهِ حَوْلَ التَّقْلِيدِ-:

«الحَمْدُ لله.

قَد ثَبَتَ بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ والإِجْمَاعِ أَنَّ اللهَ -سُبْحَانَهُ وتَعَالَى- فَرَضَ عَلَى الخَلْقِ طَاعَتَهُ، وَطَاعَةَ رَسُولِهِ ﷺ، **وَلَمْ يُوْجِبْ عَلَى هَذِهِ الأُمَّةِ طَاعَةَ أَحَدٍ بِعَيْنِهِ [٣] فِي كُلِّ مَا يَأْمُرُ به وَيَنْهَى عَنْهُ؛ إِلَّا رَسُولَ الله ﷺ**.

---

(١) هِيَ صَحِيحَةٌ عَنْهُ -بِلاَ شَكٍّ-.

فَانْظُر -لِتَحْقِيقِ ذَلِك- مُقَدِّمَةَ كتابِ «صِفَة صَلاَةِ النَّبِيِّ ﷺ» (ص٤٥-٥٧) -لِشَيْخِنا الإِمَام الأَلْبَانِي-رَحِمَهُ الله-.

وَسَائِرُ النُّصُوصِ عَنِ الأَئِمَّةِ -المَسُوقَةِ هُنا- مَجْمُوعَةٌ وَمُخَرَّجَةٌ -فِيه-.

(٢) انْظُر -فِي شَرْحِ هَـذا المَثَـل- كِتَـاب «ثِمَار القُلُـوب فِي المُضَافِ والمَنْسُوب» (١/ ٣١). -لِلثَّعَالِبِي-.

(٣) في حَقِّ أيِّ إنسان -كائناً مَن كان-؛ لا واجباً شرعيًّا! ولا فرضاً واقِعِيًّا؛ لا منهجيًّا! ولا حِزبيًّا! ولا عسكريًّا! ولا صُوفيًّا!!

وانظُر (المقدمة) (ص٥٧).

حَتَّى كَانَ صِدِّيقُ الأُمَّةِ وَأَفْضَلُهَا -بَعْد نَبِيِّهَا- يَقُولُ: أَطِيعُونِي مَا أَطَعْتُ اللهَ، فَإِذَا عَصَيْتُ اللهَ؛ فَلا طَاعَةَ لِي عَلَيْكُمْ[١].

واتَّفَقُوا -كُلُّهُمْ- عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مَعْصُوماً[٢] في كُلِّ مَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ إِلَّا رَسُولَ الله ﷺ.

وَلِهَذَا؛ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِن الأَئِمَّةِ: كُلُّ أَحَدٍ مِن النَّاسِ يُؤْخَذُ مِن قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا رَسُولَ الله ﷺ.

وَهَؤُلَاءِ الأَئِمَّةُ الأَرْبَعَةُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم- قَد نَهَوُا النَّاسَ عَن تَقْلِيدِهِمْ في كُلِّ مَا يَقُولُونَهُ.

وَذلِكَ هُوَ الوَاجِبُ عَلَيْهِمْ:

فَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هَذَا رَأْيِي، وَهذَا أَحْسَنُ مَا رَأَيْتُ؛ فَمَن جَاءَ بِرَأْيٍ خَيْرٍ مِنْهُ قَبِلْنَاهُ.

وَلِهَذَا؛ لَـمَّا اجْتَمَعَ أَفْضَلُ أَصْحَابِهِ -أَبُو يُوسُف- بِمَالِكٍ، فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْأَلَةِ

---

(١) «تَارِيخ دِمَشْق» (٣٠/ ٣٠٢) لابْنِ عَسَاكِر.

وَأَوْرَدَ الخَبَرَ الإِمامُ ابْنُ كَثِيرٍ فِي «البِدَايَة وَالنِّهَايَة» (٦/ ٣٠١)، وَقَال: «وَهَذا إِسْنادٌ صَحِيح».

(٢) وبعضُ المتعصِّبَة (!) لا يَقبَلُونَ -أَلْبَتَّةَ- **إِمَّا حالاً أو مقالاً!** - أنْ يُخَطَّأَ أمامَهم (إمامُهم!)؛ بينما لو خُطِّئ **أبو بكرٍ وعُمر، أو أبو حنيفةَ والشّافِعِيُّ**: لكانَ هذا -عندَهُم- مِن أسْهَل ما يكون!!

الصَّاعِ، وَصَدَقَةِ الخَضْرَوَات، وَمَسْأَلَةِ الأَجْنَاسِ[١]، فَأَخْبَرَهُ مَالِكٌ بِـمَا تَـدُلُّ عَلَيْـهِ السُّنَّةُ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: رَجَعْتُ إِلَى قَوْلِكَ يـا أَبَـا عَبْـدِ الله، وَلَـوْ رَأَى صَـاحِبِي مَـا رَأَيْتُ؛ لَرَجَعَ إِلَى قَوْلِكَ كَمَا رَجَعْتُ[٢].

وَمَالِكٌ كَانَ يَقُولُ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُصِيبُ وَأُخْطِئُ، فَاعْرِضُوا قَوْلِي عَلَى الكِتَـابِ وَالسُّنَّةِ -أَو كَلَاماً هَذَا مَعْنَاهُ-.

والشَّافِعِيُّ كَانَ يَقُولُ: إِذَا صَحَّ الحَدِيثُ؛ فاضْرِبُوا بِقَوْلِي الحَائِطَ، وَإِذَا رَأَيْـتَ الحُجَّةَ مَوْضُوعَةً عَلَى الطَّرِيقِ؛ فَهِيَ قَوْلِي.

وَفِي «مُخْتَصَرِ المُزَنِيِّ» -لَـمَّا ذَكَرَ أَنَّهُ اخْتَصَرَهُ مِن مَذْهَبِ الـشَّافِعِيِّ؛ لِـمَنْ أَرَادَ مَعْرِفَةَ مَذْهَبِهِ-، قَالَ[٣]: مَعَ إِعْلَامِهِ نَهْيَهُ عَن تَقْلِيدِهِ، وَتَقْلِيدِ غَيْرِهِ مِن العُلَمَاء.

---

(١) هِيَ مِنْ مَسَائِلِ الفِقْهِ الخِلافِيَّةِ المَشْهُورَةِ فِي الكُتُبِ المُطَوَّلَات.

وانظُر -لها- «مجموع الفتاوى» (٢٠/ ٣٠٤).

(٢) هذا هو الإنصافُ؛ فأين هو -اليومَ-؟!

وأقولُ:

واللـهِ لستُ مُتشائماً؛ لكنَّ الوقائعَ المنظورةَ المشهودةَ المشهورةَ المكرورةَ المغرورةَ: تجعلُني أُردِّدُ التحذير تِلْوَ التحذير...

... لعلَّ وعسى!

﴿وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾.

(٣) فِي أَوَّلِ صَفْحَة -وفي أوَّل سُطورٍ -مِنها-!

وَالإِمَامُ أَحْمَد كَانَ يَقُولُ: لا تُقَلِّدُونِي، وَلا تُقَلِّدُوا مَالِكاً، وَلا الشَّافِعِيَّ، وَلا الثَّوْرِيَّ، وَتَعَلَّمُوا كَمَا تَعَلَّمْنَا.

وَكَانَ يَقُولُ: مِن قِلَّةِ عِلْمِ الرَّجُلِ أَنْ يُقَلِّدَ دِينَهُ الرِّجَالَ.

وَقَالَ: **لا تُقَلِّدْ دِينَكَ الرِّجَالَ؛ فَإِنَّهُمْ لَنْ يَسْلَمُوا مِن أَن يَغْلَطُوا.**

وَقَد ثَبَتَ فِي «الصَّحِيحِ»[1] عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْراً؛ يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ**».

وَلَازِمُ ذَلِكَ: أَنَّ مَن لَمْ يُفَقِّهْهُ اللهُ فِي الدِّينِ لَمْ يُرِدْ بِهِ خَيْراً، فَيَكُونُ التَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ فَرْضاً.

والتَّفَقُّهُ فِي الدِّينِ: مَعْرِفَةُ الأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ بِأَدِلَّتِهَا السَّمْعِيَّةِ[2]؛ فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ ذَلِكَ: لَمْ يَكُنْ مُتَفَقِّهاً فِي الدِّينِ.

لَكِنْ؛ مِنَ النَّاسِ مَن قَد يَعْجِزُ عَنْ مَعْرِفَةِ الأَدِلَّةِ التَّفْصِيلِيَّةِ فِي جَمِيعِ أُمُورِهِ، فَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا يَعْجِزُ عَن مَعْرِفَتِهِ، لا كُلُّ مَا يَعْجِزُ عَنْهُ -مِن التَّفَقُّهِ-.

ويَلْزَمُهُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا القَادِرُ عَلَى الاسْتِدْلالِ؛ فَقِيل: يَحْرُمُ عَلَيْهِ التَّقْلِيدُ -مُطْلَقاً-[3].

---

(١) رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٧١)، وَمُسْلِم (١٠٣٧) عَنْ مُعَاوِيَة.

(٢) انظُر «المسوَّدة» (ص٥٧١) -لآل تيميَّة-.

(٣) وَبَعْضُ الَّذِينَ يُطَالِبُونَ بِالتَّقْلِيدِ -اليَوْمَ- مِنْ قِبَلِ بَعْضِ الجَارِحِينَ!- هُمْ مِن طُلَّابِ العِلْمِ، القَادِرِينَ عَلَى الاسْتِدْلالِ. =

وَقِيل: يَجُوزُ -مُطْلَقاً-.

وَقِيل: يَجُوزُ عِنْدَ الحَاجَةِ -كَمَا إِذَا ضاق الوَقْتُ عَن الاسْتِدْلالِ-.

= وَبَعْضُهُمْ مُدَرِّسُونَ في الجَامِعَاتِ -وَغَيْرِهَا-.

وَمِنْهُمْ طُلَّابٌ وَفَّقَهُمُ اللهُ لِقَبُولِهِ.

وفِيهِمْ أَهْلُ أَهْوَاءٍ تَرَكُوا الحَقّ -وَهُمْ يَعْرِفُونَهُ-، واتَّبَعُوا البَاطِلَ!

فَهَؤُلَاءِ -أَجْمَعُون- لا يُقَالُ لَـهُمْ: لا بُدَّ أَن تُقَلِّدُوا؛ وَإِلَّا تَكُونُوا قَد كَذَّبْتُمُ الكِتَابَ والسُّنَّةَ! وَكَذَّبْتُمُ الإِسْلَامَ!!!

أَو يُقَالُ لَـهُمْ: نَسَفْتُم الرِّسَالَاتِ!

لا يُقَالُ لَـهُمْ هَذَا وَلا ذَاكَ!!

وَإِنَّمَا يُقَالُ لَـهُمْ:

عَلَيْكُمْ أَن تَنْظُرُوا في الأَدِلَّةِ، وتَأْخُذُوا بِهَا؛ كَمَا فَعَلَ العُلَمَاءُ وَطُلَّابُ الحَقِّ الصَّادِقُون، وَلا يَجُوزُ لَكُمْ أَن تُخَالِفُوا العُلَمَاءَ الَّذِينَ حَكَمُوا عَلَى فُلَانٍ أَو فُلَانٍ -**بِالأَدِلَّةِ الوَاضِحَةِ والبَرَاهِين القَاطِعَةِ**-.

فَهَذَا هُوَ المَنْطِقُ الَّذِي قَرَّرَهُ القُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَعُلَمَاءُ الإِسْلامِ، بِخِلَافِ ما يُقَرِّرُهُ بَعْضُ الخَارِجِين، وَيَدْعُونَ إِلَيْهِ -مِن التَّقْلِيدِ الأَعْمَى-؛ مُخَالِفِين في ذَلِكَ هَذَا المَنْهَجَ العَظِيمَ. (مِنه).

قُلْتُ: قَوْلُهُ: «**بِالأَدِلَّة الوَاضِحَة، وَالبَرَاهِين القَاطِعَة**»؛ أَي:

إِذَا اقْتَنَعُوا بِهَا، وَظَهَرَ لَهُم وَجْهُ الحَقِّ فِيهَا -كما تقدَّم تقييدُهُ بذلك -مِراراً- منه!-.

أَمَّا إِذَا لَمْ يَقْتَنِعُوا بِها -وَهذا مُمْكِنٌ جِدًّا- وَإِلاَّ مَا حَصَلَ اخْتِلافٌ -قَطُّ-؛ فَلاَ سَبِيلَ معهم إِلاَّ النُّصْح والتفاهُم، وَالتَّوَاصِي بِالحَقِّ وَالتَّوَاصِي بِالصَّبْر..

وَأَمَّا **إِلْزامُهُم** بِمَا لَمْ يَقْتَنِعُوا بِهِ، **وَأَطْرُهُم** عَلَى أَن يَقُولُوا بِمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِه: فهذا وَجْهٌ آخَرُ لِذَلِكَ التَّقْلِيدِ -بل أقبحُ-!!

ثُمَّ؛ لَوْ كَانَ الجَرْحُ -مِنْ حَيْثُ الواقِعُ- (**واضحاً قاطعاً**) لَمَا اخْتَلَفُوا فِيه -أصلاً-؛ **فَتَأَمَّلْ**... وقارِن بما تقدَّم (ص٢٠٢).

وَهذَا القَوْلُ أَعْدَلُ الأَقْوَالِ.

والاجْتِهَادُ لَيْسَ هُوَ أَمْراً وَاحِداً لا يَقْبَلُ التَّجَزُّؤَ والانْقِسَامَ، بَلْ قَد يَكُونُ الرَّجُلُ مُجْتَهِداً في فَنٍّ -أَو بَابٍ، أَو مَسْأَلَةٍ- دُونَ فَنٍّ وَبَابٍ وَمَسْأَلَةٍ.

وَكُلُّ أَحَدٍ فَاجْتِهَادُهُ بِحَسَبِ وُسْعِهِ»[١].

وَكَمْ أَلَّفَ العُلَمَاءُ مِن المُؤَلَّفَاتِ في ذَمِّ التَّقْلِيدِ، وَحَذَّرُوا مِنْهُ، وَدَعَوُا النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ!

وَعَلَيْه؛ فَإِنَّ رِسَالَاتِ الرُّسُلِ مَا جَاءَتْ إِلَّا بِالتَّوْحِيدِ وَمُقْتَضَيَاتِهِ، وَجَاءَتْ بِهَدْمِ التَّقْلِيدِ الَّذِي هُوَ أَصْلٌ مِن أُصُولِ الشِّرْكِ في أُمَمِ الضَّلَالِ -كَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ القُرْآنُ-.

والعُلَمَاءُ في دِينِنَا مَا يُتَّبَعُون إِلَّا إِذَا اسْتَنَدَتْ أَقْوَالُهُمْ إِلَى نُصُوصِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ[٢]؛ فَإِذَا خَالَفَتْ أَقْوَالُهم النُّصُوصَ: وَجَبَ مُخَالَفَتُهَا وَرَدُّهَا، وَإِذَا فَقَدَت[٣] الأَدِلَّةَ لا يَلْزَمُ أَحداً اتِّبَاعُهُمْ.

والعُلَمَاءُ -كَمَا قَالَ شَيْخُ الإِسْلام ابْنُ تَيْمِيَّةَ-رَحِمَهُ اللهُ-: «**يُحْتَجُّ لَهُمْ، وَلَا يُحْتَجُّ بِهِمْ**»[٤].

---

(١) «مَجْمُوع فَتَاوَى شَيْخ الإِسْلام» (٢٠/ ٢١٠-٢١٢).

(٢) بهذا -وله- يُحْتَرَمُ العُلماء، وبِهِ يُقدَّرون...

(٣) أي: أقوالُهُم.

(٤) كما في «مجموع الفتاوى» (٢٦/ ٢٠٢).

نَعَمْ؛ النَّوَازِلُ العَظِيمَةُ لا يَنْهَضُ لِمُوَاجَهَتِهَا وإِصْدَارِ الفَتَاوَى فِيهَا إِلَّا العُلَمَاءُ الأَفْذَاذُ، **وَلَكِنَّ ذَلِكَ لا يَمْنَعُ غَيْرَهُمْ مِن طُلَّابِ العِلْمِ أَن يَعْرِفُوا حُجَجَهُمْ وَبَرَاهِينَهُمْ الَّتِي اسْتَنَدُوا إِلَيْهَا، وانْطَلَقُوا مِنْهَا -في فَتَاوَاهُم-**.

فَمَنْ رَكَّزَ فِي دَعْوَتِهِ عَلَى دَعْوَةِ النَّاسِ إِلَى التَّقْلِيدِ - غَيْرَ مُسْتَثْنٍ إِلَّا المُجْتَهِدِينَ-: فَقَدْ نَسِيَ حَثَّ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ والصَّحَابَةِ وأَئِمَّةِ الهُدَى النَّاسَ عَلَى اتِّبَاعِ الحَقِّ، واتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، **وَأَنَّ العِصْمَةَ مِن الضَّلَالِ والفِتَنِ إِنَّمَا هِيَ فِي اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، لا في التَّقْلِيدِ:**

قَالَ -تعَالَى-: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَایَ فَلَا یَضِلُّ وَلَا یَشۡقَىٰ . وَمَنۡ أَعۡرَضَ عَن ذِكۡرِی فَإِنَّ لَهُۥ مَعِیشَةࣰ ضَنكࣰا وَنَحۡشُرُهُۥ یَوۡمَ ٱلۡقِیَـٰمَةِ أَعۡمَىٰ . قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرۡتَنِیۤ أَعۡمَىٰ وَقَدۡ كُنتُ بَصِیرࣰا . قَالَ كَذَ ٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَایَـٰتُنَا فَنَسِیتَهَاۖ وَكَذَ ٰلِكَ ٱلۡیَوۡمَ تُنسَىٰ﴾ [طه:١٢٣-١٢٦].

وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي -أَبَداً-: كِتَابَ الله، وَسُنَّتِي**»[1].

وَأَقْوالُ الأَئِمَّةِ فِي مُحَارَبَةِ التَّقْلِيدِ، وَحَثِّهِمْ عَلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَثِيرَةٌ، تَزْخَرُ بِهَا الكُتُبُ.

وَلْيَنْظُر الدُّعاةُ إِلى التَّقْلِيد -عَلَى الأَقَلِّ- مَا قَرَّرَهُ ابْنُ القَيِّمِ فِي كُتُبِهِ -وَمِنْهَا: «إِعْلَام المُوَقِّعِين»[2]-؛ حَيْثُ رَدَّ عَلَى دُعَاةِ التَّقْلِيدِ شُبُهَاتِهِمُ البَاطِلَةَ بِوَاحِدٍ وَثَمَانِينَ وَجْهاً، كُلُّ وَجْه يَنْطَوِي عَلَى عَدَدٍ مِن الحُجَجِ الدَّامِغَةِ لِلْبَاطِلِ.

---

(١) انْظُر «هِدايَة الرُّواة» (١٨٤ -بتحقيقي)، وَ«السِّلْسِلَة الصَّحِيحَة» (رقم: ١٧٦١).

(٢) (٣/ ٤٤٧-٤٥٣ -تحقيق فضيلة الأخ الشيخ مشهور حسن).

وَعَلَى ضَوْءِ مَا تَقَدَّم؛ فَإِنَّ قَوْلَ القَائِل: «الشَّرْعُ يُلْزِمُنِي أَنْ لاَ أُقَلِّدَ عَالِـماً مِـن العُلَمَاءِ -مَهْمَا كَانَتْ مَرْتَبَتُهُ[١]-»: قَوْلٌ حَقٌّ...

وَمَنْ خَالَفَ هَذا التَّأْصِيلَ العِلْمِيَّ؛ فَقَدْ خَالَفَ الأَئِمَّةَ الْمُجْتَهِدِينَ، الَّذِينَ يَنْهَوْنَ النَّاسَ -غَيْرَ الْمُجْتَهِدِينَ- عَن تَقْلِيدِهِمْ أَشَدَّ النَّهْيِ، وَيَحُثُّونَهُمْ عَلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ أَشَدَّ الحَثِّ.

فَلَوْ كَانَ الأَئِمَّةُ يَرَوْنَ رَأْيَ هَذا الدَّاعِي إِلى التَّقْلِيدِ؛ لَرَأَيْتَ الكُتُبَ تَزْخَرُ بِحَثِّ النَّاسِ عَلَى التَّقْلِيدِ.

وَلَكِنَّ الوَاقِعَ بِعَكْسِ ذَلِكَ -كَمَا يَرَاهُ البُصَرَاءُ-!

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ ذَاكَ الدَّاعِي إِلَى التَّقْلِيد يَطْعَنُ فِي المَانِعِ مِنَ التَّقْلِيد أَشَدَّ الطَّعْن؟!! كَمِثْلِ قَوْلِهِ -فِيه-:

«وَالله إِنَّ هَذَا الشَّخْصَ لَهُوَ مِن الدُّعَاةِ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ! كَيْفَ لا يَكُونُ مِن الدُّعَاةِ عَلَى أَبْوَابِ جَهَنَّمَ، وَهُوَ يُؤَصِّلُ لِلأُمَّةِ أُصُولاً، وَيُقَعِّدُ لَهَا قَوَاعِدَ[٢]،

---

(١) ومسائلُ العلمِ -في ذلك- جميعاً- سواءٌ؛ فتنبَّه...

(٢) ما أسهلَ -اليومَ- أن يَتَّهِمَ أيُّ واحدٍ (!) أيَّ أحدٍ بأنَّهُ: (**يُؤَصِّلُ للأُمَّةِ أصولاً، ويُقَعِّدُ لها قواعد! أَوْ تَأْصِيلاَت**)!! ثُمَّ يَصِفَها بِأَنَّها: (**فَاسِدَة!**)، وَ: (**إِجْرَامِيَّة!**)، و: (**ضالَّة!**)، و..و..!!

والعبرةُ في ذلك: بالفهم الصحيح، والنقد الجيِّد:

فإنْ لمْ يكُن الفهمُ صحيحاً: **سَقَطَ النقد!**

وإذا لمْ يكن النقدُ جيِّداً: **فَشِلَتِ الدَّعْوَى!!**

... وأيُّ بلاء أشدُّ مِن الادِّعاء!؟ =

= ورحِمَ اللهُ الإمامَ ابنَ القيِّم لَمَّا قالَ في «مدارج السالكين» (١/ ٤٨٩):

«**وهل آفةُ النَّاسِ إلاَّ النَّاسُ!؟**».

وقال -رحمهُ اللهُ- في «شِفاء العليل» (ص١٤): «وكُلُّ مَن أَصَّلَ أصلاً لم يُؤَصِّلْهُ اللهُ ورسولُه قادَهُ قَسْراً إلى ردِّ السُّنَّةِ وتحريفِها عن مواضعِها، **فلذلك لم يُؤَصِّلْ حزبُ الله ورسولِه أصلاً غيرَ ما جاء به الرسولُ**، فهو أصلُهم الذي عليه يُعَوِّلُونَ، وجَنَّتُهُم التي إليها يُرْجَعُون».

وقال الحافظُ السَّخَاوِيُّ في «فتح المغيث» (٤/ ٤٣٥-٤٣٦) -في صدد كلامِه على خطورة الجرح والتعديل-:

«**واحْذَرْ -أيُّها المُتَصَدِّي لذلك، المقتفي فيه أثرَ مَن تقدَّم-، مِن غَرَضٍ أو هَوىً؛ يَحْمِلُك كُلٌّ منهما على التحامل والانحراف، وتَرْكِ الإنصاف، أو الإطراء والافتراء!**

فذلك شرُّ الأُمور التي تدخُلُ -على القائمِ بذلك- الآفةُ منها.

والمتقدِّمون سالمون منه -**غالباً**-، منزَّهونَ عنه؛ لوُفور دِيانَتِهم، بخلاف المتأخِّرين، فإنَّهُ ربَّما يقعُ ذلك في تواريخِهِم.

وهو مجانبٌ لأهل الدين وطرائقهم.

فالجرحُ والتعديل خَطِرٌ:

- لأنَّك إنْ عدَّلْتَ بغير تثبُّت، كنتَ كالمُثْبِت حُكماً ليس بثابت، فيُخشَى عليك أن تدخُلَ في زُمرة «**مَن رَوَى حديثاً وهو يُظَنُّ أنَّهُ كَذِب**».

- وإنْ جَرَّحْتَ بغير تحرُّز، أقدمتَ على الطَّعْنِ في مُسْلِم بريءٍ مِن ذلك، وَوَسَمْتَهُ بِمِيْسَم سوء يَبْقَى عليه عارُهُ أبداً!

... **فالجرحُ خَطَرٌ أيُّ خَطَر!** فإن فيه مع حقِّ الله -تعالى- ورسولِه ﷺ: حقَّ آدمي.

ولِـمَا في الجرح مِن الخطر: لـمَّا جيءَ للتقي ابن دقيق العيد بالمَحْضَر المُكْتَتَب في التقيِّ ابن بنتِ الأعزّ، ليَكْتُبَ فيه؛ امتنعَ أشدَّ امتناع -**مع ما كان بينهما من العداوة الشديدة**-؛ بل وأغلظَ عليهم في الكلام! وقال:

«ما يَحِلُّ لي أن أكتبَ فيه»، ورَدَّه. =

وَيُدَافِعُ عَنْهَا، وَيَزْعُمُ أَنَّهَا هِيَ الحَقُّ، وَيَدَّعِي أَنَّهَا هِيَ الدِّين، وأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى غَـيْرِهِ أَنْ يَتَّبِعَهَا!!

هَذَا هُوَ الضَّلَالُ المُبِينُ!

وَعَلَيْنَا أَنْ نَحْذَرَ مِن هَذَا الجَاهِلِ -وَأَمْثَالِ هَذَا الجَاهِلِ- أَنْ يُضِلَّنَا عَنْ سَبِيلِ رَبِّنَا»!!!

أقولُ:

... وَكُلُّ هَذا تَحْذِيرٌ بَاطِل، وَقَوْلٌ عَنِ الحَقِّ عَاطِل..

فَكَيْفَ إِذَا كَانَ المُحَذَّرُ مِنْهُ مِن حَمَلَةِ العِلْمِ، وَمِنَ الدُّعَاةِ إِلَى المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ؟!

فكيفَ إذا كان ضِدَّ أَهْل البِدَعِ والأَحْزَابِ -جَمِيعِهَـا- مِـن إِخْوَانِيَّـةٍ عَالَمِيَّـةٍ، وَالقُطْبِيِّينَ، وَالسُّرُورِيِّينَ، وَالتَّكْفِيرِيِّينَ[1] -وَغَيْرِهِمْ -؟!!

= فتزايدَتْ جلالتُه بذلك، وعُدَّ في وُفُور دِيانته وأمانته، وانتفع ابنُ بنتِ الأعزّ بذلك.

وكيف لا؟! والتقيُّ ابنُ دقيق العيد هو القائل -مما أَحْسَنَ فيه-: **أعراضُ المسلمين حُفرةٌ مِـن حُفَرِ النَّار، وَقَفَ على شَفيرِها طائفتانِ من الناس: المحدِّثون، والحُكَّام..**».

قلت:

- حديثُ: «**مَن روى حديثاً..**»: رواه مسلمٌ -في (مقدمة) «صحيحِه»(١/ ٧) -.

- وكلمةُ ابن دقيق العِيد: في كتابه «الاقتراح» (٣٤٤).

- والتقيُّ ابن بنت الأعزّ: توفي سَنَةَ (٦٩٥هـ)، ترجمه ابنُ شاكرٍ الكُتُبِيُّ في «فَـوات الوَفَيـات» (٢/ ٢٧٩).

(١) وهذا ما نَشَأْنا عليه -في الرَّدِّ على هؤلاء-، وعُرِفنا به، ومُؤلَّفاتُنا -فِي رَدِّ بَاطِلِ هَـؤُلاَءِ-=

وأمَّا كونُ هذا -أو ذاك- عِنْدَهُ بَعْضُ الأَخْطَاءِ: فَهَذا يَسْتَدْعِي المُنَاصَحَةَ الأَخَوِيَّةَ(١)؛ لا هَذِهِ الحَرْبَ الشَّدِيدَةَ الَّتِي شَنَّهَا عَلَيْهِ ذَاكَ الدَّاعِي إِلَى التَّقْلِيدِ!!

=دالَّةٌ عليه -بحمد الله-.

بل انتقَدَنا أُناسٌ (!) بسبب كثرة الردّ والنقد! -ولَمْ نَأْبَهْ بِهِم-...

ويأتي آخَرون -**في آخِرِ الزمن!**- لِيتَّهِمُونا بمُداهنة هؤلاء، ومُوافقة ما عندهم من بلاء!!

عنزة ولو طارت!!! فإلى الله المُشْتكى مِنْ سُوءِ صَنائِعِهِم، وَقَبِيحِ فَعَائِلِهِم...

﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾.

(١) هَذَا هُوَ القَلْبُ الكَبِيرُ.

لاَ المُتَرَبِّصُ، المُتَصَيِّدُ، المُتنَمِّر، الَّذِي يَنْتَظِرُ الهَفْوَة، بَلْ يفرحُ بالزَّلَّة، وَيَنْتَشِي لَهَا، ويَسْعَى إِلَيْهَا، وَيَجْمَعُ فِكْرَهُ عَلَيْها، ويُغلق كُلَّ بابٍ دونَها!!

بينما المؤمنُ -الحقُّ- هو الذي «**يتوجَّعُ لعثرةِ أخيهِ المؤمن إذا عَثَرَ؛ كأَنَّهُ هو الذي عَثَرَ بها، ولا يَشْمَتُ به**».

كما في «مدارج السالكين» (١/ ٤٣٦).

وفي «حِلية الأولياء» (٤/ ٣٢٠)، و«سِيَر أعلام النُّبلاء» (٤/ ٣٠٨) عن الشَّعْبِيّ، قال:

«**لو أَصبتُ تسعاً وتسعين، وأَخطأتُ واحدةً: لأخذوا الواحدة، وتركوا التسعَ والتسعين**».

وهذا عكسُ الحقِّ وخلافُه:

ففي «مِفتاح دار السعادة» (١/ ١٧٦) -للإمام ابن القَيِّم-:

«وإذا الحبيبُ أتى بِذَنْبٍ واحدٍ ... جاءَتْ مَحاسِنُهُ بألفِ شفيعِ»

وَالمُؤْمِنُون عَذَّارُون، والمُنافِقُونَ عَثَّارُون...

(فائدة):

لمْ يَقبل النبيُّ ﷺ أنْ يُقال في ناقتِه: «خَلأَتِ القَصْوَاء»! -أيْ: وقفَتْ وتَقَهْقَرَت-؛ لَـمَّا قاله فيها بعضُ أصحابِه! قائلاً ﷺ: «**ما خَلأَت القَصْواءُ، وما ذاك لها بخُلُق، ولكن: حبَسَها حابسُ**=

وَهذَا التَّضْلِيلَ والتَّجْهِيلَ؛ مِمَّا يَكُونُ سَبَباً فِي تَفْرِيقِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَتَشْتِيتِهِمْ.

مَعَ التَّنْبِيهِ -بَعْدُ- إِلَى أَنَّ مَرْتَبَةَ الاجْتِهَادِ -الَّتِي يُقَرِّرُهَا الفُقَهَاءُ والأُصُولِيُّونَ- لا أَعْرِفُ -الآنَ- عَالِماً يَدَّعِيهَا! وَمَعَ ذَلِكَ: لا يُضَيِّقُونَ الخِنَاقَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، وَلا عَلَى الأَذْكِيَاءِ مِن طَلَبَةِ العِلْمِ، فَيَحُولُونَ بَيْنَهُمْ وبَيْنَ اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، والتَّفَقُّهِ في نُصُوصِهِمَا.

بَلْ يَدْعُونَ النَّاسَ إِلَى اتِّبَاعِ الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، والاعْتِصَامِ بِهِمَا، وَيَرَوْنَ وُجُوبَ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ -جَمِيعاً-، وَيُحَذِّرُونَهُمْ مِن مُخَالَفَتِهِمَا.

وأرجو أَنَّ الجَارِحَ -إِذَا فَهِمَ هَذِهِ التَّنْبِيهَاتِ- يُدْرِكُ خُطُورَةَ أَسَالِيبِهِ،

=**الفيل**» -كما في «صحيح البخاريّ» (٢٧٣١)-.

وقال الإمامُ ابنُ بَطَّال في «شرح صحيح البخاري» (٨/ ١٢٦):

«فيه دليلٌ على أن الأخلاقَ المعروفةَ مِن (الحيوان) -كُلَّها- يُحكَمُ بها على الطارئ الشَّاذّ منها؛ **وكذلك في (الناس): إذا نُسِبَ إنسانٌ إلى غير خُلُقِه المعلوم في هفوةٍ كانت منه لمْ يُحْكَم بها**».

وقال الحافظُ في «الفتح» (٥/ ٣٣٥):

«وفي الحديثِ: جوازُ الحُكْمِ على الشَّيْءِ بما عُرِفَ مِن عادتِه وإنْ جازَ أنْ يطْرَأَ عليهِ غيرُه.

فإذا وَقَعَ مِن شخصٍ هفوةٌ لا يُعْهَدُ منه مثلُها لا يُنْسَبُ إليها، ويُرَدُّ على مَن نَسَبَهُ إليها، ومعذرة مَن نسبه إليها ممَّن لا يَعْرِفُ صورة حالِه؛ لأنَّ خلاء القصواء لولا خارق العادة لكان ما ظنَّهُ الصحابة صحيحاً ولمْ يُعاتِبْهُم النبيُّ ﷺ على ذلك؛ لِعُذْرِهِم في ظنِّهم».

... فاللهَ اللهَ في عبادِ الله...

وَأَحْكَامِهِ عَلَى بَعْضِ النَّاسِ، وَمُجَاوَزَتِهِ لِلْحَقِّ والعَدْلِ، وَيُـدْرِكُ خُطُـورَةَ مُجَارَاتِـهِ لِلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِي تَفْرِيقِ السَّلَفِيِّينَ، وَضَرْبِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ!

وَقَد تَحَقَّقَ لَـهُمْ مَا يَسْعَوْنَ فِيهِ، وَيَصْبُونَ إِلَيْهِ[1]...

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) وَلاَ بُدَّ أَنْ أَقُول -وَبِاللـهِ أَصُولُ وَأَجُول-:

نَحْنُ(!) إِذَا سَلَكْنَا (بَعْضَ!) أَسَالِيبِ (هَؤُلاء) -مِـنْ غُلَـواءَ، وَشِـدَّة-؛ فَسَيُـصِيبُنا أَكْثَـرَ مِمَّـا أصابَهم، وسنقعُ فِي أَكْثَرَ مِمَّا حَذَّرْنَاهُم مِنْه، وَوَقَعُوا بِه..

لِأَنَّنا نَعْرِفُ الحَقَّ، وَنُقِرُّ بِهِ، وقد حَذَّرْنا مِن خِلافِهِ ونقيضِهِ...

﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾..

بَيْنَما أُولَئِك: يَجْهَلُون، وَيُغَالِطُون، وَيُكابِرُون..

وَيَفْعَلُونَ مَعَ غَيْرِهِم مَا لاَ يُحِبُّونَ أَن يُفْعَلَ مَعَهُم!

وَلَيْسَ أيٌّ مِن هَذا مِنْ صِفَاتِ أَهْلِ الإِيمانِ فِي شَيْء..

فتَأَنَّ..



(٧)

حكم من يختار عالماً يرجع إليه في قضية معينة

رَبَطَ اللهُ -تعالى- النَّاسَ -جَمِيعاً- بِمُحَمَّدٍ ﷺ، وَبِمَا جَاءَ بِهِ مِن كِتَابٍ وَسُنَّةٍ، وَأَمَرَ مَن لا يَفْقَهُ نُصُوصَهُمَا أَن يَرْجِعَ إِلَى أَهْلِ الذِّكْرِ -أَي: العُلَمَاء بِالكِتَابِ وَالسُّنَّةِ-، فَعَادَ الأَمْرُ إِلَى مُحَمَّدٍ ﷺ، وَمَا جَاءَ بِهِ.

فَهَلْ إِذَا اكْتَفَى شَخْصٌ[1] -ما- في مُلِمَّةٍ نَزَلَتْ بِهِ- بِعَالِمٍ وَاحِدٍ- في نَظَرِهِ- مِن بَيْنِ عَشَرَاتِ- أَو مِئَاتِ- العُلَمَاءِ؛ يَثِقُ بِهِ، وَبِعِلْمِهِ وَدِينِهِ، وَإِدْرَاكِهِ لِمِثْلِ هَذِهِ المُشْكِلَةِ الَّتِي نَزَلَتْ بِهِ وبِغَيْرِهِ-: يَكُونُ قَد عَمِلَ بِمُقْتَضَى قَوْلِ الله -تَعَالَى-: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ -بِاعْتِبَارِهِ رَضِيَ بِالرُّجُوعِ إِلَى مَن يَعْتَقِدُ أَنَّهُ مِن أَهْلِ العِلْمِ-؟!

فَإِنْ قَالَ الجَارِحُ المُعْتَرِضُ: لا يَكْفِي هَذَا؛ بَلْ قَد كَذَّبَ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَكَذَّبَ بِالإِسْلَامِ -بِالرُّجُوعِ إِلَى وَاحِدٍ -فَقَطْ-!

(١) بشرط أن يكونَ مُقَلِّداً، أو عاجِزاً عن إدراك العلم -في هذه المسألة -أو تلك-!

فَنَقُولُ: مَن سَبقَكَ إِلَى هَذَا القَوْل والحُكْم مِن العُلَماء -مِن الصَّحَابَةِ إِلَى عَصْرِنَا هَذَا-؟!

ثُمَّ؛ هَبْ أَنَّ هَذا لَمْ يَرْجِعْ إِلَى أَحَدٍ مِن العُلَماء -أصلاً-! بل سَرَق وَزَنَى وشَرِبَ الخَمْرَ، وَقَتَلَ النَّفْسَ -غَيْرَ مُسْتَحِلٍّ-؛ أَيُقَالُ فيهِ:

إِنَّهُ عَاصٍ فَاسِقٌ، وَمُعَرَّضٌ لِلْوَعِيدِ بالنَّارِ الَّتِي تَوَعَّدَ اللهُ بِهَا مُرْتَكِبَ هَذِهِ الكَبَائِرِ -مَعَ دُخُولِهِ تَحْت مَشِيئَةِ الله؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِن شَاءَ عَفَا عَنْهُ-؟!

أَو يُقَالُ فِيهِ: هَذَا يُكَذِّبُ الكِتَابَ وَالسُّنَّةَ، وَ: هذَا يُكَذِّبُ الإِسْلامَ؟!

وَعَلَيْهِ؛ فَهَلْ يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ مَن يَرْجِعُ إِلَى عَالِمٍ[1] -مَا- مُكَذِّباً لله وَلِرَسُولِهِ ولِلإِسْلَامِ؟! وَيَكُونُ قَد حَصَرَ العِلْمَ في شَخْصٍ وَاحِدٍ، وانْتَهَى إِلَى ضَيْعَةٍ، وَصَارَ مَجْنُوناً؟!!

ثُمَّ؛ نَسْأَلُ هَذَا الجَارِحَ المُعارِضَ -نَفْسَه-:

مَا حُكْمُكَ في أُنَاسٍ اتَّخَذُوكَ -أَنْتَ- إِمَاماً، وَمَرْجِعاً وَحِيداً، وَنَفَّرُوا عَن العُلَماءِ؛ فَإِن عُرِضَتْ عَلَيْهِمْ أقوالُ غيرِك رَفَضُوها[2]؟!!

---

(١) **دونَ تعصُّبٍ له! ومِن غيرِ تبعيَّةٍ عمياءَ لأقوالِه!!**

(٢) هذا هو امتحانُ **(الشهوة الخفيّة)** -كما يُقال-!

والأمرُ فيه -لِزاماً- مبنيٌّ على مِثْلِ قولِ الله -تعالى-: ﴿بَلِ ٱلۡإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفۡسِهِۦ بَصِيرَةٞ . وَلَوۡ أَلۡقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة:١٤-١٥].

وقد قال العلَّامةُ المُعَلِّمي اليماني في «القائد إلى تصحيح العقائد» (ص٢٥-٢٦) -في شيءٍ=

=مِن ذاك-:

«**مسالكُ الهَوى أكثرُ مِن أن تُحصى:**

وقد جَرَّبْتُ نفسي أنني رُبَّما أنظُرُ في القضية زاعماً أنه لا هوى لي**!** فَيَلُوحُ لي فيها معنى، فأُقَرِّرُهُ تقريراً يُعجبني، ثم يلوحُ لي ما يَخدِشُ في ذاك المعنى!

فأجدُنِي أتبرَّمُ بذلك الخادشِ، وتُنازعني نفسي إلى تكلُّف الجواب عنه، وغَضِّ النظر عن مناقشة ذاك الجواب!

وإنما هذا لأني لما قَرَّرْتُ ذاك المعنى -أولاً- تقريراً أعجبني -صرتُ أهوى صِحَّتَهُ!

هذا مع أنه لمْ يَعْلَمْ بِهِ أحدٌ مِن الناس؛ فكيف إذا كنتُ قد أذعتُهُ في الناس، ثم لاح لي الخدشُ!؟

فكيف لو لم يَلُحْ لي الخدشُ، ولكنّ رجلاً آخَر اعْتَرَضَ عليَّ به**!؟**

فكيف لو كان المعترضُ ممَّن أكرهه؟!».

وبعدُ:

فما جوابُ السُّؤالِ -الأساسِ-؟!



(٨)
هل سكوت بعض أهل العلم -أحياناً- مراعاةً للمصالح والمفاسد-؛ أمر سائغ، أو خيانة؟

أَوَّلُ مَا يَنْبَغِي اتِّبَاعُهُ وَسُلُوكُهُ: مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ سُكُوتِ العُلَمَاءِ عَن بعضِ الأُمُورِ الَّتِي قَدْ يُفْتِي غَيْرُهُم فِيهَا؛ فَلَعَلَّهُ يَكُونُ عِنْدَهُم الحُجَّةُ (المُقْنِعَةُ)، وَيُعْرَفُ صَوَابُ مَوْقِفِهِمْ!

وَمِثْلُ هَذِهِ المَشَاكِلِ: يَنْبَغِي أَن تُعْرَضَ عَلَى العُلَمَاءِ؛ فَإِنَّ فِي مُشَاوَرَتِهِمْ خَيْراً كَثِيراً؛ فَقَد يُرَجِّحُونَ الكَلَامَ فِيهَا، وَقَد يُرَجِّحُونَ عَدَمَ الرَّدِّ المُعْلَنِ[1]، وَيُؤْثِرُونَ تَوْجِيهَ النَّصَائِحِ:

---

(١) وهل هذا الترجيحُ -القائمُ على المصلحة- خاصٌّ بالعُلماءِ -فقط-؟!

أم هو فيمَن دونَهم -مِن باب أوْلى-؟!

ولماذا لا نرى -هذه الأيام- إلا الإلزام -وما بُني عليه مِن خِصام -على الدوام!- **دون اعتبارٍ لهذا الكلام؟!!**

فضلاً عن اختلافِ وجوه الترجيح -**في تقدير المصالح والمفاسد**- مِن بلدٍ إلى بلدٍ، ومِن زمانٍ إلى زمانٍ، ومِن شخصٍ على شخص!

قال العِزُّ بنُ عبد السَّلام في «القواعد الصُّغْرَى» (ص٨٢):

«**وأكثر المصالح والمفاسد لا وقوفَ على مقاديرِها، وتحديدِها؟ وإنما تُعرَفُ -تقريباً- لعِزَّةِ الوقوفِ على تحديدها**».

وانظُر (ص٢٨٤-٢٨٥) -فيما سيأتي-.

- **فَإِمَّا** أَن يَسْتَفِيدَ المَنْصُوحُ.

- **وَإِمَّا** أَن يُعَانِدَ[1]، فَيَكُونَ قَد عَرَّضَ نَفْسَهُ لِنَقْدِ العُلَمَاءِ، وَلِإِسْقَاطِ نَفْسِهِ.

فَبِمِثْلِ هَذِهِ الأَسْبَابِ[2] نَضْمَنُ وِحْدَةَ الكَلِمَةِ فِي دَعْوَتِنا، وَمَعَ إِخْوانِنا، وَأَبنائِنا، وَمَشايِخِنا، وَيَسْلَمُ الشَّبَابُ مِن التَّفَرُّقِ والتَّمَزُّقِ -مِمَّا حَصَلَ فِعْلاً، وَكَانَ شَدِيداً -بِسَبَبِ التَّفَرُّدِ والتَّسَرُّعِ-.

أَقُولُ:

أَمَّا استدلالُ (البعضِ) بِبَعْضِ نُصُوصِ السُّنَّةِ وَالسِّيرَةِ عَلَى نَفْيِ مَبْدأ (**مُراعَاة المَصَالِح وَالمَفَاسِد**)؛ فالعكسُ هو الصحيحُ!

---

(١) وَلَكِنْ؛ كَيْفَ لَنَا أَنْ نَحْكُمَ عَلَى مَنْ لَمْ يَتَجَاوَبْ مَعَ نَصِيحَةٍ -مَا- بأَنَّهُ (مُعانِد) -وَبِخَاصَّةٍ إِذَا كَانَ سُنِّيًّا سَلَفِيًّا -مَعْرُوفاً-!؟!

فَهَلْ كُلُّ مَن لم يتجاوَبْ يكون كَذَلِك؟! وَهَلْ مِنْ شَرْطِ النَّاصِحِ أَنْ يَكُونَ مُصِيباً -دَائِماً-؟!

وَهَل الصَّبْرُ على هَذا خَيْرٌ، أَم إِسْقاطُهُ واسْتِئْصَالُهُ هو الخيرُ؟!

وَهَل الحُكْمُ فِي ذَلِكَ وَاحِدٌ؟!

أَمْ أَنَّهُ قَد يَخْتَلِفُ بِاخْتِلافِ البُلْدَانِ وَالأَحْوال؟!

وَهَل النَّاس -جَمِيعاً- فِي ذَلِكَ سَواء؟!

... أَسْئِلَة مُتَعَدِّدَة لاَ بُدَّ مِنْ الإجابة عليها، وَمَعْرِفَةِ الحَقِّ فِيهَا -قَبْلَ إِصْدار الأحكام، والإصرار على الكلام-!!

(٢) وبغيرِها: لن نَخْرُجَ مِن فتنةٍ إلا وتلحقُنا أُخرى!!

كما هو واضحٌ للعَيَان -الآن- في جميع البُلدان-!

طعنٌ بلا بُرهان، وقولٌ بالظَّنِّ والهَذَيان -بَلْ وَالبُهْتَان-.. آفتانِ مُدَمِّرَتان!!!

.. لقد ضجَّت -مِن ذا- صُدورُ أهل الإيمان، وتزلزلَتْ مِن هولِه الأركان!

بل يُقالُ -فِيه-:

كَانَ المُشْرِكُونَ يَقْتَرِحُونَ إِبْطَالَ دَعْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى التَّوْحِيدِ مِن أَسَاسِهَا، وَإِقَامَةَ دَوْلَةِ الشِّرْكِ عَلَى أَنْقَاضِهَا.

وَهذَا مَطْلَبٌ لا يَسْتَجِيبُ لَهُ أَضْعَفُ النَّاسِ عَقِيدَةً وَإِيمَاناً، فَضْلاً عَن الأَنْبِيَاءِ -عَلَيْهِم الصَّلاةُ وَالسَّلَام-؛ فَكَيْفَ بِسَيِّدِهِم ﷺ ؟!!

وَمِثَالُ تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَاءَ الكَعْبَةِ[1]: مِن بَاب: **تَرْكِ مَصْلَحَةٍ مَرْجُوحَةٍ لِدَرْءِ مَفْسَدَةٍ كَبِيرَةٍ، دَرْؤُهَا هُوَ الرَّاجِحُ وَالمُقَدَّمُ.**

وَهَذِهِ المَفْسَدَةُ هِيَ: خَشْيَةُ أَنْ تَرْتَدَّ قُرَيْشٌ -وَغَيْرُهُمْ مِن العَرَبِ-؛ لِمَكَانَةِ الكَعْبَةِ فِي نُفُوسِهِمْ، وَنُفُوسِ آبَائِهِمْ وَأَجْدَادِهِمْ؛ إِذْ هِيَ مَصْدَرُ فَخْرِهِمْ واعْتِزَازِهِمْ.

فَعَمَلُ الرَّسُولِ ﷺ -هَذَا- تَقْعِيدٌ لِقَاعِدَةٍ عَظِيمَةٍ، وتَأْصِيلٌ مَتِينٌ لأُمَّتِهِ؛ لِيُوَاجِهُوا بِهِ الأَحْدَاثَ وَالمَشَاكِلَ الدِّينِيَّةَ والسِّيَاسِيَّةَ والاجْتِمَاعِيَّةَ -وَغَيْرَهَا-.

إِذَنْ؛ فَتَرْكُ الرَّسُولِ ﷺ لهَذَا العَمَلِ لَيْسَ مِن بَابِ تَرْكِ عَمَلٍ فَرْعِيّ -كَمَا قِيلَ!-، **وَإِنَّمَا هُوَ دَفْعٌ لِلْفِتْنَةِ، وَتَأْصِيلٌ لِلأُمَّةِ؛ لِتُوَاجِهَ بِهِ الأَخْطَارَ والمَشَاكِلَ والفِتَنَ**[2].

---

(١) كَمَا رَوَاهُ البُخَارِي (١٢٦)، وَمُسْلم (١٣٢٢).

(٢) لماذا -إذن- لا تُراعى فوارقُ الزَّمان والمكان -في الحُكْمِ عَلَى الأعيان -في مِثلِ هذا-؛ فترى (الجميعَ!) يُؤْخذونَ بحُكْمٍ واحدٍ! وكأنَّ ظروفَهُم واحدةٌ، وتقديراتِهم واحدةٌ؟! =

وَ(**دَرْءُ المَفَاسِدِ مُقَدَّمٌ عَلَى جَلْبِ المَصَالِحِ**)[١]، وَ(**سَدُّ الذَّرَائِعِ**)[٢] -المُفْضِيَةِ إِلَى الأَضْرَارِ وَالمَفَاسِدِ-: **مِنَ الأُصُولِ العَظِيمَةِ الَّتِي لا يَقُومُ الإِسْلامُ وَحَيَاةُ المُسْلِمِينَ إِلَّا عَلَيْهِمَا.**

خُذْ -مَثَلاً- قَوْلَ الله -تَعَالَى-: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨]:

فَإِنَّ سَبَّ أَوْثَانِ المُشْرِكِينَ حَقٌّ، وَقُرْبَةٌ إِلَى الله، وَإِهَانَةٌ لِلأَنْدَاد، **لَكِنْ؛ لَـمَّا كَانَ قَدْ يُؤَدِّي إِلَى مَفْسَدَةٍ كُبْرَى -هِيَ سَبُّ الله-: وَجَبَ تَرْكُهُ.**

فَلَيْسَ هَذَا العَمَلُ -إِذَنْ- مِن بَابِ الفُرُوعِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِن بَابِ **الأُصُولِ وَالعَقَائِدِ.**

وَكَذَلِك: صَلَاةُ الصَّحَابَةِ وَرَاءَ عُثْمَان وَهُوَ يُتِمُّ[٣] فِي صَلَاةٍ كَانَ يَقْصُرُهَا

= **وهذا ظُلْمٌ بَيِّن، وَجَوْرٌ غَيْرُ هَيِّن...**

وبخاصَّةٍ «**أَنَّ الآراءَ تختلفُ في معرفةِ الصالحِ والأصلح، والفاسد والأفسد، وفي معرفة خير الخيرَيْن، وشرِّ الشَّرَّيْن**» -كما في «القواعد الصُّغرى» (ص١٠٧) للعزِّ بنِ عبدِ السَّلام-.

وانظُر ما تقدَّم -في (المقدمة)- (ص١٧٣).

(١) انْظُـر «المُوافَقَـات» (١/ ١٩٥و٢٤٣)، وَ(٢/ ١٥١و ٣٣٣و ٣٨٩)، و(٣/ ١٩٠و ٢٤١)، و(٤/ ٢٧٢- طَبْعَة دراز).

(٢) انْظُـر «مَجْمُـوع الفَتَـاوى» (٣٢/ ٢٢٥- ٢٢٨)، وَ «إِعْـلاَم المُـوقِّعِين» (٣/ ١٣٤-١٦٥ - طبعة طه عبد الرؤوف سعد).

(٣) رَوَاهُ البُخَارِي (١٠٨٤)، وَمُسْلِم (٦٥٩) عَن ابْن مَسْعُود. =

رَسُولُ الله ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ، وَعُمَرُ، لَيْسَت مِـن بَـابِ التَّنَـازُلِ عَـن سُـنَّةٍ أَو عَمَـلٍ فَرْعِيٍّ، وَإِنَّمَا مِن بَابِ (**دَرْءِ المَفَاسِدِ الكُبْرَى**).

فَلَوْ تَرَكُوا الصَّلَاةَ خَلْفَ إِمَامِ المُسْلِمِينَ: لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الخِـلَافِ، والتَّنَـازُعِ، وَافْتِرَاقِ الأُمَّةِ، وَسَفْكِ الدِّمَاءِ.

ثُمّ؛ أَلَيسَ المُشْرِكُونَ -أَنْفُسُهُمْ- قَد اقْتَرَحُوا عَلَى رَسُولِ الله ﷺ أُمُوراً -يَـوْمَ صُلْحِ الحُدَيْبِيَة[1]-؛ لِلتَّنَازُلِ عَنْهَا؟!

فَلِأَجْلِ المَصَالِحِ والمَفَاسِـدِ الَّتِـي رَاعَاهَـا اسْـتَجَابَ لَـهُمْ فِيهَـا؛ وَهِـيَ مِـن أُصُولِ الأُصُول.

وَمَا ذَلِكَ مِنْـهُ ﷺ إِلاَّ لأَنَّ مِـن وَرَاء ذَلِـكَ مَـصَالِحَ **عَظِيمَـةً**، مِنْهَـا: النَّـصْرُ العَزِيزُ، والفَتْحُ المُبِينُ، واقْتِلَاعُ جُذُورِ الشِّرْكِ والكُفْرِ.

وَهُوَ ﷺ بِهذَا الصُّلْح العَظِيم- كَانَ يَشْرَعُ قَوَاعِدَ الصُّلْح والـسِّلْم، وَقَوَاعِـدَ المُعَاهَدَاتِ بَيْنَ الدَّوْلَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وبَيْنَ أَعْدَائِهَا.

= وَفِيهِ قَوْلُ ابْنِ مَسْعُود -فِي بَعْضِ الرِّوَايَات-: «**الخِلافُ شَرّ**»- كَمَا فِي «صَحِيح سُـنَن أَبِي دَاوُد» (١٧٢٦) -لِشَيْخِنا-.

فأين فِقْهُ هذا التأصيلِ السَّلَفِيِّ في هذا الزَّمان؟!

وأين العاملُ به في ذا الأوان؟!

وانظُر ما تقدَّم (ص٦٨).

(١) كما سَيأْتِي -قَرِيباً-.

وَقَدْ قَالَ -تَعَالَى- إِشَادَةً بِهذَا الصُّلْحِ-: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا . لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَٰطًا مُّسْتَقِيمًا . وَيَنصُرَكَ ٱللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا . هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾ [الفتح: ١-٤].

لأَنَّ المُؤْمِنِينَ كَانَ قَد نَزَلَ بِهِمْ مِـن الغَـمِّ والكَـرْبِ بِـسَبَبِ الـصُّلْحِ -الَّـذِي ظَاهِرُهُ ضَيْمٌ وَظُلْمٌ، وَبَاطِنُهُ العِزَّةُ والنَّصْرُ- الشَّيْءُ الكَثِيرُ؛ لِأَنَّ أَمْرَهُ فَوْق مَـدَارِكِ البَشَرِ؛ مِمَّا أَطْلَعَ اللهُ عَلَيْهِ رَسُولَهُ الكَرِيم ﷺ.

وَقَدْ كَانَ ﷺ يَتَلَقَّى شُرُوطَ المُشْرِكِين الظَّالِمَةَ المُتَغَطْرِسَةَ بِصَدْرٍ رَحْب، وَنَفْسٍ مُطْمَئِنَّةٍ، وَهُوَ فِي غَايَةِ الثِّقَةِ بِإِعْلَاءِ كَلِمَةِ الله -سُبْحَانَه-، وَنَصْرِ رَبِّهِ.

وَرَوَى البُخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» -فِي كِتَـابِ (الـشروط) (حَـدِيث: ٢٧٣١-٢٧٣٢) -مِن حَدِيث المِسْوَر بن مَخْرَمَة وَمَرْوَان- فِي قِصَّةِ غَزْوَة الحُدَيْبِيَة-:

أَنَّهُ لَـمَّا جَاءَ مَنْدُوبُ قُرَيْش سُهَيْلُ بن عَمْرو، وَقَالَ: هَاتِ اكْتُبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ كِتَاباً، فَدَعَا رَسُولُ الله ﷺ الكَاتِبَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيم**».

فَقَالَ سُهَيْل: أَمَّا (الرَّحْمنُ)؛ فَوَاللهِ مَا أَدْرِي مَا هِيَ! وَلَكِن اكْتُـبْ: «بِاسْـمِكَ اللَّهُمَّ» -كَمَا كُنْتَ تَكْتُب-، فَقَالَ المُسْلِمُونَ: وَاللهِ لا نَكْتُبُهَا إِلَّا: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمن الرَّحِيم»، فَقَالَ النَّبِيُّ: «**اكْتُبْ: بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ**»، ثُمَّ قَالَ:

«**هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ**».

فَقَالَ سُهَيْل: وَاللهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ رَسُولُ اللهِ مَا صَـدَدْنَاكَ عَـن البَيْـتِ، وَلا

قَاتَلْنَاكَ، وَلَكِن اكْتُب: «مُحَمَّد بن عَبْد الله»، فَقَـالَ النَّبِـيُّ ﷺ: «**والله إِنِّي لَرَسُـولُ الله -وَإِنْ كَذَبْتُمُونِي-، اكْتُبْ: مُحَمَّد بن عَبْد الله**».

... **فَهَلْ هَذَا التَّصَرُّفُ، وَهذِهِ المُوَافَقَةُ والتَّسَامُحُ، كَانَتْ فِي أُمُـورٍ يَـسِيرَة، أَو كَانَتْ فِي أُمُورٍ كَبِيرَة، وَأُصُول عَظِيمَة؟!**

لَكِنْ؛ فَعَلَها رَسُولُ الله ﷺ لأَجْلِ أَنَّ وَرَاءَهَا مَا لا يُدْرِكُـهُ العَقْـلُ مِـن نَـصْرِ الإِسْلامِ، وَظُهُورِهِ عَلَى الكُفْرِ وَالشِّرْكِ.

إِنَّ فَوَائِدَ هَذَا الصُّلْح لَعَظِيمَةٌ جِدًّا، وَقَدْ ذَكَرَهَا الإِمَامُ ابْنُ القَيِّمُ -رَحِمَهُ الله- فِي «زَاد المَعَاد».

ونَخْتَارُ مِنْهَا مَا يُنَاسِبُ المَقَام:

قَالَ ابْـنُ القَـيِّم -رَحِمَـهُ الله- فِي «زَاد المَعَـاد» (٣/ ٣٠٤-٣٠٦) -فِي فَوَائِـدِ صُلْحِ الحُدَيْبِيَة-:

«**مِنْهَا**: جَوَازُ ابْتِدَاءِ الإِمَامِ بِطَلَبِ صُلْحِ العَدُوِّ -**إِذَا رَأَى المَصْلَحَةَ لِلْمُسْلِمِينَ فِيهِ**-، وَلا يَتَوَقَّفُ ذَلِكَ عَلَى أَن يَكُونَ ابْتِدَاءُ الطَّلَبِ مِنْهُمْ.

وَمِنْهَا: احْتِمَالُ قِلَّةِ أَدَبِ رَسُولِ الكُفَّارِ، وَجَهْلِـهِ، وَجَفْوَتِـهِ، وَلا يُقَابَـلُ عَـلَى ذَلِكَ؛ **لِـمَا فِيهِ مِن المَصْلَحَةِ العَامَّةِ.**

وَمِنْهَا: أَنَّ مُصَالَحَةَ المُشْرِكِينَ بِبَعْضِ مَا فِيـهِ ضَـيْمٌ عَـلَى المُسْلِمِينَ -**لِلْمَـصْلَحَةِ**

الرَّاجِحَةِ، وَدَفْعِ مَا هُوَ شَرٌّ مِنْهُ-؛ فَفِيهِ: **دَفْعُ أَعْلَى المَفْسَدَتَيْنِ بِاحْتِمَالِ أَدْنَاهُمَا**»[1] ا.هـ.

وَقَالَ -رَحِمَهُ اللهُ- فِي مَوْضِعٍ آخَرَ (٣/ ٣٠٩-٣١٠):

«الإِشَارَةُ إِلَى بَعْضِ الحِكَمِ الَّتِي تَضَمَّنَتْهَا هَذِهِ الهُدْنَةُ -وَهِيَ أَكْبَرُ وَأَجَلُّ مِن أَن يُحِيطَ بِهَا إِلَّا اللهُ الَّذِي أَحْكَمَ أَسْبَابَهَا، فَوَقَعَتِ الغَايَةُ عَلَى الوَجْهِ الَّذِي اقْتَضَتْهُ حِكْمَتُهُ وَحَمْدُهُ-:

فَمِنْهَا: أَنَّهَا كَانَتْ مُقَدِّمَةً بَيْنَ يَدَيِ الفَتْحِ الأَعْظَمِ الَّذِي أَعَزَّ اللهُ بِهِ رَسُولَهُ وَجُنْدَهُ، وَدَخَلَ النَّاسُ -بِهِ- فِي دِينِ اللهِ أَفْوَاجاً.

فَكَانَتْ هَذِهِ الهُدْنَةُ بَاباً لَهُ، وَمِفْتَاحاً، وَمُؤْذِناً بَيْنَ يَدَيْهِ.

وَهذِهِ عَادَةُ اللهِ فِي الأُمُورِ العِظَامِ الَّتِي يَقْتَضِيهَا -قَدَراً وَشَرْعاً-: أَنْ يُوَطِّئَ لَهَا بَيْنَ يَدَيْهَا مُقَدِّمَاتٍ وَتَوْطِئَاتٍ تُؤْذِنُ بِهَا، وتَدُلُّ عَلَيْهَا.

وَمِنْهَا: أَنَّ هَذِهِ الهُدْنَةَ كَانَتْ مِن أَعْظَمِ الفُتُوحِ؛ فَإِنَّ النَّاسَ أَمِنَ بَعْضُهُمْ

---

(١) **وهذا أصلٌ فقهيٌّ عامٌّ -كما قرَّرَهُ عُلَماءُ الإسلامِ** -مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ-؛ منهم: الإمامُ ابنُ القيِّم في «روضة المُحِبِّين» (ص١٣١) -مهمّ-، و«القواعد الحِسان في تفسير القرآن» (رقم:٣٥) -للسَّعْدي-، و«الأشباه والنظائر» (١/ ٤١) -لابنِ السُّبْكِيّ-، و«فتح الباري» (١/ ٣٢٩)، و«شرح النووي على مسلم» (١٠/ ١٤٣).

ولكنْ؛ **أَيْنَ هَذا الفِقْهُ -اليَوْمَ- مِنْ أُولَئِكَ الغُلاَةِ المُتَشَدِّدِين -هُنا، وهُناك، وهُنالك!-غَفَرَ اللهُ لنا ولهم- الَّذِينَ لاَ يَعْرِفُونَ المَصَالِحَ وَالمَفَاسد؛ فَضْلاً عَنْ أَنْ يُرَجِّحُوا الأَعْلَى مِنْهُما -جَلْباً، أَوْ دَفْعاً- بِحَسَبِ الظُّروفِ وَالوَقَائِعِ؟!**

بَعْضاً، وَاخْتَلَطَ الْمُسْلِمُونَ بِالكُفَّارِ، وَبَادَؤُوهُمْ بِالدَّعْوَةِ، وأَسْمَعُوهُم القُرْآنَ، وَنَاظَرُوهُمْ عَلَى الإِسْلامِ جَهْرَةً -آمِنِينَ-.

وَظَهَرَ مَن كَانَ مُخْتَفِياً بِالإِسْلَامِ، وَدَخَلَ في مُدَّةِ الهُدْنَةِ مَن شَاءَ اللهُ أَنْ يَدْخُلَ، وَلِهَذَا سَمَّاهُ اللهُ: ﴿فَتْحًا مُّبِينًا﴾.

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ[1]: قَضَيْنَا لَكَ قَضَاءً عَظِيماً.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ[2]: هُوَ مَا قَضَى اللهُ لَهُ بِالحُدَيْبِيَة».

قَالَ الحَافِظُ في «الفَتْح» (٥/ ٣٥٢): «فِيهِ جَوَازُ بَعْضِ الْمُسَامحَةِ في أَمْرِ الدِّينِ، واحْتِمَالُ الضَّيْمِ فِيهِ **-مَا لَمْ يَكُنْ قَادِحاً في أَصْلِهِ-؛** إِذَا تَعَيَّنَ ذَلِكَ **طَرِيقاً لِلسَّلَامَةِ في الحَالِ، والصَّلَاحِ في المآلِ-؛** سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ في حَالِ ضَعْفِ الْمُسْلِمِينَ، أَو قُوَّتِهِمْ».

أَقُولُ:

لَقَدْ تَسَامَحَ رَسُولُ الله ﷺ في هَذَا الصُّلْحِ في أُمُورٍ عَظِيمَةٍ مِن أُصُولٍ وَفُرُوعٍ:

فَمِنَ الأُصُولِ الَّتِي تَسَامَحَ فِيهَا ﷺ:

عَدَمُ كِتَابَةِ: «بِسْمِ الله الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ»، والأَخْذُ بِمَا اقْتَرَحَهُ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو:

---

(١) «غريب القرآن» (ص٤١٢) -له-.

(٢) «تفسيره» (٢/ ٦٠١).

(بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ)! مَعَ غَضَبِ الصَّحَابَةِ، وَحَلِفِهِمْ بِاللهِ أَنَّهُ لا يُكْتَبُ إِلَّا: «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»!

وَتَسَامَحَ ﷺ فِي عَدَمِ كِتَابَةِ: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ»، -وَهِيَ الرُّكْنُ الثَّانِي مِن أَرْكَانِ الشَّهَادَتَيْنِ، أَصْلِ الإِسْلامِ-، وَكَتَبَ مَا أَصَرَّ عَلَيْهِ سُهَيْلُ بنُ عَمْرٍو -مَنْدُوبُ قُرَيشٍ-: (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ).

... إِلَى شُرُوطٍ مُجْحِفَةٍ أُخْرَى، مِنْهَا: أَنَّ مُحَمَّداً ﷺ يَرُدُّ مَن جَاءَهُ مِن مَكَّةَ مُسْلِماً، وَلا تَرُدُّ قُرَيْشٌ مَن جَاءَهَا مِن المَدِينَةِ، مِمَّا زَادَ الصَّحَابَةَ حَنَقاً وَغَيْظاً، حَتَّى قَالَ عُمَرُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وَهُوَ يُخَاطِبُ النَّبِيَّ ﷺ-: أَلَسْتَ نَبِيَّ اللهِ حَقًّا؟

فَقَالَ رَسُول اللهِ: «بَلَى».

فَقَالَ عُمَرُ: أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ، وَعَدُوُّنَا عَلَى البَاطِلِ؟!

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: «بَلَى».

فَقَالَ عُمَر: فَلِمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا؟!!

فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنِّي رَسُولُ اللهِ، وَلَسْتُ عَاصِيَهُ، وَهُوَ نَاصِرِي**»[1].

لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يُدْرِكُ مَا لا يُدْرِكُهُ عُمَرُ -الفَارُوقُ العَبْقَرِيُّ- وَلا غَيْرُهُ-.

ثُمَّ أَقُولُ:

مَا رَأْيُكُمْ فِي هَذَا التَّسَامُحِ الَّذِي قَامَ عَلَى **جَلْبِ المَصَالِحِ وَدَرْءِ المَفَاسِدِ**؛ أَلَيْسَ

(١) رواهُ البخاريُّ (٢٥٨١) -كما تقدَّم-.

لَنَا في رَسُولِ الله ﷺ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ(١)؟!

فلَعَلَّ العُلَمَاءَ الَّذِينَ تَرَى سُكُوتَهُمْ تَنَازُلاً -وَرُبَّمَا رَأَيْتَهُ كِتْمَاناً وَخِيَانَـةً!- أَبْعَـدُ نَظَراً مِنْكَ، وَأَعْرَفُ بِالمَصَالِحِ وَالمَفَاسِدِ، وَأَعْرَفُ بِالقَوَاعِدِ والأُصُولِ، وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى المَوَاقِفِ والتَّصرُّفَاتِ.

---

(١) نعم -واللـهِ- **حُبًّا وكَرامة**-؛ وإلَّا؛ خِبْنَا وخَسِرْنا...

على أنِّي أذكرُ شيئاً مهمًّا -يُستفادُ من الحديث نفسِه- في موضوع (**المصالح والمفاسد**)-:

إنَّ تقديرَ المصالح والمفاسد أمرٌ ليس قطعيًّا؛ فقد تختلفُ فيه الأفكار، وتتردَّدُ فيه الأنظار.

ولا مَخْرَجَ مِن ذلك -بِالحَقِّ- إلا التفاهُم، والتباحُث، والتناصُح، والتواصي.

وَقَدْ قالَ الشيخُ عبيدٌ الجابريُّ -وَفَّقَهُ الله- في «**أصولٌ وقواعِدُ في المنهجِ السَّلَفِيِّ**»:

«النصيحةُ لها حدٌّ محدودٌ؛ فالشَّخصُ المبتدعُ: إذا رأيتَ أنَّ قُرْبَكَ يُؤَثِّرُ فيـه، ويكسرُ حِدَّتَـهُ في البِدعة، ويقرِّبُهُ إلى السَّلَفِيَّةِ: **فعليكَ به؛ كُن معه.**

لكنْ؛ إذا لم يكنْ نُصحُك نافعاً له، ولا مُفيداً؛ فانفُض يديك منه، ثم -بعد ذلـك- عامِلْـهُ بـما يستحقُّ: قد يُهجَر، وقد لا يُهجر، ولكنَّهُ يُحذَّرُ مِن أفكارِه.

هذا أمرٌ راجعٌ إلى (**قاعدةِ النَّظَرِ في المفاسدِ والمصالحِ**) المترتِّبةِ على ذلك».

قلتُ: وَهَذَا كَلامٌ دَقِيق؛ بَلْ غَايَةٌ فِي التَّحْقِيق.

ولكنَّنَا نتساءَل -حولَ (**بعضِ النَّاس!**)-: أينَ التطبيق -مع الأسف العميق-؟!!

... فكيف إذا كان هذا الأمرُ ليس في حقِّ (مبتدعٍ)، وإنَّما هو في حـقِّ **سُـنِّيٍّ وَقَـعَ في خطـأٍ، أو بِدعة -حَسْبُ-؟!**

ومِن المُقَرَّر -**عند مُحَقِّقِي عُلَمَاءِ أهل السُّنَّة**-: أنَّهُ **ليس كُلُّ مَن وَقَعَ في بِدعةٍ صار مُبتدعاً**...

إلَّا عند غُلاة التَّبْدِيع، والمُتشدِّدين -بغيرِ حقّ- في التجريح!

وقارِن بما تقدَّم (ص٢٤٧) - **وهو مهمّ-؛ مِمَّا خالَفَ ذا!!**

وما هُنا -لا شَكَّ- أضبطُ...

وَإِلَى اللهِ الْمُشْتَكَى مِن تَسَرُّعَاتٍ وَمُبَادَرَاتٍ لَيْسَ فِيهَا أَيُّ الْتِفَاتٍ إِلَى هَذِهِ الأُمُورِ العَظِيمَةِ، فَأَذَاقَت الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ الأَمَرَّيْنِ، وَأَوْقَعَتْهَا في غُرْبَةٍ وَكُرْبَةٍ(١).

---

(١) أَقُولُ -بَعْدَ هَذا التَّأْصِيل الجَمِيل، والبحثِ الجَلِيل-:

هَل المَصَالِحُ وَالمَفَاسِدُ -وُجُوداً وَعَدَماً- فِي دَرَجَة وَاحِدَة؟

وَهَل إِدْراكُهَا وَالوُقُوفُ عَلى مآلاتِها ذو نَمَطٍ وَاحِد؟

وَهَلْ مَا جَازَ لِلعُلَمَاءِ يَجُوزُ لِطُلاَّبِ العِلْمِ -بِحَسَب وَقَائِعِهِم وَظُرُوفِهِم-، أَمْ لاَ يَجُوز؟

أَلَيْسَ جَوازُهُ لهؤلاء -مِنْ بَابِ أَوْلَى- مَع التَّدْقِيقِ المنهجيِّ، وَالتَّأَنِّي العِلميِّ؟

وَهَل المَسَائِلُ الَّتِي تُراعَى فِيهَا المَصَالِحُ وَالمَفَاسِدُ مَحْدُودَةٌ؛ أَمْ أَنَّهَا تَتَجَدَّدُ -وتتعدَّد- بِحَسَبِ الأَحْوَال؟

وَهَل البُلْدَان، وَالظُّرُوف لَهَا دَوْرٌ فِي هَذا البَاب؟!

وَهَلْ ظُرُوفُ (مَكَّة) كَظُرُوفِ (الرِّياض)؟!

وَهَل ظُرُوفُ (جيزَان!) كَظُرُوفِ (عمَّان!)؟!

وَهَلْ ظُرُوفُ (تونُس) كَظُرُوفِ (دِمَشْق)؟!

... كَظُرُوفِ (العِراق)؟!

... (فلسطين)؟!

... (لِيبيا)؟!

... (مِصْر)؟!

... (أَمْريكا)؟!

... (أوروبَّا)؟!

وهَلْ مُحَاسَبَةُ (الجَمِيع) -بِنَمَطٍ وَاحِدٍ، وَظَرْفٍ وَاحِدٍ، وَ(أَحْكَام) وَاحِدَة- تَلْتَقِي -مِنْ قَرِيب أَوْ مِنْ بَعِيد- قَاعِدَةَ المَصَالِح وَالمَفَاسِد -العَظِيمَةَ- هَذه؟!

وَهَل يُسَوِّغُ الاخْتِلافُ فِي الحُكْمِ عَلَى شَخْصٍ -مَا- بِأَنَّهُ (مُبْتَدِع) -مَثَلاً- إِقَامَةَ الدُّنْيا وَعَدَمَ=

(٩)

هل نهي الجهال عن الخوض في الفتن، يخالف ما جاءت به الرسل، وترده العقول؟

كَمِثْلِ قَوْلِ القَائِلِ -للجُهَّال، أو عامَّة الشباب-نَاصِحاً-:

(لا تَدْخُلُوا في هَذِهِ الفِتْنَةِ)...

=إِقْعَادِها -كَمَا يُقَال!-؟!

ثُمَّ يُنْصَبُ عَلَى ذَلِكَ الاختلافِ -أو المُخالَفةِ-، **الوَلاءُ وَالبَراء، وَالهَجْرُ وَالعِدَاء، وَالبُغْضُ وَالبَلاء، وَالسَّرَّاءُ وَالضَّرَّاء؟!**

ذُو الحَزْمِ لاَ يَبْتَدِي أَمْراً يَهُمُّ بِهِ حَتَّى يُطالِعَ مَا تَبْدُو عَوَاقِبُهُ

مع التنبيه -مُكَرَّراً- إلى أنَّ المختلِفَيْن في هذه الجزئية -فيما أردتُ- مُتَّفِقان -تماماً- في أصول **المنهج السَّلَفِيِّ، والعقيدة السَّلَفِيَّة** -جميعاً-!!!

اعْذِرُونِي -إِذَا سَارَعْتُ بِالإِجَابَةِ- قَائِلاً:

لاَ أَقُولُ: إِنَّ ذَلِكَ -كَذَلِكَ- لَيْسَ هُوَ ذَا صِلَةٍ بِمَوْضُوعِ المَصَالِحِ وَالمَفَاسِدِ -فقَط-؛ بَلْ أَقُول:

إِنَّهُ لَيْسَ ذَا صِلَةٍ بِأَيِّ عَقْلٍ، أَوْ نَقْلٍ، أَوْ عُرْفٍ، أَوْ مُعامَلَة!!!

وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ مِنَ النُّقول المهمَّة المتعلِّقة **بتأثير (الزمان) و(المكان) على الأحكام** -فيما نحن فيه- **(المَسْأَلَة الرَّابِعَة عَشْرَة)** -مِن المُقَدِّمَة-.

و: (**هذَا خِلافٌ بَـيْنَ المشَايخِ**)(١)...

و: (**مَنْ لا يَعْنِيهِ الأَمْرُ لا يَدْخُلُ فِيهِ**)...

و: (**مَنْ يُرِيدُ أَنْ يحْكُمَ: يَنْظُر مَعَ مَن الحَقّ، وَيَأْخُذ بِـما يُـؤَدِّي إِلَيْـهِ اجْتِهَـادُهُ، وَيَقْتَنِعُ بِهِ**)...

... فَثَمَّةَ مَنْ يُناقِضُ هَذَا التوجيهَ وَيَرْفُضُه؛ بَلْ يجْعَلُهُ (**مُيُوعَة**)!!!

وبالمثال يتَّضحُ الاستدلال:

فقـد وَقَـعَ هَـذا الطَّعْـنُ -بِالمُيُوعَـةِ! -فِعـلاً- فِي بَعْـضِ أَفاضِـلِ طَلَبَـةِ العِلْـم الجزائِـرِيِّين(٢)؛ مِمَّـن كَـانَ الرِّفْـقُ بِـهِ أَوْلَى؛ لأَنَّ الـشِّدَّةَ

(١) ففي بعض الخلافات (الحادَّة = الحارَّة) -هذه الأيام- بين (بعض المشايخ) -**مِن إخوان الأمس، أعداء اليوم!- وقد بدَّعَ بعضُهم بعضاً!** -وَقَفَ مشايخ آخرون -ممَّن لهم بِهِما كبيرُ صِلَةٍ!- موقفَ الحياد، ولم يتدخَّلوا بينهما، ولم ينتصروا لأحدٍ منهما -**رضاً بالسَّلامة**-!!

فما موقفُ (الغُلاة = المتشدِّدين) من هذا الصَّنيع؟!

ولماذا الانتقائيَّةُ؛ فيُسْكَتُ عن أحد، ويُتكَلَّمُ في آخَرَ؟!

وما ضوابطُ كُلٍّ؟!

(٢) فَهَلِ (**الشَّامِيُّون**) غَيْرُ (الجَزَائِرِيِّين)؟!

و(المِصْرِيُّونَ) غَيْرُ (**السُّعُودِيِّين**)؟!

و(القَرِيبُون) غَيْرُ (البَعِيدِين)؟!

وَمَا ضَوابِطُ كُلٍّ؟!؟

أم أنَّ المَنَاطَ واحدٌ، والثمرةَ واحدةٌ؟!

راجياً -مِن صميم قلبي- أنْ لا يكونَ **للعُنْصُرِيَّةِ** -المقيتة-، و(**الإقليميَّةِ**) -البغيضةِ- في=

عَلَيْهِ[١] زَادَت القَضِيَّةَ تَأَزُّماً.

بَلْ إنَّ **الطَّعْنَ فِيهِ أَدَّى إِلَى فِتْنَةٍ كَبِيرَةٍ** فِي (الجَزَائِرِ) وَ(فَرَنْسَا)[٢]، **حَيْثُ فَرَّقَتِ السَّلَفِيِّينَ شَذَرَ مَذَر، وَجَعَلَتْ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيداً.**

لَقَدْ بُذِلَتْ جُهُودٌ عَظِيمَةٌ فِي نَشْرِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ فِي (فَرَنْسَا) -مِن نَشْرِ الكُتُبِ النَّافِعَةِ، وَالأَشْرِطَةِ، والمُحَاضَرَاتِ السَّلَفِيَّةِ-، تِلْكُم الجُهُودُ الَّتِي تُوَضِّحُ المَنْهَجَ السَّلَفِيَّ، وَتَدْحَضُ ضَلالاتِ وَأَبَاطِيلَ أَهْل الأَهْوَاء.

فاجْتَمَعَ عَلَى المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ أَعْدَادٌ كَبِيرَةٌ -**مُتَّفِقَةً عَلَى الحَقِّ، مُتَعَاوِنَةً عَلَى الحَقِّ، مُتَآخِيَةً فِي الله**-؛ الأَمْرُ الَّذِي كَبَتَ أَهْلَ البَاطِلِ -مِن جَمَاعَةِ التَّبْلِيغِ، وَالإِخْوَانِ -وفَصَائِلِهِمْ-، وَذلِكَ مِمَّا يُسَاعِدُ عَلَى انْتِشَارِ السَّلَفِيَّةِ.

=**(الدعوة السلفية)** -أو بعضِ حَمَلَتِها- موقعُ قَلَم، أو موضعُ قَدَم:

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «قاعدة في المحبة» (ص١٣٣):

«**فلا يُفَرَّقُ بين المؤمنين لأجل ما يتميَّزُ به بعضُهم عن بعض؛ مثل الأنساب والبُلدان...**

بل يُعطَى كُلٌّ مِن ذلك حقَّه -كما أَمَرَ اللهُ ورسولُهُ-».

وقال في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٢٢):

«**فمَن تعصَّبَ لأهلِ بلدتِه، أو مذهبِه، أو طريقتِه، أو قرابتِه، أو لأصدقائِه -دونَ غيرِهم-: كانت فيه شُعْبَةٌ مِن الجاهلية**؛ حتى يكونَ المؤمنون كما أمرهم اللهُ -تعالى- معتصمين بحبلِه، وكتابِه، وسنة رسوله».

أَمْ أنَّ الأمرَ(!) -**فِي بَعْضِ الأَمْرِ!**- على معنى النَّصّ القرآني: ﴿وَلَوْلَا رَهْطُكَ لَرَجَمْنَاكَ﴾!!؟؟

(١) وعلى غيره!

(٢) بل وفي غيرِهما -كثير- مِن بلادِ العَرَب والعَجَم!!

وَلَـمَّا طُعِنَ فِي طَالِبِ العِلْمِ الجَزَائِرِيِّ -هذا- بِالمُيُوعَة[١]: جَاءَتِ الفِتَنُ، واشْتَعَلَتْ نِيرَانُ الفُرْقَةِ الَّتِي أَوْقَفَتِ الدَّعْوَةَ وَدَمَّرَتْهَا[٢]، وَجَعَلَتْ بَأْسَ أَهْلِهَا بَيْنَهُمْ!

وَلَقَدْ تَعِبَ أَهْلُ السُّنَّةِ مِن مُعَالَجَةِ آثَارِ كَلَامِ مَن لا يَنْظُرُ في العَوَاقِبِ، وَلا يُرَاعِي المَصَالِحَ وَالمَفَاسِدَ، وَلا يَسْتَخْدِمُ الرِّفْقَ والحِكْمَةَ[٣] -تِلْكُمُ الأُصُولُ العَظِيمَةُ الَّتِي يَجِبُ مُرَاعَاتُهَا، وَلا تَقُومُ لِلدَّعْوَةِ قَائِمَةٌ إِلَّا بِهَا-.

وَمَعَ الأَسَفِ؛ إِنَّ كُلَّ مَن يُدْرِكُ حَجْمَ هَذِهِ المُعْضِلَةِ، وَيَنْصُرُ هَذِهِ المُعَالَجَاتِ المَشْرُوعَةَ: يُرْمَى بِالتَّمْيِيعِ، وأَحْزَابِ التَّمْيِيعِ[٤]...

---

(١) فَكَيْفَ إِذَا قِيلَ -فِيه-: سَاقِطٌ؟! مِسْكِينٌ؟! ضَائِعٌ، مُتَفَلْسِف؟!

وبسببِ ماذا؟!

بسبب مُخالفةِ حُكْمٍ بالبدعةِ -ضمن اجتهادٍ سُنِّيٍّ سائغٍ- على شخصٍ، أَوْ أَشْخَاصٍ!

وكيف وقد أُلْحِقَ بهذا الطالب (الجزائريِّ): سعوديُّون، وشاميُّون، ومصريُّون؟!

و﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾...

(٢) وهذا يحدثُ -الآن- ولا يزالُ يحدُثُ -في دُولٍ أُخرى، وأماكنَ شتَّى -والحبلُ على الجَرَّار- كما يُقال-!!

... إلا أن يتدارَكَنا اللهُ -تعالى- برحمتِه -وهو العليُّ المُتَعَال-.

(٣) ولا يزالُ أولئك (يُتْعِبُون)، وهؤلاء (يَتْعَبُون)!

و﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾...

(٤) وَمَا أَكْثَرَ التُّهَمَ الجَاهِزَةَ -اليَوْم- زيادةً على (التَّمْييع!) -مِن هُنا وهُنا!-:

هَذَا مُرْجِئٌ! =

- فَقَوْلُ النَّاصِحِ لِلشَّبَابِ: **(لا تَدْخُلُوا في الفِتْنَةِ)**:

لا يَنْبَغِي الاعْتِرَاض عَلَيْهِ؛ **فَإِنَّ كَثِيراً مِن الشَّبَابِ إِذَا خَاضُوا في الفِتْنَةِ جَرَفَتْهُمْ، أَو مَزَّقَتْهُمْ!**[1]

وَقَد حَصَلَ هَذَا -فِعلاً-...

فَالأَسْلَمُ لَهُم: البُعْدُ عَنْهَا، وَعَدَمُ الخَوْضِ فِيهَا، والحِفَاظُ عَلَى عَقِيدَتِهِمْ، وَأُخُوَّتِهِم في الله، وَأَنْ يَدَعُوا العِلَاجَ لِلْعُلَمَاءِ[2].

= هَذَا مُضَيِّعٌ!

هَذَا مُقَلِّدٌ!

هَذَا سَاقِطٌ!

هذا مُتَفَلْسِف!

وَاللهُ -تعالى- يَقُول: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾...

فلن نَيْأَسَ، ولن نَبْأَس -بإِذْنِ الله -عَزَّ شأْنُهُ-.

غَفَرَ اللهُ للجميع...

(١) قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ٢٣٧):

«الواجبُ أمرُ العامَّةِ بالجُمَل الثَّابِتَةِ بالنَّصِّ والإجماعِ، **ومنعُهُم مِن الخوضِ في التفصيل الذي يُوقِعُ بينهم الفُرقة والاختلاف**؛ فإِنَّ الفُرقة والاختلاف مِن أعظم ما نهى اللهُ عنهُ ورسولُه».

(٢) وَهَذَا -بِذَاتِهِ- أَصْلٌ مِنْ أَهَمِّ الأُصُولِ المنهجيَّة **-وهو الأصلُ السادسُ عشرَ-**...

وَالَّذِي نَرَاهُ -اليَوْم- عَكْسُ ذَلِكَ -مِنْ جِهَتَيْن-:

١- أَنَّ (أكثر) السَّاحَةِ مُفَرَّغَةٌ لِلشَّبَاب، وَلِلجُهلاء؛ يَخُوضُونَ فِيهَا، وَيَسْرَحُونَ، وَيَمْرَحُون!

٢- أَنَّ لِنَفَرٍ مِن الشَّباب -وَبعضِ الجُهَلاءِ-وللأسف- تَأْثِيراً عَلَى بَعْضِ المَشَايِخِ الأفاضِل؛=

وَمِنَ المَعْلُومِ لِكُلِّ ذِي نَظَر: أَنَّ كَثِيراً مِن الصَّحَابَةِ تَوَقَّفُوا عَن المُشَارَكَةِ في فِتْنَةِ (الجَمَلِ) وَ(صِفِّين) -مِنْهُمْ: سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَابْنُ عُمَرَ، وَأُسَامَةُ ابنُ زَيْدٍ[1]-.

- وَمِثْلُهُ قَوْلُ النَّاصِح: **(وَمَنْ لا يَعْنِيهِ الأَمْرُ لا يَدْخُلُ فِيهِ):**

فَلاَ شَكَّ أَنَّ كَثِيراً مِمَّنْ لا يَعْنِيهُمُ الأَمْرُ -والمُغْرِضِينَ- قَد يَخُوضُونَ في الفِتْنَةِ لِيَزِيدُوهَا اشْتِعَالاً!

=بِحَيْثُ يَكادُ يَكُونُ لَهُم حُكْمٌ ظاهِرٌ عَلَيْهِم، وَأَثَرٌ بالِغٌ فِيهِم!!!

... ولئِن كان هذا الكلامُ صعباً (!) -شيئاً ما-؛ لكنَّهُ واقعٌ -وللأسف-:

ويُؤَيِّدُهُ: ما في «صحيح البُخاري» (٣٦٩١) عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال:

«ما بَعَثَ اللهُ مِن نبيٍّ ولا استخلفَ مِن خليفةٍ إلَّا كانت له بِطانَتان: بِطانةٌ تأمُرُهُ بالمعروفِ، وتحُضُّهُ عليه، وبطانةٌ تأمرُهُ بالشرِّ، وتحضُّهُ عليه، والمعصومُ مَن عَصَمَهُ اللهُ».

ويُؤَيِّدُهُ -كذلك-: ما رواهُ البُخاريُّ(٢٥٣٤)، ومسلم(١٧١٣) عن أمِّ سَلَمَةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال:

«إنَّكُم تختصمونَ إليَّ، ولعلَّ بعضَكم أن يكون ألحنَ بحُجَّتِهِ مِن بعضٍ؛ فأقضي له على نحو ما أسمعُ منه..».

قلتُ:

فإذا كان هذا حالَ النبيِّ - **وهو المعصومُ ﷺ بالوحيِ الجليل، والمُسَدَّدُ بالتنزيل**-؛ فكيف مَن دونَه -عليه الصلاة والسلام- في كثيرٍ لا قليل؟!

(١) انظُر «فتح الباري» (١٣/ ٣٤)، و«منهاج السُّنَّة النبوية» (٦/ ٣٣٣).

وما أجملَ ما روى ابنُ سعد في «طبقاته» (٧/ ١٤٣) عن مُطَرِّف بن عبد الله بن الشِّخِّير، قال:

«لبِثْتُ في فتنة ابن الزبير سبعَ سنين؛ ما خبَّرْتُ! ولا اسْتَخْبَرْتُ! **وما سلمتُ**»...

فكيف بمَن خاض؟! وتناولَ الأعراض؟!!

وَهذَا أَمْرٌ مَلْمُوسٌ!

فَالأَسْلَمُ لِلدَّعْوَةِ وَأَهْلِهَا: أَن لا يَدْخُلَ هَؤُلاءِ في الأَمْرِ.

- وَكَذلِكَ قَوْلُ النَّاصِح: (**وَمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَحْكُمَ: يَنْظُر مَعَ مَنِ الحَقّ، وَيَأْخُذ بِما يُؤَدِّي إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُ، وَيَقْتَنِعُ بِهِ**[1]):

وَهذَا كَلامٌ حَقٌّ لِـمَنْ هُوَ مُؤَهَّلٌ لِلنَّظَرِ والحُكْم -مَعَ تَجَرُّدِهِ لله-[2].

إِذَنْ؛ **فَالحُكْمُ عَلَى كَلاَمِ النَّاصِحِ -هَذا- بِأَنَّهُ: مُيُوعَةٌ: حُكْـمٌ فِيـهِ تَهْوِيـلٌ؛ لا يَجُوزُ نِسْبَتُهُ إِلَى المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ -بِحَالٍ مِن الأَحْوَالِ-.**

* * * * *

---

(١) تأمَّل قولَه: «**بما يؤدِّي إليه اجتهادُهُ**»، وقولَهُ: «**ويقْتَنِعُ به**»...

وقارِنْهُ بحالِ مَن يريدُ إلزامَ الآخرين برأيه -بالقوة- **ومِن غير اجتهاد، ولا قناعة!**-..

مع أنَّ المبدأ العسكريَّ (!) المشهورَ: (نفِّذ [ثُمَّ] ناقِش)! أمَّا (هذا): فيُريدُها -أخيراً-: (**نفِّذ ولا تُناقش**)!!!

(٢) وَ(التجرُّد لله): **عَمَلٌ قَلْبِيٌّ صِرْفٍ**؛ لاَ يَعْلَمُ حقيقتَهُ إِلَّا رَبُّ العَالَمِين -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-؛ الَّذِي ﴿يَعْلَمُ خَآئِنَةَ ٱلْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِى ٱلصُّدُورُ﴾، وَهُوَ -وَحْدَهُ-سُبْحَانَه- ﴿يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾.

وَظَاهِرٌ -مِنْ هَذِهِ النُّقْطَةِ الأَخِيرَة- أَنَّ مِثْلَ هَذا النَّظَرِ الحـقِّ **لا يجـوزُ** أن يُرَتَّـبَ عليـه -قَـطُّ- أَمْرانِ مُتَبايِنَان -كُلًّا أو بعضاً-:

الأول: الإِلْزَامُ بِرأْيٍ مُعَيَّن.

الثاني: التُّهْمَةُ -عند المُخالَفة- بِالتَّمَيُّعِ وَالتَّمْييع..

فَضْلاً عَنْ الهَجْر وَالتَّبْدِيع!!



(١٠)

لماذا لا يتكلم كبار العلماء في بعض الأمور؟

إِنَّ العُلَمَاءَ الفُقَهَاءَ النَّاصِحِينَ قَدْ يَسْكُتُونَ عَن أَشْخَاصٍ وَأَشْيَاءَ؛ مُرَاعَاةً مِنْهُمْ لِلْمَصَالِحِ والمَفَاسِدِ(١).

فَقَدْ يَتَرَتَّبُ عَلَى الكَلَامِ في شَخْصٍ مَفَاسِدُ أَعْظَمُ بِكَثِيرٍ مِن مَفْسَدَةِ السُّكُوتِ عَنْهُ(٢).

---

(١) قارِن بما تقدّم (ص٨ و٢٣ و٢٧ و٢٤٣ و٢٧٤ و٢٧٧ و٢٧٩ و٢٨٢).

(٢) وَهَذا أَصْلٌ أَصِيل، **يَرُدُّ كَيْدَ كُلِّ دَخِيل، وَيَنْقُضُ مَذَاهِبَ القَالِ وَالقِيل...**

وهو الأصلُ **السَّابِعَ عَشَرَ**.

فهلْ نُلزِمُ (كُلَّ أحد) في (كُلِّ بلد) أن يتكلَّم في (كُلِّ منْتَقَد)!!؟

... دون مُراعاة لفوارق الزمان، والمكان، والأعيان!!

ودون النظر إلى ما (قد) يترتَّب على هذا القولِ -أو ذاك- مِن **مفاسدَ أو مصالح!!**

وما **(قد يترتَّب على الكلام في شخصٍ)** مِن (مفاسد) ممَّا قد يكونُ **(أعظمَ بكثير من مفسدة السُّكوت عنه)**: هو الدَّافِعُنِي **(في بعض الحالات)** إلى أنْ لا أرى الصوابَ فيها تبديعَ -أَو انْتِقَادَ!- هذا الداعي، أو هذا الطالبَ للعلمِ، أو هذا العالمَ -مِمَّن هُم مِن دُعاة المنهج السَّلَفِيّ-!

وأرى أنَّ إبقاءَهُ على أصل (السَّلَفِيَّة) هو الأصلُ بلا ملامَة، بل هو بابُ الحِيطَةِ والسَّلامة...

فلئن خالَفَنِي -في هذا- غيري؛ فلا أقلَّ مِن أن يعذِرَني!!

فَقَد سَكَتَ رَسُولُ الله ﷺ عَن ذِكْرِ أَسْمَاء الْمُنَافِقِين، ولَمْ يُخْبِرْ بِأَسْمَائِهِمْ -أَو بَعْضِهَا- إِلَّا حُذَيْفَةَ[1].

وَمَتَى كَانَ ﷺ يَصْعَدُ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَيَقُولُ: فَلانٌ مُنَافِقٌ، وَ: فُلانٌ مُنَافِقٌ؟!!

كُلّ ذَلِكَ مُرَاعَاةً مِنْهُ ﷺ لِلْمَصَالِحِ والمَفَاسِدِ.

وَكَانَ قَتَلَةُ عُثْمَان[2] في جَيْشِ عَلِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، وَمَا طَعَنَ كِبَارُ الصَّحَابَةِ البَاقِينَ في عَلِيٍّ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُم-، وَلا أَحَدٌ مِن (عُقَلاءِ) التَّابِعِينَ! وَمَا كَانُوا يَرْكُضُونَ بِالتَّشْهِيرِ بِعَلِيٍّ! والأَحْكَامِ عَلَى هَؤُلاءِ القَتَلَةِ!

وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمْ إِعْذَاراً، وَإِنْصَافاً لِعَلِيّ؛ لأَنَّهُ لَوْ أَخْرَجَهُمْ مِن جَيْشِهِ -أَو عَاقَبَهُمْ-: **لَتَرَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مَفَاسِدُ عَظِيمَةٌ**، مِنْهَا: الحُرُوبُ، وَسَفْكُ الدِّمَاءِ -وَمَا يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ مِن وَهَنِ الأُمَّةِ وَضَعْفِهَا-...

فَهَذَا العَمَلُ -مِنْهُ- مِن بَابِ ارْتِكَابِ أَدْنَى المَفْسَدَتَيْنِ لِدَفْعِ أَكْبَرِهِمَا.

وَهذَا ابْنُ تَيْمِيَّةَ وَتِلْمِيذُهُ ابْنُ القَيِّم لِمَاذَا لَمْ يُبَيِّنَا عَقِيدَةَ النَّوَوِيِّ -وَغَيْرِهِ-[3]؟!

---

(١) انظُر «صحيح البخاري» (٣٥٣٢)، و(٤٣٨١)، و(٦٦٩٦)، و«سِيَر أعلام النُّبلاء» (٢/ ٣٦٤) للإمام الذَّهَبِيّ.

(٢) انْظُر «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٢٧/ ٤٧٧)، وَ«مِنْهَاج السُّنَّة النَّبَوِيَّة» (٤/ ٣١٧-٤٦٦)، وَ(٥/ ٥١٥-٥١٧)، وَ (٦/ ٢٨٠-٢٩٦)، وَ «البِدَايَة وَالنِّهَايَة» (٧/ ١٨٩-٣١٣)، وَ«العَوَاصِم وَالقَوَاصِم» (ص١٥٠-١٧١).

(٣) انظُر (المقدمة) (ص٢٤).

وأَئِمَّةُ الدَّعْوَةِ لَمْ يُبَيِّنُوا عَقِيدَةَ النَّوَوِيِّ وَابْنِ حَجَرٍ والقَسْطَلَّانِيِّ والبَيْهَقِيِّ والسُّيُوطِيِّ -وَغَيْرِهِمْ-؟

فَلا تَظُنَّ أَنَّ كُلَّ تَصْرِيحٍ نَصِيحَةٌ، وَلا كُلَّ سُكُوتٍ غِشٌّ لِلْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ(١).

والعَاقِلُ الْمُنْصِفُ البَصِيرُ يُدْرِكُ مَتَى يَجِبُ -أَو يَجُوزُ- الكَلَامُ، ومَتَى يَجِبُ -أَو يَجُوزُ- السُّكُوتُ(٢).

وَالوَاجِبُ عَلَى كُلِّ طَالِبِ عِلْمٍ -مَا اسْتَطَاعَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلاً- أَنْ يَرْجِعَ فِي كَثِيرٍ مِن الأُمُورِ إِلَى إِخْوَانِهِ، لِيَسْتَشِيرَهُمْ، وَيَسْتَنِيرَ بِآرَائِهِمْ(٣).

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) **وَهَذا حَقٌّ صَرِيح، وَنَهْجٌ صَحِيح، ووجهٌ -بالحقِّ- صَبيح..**

وَهُوَ أَصْلٌ مُهِمٌّ -جِدًّا- مِنْ أُصُول الدَّعْوَة إِلى الله -تَعَالَى- عَلَى بَصِيرَة -وهو الأصلُ **الثامنَ عَشَرَ** -هُنا-.

فافْهَمْهُ، ولا تَغِبْ عنه، ولا تُغَيِّبْهُ عنك...

(٢) وهذا هو الأصلُ **التَّاسعَ عَشَرَ**.

(٣) وهو ما نَحْرِصُ عليه -دوماً- **تكامُلاً؛ لا تآكُلاً!!**

وهذا هو الأصلُ **العشرون**، وبه تَمامُ هذه الأصول المهمَّة الصحيحة -المُستفادة مِن هذه «النَّصيحة»-.



(١١)

ليس من الإرجاء

فأقولُ:

١- يَنْبَغِي نُصْحُ طَلَبَةِ العِلْمِ، وَالشَّبَاب بِعَدَمِ الخَوْضِ في مُصْطَلَح (جِنْسِ العَمَلِ)[1]؛ لأَنَّهُ أَمْرٌ لَمْ يَخُضْ فِيهِ السَّلَفُ -فِيمَا أَعْلَمُ-.

والأَوْلَى: الْتِزَامُ مَا قَرَّرَهُ وَآمَنَ بِهِ السَّلَفُ؛ مِن أَنَّ:

الإيمانَ قَوْلٌ وَعَمَلٌ؛ قَوْلُ القَلْبِ واللِّسَانِ، وَعَمَلُ القَلْبِ والجَوَارِحِ.

---

(١) وَمَا ذَلِكَ إِلاَّ لأَنَّهُ **بَابُ فِتْنَةٍ، وَلُبابُ مِحْنَة!**

مَعَ عَدَمِ اتِّفَاقِ القَائِلِين بِهِ -أنفُسِهم!- عَلَى تَعْرِيفٍ وَاضِحٍ لَهَ! فَكَيْفَ المُنْكِرُون؟!

سَارَتْ مُشَرِّقَةً وَسِرْتَ مُغَرِّباً ... شَتَّانَ بَيْنَ مُشَرِّقٍ وَمُغَرِّبِ!

ولقد ناقشتُ عدداً مِن (أُولئك) -لا بأس به -على اختلاف طبقاتِهم العِلميَّة!- في هذا المصطلح(!)؛ فلم أرَ (أكثرهم!) إلا كما قيل:

أقولُ له: سعدٌ؛ فيسمعُها بَكراً ... ويحفظُها زيداً، وينقُلُها عَمْراً!

ولعلَّ منشأ هذا الخَلْط -عندَهُم- مَا ذكره شيخُ الإسلام في «مجموع الفتاوى» (١٢/ ١١٤):

«إن كثيراً مِن نزاع الناس سببُه ألفاظٌ مجملةٌ، ومعانٍ مُشْتَبَهَةٌ، حتى تجدَ الرجُلَيْن يتخاصمان، ويتعاديان على إطلاق ألفاظٍ ونفيها! ولو سُئل كلٌّ منهما عن معنى ما قاله؟ لم يتصوَّره؛ فضلاً عن أنْ يعرفَ دليلَه!».

وأَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؛ يَزِيدُ بِالطَّاعَةِ، وَيَنْقُصُ بالمَعْصِيَةِ.

ثُمَّ: الإِيمَانُ بِأَحَادِيثِ الشَّفَاعَةِ[1]؛ الَّتِي تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ: «**يَخْرُج مِن النَّار مَن قَـالَ: لا إِلَهَ إِلَّا الله، وَفِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِن إِيمَانٍ، أَو أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِن إِيمَان**».

٢- مَذْهَبُ غُلَاةِ **الْمُرْجِئَةِ** -فِي الإِيمَانِ- هُوَ: المَعْرِفَةُ[2].

وعِنْدَ بَعْضِهِمْ: أَنَّ الإِيمَانَ هُوَ التَّصْدِيقُ -وَمِنْهُم الأَشَاعِرَةُ-.

وعِنْدَ مُرْجِئَةِ الفُقَهَاءِ: الإِيمَانُ تَصْدِيقٌ بِالقَلْبِ، وَإِقْرَارٌ بِاللِّسَانِ.

وعِنْدَ كُلِّ هَذِهِ الأَصْنَافِ -المُبْتَدِعَة- أَنَّ العَمَلَ لَيْسَ مِن الإِيمَان! وَأَنَّ الإِيمَانَ لا يَزِيدُ وَلا يَنْقُصُ[3]!

فَإِذَا كَانَ هُنَاكَ أَحَدٌ يَقُولُ فِي تَارِكِ (جِنْسِ العَمَلِ): إِنَّـهُ نَـاقِصُ الإِيمَـانِ! أَو: مُرْتَكِبُ الكَبِيرَةِ نَاقِصُ الإِيمَانِ! فَإِنَّهُ لا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ عَنْهُ: إِنَّهُ قَد وَافَقَ المُرْجِئَةَ!!

لأَنَّ المُرْجِئَةَ لا يَقُولُونَ لا بِزِيَادَةِ الإِيمَانِ وَلا بِنُقْصَانِهِ -أَصْلاً-!

بَلْ مُرْتَكِبُ الكَبَائِرِ -عِنْدَهُمْ- كَامِلُ الإِيمَانِ!

بَلْ -عندهم- إِيمَانُ أَفْسَقِ النَّاسِ مِثْلُ إِيمَان جِبْرِيلَ وَمُحَمَّدٍ ﷺ !

(١) انْظُرْهَا -مَجْمُوعَةً- فِي كِتَاب «الشَّفَاعَة» (ص١٣٠) لِلشَّيْخ العلاَّمـةِ مُقْبِـل بـن هَـادِي الوَادِعِي -رَحِمَهُ الله-.

(٢) انظُر فائدةً مهمةً حول **(المعرفة)** -هذه- في «فتح الباري» (١/ ٨-٩) لابن رجب الحنبلي.

(٣) نبرأُ إلى الله -تعالى- مِن هذه الأصناف -والأوصاف!-...

وَهذَا أَمْرٌ وَاضِحٌ عِنْدَ طُلَّابِ العِلْمِ[1].

---

(١) هَذا التَّقْرير -عَلَى وَجَازَتِهِ- كَاف شاف...

لِأَهْلِ الإِنْصَاف..

وفي كتابي «**التعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان والردّ على المرجئة**» بَيانٌ واف...

لَكِنْ؛ أَيْنَ هُم؟! لاَ نراهُم فِي مَدائنَ، وَلاَ فَيَاف!

﴿إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ﴾، وهو -سبحانه- حَسْبِي...

كَتَبْتُ فِي هَذَا البَابِ -**وَمَا يَتَّصِلُ بِهِ مِنْ مَسَائِل (الإِيمان)، وَ(الكُفْر)، وَ(التَّكْفِير)**- أكثرَ مِن عشرة كتب -غيرِ المقالات!- في مِئَاتِ الصَّفَحات -دُونَ مُبَالَغَات!-.

وَشَرَحْتُ فِيهَا **عَقِيدَتِي**، وَبَيَّنْتُ فِيهَا **مَنْهَجِي**؛ مِن:

- **أَنَّ** الإيمانَ (قولٌ، وعملٌ، واعتقاد).
- **وأنَّه** (يزيدُ بالطاعةِ، وينقصُ بالمعصية).
- **وأنَّ** الكُفْرَ -أيضاً- يقعُ في (القول، والعمل، والاعتقاد).
- **وأنَّه** -أي: الكفر- أنواع؛ فمنه: (الإباء، والإعراض، والجُحود، والاستحلال، والنفاق...).
- **وأنَّهُ** ليس محصوراً بالجحود ولا الاستحلال...
- **وأنَّهُ** (أصغر)، و(أكبر)...

... وَبِذا -مِن قبلُ ومِن بعدُ- أكونُ قد:

- **نَقَضْتُ عَلَى المُرْجِئَةِ بَاطِلَهُم..**
- **وَنَاقَضْتُ الخَوارِجَ وَضَلالَـهُم...**

وَنَصَرْتُ السُّنَّةَ السَّنِيَّةَ -**بِأَقْوَى الحُجَج، وَبِلا لَجَج**- ولله الحمدُ-.

وَلاَ زَالَ أَقْوامٌ -**سادِرين!!**- عَلَى مَذْهَب (**عَنْزَة وَلَو طَارَت!**) -سَائِرِين-يَقُولُونَ: مُرْجِئ! مُرْجِئ!! -كُلَّ وَقْتٍ وَحِين-!

لا يَمْحُوها عَنَّا -عِنْدَهُم!- ولا مَاءُ السَّماء!!!

... ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾ .

لكنَّها التُّهَمُ الجاهزة -غيرُ الجائزة-؛ مِن باب **(اضربْ واهْرُب)!!!**



(١٢)

أدنى حد للإيمان

رَوَى البُخَارِيُّ في «صَحِيحِهِ» -في كِتَابِ (التَّوْحِيدِ) (٧٠٧١)-، عَنْ أَنَسٍ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ:

«إِذَا كَانَ يَوْمُ القِيَامَةِ شُفِّعْتُ، فَقُلْتُ: يا رَبِّ أَدْخِلِ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ خَرْدَلَةٌ، فَيَدْخُلُونَ، ثُمَّ أَقُولُ: أَدْخِلِ الجَنَّةَ مَن كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى شَيْءٍ».

فَقَالَ أَنَسٌ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى أَصَابعِ رَسُولِ اللهِ ﷺ.

وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى -فِي «البُخَارِيِّ» (٧٠٧٢)-: **«فَأَقُولُ: يا رَبِّ أُمَّتِي أُمَّتِي! فَيَقُولُ: انْطَلِقْ، فَأَخْرِجْ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى أَدْنَى مِثْقَالِ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِن إِيمَانٍ، فَأُخْرِجُهُ مِن النَّارِ، فَأَنْطَلِقُ، فَأَفْعَلُ».**

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَد بَيَّنَ أَدْنَى حَدِّ الْإِيمَانِ بَيَاناً شَافِياً كافِياً[1].

---

(١) وَلِلأَخِ الدُّكْتُور الشَّيْخ أَحْمَد بن **صَالِح** الزَّهْرَانِي -نَفَعَ اللهُ بِهِ- كِتَابٌ قَوِيٌّ فِي هَذِهِ المَسْأَلَة؛ عُنْوانُهُ: «**تَرْكُ العَمَلِ الظَّاهِر، وَأَثَرُهُ فِي الإِيمَان**» -مَطْبُوع-.

وَمِنْ بَابِ الفَائِدَة -**النَّادِرَة**- أَنْقُلُ كَلاماً عَزِيزاً لِشَيْخِ الإِسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّة فِي هَذِهِ المَسْأَلَة -نَقَلَهُ=

=الأخُ الزَّهْرَانِيُّ فِي كِتَابِهِ -هَذَا- (ص٥٣-٥٤) عَن الإِمَام أَبِي بَكْر ابنِ المُحبّ الصَّامِت -وهو مِنْ خَواصِّ تَلاَمِيذ شَيْخِ الإِسْلاَمِ ابْنِ تَيْمِيَّة- فِي كِتَابِه «**إِثْبَات أَحَادِيث الصِّفَات**» -وهو مخطوطٌ-؛ قال:

«حَدِيثُ: «**شَفعت المَلاَئِكَة، وَشَفَعَ النَّبِيُّونَ، وَلَمْ يَبْقَ إِلاَّ أَرْحَمُ الرَّاحِمِين، فَيَقْبِضُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ لِيُخْرِجَ مِنْهَا قَوْماً لَمْ يَعْمَلُوا خَيْراً -قَطُّ- قَدْ عَادُوا حُمَماً**» [مُتَّفَقٌ عليه].

قَالَ شَيْخُنا [يَعْنِي: ابْنَ تَيْمِيَّة]:

«لَيْسَ فِي الحَدِيثِ نَفْيُ إِيمَانِهِم، **وَإِنَّمَا فِيهِ نَفْيُ عَمَلِهِم الخَيْرَ**.

وَفِي الحَدِيثِ الآخَر: «**يَخْرُجُ مِنْهَا مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَان**» [مُتَّفَقٌ عليه].

وَقَدْ يَحْصُلُ فِي قَلْبِ العَبْدِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَان -**وَإِنْ كَانَ لَمْ يَعْمَل خَيْراً**-.

وَنَفْيُ العَمَلِ -أَيْضاً- لاَ يَقْتَضِي نَفْيَ القَوْلِ، بَلْ يُقَالُ -فِيمَن شَهِدَ أَن لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ الله، وَمَاتَ وَلَمْ يَعْمَل بِجَوَارِحِهِ -قَطُّ-: **إِنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ خَيْراً**؛ فَإِنَّ العَمَلَ قَدْ لاَ يَدْخُلُ فِيهِ القَوْلُ، لِقَوْلِهِ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّـٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾.

وَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ فِي النَّفْيِ إِيمَانُ القَلْبِ وَاللِّسَان لَمْ يَكُن فِي ذَلِكَ مَا يُنَاقِضُ القُرْآن».

قُلْتُ: وَقَدْ تُوُفِّيَ العَلاَّمَةُ ابْنُ المُحبّ الصَّامِت -هذا- سَنَةَ (٧٨٩هـ).

وَقَدْ تَرْجَمَ لَهُ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «إِنْبَاء الغُمْر بِأَبْنَاءِ العُمْر» (١/ ٣٤٤)، وَكَانَ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ -فيه-:

«وَبَيَّضَ مِنْ مُصَنَّفَاتِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ كَثِيراً، وَكَانَ مُعْتَنِياً بِه، مُحِبًّا فِيمَن يُحِبُّه».

وَلِتَمامِ الفَائِدَة؛ فَإِنَّ هَذا الكِتَاب -«**إِثْبَات أَحَادِيث الصِّفَات**»- تَحت الطَّبع، بِتَحْقِيقِ الأَخ عَمَّار بن سَعِيد تمالت الجَزَائِرِيّ.

ويُنْتَظَرُ أَنْ يَقَعَ تحقيقُهُ له فِي خَمْسِ مُجَلَّدَات..

وَمِنَ الأَخِ المُحَقِّق -نفسِه- جزاهُ اللهُ خيراً- كَانَت -أصلاً- هَذِه الفَائِدَةُ...

وإِنِّي لأذكُرُ -**للتاريخ، والأمانة**- أنَّ أوَّل مَن أوقَفَنِي على هذا النقل العزيز هو الشيخُ **ربيع ابن هادي** -وفَّقَهُ اللهُ-، وذلك قبل أكثرَ من خمس سنوات.

وكنتُ -حينذاك- في زيارة علميَّة لمدينة (الرياض) -عند بعض الأفاضل-، فأرسلَ لنا فَضِيلَتُهُ -فَرِحاً- صورةً عنها -عبر (الفاكس)-.

فجزاهُ اللهُ خيراً، وزادَهُ فضلاً وبِرًّا...

(١٣)

وأخيراً..

الوَاجِبُ عَلَى عُلَماءِ الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّةِ وَدُعاتِهَا: أَنْ يَنْصَحُوا، وَيُعَالِجُوا، ويَسْعَوْا لإِزَالَةِ الشُّبَهِ، وَجَمْعِ كَلِمَةِ السَّلَفِيِّينَ -بِكُلِّ مَا يَسْتَطِيعُونَ- مَادِّيًّا وَمَعْنَوِيًّا-.

وَالوَاجِبُ عَلَى مَنْ نَأى عَنْهُم أَنْ يَكُونَ مَعَهُمْ في هَذِهِ الأُمُورِ الَّتِي يَقُومُونَ بِهَا، وَيُعَانُونَ -في سَبِيلِ القِيَامِ بِهَا- مِن المَشَاكِلِ والمَصَاعِبِ مَا اللهُ بِهِ عَلِيمٌ.

وَ«**يَدُ الله مَعَ الجَمَاعَةِ**»[١]، وَ«**إِنَّمَا يَأْكُلُ الذِّئْبُ مِنَ الغَنَمِ القَاصِيَةَ**[٢]».

---

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيّ (٢١٦٦) وَالحَاكِم (١/ ٢٠١) وَالنَّسَائِي (٤٠٢٠)، وَابْنُ حِبَّان (٤٥٧٧) -عَن عَرفَجَة بن شُرَيْح الأشجعيّ-.

وفي لفظٍ: «.. **على الجماعة**».

وَصَحَّحَهُ شَيْخُنا فِي «ظِلاَلِ الجَنَّة» (٨١).

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُد (٥٤٧)، وَالنَّسَائِي (٨٤٧)، وَأَحْمَد (٢١٧٥٨)، وَابْنُ خُزَيْمَة (١٤٨٦)، وَابْنُ حِبَّان (٢١٠١) عَن أَبِي الدَّرْدَاء.

وَصَحَّحَهُ شَيْخُنا فِي «صَحِيح التَّرْغِيب» (٤٢٧).

وَأَهْتَبِلُهَا فُرْصَةً أَقُولُهَا **لِكُلِّ أَخٍ سَلَفِيٍّ** -فِي كُلِّ مَكَان-:

١- أَدْعُوكَ -يَا أَخِي- إِلَى أَنْ تَضَعَ يَدَكَ فِي يَدِ إِخْوَانِكَ، **وَأَنْ تُحْسِنَ بِهِمُ الظَّنَّ**[1]، وَأَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ فِيهِمْ مَن يَهُمُّهُ أَمْرُ الدَّعْوَةِ مِثْلَكَ -وَأَكْثَر-.

٢- أَدْعُوكَ إِلَى الجِدِّ فِي عِلَاجِ مَا جَرَى فِي هَذِهِ الأَيَّامِ مِن فِتَنٍ.

وَمِنْ هَذَا العِلَاجِ: **نَقْدُ الأَحْكَامِ والقَوَاعِدِ المُخَالِفَةِ لِلمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ**، والتِي تَرَتَّبَ عَلَيْهَا **إِضْرَارٌ بِالدَّعْوَةِ والشَّبَابِ**[2].

---

(١) قال العلَّامةُ السُّبْكِيُّ في «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص٥٣):

«وينبغي لك -أيها المسترشدُ- أن تسلكَ سبيلَ الأدبِ مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظرَ إلى كلام بعضِهم في بعض؛ **إلا إذا أتى ببرهان واضح.**

ثم إن قَدَرْتَ على التأويل، وتحسين الظنّ: فدُونَك، وإلا؛ فاضرِب صفحاً عمَّا جرى بينهم، فإنَّك لم تُخلَق لهذا؛ **فاشتغِل بما يَعْنِيك، ودَعْ ما لا يَعْنِيك.**

ولا يزالُ طالبُ العلم -عندي- نبيلاً حتى يخوضَ فيما جَرى بين السَّلَفِ الماضين، ويَقْضِي لبعضِهم على بعض!».

(٢) **وثَمَّةَ تساؤلٌ مشروعٌ**؛ ينبغي استرعاءُ النَّظر له؛ وهو:

ما الذي يُوقعُ الفتنَ بين الناس، ويُفرِّقُ الدُّعاةَ، ويكبِتُ الدعوةَ:

-**لزوم السلامةِ**، وأخذُ الحِيطةِ، **والتأنِّي في الحُكْمِ**، وحِفْظُ اللِّسان؟!

- **أم التبديع**، والتجريح، والقَدْح، والخَوض، والجفاء، والعَجَلَة؟!

الجوابُ واضح، والحقُّ -فيه- لائح.

قضى اللهُ أنَّ البَغْيَ يصرعُ أهلَهُ وأنَّ على الباغي تدورُ الدَّوائرُ!

وَالعَجَبُ: أَنَّ الرِّضَا بِالسَّلَامَةِ -عِنْدَ عَدَمِ القَنَاعَةِ الشَّرْعِيَّة- صارَ هو المذمومَ -اليومَ-!!

٣- أَدْعُوكَ إِلَى السَّعْيِ فِي جَمْعِ الكَلِمَةِ، وَالثَّنَاءِ عَلَى إِخْوَانِكَ -بِما يستحقُّون-، والتَّصَدِّي لِمَنْ يَطْعَنُ[1] فِيهِمْ، وَيَرْمِيهِمْ بِالتَّمْيِيعِ! وَيَصِفُهُمْ بِأَنَّهُمْ

---

(١) «فرحِمَ اللهُ امرءاً قَهَرَ هواه، وأطاع الإنصافَ وقوّاه، ولم يتعمَّد العَنَتَ، ولا قَصَدَ قَصْدَ مَن إذا رأى حَسَناً سَتَرَهُ، وعَيْباً أظهَرَهُ وَنَشَرَه.

ولْيتأمَّلْه بعين الإنصاف، لا بعين الحسد والانحراف.

فمَن طلب عَيْباً وَجَدَّ: وَجَدَ، وَمَن افتقَدَ زَلَلَ أخيهِ بعين الرِّضا والإنصاف فَقَدْ فَقَدَ.

والكمالُ مُحال لغير ذي الجلال».

كذا في «فيض القدير» (١/ ١٣) -للمُناوي-.

قُلْتُ:

وَمَا كَتَبْتُ الَّذِي كَتَبْتُ إلاَّ أَدَاءً لَلوَاجِب، وَلَـمَّا لِشَمْلِ (الدَّعْوَةِ السَّلَفِيَّة)، وَدُعَاتِهَا، وَحَمَلَتِهَا، وَأَبْنَائِهَا، وَجَمْعاً لِلْكَلِمَة -**وَاللهُ يَشْهَدُ وَيَعْلَمُ**-.

وَلَسْتُ مُبَالِياً بِأُولَئِكَ النَّفَرِ الَّذِين لاَ يَهْدأُ لَهُم بَالٌ إِلَّا بِاخْتِلاقِ (الخُصُومَات)، وَصِنَاعَةِ (الأَعْدَاء) -صَبَاحَ مَسَاء-!

ومِمَّا عَلِقَ بالذهن -قديماً- قولُ بعضِ أئمةِ السَّلَفِ: «**ليس العاقلُ الذي يُكَثِّرُ أعداءَهُ**»!

فـ(هَؤُلاَءِ) «**يَبْتَغُونَ لِلْبُرَآءِ العَنَت**»؛ بِمَا يَتَقَوَّلُونَ عَلَيْهِم، وَيَتَأَوَّلُونَ كَلاَمَهُم، وَيَتَدَخَّلُونَ فِي مَقَاصِدِهِم -بِالظَّنِّ وَالتَّخْمِين-، وَقَوْلِ غَيْرِ اليَقِين- مِنْ غَيْرِ (تَثَبُّتٍ) وَلاَ تَبْيِين-.

وَإِنِّي عَلَى (مِثْلِ) اليَقِينِ -**وأرجو أَنْ لا يكونَهُ!**- أَنَّهُم (قد) يُشْهِرُونَ فِي وَجْهِي(!) سَكَاكِينَ التَّشْكِيك! وَخَناجِرَ الطَّعْن!! وَبَنَادِقَ التَّبْدِيع!!!

وَلعلَّهُم (!) يَقُولُون:

«هَذَا تَغَيَّرَ **مَنْهَجُهُ**»!

«هَذَا يُدَافِعُ عَنِ **المُبْتَدِعَة**»!

«هَذَا يُسْقِطُ **العُلَمَاء**»! =

= «هَذَا **يَطْعَنُ** بِالسَّلَفِيِّين»!

«هذا **يُناصر** الحِزبيِّين»!!

«هَذَا **يُقَعِّدُ** قَوَاعِدَ بَاطِلَة»!

«... **مُبْتَدَعَة**»!

«... **فَاسِدَة**»!

بَلْ (قَدْ) يُقَال -**وقد قيل في غيري!**-:

«**قَوَاعِدُهُ** لَمْ يَخْتَرِعْهَا أَحَدٌ حَتَّى **الشَّيْطَان**»!!

«**قَوَاعِدُهُ** يُمْكِن مَا خَطَرَتْ عَلى بَالِ **إِبْلِيس**»!!

... إلى غيرِ ذلك مِن (**إطلاقاتٍ**) ظالمةٍ لأحكامٍ جائرةٍ؛ تُخالِفُ الحقَّ وأهلَه.

وَلَيْسَ يَخْفَى أَنَّ «**مِن براهين المُحِقّ: أن يكونَ عدلاً في مدحِه، عدلاً في ذمِّه لا يحملُه الهوى -عند وجودِ المرادِ- على الإفراطِ في المدحِ، ولا يحملُه الهوى- عند تعذُّر المقصودِ- على نسيان الفضائل والمناقب، وتعديد المساوي والمثالب**» -كما قال ابنُ شيخ **الحَزَّامين** -المُتَوَفَّى سَنَةَ (٧١١هـ)- في «التذكِرة والاعتبار» (ص٤٨- بتحقيقي)-.

(**فَائِدَة**): انْظُر فِي ضَبْطِ نِسْبَة (**ابْنِ شَيْخِ الحَزَامِين**) -وَقَدْ أَجْهَدَنِي ضَبْطُهَا!- «تَوْضِيح المُشْتَبَه» (٣/ ١٦٥) -لابْنِ نَاصِرِ الدِّين-، وَ«مُعْجَم البُلْدَان» -لِيَاقُوت- (٢/ ٢٥٢)، وَ«مُعْجَم الشُّيُوخ» (١/ ٢٩) -لِلذَّهَبِي-.

أَقُول:

بل (**قد**) يصلُ الأمرُ (بهؤلاء) المُجَرِّحِين -تهويشاً، وتحطيباً، وتحطيماً -إلى أن يقولوا (!):

«**يُدافِعُ عن سيِّد قُطُب!**»!

... كُلُّ ذَلِكَ لأَنِّي خَالَفْتُهُم فِي تَبْدِيعِهِم وَتَضْلِيلِهِم لِـ(بعضٍ) مَنْ أَدِينُ اللهَ -تَعَالَى- بِأَنَّهُ سُنِّيٌّ ذو أخطاء، وَهُمْ يَقُولُون: **بَلْ مُبْتَدِع** -بلا تَأَنٍّ وَلاَ استِثْنَاء-!!

مَعَ أَنَّ الأَصْلَ فِي الإِنْكَار -**إن كان ولا بُدَّ!**- أَنْ يَكُونَ **مِنِّي عَلَيْهِم!!** وَلَكِنْ...

وَلَقَدْ تَقَدَّمَ -فِي مَوَاضِعَ عِدَّة مِنْ هَذا الكِتَاب- بَيَانُ نَقْضِ هَذا الإِلْزَام، وَمَا يُبْنَى عَلَيْهِ مِن=

=كَلَام، وَخِصَام!

وهذه -كُلُّها- فعائلُ وخِصالٌ لا يقومُ بها إلَّا أهلُ الغُلُوِّ!

فمَن وَصَفَ (هؤلاء) بسَبَبِ غُلَوائهم، وتشدُّدِهم-بـ(**أفراخ الحدَّاديَّة**): لم يُبْعِدْ!!

وهذا الوصفُ يُشبه -جدًّا- ما قاله -في هذا الصنف!- فضيلةُ الشيخ **ربيع بن هادي** -حفظهُ اللهُ- في مجلس لَهُ عُنْوانُهُ «**الحُبّ في الله والاعتصام بحبله**»:

«يوجد عند بعض الشّباب السلفيّ **شِدَّةٌ** تُشبه (**الحدَّادِيَّة**)!!

فهذه تُتْرَك...».

ثم قال -في المجلس نفسِه-:

«**إذا سقط الواحدُ مِنَّا يكونُ أخوه له مثلَ الطبيب**؛ يأخذ هذا المريضَ إلى المستشفى، يُعالجُه باللُّطْفِ والحِكمة.

هُناك أناسٌ عندهم **شِدَّة وحِدَّة**؛ إذا سَقَطَ الإنسانُ: أجهزوا عليه -**مع الأسف الشديد**-!

ابتعِدوا عن هذه **الشِّدَّة المُهْلِكة**، وعن التَّساهل المضيِّع للحَقّ، **وتراحَموا فيما بينكم، وتناصحوا بالحكمةِ والموعظةِ الحسنة..**».

قلتُ:

بل (منهم) -**يَا فَضِيلَةَ الشَّيْخ**- مَن (يُجْهِزُ) على (مُخالِفِهِ) قبل السُّقوط!! ومنهم -بالعكس!- مَن يُسقِطُه، تحسُّساً وتجسُّساً-، ثم يُجْهِزُ عليهِ!!

هدانا اللهُ، وإياكُم، وإيَّاهم -سواءَ السَّبِيلِ-.

أَقُول:

إنَّ إدراكَ هَذا **المَنْهَجِ السَّلَفِيِّ الوَسَطِ الحَقِّ** -فِي الحُكْمِ بالبِدْعَةِ عَلَى الأَشْخَاصِ -وُجُوداً وَعَدَماً؛ دون غُلُوٍّ ولا تقصير- يُحتاجُ لتقريرِه شديدُ معاناةٍ، وكبيرُ صبرٍ؛ وهذا ما وَفَّقَنِي اللهُ -تعالى- إليه بَعْدَ أَنْ «**مَضَتْ بِيَ الأَيَّامُ، وَأَثْخَنَتْنِي التَّجَارِبُ، وَهَلَكَ رِجَالٌ، وَنَشَأَتْ رِجَالٌ، فَرَأَيْتُ وَسَمِعْتُ، وَرَضِيتُ وَسَخِطْتُ، وَعَلِمْتُ مِنْ أَسْرَارِ (الصِّرَاع) مَا لَمْ أَكُنْ أَعْلَم!**

فَصَارَ حَقًّا عَلَيَّ أَنْ لاَ أَتَلَجْلَجَ، أَوْ أُحْجِمَ، أَوْ أُجَمْجِمَ، أَوْ أُدَارِي» -كَمَا قَال الأُسْتَاذ مَحْمُود=

=شَاكِر -رَحِمَهُ اللهُ- فِي «أَبَاطِيل وَأَسْمار» (ص١٠)- وبهِ اقْتَدَيْتُ-.

فَالأَمْرُ هُدىً وَدِين، وَحَقٌّ وَيَقِين...

وإنِّي لأحمدُ اللهَ -تعالى- أنَّ الدَّعْوَةَ السَّلَفِيَّةَ ليست (دُكَّاناً شعبيَّة)! ولا (بطاقة شخصيَّة)! ولا (تابعيَّة)، أو (جِنسيَّة)!!! وإلَّا: كانت مصيبةً وبَلِيَّة!

وَحَرَصْتُ فِي هذا الكتاب -سَواءٌ فِي المُقَدِّمَة، أَو التَّعْلِيقَات- عِنْدَ النَّقْدِ- عَلَى تَجَنُّبِ ذِكْرِ أَسْماءِ الأَعْيَان؛ حِرْصاً عَلَى أَنْ لاَ **أَجْرَحَ** أَحداً، أَوْ **أُسِيءَ** إِلَى أيِّ إنسان!

وَلَوْ (فَهِمَ) أَيٌّ مِنَ الطَّاعِنِين-وَقَدْ بَدَأُوا يَنْفُثُونَ سُمُومَهُم عَبْرَ نَشَرَاتٍ مَكْتُومَة! أَوْ مَوَاقِعَ (عَنْكَبُوتِيَّة) -مَعْلُومَة!-: كَلاَمِي، وَقَارَنُوهُ بِتَارِيخي، وَضَبَطُوهُ عَلَى وَاقِعِي، وَمُؤَلَّفَاتِي، وَرُدُودِي: لَعَرَفُوا -مُوقِنِينَ- كَمْ كَانُوا لِي ظَالِمِين، وَلِكَلاَمِي وَمَقْصَدِي مُحَرِّفِين مُغَيِّرِين!!

فَمَا **أُجْمِلَ** مِنْ كَلاَمِ أَهْلِ السُّنَّة -أَسْأَلُ اللهَ أَنْ يَتَوَفَّانِي عَلَيْها، كَمَا أَحْيَانِي عَلَيْها-: **يَجِبُ مُعَامَلَتُهُ بِالعَدْلِ وَالقِسْطَاس**؛ لاَ بِالظُّلْمِ وَالإِبْلاَس -بإفْلاس-!

قَالَ شَيْخُ الإِسْلاَمِ -فِي مِثْلِ هَذَا المَقَام- فِي كتابه «الاسْتِقَامَة» (١/ ٩٢) -مُعَلِّقاً على كلامٍ للجُنَيْد -انْتَقَدَهُ-:

«وَالمُحِقُّ يَحْمِلُهُ مَحْملاً حَسَناً، وَغَيْرُ المُحِقِّ يَدْخُلُ فِي أَشْيَاء!».

فَـ **«الاعْتِبَارُ بِطَرِيقَةِ القَائِل، وَسِيرَتِه، وَمَذْهَبِه، وَمَا يَدْعُو إِلَيْه، وَيُنَاظِرُ عَنْه»**.

كَمَا فِي «مَدَارِج السَّالِكِين» (٣/ ٥٢١) -لِلإِمَام ابْنِ القَيِّم-.

.. مَع الاعتراف -مِن قَبْلُ ومِن بعدُ- **أَنِّي أُخْطِئ** -وغيري كذلك-!!

فـ**«كَيْفَ يُعْصَمُ مِنَ الخَطَأ مَنْ خُلِقَ ظَلُوماً جَهُولاً؟!**

وَلَكِن؛ مَنْ عُدَّت غَلَطَاتُهُ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ مِمَّن عُدَّتْ إِصَابَاتُهُ».

كَمَا قَالَ الإِمَامُ ابْنُ القَيِّم فِي «مَدَارِج السَّالِكِين» (٢/ ٥٢٢).

وقال الإمامُ ابنُ تيميَّةَ في «مجموع الفتاوى» (١٤/ ٣٨):

«**والإنسانُ خُلِقَ ظلوماً جَهولاً**؛ فالأصلُ فيه عدمُ العلم، وميلُه إلى ما يهواهُ مِن الشَّرِّ، فيحتاجُ -دائماً- إلى **عِلم مفصَّل يزولُ به جهلُه، وعدل في محبَّته وبُغضِه، ورضاهُ وغضبِه، وفعلِه وتركِه**،=

=وإعطائِه ومنعِه، وأكلِه وشربِه، ونومِه ويقظتِه.

فكُلُّ ما يقولُه ويعملُه يحتاجُ فيه إلى **عِلمٍ ينافي جهلَه، وعدلٍ يُنافي ظُلمَه**؛ فإنْ لمْ يَمُنَّ اللهُ عليه **بالعِلمِ المُفَصَّل والعدلِ المُفَصَّل** وإلَّا كان فيه مِن الجهلِ والظلمِ ما يخرُجُ به عن الصِّراطِ المستقيم».

وأقولُ -بعدُ-: وَلَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَ الحَقِّ عَدَاء، بَلْ حُبٌّ -واللهِ- وَوَلاَء..

مَعَ التَّذْكِيرِ -**خِتَاماً**- بِمَا قَالَهُ سَمَاحَةُ أُسْتَاذِنا الشَّيْخ عَبْد العَزِيز بنِ بَاز -رَحِمَهُ الله- فِي «مَجْمُوع الفَتَاوَى» (٨/ ٣٧٦)-لَهُ-:

«**هَذَا العَصْرُ عَصْرُ الرِّفْقِ، وَالصَّبْر، وَالحِكْمَة؛ وَلَيْسَ عَصْرَ الشِّدَّة.**

النَّاسُ أَكْثَرُهُم فِي جَهْلٍ، فِي غَفْلَةٍ، وَإِيثَارٍ لِلدُّنْيَا.

فَلاَ بُدَّ مِنَ الصَّبر، وَلاَ بُدَّ مِنَ الرِّفْق؛ حَتَّى تَصِلَ الدَّعْوَة، وَحَتَّى يُبَلَّغَ النَّاسُ، وَحَتَّى يُعَلَّمُوا».

«**فالحاجةُ إلى السَّماحةِ والصَّبْر عامَّةٌ لجميع بني آدَمَ؛ لا تقومُ مصلحةُ دينِهم، ولا دُنياهم إلَّا بها**».

كما قال شيخُ الإسلامِ في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٤).

قلتُ:

وهذه الكلماتُ الغالياتُ، العالياتُ: لا تتعارضُ -أَلْبَتَّةَ- مَعَ ما يمكنُ أن يكونَ قد صَدَرَ مِنِّي -في هذا الكتاب- مِن بعضِ (**خَشِنِ**) الكلامِ، أو شيءٍ مِن (**شدَّةٍ**) في المَلام؛ فذلك -واللهِ- مِن حِرْصِي عَلَى أَنْ أَهُزَّ قلوبَ مَن يُمارِسُ هذا الغُلُوَّ، أو يراهُ ويأنَسُ به، أو يسكُتُ عنه؛ فضلاً عَمَّن يُشَجِّعُهُ!

﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾.

فلئنِ استمَرَّ هذا النَّفَسُ -هكذا- في (الدعوة السلفية)؛ فعليها العَفاءُ والسَّلام!

وكيفما كان الأمرُ -والحمدُ لله- فلم يَصِلْ (**شديدُ**) كلامي، و(**خَشِنُ**) لفظي -فِي أَقْصَاه!-: إلى أنْ:

أُبَدِّعَ...

أو أُسْقِطَ..

أو أَسْتَأْصِلَ.. =

= أو أُضَلِّلَ...

حتى لا يُقالَ فيَّ -بالباطلِ-: **أنّي أطعَنُ في السَّلَفِيّين!**

فالسَّلَفِيُّون -كغيرِهم مِن بني آدم- يُخطئون ويُصيبون!

فكيف يكونُ نقدُ بعضِ سُلوكيَّاتٍ منهم -أو مِن بعضِهم- طعْناً فيهم؟!!

﴿سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ﴾...

بل إنِّي أرى أنَّ السُّكوتَ عن أخطاءِ بعضِنا بعضاً -**نحن السَّلَفِيِّين**- قد يُدخِلُنا في مُشابهةِ مَن قال اللهُ -تعالى- فيهم -مُبَكِّتاً لهم-: ﴿كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾...

وهذه -ساعتئذٍ- الطامَّةُ الكُبرى!

نعم؛ **بالرِّفْقِ، واللِّين، والكلمةِ الطَّيِّبة** -ما استطَعْنا إلى ذلك سبيلاً-، وبحَسَبِ ما سيأتي -قريباً- مِن كلامِ شيخِ الإسلام -الإمام-.

وغايةُ ما قلتُهُ وذَكَرْتُهُ -بمِنَّةِ الله- لا يخرُجُ عن أُصولِ ما يُسَمَّى -اليومَ- بـ**(النقد الذاتي)**؛ حتى لا تغرَقَ السَّفينة!

وهو -كُلُّهُ- لا يتجاوزُ -بحالٍ- ما قاله شيخُ الإسلامِ مِن عَذْبِ القولِ والكلامِ -معالجةً لبعض الأحداث والحوادث- كما في «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥٣-٥٤)-:

«**تعلمونَ أنَّ ما يجري مِن نوع تغليظٍ، أو تخشينٍ على بعض الأصحاب والإخوان: فليس ذلك غضاضةً، ولا نقصاً في حقِّ صاحبِه، ولا حصَلَ بسببِ ذلك تغيُّرٌ مِنَّا، ولا بُغْضٌ.**

بل هو -بعد ما عُومِلَ به مِن التغليظِ والتخشينِ-، أَرْفَعُ قَدْراً، وأَنْبَهُ ذِكْراً، وأَحَبُّ، وأعْظَمُ.

وإنَّما هذه الأمورُ هي مِن **مصالح المؤمنين**، التي يُصْلِحُ اللهُ بها بعضَهم ببعض، **فإنَّ المؤمنَ للمؤمنِ كاليدَيْن؛ تغسلُ إحداهُما الأخرى، وقد لا ينقلعُ الوسخُ إلَّا بنوعٍ مِن الخُشونةِ؛ لكنَّ ذلك يُوجِبُ مِن النظافةِ، والنُعومةِ، ما نَحْمَدُ معه ذلك التخشينَ.**

وتعلمون: أنَّا -جميعاً- **متعاونون على البرِّ والتَّقْوَى**، واجبٌ علينا نصرُ بعضِنا بعضاً -أعظمَ ممَّا كان، وأشدَّ-؛ **فمَن رامَ أنْ يُؤْذيَ بعضَ الأصحابِ، أو الإخوانِ، لما قد يظنُّه مِن نوعِ تخشينٍ**=

=عُومِلَ به: فهو الغالِطُ!

وكذلك؛ مَن ظنَّ أنَّ المؤمنين يَبْخَلُونَ عمَّا أُمِرُوا به مِن **التعاوُن والتناصر**؛ فقد ظنَّ ظنَّ سَوْء ﴿وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا﴾.

وما غابَ عنَّا أحدٌ مِن الجماعةِ، أو قدِمَ إلينا -الساعةَ- أو قَبْل السَّاعة- **إلَّا ومنزلتُهُ عندنا -اليومَ- أعظمُ مما كانت، وأَجَلُّ، وأرْفَعُ**.

وتعلمونَ -رضي الله عنكم-: أنَّ ما دُونَ هذه القضيَّةِ مِن الحوادث يقعُ فيها **مِن اجتهادِ الآراءِ، واختلافِ الأهواء، وتنوُّعِ أحوالِ أهلِ الإيمان، وما لا بُدَّ منه مِن نزغات الشيطان**- ما لا يُتَصَوَّرُ أنْ يَعْرَى عنه نوعُ الإنسان، وقد قال -تعالى-: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا . لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الأحزاب:٧٢-٧٣]».

قلتُ:

وَلْيُعْلَمْ أَنَّ كَلاَمِي -كُلَّهُ- إِنَّمَا هُوَ مُوَجَّهٌ **(لأَهْلِ السُّنَّة)**، وَ**(لِدُعاةِ مَنْهَجِ السَّلَف)**، وَلِحَمَلَةِ هَذِهِ **(العَقِيدَةِ السَّلَفِيَّة المُبَارَكَة)**- إِذا أَخطَأَ وَاحِدُهُم، أَوْ زَلَّ بَعْضُهُم-.

﴿قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾...

لاَ لِمُبْتَدِعٍ شَقِيّ، وَلاَ لِضَالٍّ غَيْرِ نَقِيّ..

لاَ تَرْوِيجاً لِبِدْعَة، وَلاَ دِفَاعاً عَنْ مُبْتَدِعَة!!

﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَىَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾...

... **فلْيَتَّقِ اللهَ -تعالى- كلُّ ناظرٍ فيه، ولْيَنْظُرْهُ نظرةَ نَصَفَةٍ لا تَشْويه!**

مع أَنِّي على (يقين) أَنَّهُ «**إذا نَفَرَتِ النُّفُوسُ: عَمِيَتِ القُلوبُ، وخَمَدَتِ الخَواطِرُ، وانْسَدَّتْ أبوابُ الفوائد**».

كما قال العلَّامةُ أبو الوَفاء ابنُ عقيل في «الواضح» (١/ ٥٢٨).

... فإلى الله -وحدَهُ- المُشْتَكى، وَفِيهِ -سُبْحَانَهُ- خَلَفٌ- وَهُوَ المُسْتَعَان-.

أَحْزَابُ التَّمْيِيعِ!

لأَنَّ هَـذَا الـصِّنْفَ قَـد جَنَـى عَـلَى الـدَّعْوَةِ الـسَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَـا جِنَايَـةً كَبِـيرَةً، وَشَوَّهُوهُمْ فِي أَعْيُنِ النَّاسِ[1].

*****

(١) ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ﴾...

وَ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾...

(١٤)

وبعد...

فَمَا كَتَبْنَا هَذا إلاَّ نُصْحاً لله وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ لِلْمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ وَأَهْلِهِ؛ انْطِلَاقاً مِن المَنْهَجِ الحَقِّ؛ القَائِمِ عَلَى العَدْلِ[١]، وَعَلَى كِتَابِ الله، وَسُنَّةِ رَسُولِهِ، وَتَطْبِيقِ السَّلَفِ.

---

(١) وقال الشيخُ العلّامةُ عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب -كما في «الدُّرَر السَّنِيَّة» (٤/ ٣٤٩) مُوَجِّهاً إخوانَه-:

«... بلَغَني أنَّكُم اختلفتُم في مسائلَ؛ [مِمَّا] أدَّى إلى **التَّنازُعِ والجدالِ!**

وليس هذا شأنَ طلابِ الآخرةِ؛ فاتَّقوا اللهَ، **وتأدَّبوا بآدابِ العِلم**، واطلُبوا ثوابَ الله في تعلُّمِه وتعليمِه، وأَتْبِعُوا العِلْمَ بالعملِ؛ فإنَّهُ ثمرتُه، والسببُ في حصولِه.

وكونوا مُتعاونين على البرِّ والتَّقْوى.

ومِن علاماتِ **إخلاصِ طالب العِلم**: أنْ يكونَ صَمُوتاً عمَّا لا يَعْنِيه، مُتَذَلِّلاً لربِّه، مُتواضِعاً لعبادتِه؛ مُتَوَرِّعاً مُتَأَدِّباً، **لا يُبالي ظَهَرَ الحقُّ على لسانِه، أو لسانِ غيرِه.**

لا ينتصرُ ولا يفخرُ، ولا يحقدُ ولا يحسُدُ، ولا يميلُ به الهوى، ولا يركنُ إلى زينةِ الدُّنْيا».

أَمَّا «**مَنْ عُرِفَ مِنْ عَادَتِهِ ظُلْمُ خَصْمِه؛ فَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يُكَلَّم، إلاَّ أَنْ يَرْجِعَ إِلى الإِنْصَاف**».

-كَمَا قَالَ العَلاَّمَةُ أَبُو الوَفَاء ابْنُ عَقِيل فِي «الوَاضِح فِي أُصُول الفِقْه» (١/ ٥١٦)-.

أَسْأَلُ اللهَ العَظِيمَ، رَبَّ العَـرْشِ العَظِـيمِ: أَنْ يُوَفِّقَنَـا -جَمِيعـاً- لِتَحْقِيـقِ هَـذِهِ المَطَالِبِ- إِنَّهُ سَمِيعٌ مُجِيبٌ-.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ -وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ- وَسَلَّمَ[1].

---

(١) وَلاَ أَرَى -خِتاماً لِتَعْلِيقَاتِي هَذِه- أَجْمَلَ مِمَّا كَتَبَهُ فَضِيلَةُ الأَخ الصديقِ، الأُسْتَاذ الدُّكْتُور الشَّيْخ إِبْرَاهِيم الرُّحَيْلِي -جَزَاهُ اللهُ خَيْراً- فِي رِسَالَتِهِ «**النَّصِيحَة**» (ص٣٤-٣٥):

«وَمِنَ **الأَخْطَاءِ الشَّائِعَة** -عِنْدَمَا يَصْدُرُ رَدٌّ مِنْ عَالِمٍ عَلَى مُخَالِفٍ، أَوْ فَتْوَى بِالتَّحْذِيرِ مِنْ خَطَأ-: **مُطَالَبَةُ** كَثِيرٍ مِنَ الطَّلَبَةِ المُنْتَسِبِينَ لِلسُّنَّةِ، وَالعُلَمَاء، وَطَلَبَةِ العِلْم: بَيَانَ مَوْقِفِهِم مِنْ ذَلِكَ الرَّدّ! أَوْ تِلْكَ الفَتْوَى!!

بَلْ وَصَلَ الأَمْرُ إِلَى أَنْ يُطالَبَ طَلَبَةُ العِلْمِ الصِّغَار -**بَلِ العَوَامّ!**- بِتَحْدِيدِ مَوْقِفِهِم مِنَ الرَّادِّ، وَالمَرْدُودِ عَلَيْه!

ثُمَّ يَعْقِدُونَ -عَلَى ضَوْءِ ذَلِكَ- الوَلاَءَ وَالبَرَاء، وَيَتَهاجَرُ النَّاسُ بِسَبَبِ ذَلِك؛ حَتَّى لَرُبَّمَا هَجَرَ بَعْضُ الطَّلَبَةِ بَعْضَ شُيُوخِهِم الَّذِينَ اسْتَفَادُوا مِنْهُم العِلْمَ وَالعَقِيدَةَ الصَّحِيحَةَ -سِنِينَ طَوِيلَة- بِسَبَبِ ذَلِك-!

وَلَرُبَّمَا عَمَّتِ الفِتْنَةُ البُيُوت؛ فَتَجِدُ الأَخَ يَهْجُرُ أَخَاهُ، وَالابْنَ يَجْفُو وَالِدَيْهِ، وَرُبَّمَا طُلِّقَتِ الزَّوْجَةُ، وَفُرِّقَ الأَطْفَالُ بِسَبَبِ ذَلِك!

وَأَمَّا إِذَا مَا نَظَرْتَ إِلَى المُجْتَمَع؛ **فَتَجِدُ أَنَّهُ انْقَسَمَ إِلى طَائِفَتَيْنِ -أَوْ أَكْثَر-؛ كُلُّ طَائِفَةٍ تُكِيلُ لِلأُخْرَى التُّهَم، وَتُوجِبُ الهَجْرَ لَهَا!**

وَكُلُّ هَذَا بَيْنَ المُنْتَسِبِين لِلسُّنَّة؛ مِمَّن لاَ تَسْتَطِيعُ طَائِفَةٌ أَنْ تَقْدَحَ فِي عَقِيدَةِ الطَّائِفَةِ الأُخْرَى -وَفِي سَلاَمَةِ مَنْهَجِهَا- **قَبْلَ أَنْ يَنْشَأَ هَذا الخِلاَف!**

وَهَذا مَرْجِعُهُ: إِمَّا إِلَى **الجَهْلِ** المُفْرِطِ بِالسُّنَّة، وَقَواعِدِ الإِنْكَارِ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّة، أَوْ إِلَى **الهَوَى** -نَسْأَلُ اللهَ السَّلاَمَة-»... =

= **قُلْتُ:**

وَإِذْ آنَ الأَوَان لِوَقْفِ القَلَمِ مِنَ الجَرَيَان، وَأَتَى وَقْتُ سُكونِ القِرْطَاس -بَعْدَ هَذا الأَسَاس-؛ فَإِنِّي عَلَى مَعْرِفَةٍ حَازِمَةٍ لازِمَةٍ أَنَّ: «**الحَقَّ ثَقِيلٌ... وَأَنَّ البَاطِلَ خَفِيفٌ**» -«الزُّهْد» (٤٩٩) للإمَام هَنَّاد بن السَّرِيّ-؛ فَلَيْسَ سَهْلاً أَخْذُهُ، وَلاَ يَسِيراً عَطاؤُهُ..

وَمَعَ ذَلِك؛ فَإِنَّنا مَأْمُورُونَ بِبيانِهِ، مُلْزَمُونَ بِتِبْيَانِه؛ كَمَا قَال ﷺ: «**لاَ يَمْنَعَنَّ رَجُلاً هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ الحَقَّ إِذَا عَلِمَهُ، أَوْ شَهِدَهُ، أَوْ سَمِعَهُ**» -«السِّلْسِلَة الصَّحِيحَة» (١٦٨) -لِشَيْخِنا الإمَام الأَلْبَانِي- رَحِمَهُ الله-.

وَمَا ذَلِكَ كَذَلِك -شَرْعاً وَدِيانَةً- إِلاَّ لِأَنَّ «**لِصَاحِبِ الحَقِّ مَقالاً**» -رَوَاهُ البُخَارِي: (٢١٨٣)، وَمُسْلِم (١٢٠) عن النبيِّ ﷺ-؛ فَوَاجِبٌ عَلَيْهِ -حَتْمٌ-حَتْماً- الصَّدْعُ بِهِ، وَالتَّمَسُّكِ بِسَبَبِهِ -«**وَإِنْ كَانَ مُرًّا**» -«صَحِيح التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب» (٢٢٣٣) و(٢٨٦٨)-.

وَرَبُّ العَالَمِين -سُبْحَانَهُ- يَقُول:

... ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ۝ وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ -قَلِيلَه وَكَثِيرَه، صَغِيرَه وَكَبِيرَه-.

وما أجملَ ما قالهُ الحافظُ السُّيوطِيُّ -المتوفَّى سنة (٩١١هـ) في خاتِمَةِ كتابِه «الإتقان في عُلوم القرآن» (٦/ ٢٤٥٥) -لـمَّا ذَكَرَ شيئاً مِن محاسِن كتابِه-:

«على أنِّي لا أبيعُهُ بشرطِ **البراءةِ مِن كُلِّ عيبٍ**، ولا أدَّعِي أنه جمعُ سلامةٍ!

كيف، والبشرُ محلُّ النَّقْصِ -بلا ريب-؟!

هذا وإنِّي في زمانٍ (!) ملأ اللهُ قلوبَ أهليه من الحَسَد، وغَلَبَ عليهم اللُّؤْمُ حتى جرى منهم مجرى الدّم مِن الجسد:

وإذا أرادَ اللهُ نَشْرَ فضيلةٍ ... طُوِيَتْ أتاحَ لها لسانَ حَسُودِ

لولا اشتعالُ النَّارِ فيما جاورتْ ... ما كان يُعْرَفُ طِيبُ عَرْفِ العُودِ

قومٌ غَلَبَ عليهم الجهلُ وطَمَّهُم، وأعماهُم حُبُّ الرِّئاسةِ وأصمَّهُم. =

= قد نَكَبُوا عن عِلمِ الشَّرِيعةِ ونَسُوهُ، وأَكَبُّوا على عِلم الفلاسفة وتدارسُوه.

يريدُ الإنسانُ مِنهم أنْ يتقدَّمَ، ويَأْبى اللهُ إلَّا أنْ يزيدَهُ تأخيراً.

ويبغي العِزَّةَ، ولا عِلْمَ عندَهُ فلا يجدُ له وليًّا ولا نصيراً.

أَتُمْسِي القوافي تحتَ غيرِ لوائِنا ونحنُ على قُوَّالها أُمَراءُ

ومع ذلك فلا ترى إلَّا **أُنوفاً مُشَمِّرَةً، وقلوباً عن الحقِّ مُستكبرةً،** وأقوالاً تَصْدُرُ عنهُم **مُفتراةً مُزَوَّرَة!**

كُلَّما هَدَيْتَهُم إلى الحقِّ كان **أَصَمَّ وأعمى لهم،** كأنَّ اللهَ لمْ يُوَكِّلْ بهم حافظين يضبطون أقوالَهم وأعمالَهم، **فالعالمُ بينَهم مَوْجومٌ تتلاعبُ به الجُهَّالُ والصِّبْيان! والكاملُ عندهُم مذمومٌ داخلٌ في كِفَّةِ النُّقْصان!**

وأَيْمُ الله، **إنَّ هذا لَهُوَ الزَّمانُ الذي يَلْزَمُ فيه السُّكُوتُ، والمصير حِلْساً مِن أحلاسِ البيوت، وردُّ العِلْمِ إلى العمل،** لولا ما ورد في صحيح الأخبار: «مَن عَلِمَ عِلماً فكتمَهُ؛ **أَلْجَمُهُ اللهُ بلِجامٍ مِن نار**».

ولله دَرُّ القائل:

اِدْأَبْ على جَمْعِ الفضائلِ جاهداً وأَدِمْ لها تَعَبَ القَريحةِ والجَسَدْ

واقصِدْ بها وَجْهَ الإلهِ ونَفْعَ مَن بَلَغَتْهُ مِمَّنْ جَدَّ فيها واجْتَهَدْ

واترُك كلامَ الحاسِدِين وبَغْيَهُم هَمَلاً فبعدَ الموتِ ينقطعُ الحَسَدْ

وأنا أضرَعُ إلى الله -جَلَّ جلالُه، وعَزَّ سُلطانُه- كما مَنَّ بإتمامِ هذا الكتاب، أن يُتِمَّ النِّعْمَةَ بقَبولِه، وأنْ يجعلَنا مِن السَّابقين الأوَّلين مِن أتْباعِ رسولِه، وألَّا يُخَيِّبَ سَعْيَنا، فهو الجوادُ الذي لا يُخَيِّبُ مَن أمَّلَه، ولا يَخْذُلُ مَن انْقَطَعَ عَمَّنْ سِواه، وأَمَّ له».

قُلْتُ: وهذا كلامُهُ قبلَ أكثرَ مِن خمسةِ قرونٍ -مِن الزَّمانِ-؛ فكيف الآن؟!

(تنبيه أخير): أرسلتُ هذا الكتابَ -**قبلَ طبعِه**- إلى عددٍ مِن أهلِ العِلْمِ -وطُلَّابِه- **داخِلَ بلدِنا الأُرْدُنِّ وخارِجَه**-؛ لأستفيدَ مِن ملاحظاتِهم، وتوجيهاتِهم، وفوائدِهم:

- فكثيرونَ قد **فعلوا**؛ فاستفدتُ..

- وعددٌ قد **تَخَوَّفُوا**؛ فتعجَّبْتُ..

- وقليلٌ قد **أحْجَمُوا**؛ فسكتُّ!

... ومِمَّنْ أرسلتُ لهم الكتابَ -وهُم كثير-: فضيلةُ الشيخ **ربيع بن هادي** -أيَّدَهُ اللهُ-، وشَفَعْتُ كتابي -له- برسالةٍ (خاصَّةٍ)؛ أطلبُ منهُ -فيها-:

- أيَّ مُلاحظةٍ علميَّةٍ على الكِتاب -تقويماً أو إثراءً-.

- الظَّفَرَ بمُقدِّمَة علميَّة عليه؛ تُعينُ على لَمِّ شَمْلِ السَّلَفِيِّين، وجمع كلمتِهم، وضَمِّ مُنْفَرِط عِقْدِهم -بالعِلم الأمين، والرِّفْقِ واللِّين-...

مُحَرِّضاً إيَّاهُ -وفَّقَهُ اللهُ لهُداه[1]- على أنْ يتجاوبَ مع هذا المطلب العالي، وأنْ

---

(١) ومِن تواضُعِ الشيخِ **ربيعٍ** -وفَّقَهُ اللهُ-: أنَّهُ طَلَبَ مِنِّي -قبلَ أكثرَ مِن خمسةَ عشرَ عاماً-=

يكونَ ذلك -منهُ- في أقربِ وقتٍ وحين؛ لنُلْحِقَ ما نرَى عليه (الدليلَ المُقنعَ) -مِن مُلاحظاتِه- في الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ مِن هذا الكتاب -واللهُ الهادي للصواب-.

قلت:

وقد انْتَهَيْتُ مِنْ كِتَابَةِ هَذا الكِتَاب -وَالتَّعْلِيق عَلَيْه -وَاللهُ المُسْتَعَان- قُبَيْلَ عَصْرِ يَوْمِ الأَرْبِعَاء، العَاشِرِ مِن رَمَضَان (سَنَةَ ١٤٢٩هـ).

ثُمَّ دقَّقْتُ فيه، وتأمَّلْتُهُ -أكثرَ-، وزِدتُ عليه، ونقَّحْتُهُ: في مجالس أُخَر -بعد عودتي -والفضلُ لله- من سفر العُمرة- مِن شهر رمضان، ثُمَّ شَوَّال، إلى أواخِرِ أيَّامِ شهرِ ذي القَعْدة...

﴿ٱللَّهُ لَطِيفُۢ بِعِبَادِهِۦ يَرۡزُقُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡقَوِيُّ ٱلۡعَزِيزُ﴾...

وكَتَب

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبيّ الأثريّ

عَمّان - الأُرْدُن/ مَدِينَة طَارِق - حَيّ الشَّهِيد

=أنْ أكتبَ مقدِّمةً لكتابِه «**أهل الحديث هم الطائفة المنصورة والفرقة الناجية**» -وذلك قبل طبعِه-، فاعتذرتُ؛ جِدًّا لمعْرِفَتِي موقعَ نفسي -فجزاهُ اللهُ خيراً-...

محتويات الكتاب

الموضوع الصفحة

* * * * *

كلمةٌ مُضيئةٌ...

* إِنَّ الشِّدَّةَ -الَّتِي نَشَأَتْ هَذِهِ الأَيَّام- لَيْسَتْ مِن السَّلَفِيَّةِ في شَيْءٍ!!!

والدَّلِيلُ: أَنَّهَا صَارَتْ سِهَاماً مُسَدَّدَةً إِلَى نُحُورِ دُعَاةِ السُّنَّةِ -بِحَقٍّ-، وَيَسْعَى أَهْلُهَا إِلَى إِسْقَاطِ هَؤُلاءِ الدُّعَاةِ، وَإِبْعَادِهِمْ عَن سَاحَةِ الدَّعْوَةِ؛ بِحُجَّةِ أَنَّهُمْ (مُمَيِّعُونَ)! وَهِيَ حُجَّةٌ إِبْلِيسِيَّةٌ كَاذِبَةٌ ظَالِمَةٌ!

فَصَارُوا بِهذَا الأُسْلُوبِ أَكْبَرَ عَوْنٍ لِخُصُومِ السُّنَّةِ وأَهْلِهَا، عَلَى السَّلَفِيَّةِ وَأَهْلِهَا!

فَانْتَبِهْ لِلْأَلَاعِيبِ وَالمَكَايِدِ والدَّسَائِسِ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا خُصُومُ السُّنَّةِ -وَلَا سِيَّمَا في هَذَا العَصْرِ-..

* فَإِذَا وُجِدَ أَشخاصٌ مُعَيَّنون مَشْهُورُون عند النَّاسِ بالسَّلَفِيَّةِ، والدَّعْوَةِ إليها، وفيهِم عُلَمَاءُ -في نَظَرِ النَّاسِ-؛ فَلاَ يَجُوزُ إِخراجُهُم مِنَ السَّلَفِيَّةِ-بِسُهُولَة-!

وَهَذَا الإِخْرَاجُ جَرْحٌ شَدِيدٌ فيهِم؛ يَحْتَاجُ إلى أدِلَّةٍ...

* أَرْجُو التَّدَبُّرَ والتَّفْكِيرَ العَمِيقَ في هَذِهِ الأُمُورِ، ثُمَّ المُبَادَرَةَ بِمَا يَجِبُ اتِّخَاذُهُ تُجَاهَ هَذِهِ القَاعِدَةِ الخَطِيرَةِ؛ لأَنَّهَا انْتَشَرَتْ بَيْنَ شَبَابٍ يُسْقِطُونَ غَيْرَهُمْ، ثُمَّ يُسْقِطُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً!

... فتقومُ الفتنةُ، ويحصُلُ الاختلافُ بين السَّلَفِيِّين، وتَكْثُرُ الطُّعُونُ المتبادَلَةُ!

فيَجِبُ إِطْفَاءُ هَذِهِ الفِتَنِ؛ بِإِبْرازِ الحُجَجِ والبَرَاهِين الَّتِي تُبَيِّنُ للنَّاس، وَ(تُقْنِعُهُم) بِأَحَقِّيَّةِ تِلْكَ الأَحْكَام وَصَوَابِهَا، أَو الاعْتِذَارِ عَن هَذِهِ الأَحْكَامِ!